



التحليل الاقتصادي الكلى

دكتور

أحمد مندور

أستاذ الاقتصاد

كلية التجارة - جامعة عين شمس

مراجعة

دكتور

عبير فرحات

أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد

كلية التجارة - جامعة عين شمس

مقدمة

التحليل الاقتصادي الكلى هو ذلك الفرع من النظرية الاقتصادية الذى يهتم بدراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الكلية وتحليلها كمستوى الناتج الكلى والمستوى العام للأسعار والتضخم ومستوى التوظيف .

ويختلف التحليل الاقتصادي الكلى عن التحليل الاقتصادي الجزئى، إذ يهتم الأخير بالوحدة الاقتصادية أما الأول فيهتم بدراسة سلوك الوحدات الاقتصادية مجتمعة ويمثل منهجاً للواقع الذى نعيش فيه .
أما الاسهام الحقيقى فى التحليل الاقتصادي الكلى فكان من جانب الاقتصادي " كينز " فى عام ١٩٣٦ ، وكان ذلك من خلال كتابة " النظرية العامة فى التوظيف والفائدة والنقود " .

ونعرض فى هذا الكتاب المبادئ والأسس التى تميز التحليل الاقتصادي الكلى ثم نعرض لكلاً من النظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية ومدى الاختلاف بينهما فى تفسير الأمور الاقتصادية من إنتاج وتوظيف ودخل وأسعار . مع عرض لمقارنات بينهما ثم نستعرض الدخل القومى والسياسات الاقتصادية وأخيراً نبين مفهوم التوازن الكلى وكيف يمكن استنتاجه وفعاليته (دور) السياسة المالية والسياسة النقدية فى كلا من النظامين وأخيراً عرض للنموذج الكينزى بصورة مبسطة .

ونأمل فى النهاية أن تكون هذه المساهمة لبنة فى بناء مصرنا الحبيبة ووطننا العربى الكبير .

والله ولى التوفيق ...

المؤلف

محتويات الكتاب

الباب الأول

الفصل الأول : طبيعة الاقتصاد الكلى

الفصل الثانى : افتراضات النظرية الكلاسيكية

الفصل الثالث : النظرية الكلاسيكية وسوق السلع

والخدمات (قانون المنافذ لساى)

تطبيقات.

الباب الثانى

الفصل الأول : النظرية الكلاسيكية والتوظيف

الفصل الثانى : النظرية الكلاسيكية وسعر الفائدة

الفصل الثالث : النظرية الكلاسيكية والنقود

الفصل الرابع : النظرية الكلاسيكية والتقلبات الاقتصادية

الفصل الخامس : تقييم النظرية الكلاسيكية

الفصل السادس : النموذج الاقتصادى الكلاسيكى

تطبيقات

الباب الثالث

الفصل الأول : مقدمة للنظرية الكينزية .

الفصل الثانى : النظرية الكينزية ومستوى التوظيف

(الطلب الفعال) .

الفصل الثالث : الاستثمار ومحدداته .

الفصل الرابع : الاستهلاك ومحدداته .

الفصل الخامس : التحليل الكينزى للدورات .

الفصل السادس : السياسات الاقتصادية المؤثرة على الاستهلاك .

الفصل السابع : تقييم النظرية الكينزية .

الفصل الثامن : المقارنة بين التحليل الكلاسيكى والتحليل الكينزى .

الفصل التاسع : التحليل المعاصر لسعر الفائدة (هيكس/ هانس) .

تطبيقات

الباب الرابع

الفصل الأول : الدخل القومي

الفصل الثانى : السياسات الاقتصادية

تطبيقات

الباب الخامس

الفصل الأول : التوازن الكلى

الفصل الثانى : فعالية السياسة المالية والنقدية فى

ظل النموذج المغلق والنموذج المفتوح

الفصل الثالث : النموذج الكينزى الكامل

(بصوره مبسطه)

تطبيقات

الأهداف العامة لدراسة المقرر

يهدف مقرر التحليل الاقتصادي الكلى إلى التعرف على :

- ١- طبيعة الاقتصاد الكلى والفرق بينه وبين الاقتصاد الجزئى ، حيث يدرس الاقتصاد الكلى مجموعه المتغيرات الاقتصادية على المستوى الكلى مثل الدخل القومى والتضخم والتوظيف .
- ٢- أهم الافتراضات التى اعتمدت عليها النظرية الكلاسيكية فى تفسير أرائها فى النشاط الاقتصادى ، وهى الأسس التى إذا لم تتوافر فإنه من الصعب أن تطبق النظرية .
- ٣- العنصر الأساسى الذى يحكم السوق من وجهة نظر النظرية الكلاسيكية وهو العرض وظهر ذلك من خلال قانون "سائ" وهو ما أطلق عليه "قانون المنافذ" وهو الأساس الذى اعتمدت عليه النظرية الكلاسيكية فى معظم أرائها الأخرى .
- ٤- وجهة نظر الكلاسيك فى سوق العمل ، حيث يرى الكلاسيك أن المبدأ الحاكم لسوق العمل هو مبدأ التوظيف الكامل أى أن الكلاسيك لم يعترفوا بوجود بطالة اجبارية ولكن اعترفوا فقط بإمكانية وجود بطالة اختيارية فى ظل التوظيف الكامل .
- ٥- عوامل تحديد سعر الفائدة من وجهة نظر الكلاسيك وهو العنصر الذى يتحدد من خلال تلاقى كل من عرض رأس المال (الادخار) والطلب على رأس المال (الاستثمار) والذى يطلق عليه سعر الفائدة التوازنى .
- ٦- وجهة النظر الكلاسيكية فى وظيفة النقود، حيث ترى النظرية الكلاسيكية أن النقود ليس لها وظيفة سوى التبادل والشراء فقط وبالتالي فهي محايدة ولا يخرج دورها عن وسيط داخل السوق وظهر ذلك الرأى من خلال نظرية كمية النقود .

- ٧- وجهه النظر الكلاسيكية بخصوص اسباب حدوث التقلبات الاقتصادية
أو ما يطلق عليها الدورات الاقتصادية .
- ٨- وجهه النظر الكينزية فى العنصر الحاكم للنشاط الاقتصادى وهو الطلب
الفعال وهو عكس ما اعتقده الكلاسيك .
- ٩- العناصر التى تحكم الاستثمار من وجهه نظر كينز وهى :
- أ- عائد الاستثمار تحت عنوان الكفاية الحديه لرأس المال .
- ب- تكلفه الاستثمار تحت عنوان سعر الفائدة (تفضيل السيولة) .
- وترى النظرية الكينزية أن سعر الفائدة يتحدد عند نقطة تقابل كل من
الطلب على النقود مع عرض النقود .
- ١٠- وجهه نظر كينز فى مفهوم الاستهلاك والعوامل التى تؤثر فيه .
- ١١- وجهه نظر كينز فى اسباب حدوث التقلبات الاقتصادية والتى اختلفت
بطبيعة الحال عن وجهه النظر الكلاسيكية .
- ١٢- مفهوم الدخل القومى وقياسه وأنواعه وكيفيه تحقيق المستوى
التوازنى للدخل .
- ١٣- التعرف على مفهوم السياسات الاقتصادية وأنواعها وأدواتها وكيفيه
استخدام هذه الأدوات فى علاج كل من التضخم والكساد .
- ١٤- التعرف على مفهوم التوازن الكلى وكيفيه استنتاجه وفعاليه السياسه
الماليه والنقديه فى الاقتصاد المغلق والاقتصاد المفتوح ومكونات النموذج
الكينزى الكامل بصورة مبسطه .

المخرجات التعليمية المطلوب إكسابها

للطلاب من دراسة المقرر :

- ١- الإلمام بآراء النظرية الكلاسيكية بخصوص كلا من سوق العمل وسوق رأس المال والعلاقة بين النقود والأسعار ، ثم كيفية تفسير حدوث التقلبات الاقتصادية من وجهة نظر النظرية الكلاسيكية وفي النهاية تقييم النظرية الكلاسيكية بعد تطبيق الأسس التي اعتمدت عليها .
- ٢- الإلمام بمقدمة هامة عن النظرية العامة لكينز ، وآراء النظرية الكينزية في كيفية تحديد مستوى التوظيف في السوق وما هي العناصر المؤثرة في الاستثمار سواء من ناحية التكلفة (سعر الفائدة) والعائد (الكفاية الحدية لرأس المال) ، ثم مفهوم الاستهلاك والعلاقة بين الدخل والاستهلاك والعلاقة بين الدخل والاستثمار (مضاعف الاستثمار) ، والعوامل التي تؤثر في الاستهلاك من وجهة نظر كينز ، والإلمام بأهم السياسات الاقتصادية المؤثرة على الاستهلاك سواء في شكل الدعم أو الضرائب غير المباشرة. والإلمام بنقاط تقييم النظرية الكينزية وأخيرا التفسير الكينزي للدورات الاقتصادية .
- ٣- الإلمام بمفهوم الدخل القومى وكيفية قياسه وأهمية زيادته والمقصود بالفجوة التضخمية والإنكماشية وكيف يمكن علاجها، ثم الإلمام بمفهوم السياسات الاقتصادية وأهم أنواعها وكيفية استخدام أدواتها في علاج ما يواجه المجتمع من مشاكل اقتصادية .
- ٤- التعرف على مفهوم التوازن الكلى وكيفية استنتاجه وأثر السياسه الماليه والنقديه على مستوى الدخل فى ظل ظروف الاقتصاد المغلق والاقتصاد المفتوح وكيفية استنتاج النموذج الكينزى الكامل بصورة مبسطة .

الباب الأول

الفصل الأول : طبيعة الاقتصاد الكلى

الفصل الثانى : افتراضات النظرية الكلاسيكية

الفصل الثالث : النظرية الكلاسيكية وسوق

السلع والخدمات (قانون المنافذ لساى)

تطبيقات

الباب الأول

يتضمن هذا الباب النقاط التالية :

الفصل الأول : طبيعة الاقتصاد الكلى

الفصل الثانى : افتراضات النظرية الكلاسيكية

الفصل الثالث : قانون المنافذ (سأى)

الأهداف التعليمية للباب الأول

يهدف هذا الباب إلى :

- ١- التعرف على طبيعة الاقتصاد الكلى .
- ٢- التعرف على أهم الافتراضات التى اعتمدت عليها النظرية الكلاسيكية.
- ٣- التعرف على مفهوم ومغزى قانون المنافذ (سأى)

الأهداف التعليمية للباب الأول

بنهاية هذا الباب يكون الطالب قد ألم بطبيعة الاقتصاد الكلى والمراحل التى مر بها الفكر الكلاسيكى وأهم الافتراضات التى اعتمدت عليها هذه النظرية وأخيراً مفهوم قانون (سأى) ودوره فى النشاط الاقتصادى .

الفصل الأول

طبيعة الاقتصاد الكلى

النظرية الاقتصادية هى الطريقة العلمية للوصول إلى المعرفة الاقتصادية والتي يعتمد عليها المجتمع فى تحليل وتأصيل مشكلاته الاقتصادية. وتهدف النظرية الاقتصادية إلى دراسة الكيفية التى يعمل بها الاقتصاد القومى فى مجموعة ، ويتركز ذلك حول دراسة القوى التى تؤثر فى مستوى الأداء الكلى للاقتصاد، والتى تعمل على تحديد المتغيرات التى تعبر عن مستوى الأداء أو النشاط الاقتصادى فى المجتمع مثل المستوى العام للأسعار ومستوى التوظيف أو البطالة ومستوى الدخل أو الإنفاق القومى .

وهناك أربع مراحل لتطور الفكر الاقتصادى وما ينبع عنه من نظريات اقتصادية تتمشى إلى حد كبير مع أربعة عصور فى تاريخ أوروبا وهى عصر الحضارة الإغريقية ، العصور الوسطى ، بدء العصر الحديث (ما بين القرن السادس عشر حتى أواخر القرن الثامن عشر)، ثم العصر الحديث الذى يتمثل فى القرنين التاسع عشر والعشرين. وكل من هذه العصور كان يمثل نظاماً سياسياً ذا خصائص مميزة ومجتمعاً يضم أفراداً لهم قيم ومبادئ معينة ، وعليه، كان تطور الأوضاع السياسية وتطور المجتمعات وتطور القيم والعلاقات بين الأفراد وتطور القواعد الاجتماعية التى تربطهم أو القوانين التى تشرع لهم أو تحكمهم... مع كل الوان التطور هذه كان من الضروري أن يحدث تطور فى الفكر الاقتصادى .

فالفكر الاقتصادى فى عصر الحضارة الإغريقية كان يدور حول " تدبير الأحوال المعيشية للمدينة أو الدولة " وهذا هو منشأ كلمة " اقتصاد سياسى" وكان فكراً مبنياً على أساس التقسيم الطبقي للمجتمع إلى عبيد وتجار وصناع

وحراس وارسقراط...الخ، وعلى قيم فلسفية أو اخلاقية معينة (مثل تحقيق الإقراض مقابل الفائدة) لأن كل فائدة تدفع على اقراض النقود "رباً". وانتقد الفائدة من هذه الناحية بحجة أنها زيادة فى النقود عن التى اقترضت ولا يوجد أى داع لكى تزيد النقود وهى مجرد وسيط للمبادلة . وبصفة عامة فإن أسس التفكير الاقتصادى فى أوروبا فى العصور الوسطى لا تحوى تحليلاً، ولكنها تطبيق مذهبى لمبادئ الدين فى نطاق الثروة والاقتصاد، كذلك يلاحظ عليها وجود العديد من القيود الخاصة بالنشاط الاقتصادى، وتقديم التحذير للناس بعدم الانقياد وراء هدف الحصول على الثروة والربح .

وكان الاعتقاد السائد هو أن قوة الدولة تقاس بما تمتلكه من ثروة ممثلة فى كمية المعادن النفيسة داخل حدودها أو فى خزانها ولذا كان الهدف الأساسى لكل سياسة اقتصادية هو العمل المدير المعتمد لتشجيع دخول الذهب والفضة من الخارج إلى داخل حدود الدول الأوروبية التى لم تكن بها مناجم لهذين المعدنين وهو ما نادى به التجاريين .

وعصر التجاريين يتميز من حيث الفلسفة السياسية والاجتماعية بتبرير تدخل الدولة تدخلاً إيجابياً وحاسماً فى كثير من نواحى النشاط الاقتصادى التى اعتقد "التجارىون" أنها تؤدى إلى القوة القومية اقتصادياً وسياسياً . إنه كان عصر القيود والرقابة والتدخل وكانت نظرياته أو فلسفته الاقتصادية تبرر هذا التدخل وتبرر شتى أنواع القيود .

وبعد أن ثبت على مر الأيام فشل الكثير من سياسات التجاريين، وظهر خطأ عدد من نظرياتهم وفلسفاتهم، كان من الطبيعى أن تتخلى الدول تباعاً وتدرجياً عن إجراءات القيود والحماية الجمركية والتدخل فى النشاط الاقتصادى . ولم يكد يشرق فجر القرن الثامن عشر حتى كان مذهب التجاريين قد تعرض لعوامل كثيرة أدت إلى تقويض دعائمه . ومن أهم هذه العوامل تلك

الفلسفة الجديدة التى ظهرت فى أوائل الثامن عشر لتغطى معالم الفلسفة القديمة حيث انتشر المذهب الفردى فى علوم السياسة مما جعل الشعوب تبذل جهودها للتحرر من الحكام المستبدين والتخلص من الحكم المطلق. وكان من الطبيعى أن يتمشى الفكر الاقتصادى مع تيار الحوادث ويساير ما تحمله من أساليب جديدة ولا سيما أن طبقة التجار الأثرياء التى كانت ترى أن مصلحتها الخاصة كثيراً ما تتعارض مع مصلحة الدول التى انتهزت فرصة انتشار المذهب الفردى فى السياسة وبدأت تطالب بضرورة إطلاق الحريات الاقتصادية كحرية العمل وحرية التجارة .

أن التشكك فى جدوى تدخل الدولة فى الشؤون الاقتصادية وفرض قيود على الحرية الاقتصادية، والتشكك فى حقيقة التكديس النقدي كمعيار للنمو الاقتصادي أو نمو الثروة الاجتماعية والقومية.. هذا التشكك أدى إلى ظهور مدرسة فكرية اقتصادية فى فرنسا فيما بعد عرفت باسم " مدرسة الطبيعيين " وكما يتضح من الاسم كان دعاة هذه المدرسة الفكرية يعتقدون أن أصل الثروة الاقتصادية يرجع إلى الطبيعة أى الأرض وما تحتوى من ثروات، وأن هناك قانوناً طبيعياً لسير الأمور وبموجبه يجب أن يترك كل فرد حراً فى أن يحقق أكبر قسط من المصلحة الذاتية بأقل مجهود ممكن، وأنه لكى يحقق هذا الهدف لابد أن يترك حراً يمارس نشاطه الاقتصادي حسبما يملئ عليه عقله، وليس للدولة أن تفرض عليه قيوداً ما .

وفى أوائل النصف الثانى من القرن الثامن عشر "اسهم الطبيعيون " (الفيزيوقراط) فى فرنسا فى تطوير مفهوم وطرق تقدير الدخل القومى ويتمثل ذلك بصفة أساسية فيما يعرف باسم "الجدول الاقتصادي " الذى وضعه "كيناي" عام ١٧٥٨. فالجدول الاقتصادي الشهير الذى وضعه الاقتصادي الفرنسى كينيه Queney كان مهتماً بحجم الناتج الصافى الكلى مثلما كان مهتماً بتخصيص الموارد وتوزيع الدخل، ونحن مدينون للطبيعيين بمفهوم أساسى من

مناهج النظرية الاقتصادية إلا وهو أن الإنتاج يخلق الدخل الذى يشكل المصدر الذى منه يجرى التدفق الدائرى للدخل الكلى والإتفاق الكلى .

وبالإضافة إلى انتشار المذهب الفردى فى أوائل القرن الثامن عشر ، فقد شهد النصف الثانى من القرن الثامن عشر قيام الثورة الصناعية فى إنجلترا ثم بعد ذلك فى بقية دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة . وقد ترتب على قيام الثورة الصناعية هكذا.. على أنقاض مذهب التجاريين... وفى ظل عصر ذهبى من التوسع الزراعى والنمو الصناعى والازدهار التجارى.. ظهر النظام الرأسمالى الحر، أما الفكر الاقتصادى الذى صاحب نشأة ونمو هذا النظام فقد عرف فيما بعد باسم " النظرية الكلاسيكية " Classical Theory ، أو مجموعة من الآراء والتعاليم والقوانين التى نادى بها مجموعة من الاقتصاديين الممتازين خلال فترة تقرب من المائة وخمسين عاماً منذ منتصف القرن الثامن عشر حتى أواخر القرن التاسع عشر .

والفكر الاقتصادى الكلاسيكى يعبر عن مجموعة من الآراء والنظريات والاستنتاجات التى كانت تحاول تفسير النشاط الاقتصادى الرأسمالى الحر، وكان أغلبها إما يأخذ النظام الحر كقضية مسلم بها، وإما يسوق إطاراً نظرياً يهدف إلى تبرير الحرية الاقتصادية . وإذا كانت المدرسة الكلاسيكية قد اشتهرت بأعلام من الإنجليز أمثال آدم سميث، ومالتس، وريكاردو، وجون ستورمير مل، إلا أن عدداً آخر من أعلام الفكر الاقتصادى فى أوروبا ينتمى إلى نفس المدرسة الفكرية ، واشهرهم " جان باتست سائى " الفرنسى .

وفى النصف الثانى من القرن التاسع عشر كانت الظروف الاقتصادية قد تغيرت كثيراً عما كانت عليه خلال العصر الذهبى للكلاسيكيين ، وكانت التطورات الصناعية قد أظهرت ثمارها ، وظهرت المشروعات الكبرى وظاهرة الإنتاج الضخم ، واتساع الأسواق... وغير ذلك من التطورات الاقتصادية التى

أوجدت ضرورة إعادة النظر فى الآراء الكلاسيكية السابقة وتطوير النظرية الكلاسيكية بحيث تتمشى مع طابع الاقتصاد الحديث كقضية مسلم بها فى النظام الاقتصادى. وفى منتصف القرن التاسع عشر ظهرت المدرسة الاشتراكية التى تزعمها كارل ماركس. وهى مدرسة فكرية تبنى نظرياتها الاقتصادية على أساس حتمية إلغاء الملكية الخاصة للثروة وبخاصة ملكية عناصر الإنتاج .

وكانت أزمة الكساد العالمى عام ١٩٣٠ بمثابة نقطة انطلاق لضرورة إعادة النظر فى النظريات الاقتصادية الكلاسيكية وقد نهد لهذا الاقتصادى الإنجليزى "جون مينارد كينز" بكتابه فى "النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقد" الذى فتح المجال لدراسة المشكلة الاقتصادية من زوايا الأحجام الكلية لمكونات النشاط الاقتصادى - التوظيف، حجم الدخل الكلى، النقد المتداول المستوى العام للأسعار، حجم الاستثمار الكلى... وغيرها .

وعندما نشر الاقتصادى الإنجليزى كينز عام ١٩٣٦ نظريته فى التوظيف والفائدة والنقد، بدأ التحليل الاقتصادى يلجأ إلى استخدام طريقة التحليل الكلى، أى الاهتمام بدراسة الوحدات الاقتصادية الكبيرة والمجاميع الاقتصادية الكلية Macro- Economic كدراسة العرض الكلى والطلب الكلى والدخل القومى وحجم الاستثمار ومستوى التوظيف فى المجتمع ... وبعبارة أخرى فإن التحليل الاقتصادى الحديث أصبح يعتمد على نظرية التوازن الكلى .

والاقتصاد الكلى هو ذلك الجزء من الدراسات الاقتصادية الذى يتناول الموضوعات الاقتصادية الكبيرة التى تحدد مستوى معيشة الأفراد وبالتالى الحالة الاقتصادية للدولة . وكلمة Macro هى كلوة يونانية تعنى كبيرة ، فالإقتصاد الكلى هو دراسة الكليات الاقتصادية - أو التجمعات Aggregates الاقتصادية - فى المجتمع وأهم هذه التجمعات التى تحدد مستوى رفاهية المجتمع هى الثروة ، الناتج ، الدخل ، البطالة ، التجارة الدولية والتضخم فما

يعنينا فى الاقتصاد الكلى مثلا هو الدخل القومى، فنحن لا نهتم فى الاقتصاد الكلى بدخل فرد - مستهلك معين وإنما اهتمامنا هو بمجموع دخول عوامل الإنتاج الموجودة فى المجتمع كله. وكذلك لا يكون اهتمامنا بتعطّل فرد معين عن العمل إنما اهتمامنا ، فى دراسات الاقتصاد الكلى، هو بحجم البطالة على مستوى الاقتصاد القومى . وبالمثل ايضا، فإننا نهتم فى دراسات الاقتصاد الكلى بالمستوى العام للأسعار - أو ما يسمى بالأسعار الكلية - وليس بأسعار سلع معينة . والاقتصاد الكلى يختلف عن الاقتصاد الجزئى Microeconomic فنحن نعلم أن معظم الموضوعات الاقتصادية يمكن أن تدخل فى واحد من هاذين الفرعين من الدراسات الاقتصادية، وكما أن كلمة Macro تأتي من كلمة يونانية تعنى كبير، فإن كلمة Micro هى أيضا كلمة يونانية تعنى "صغير" والاقتصاد الجزئى يهتم بدراسة العلاقات بين الأفراد المستهلكين وبين المنشآت كوحدات إنتاج ، فالاهتمام هنا فى الدراسة هو بالجزء وليس بالكل، كما هو الوضع فى حالة الاقتصاد الكلى ولذلك فإن الاقتصاد الجزئى يهتم بدراسة سعر السلعة بالنسبة لسعر سلعة أخرى ، وكيف يتحدد سعر سلعة ما ؟ ومن ضمن اهتمامات الاقتصاد الجزئى أيضا الاهتمام بدخل المستهلك وتأثير هذا على طلب المستهلك على السلع .

ويمكننا أن نعرف " الاقتصاد الكلى " بأنه دراسة القوى أو العوامل التى تحدد المستويات الكلية للنتاج والتوظيف والأسعار وصافى الصادرات فى اقتصاد ما ومعدلات تغيرها على مر الزمن. وهكذا فإن الاقتصاد الكلى يعالج مثل تلك المشاكل الكلية كالركود والرواج، الكساد، البطالة، التضخم، ومتغيرات الاقتصاد الكلى هى الكميات الكلية مثل الدخل القومى، إجمالى الناتج القومى، التوظيف الكلى والبطالة الكلية ، المستوى العام للأسعار ، سعر الفائدة ، سعر الصرف، صافى الصادرات ومعدلات نمو أو تغير المتغيرات السابقة .

ولا بد لنا أن نفرق بين المشاكل الاقتصادية التى يعانىها الاقتصاد
عموماً ، وبين المشاكل التى تعانىها الوحدات الاقتصادية المختلفة ، فمثلاً ، لا
يعنى وجود ظاهرة ارتفاع أسعار بعض السلع الغذائية بالضرورة وجود مشكلة
التضخم ، لأن ذلك قد يرجع إلى نقص فى المحصول من هذه السلع لظروف
مناخية . وبالتالي يجب الحذر من التعميم بين ما هو صحيح على المستوى
الجزئى وما هو صحيح على المستوى الكلى .

ورغم أن أهداف التحليلين الاقتصاديين المذكورين تختلف عن بعضهما
إلا أن كلا النوعين من التحليل يستعملان نفس مفاهيم العرض والطلب
والتوازن بينهما .

وعلى الرغم من أن كلا الأسلوبين - التحليل الجزئى والتحليل الكلى - له
أهمية فى الدراسة الاقتصادية إلا أن هناك فرقاً كبيراً بينهما فالتحليل الجزئى قد
يفى بتفاصيل ودقائق النشاط الاقتصادى ، أما التحليل الكلى فإنه يعنى "بالصورة
العامة" أو السلوك الاقتصادى العام فنتائج الاقتصاد الكلى لا يمكن استنتاجها من
تجميع أساسيات الاقتصاد الجزئى .

ونسعى من خلال دراسة التحليل الكلى الوصول إلى الأسلوب الذى
يمكننا ومواجهة المشاكل الاقتصادية القومية ، وينطبق هذا على الدول المختلفة
على الرغم من الفوارق بين أنظمتها .

فسواء كان الهدف الاقتصاد القومى الذى تسعى الحكومات إلى تحقيقه
هو النمو الاقتصادى ، والمزيد من الرفاهية عن طريق زيادة الناتج القومى أو
رفع المستوى الاستهلاكى أو تحقيق التشغيل الكامل أو تجنب البطالة بأنواعها
أو تحقيق الاستقرار الاقتصادى فى الأمد القصير أو الأمد الطويل ، أو السعى
إلى تحقيق التوازن فى ميزان المدفوعات ، أو محاربة التضخم بأنواعه ، فإن
دراستنا لهذه المشاكل وحلولها يتم عن طريق دراسة التحليل الكلى .

2750

الفصل الثانى

افتراضات النظرية الكلاسيكية

إن ما نسميه بالمدرسة الكلاسيكية أو التقليدية إنما يمثل فى الواقع مجموعة كبيرة من الآراء والنظريات وأدوات التحليل الاقتصادى ولا يمكننا القول أن واحد من علماء الاقتصاد فى عصر الرأسمالية الحرة يمثل هذه "المدرسة" تمثيلاً كاملاً بجميع آرائها ونظرياتها . وعندما نتحدث عن التحليل الكلى الكلاسيكى فإننا لا نقصد أن هذا الأسلوب من التحليل قد جاء بصورة منهجية علمية متكاملة فى كتابات أحد الاقتصاديين أو بعض منهم، إذا أنه من الناحية التاريخية (أى تاريخ الفكر الاقتصادى) لا توجد نظرية كلية يمكن أن نسميها بالكلاسيكية .

ولكن محاولتنا فى هذا الصدد هى تجميع وإظهار مضمون النظريات والاستنتاجات الكلاسيكية التى تشير إلى نفس الاتجاه أو تتفق فى الاستنتاج بالنسبة لموضوعات محددة فى النشاط الاقتصادى الكلى . وإذا فعلنا ذلك نستطيع أن نتبين جوانب الصواب أو الخطأ فى النظرية الكلاسيكية ، ونستطيع بعد نذ تفهم النظريات الحديثة أو المعاصرة التى تصحح من الأخطاء الكلاسيكية وعليه فليس المهم فى دراستنا أن نضع معالم محددة لحرفية نظريات تنسب إلى واحد من علماء الاقتصاد الكلاسيكى بمفرده ، ولكن المهم أن نبرز الافتراضات الجوهرية التى تبنى عليها النظرية الاقتصادية الكلاسيكية . ولا يفوتنا أن نذكر فى هذا الصدد أن بعض كتاب المدرسة الكلاسيكية قد سبق عصره عندما ضمن آرائه واستنتاجاته اتجاهات تتقارب مع النظريات الحديثة ولكنها لم تكن أكثر من مجرد اتجاهات وآراء منعزلة لا تمثل منهجاً علمياً متكاملًا كما نشاهد فى التحليل الكلى الكينزى أو المعاصر .

الفلسفة الاقتصادية العامة للكلاسيك

يبنى الكلاسيك كل تحليلهم الاقتصادى على فلسفة عامة يمكن إجمال أهم عناصرها فيما يلى ^(١) :

العنصر الأول : الفرد هو الوحدة الرئيسية للنشاط الاقتصادى والفرد يخضع فى قيامه بالنشاط الاقتصادى لدافع المصلحة الخاصة لأنها المحرك الأساسى لهذا النشاط .

العنصر الثانى : يسعى كل فرد لتحقيق مصلحة الخاصة، وتتمثل هذه المصالح فى أن يحصل على أكبر نفع شخص ممكن .

العنصر الثالث : هناك قوانين طبيعية تحكم النشاط الاقتصادى ورأوا أن مهمة الاقتصاديين أنما تنحصر فى البحث عن هذه القوانين .

وهناك ثمة افتراضات أو قواعد سلّمت بها أغلب الكتابات الكلاسيكية ، وذلك مع الاعتراف بأن الاقتصاديين فى مصر " العصر الكلاسيكى " قد أبدى اعتراضه على هذه الافتراضات أو على جزء منها ، ولم يتقابل ما بنى عليها من استنتاجات أو سياسات .

وتتمثل افتراضات النظرية الكلاسيكية فى الآتى :

أولاً : عدم التعارض بين المصلحة الفردية والجماعية :

لعل أهم هذه الافتراضات هو التسليم بأن نظام الحرية الاقتصادية وعدم التدخل من جانب الدولة لتنظيم النشاط الاقتصادى إنما يسفر عنه أكبر فائدة أو منفعة بالنسبة للمجتمع . وهذا الافتراض يدعمه أو يكمله افتراض آخر وهو توافق المصالح أو التقاء المصالح الفردية والمصلحة الجماعية ، بمعنى أنه إذا ترك كل فرد حراً يمارس مصلحته المادية الذاتية نتج عن ذلك تحقيق أكبر قدر من النفع الاقتصادى يمثلته مجموع المصالح الفردية التى تسعى إليها الأفراد .

(١) د. لبيب شفيق تاريخ الفكر الاقتصادى دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة ١٩٧٧، ص ١٥٨-١٦١

وعندما تذكر كلمة الحرية الاقتصادية، يرد إلى خاطر فوراً ، ذكر آدم سميث . ويمكن القول بأن اعتناق الفكر الكلاسيكى لقضية الحرية الاقتصادية وإنكار دول الدولة فى الحياة الاقتصادية لم يكن مجرد فكرة فلسفية يعتنقها الكتاب الكلاسيك ، وإنما هى أكثر من ذلك حيث اعتبروها قضية عملية يسعون إلى إقامة الدليل على منطقيتها باستقراء واقع الحياة الاقتصادية . وتتلخص نقطة البداية عند الكلاسيك فإن سعى الأفراد وراء مصلحتهم المادية يعتبر أقوى الحوافز المحركة لنشاطهم الاقتصادى .

ثانيا : التوجيه الأمثل لموارد المجتمع :

يرتكز هذا المبدأ على أن المنتج أو المنظم الذى تفترض أنه يسعى لتحقيق مصلحته المادية ممثلة فى محاولة الحصول على أقصى ربح ممكن ، سيتصرف تصرفاً عاقلاً رشيداً ، وسوف يوجه الموارد المتاحة إلى أفضل وجهات استخدامها ، أى أن سوف يجمع بين عناصر الإنتاج على النحو الذى يعطى أكبر ميزة أو أقصى منفعة ممكنة .

ثالثا : الحرية الاقتصادية :

أدى الافتراض السابق من وجهه نظر المفكرين الكلاسيكيين إلى استنتاج أن موارد المجتمع الرأسمالى تكون دائما فى حالة تشغيل أمثل ، وأنه لا يوجد ما يدعو إلى استنتاج احتمال إساءة استخدام هذه الموارد طالما أن الدولة لا تتدخل . لقد كان آدم سميث أول من دافع عن الحرية الاقتصادية فى أسلوب منطقي ، حتى أصبح منطقة فى الدفاع عنها حجة فى الفكر الاقتصادى ، ثم جاء الذين من بعده يرددون أفكاره ، ويقبلونها بدون منازعه ، وبذلك أصبح آدم سميث علماً من أعلام المدرسة الكلاسيكية .

صحيح أننا لا نستطيع أن ننكر أن الطبيعيين كانوا دعاة للحرية الاقتصادية ، بل هم أول من رفعوا شعار دعه يعمل ، دعه يمر Laissez Faire ، وذلك على أساس فكرة " النظام الطبيعى " الذى أودعه الله فى هذا الكون ، وجعل من شأن تحقيق سعادة الفرد ، سعادة المجتمع ونمو الثروة معا .

وهذا النظام يعمل تلقائياً بإرادة الخالق جل شأنه ، ومن ثم فليس أمام الدولة إلا أن تفسح المجال أمام هذا النظام الطبيعى ليأخذ مجراه المعتاد ، وذلك بترك الأفراد أحراراً فى ممارسة نشاطهم الاقتصادى ^(١) .

وتتمثل هذه الحرية من الناحية التطبيقية فى حرية الفرد فى اختيار المهنة ، وحرية المؤسسة فى تحديد نوع إنتاجها ، وكمية هذا الإنتاج ، وحرية انتقال السلع ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة ، والمنافسة الحرة التامة بين المشترين وبين المنتجين والبائعين .

رابعاً : توازن النشاط الاقتصادى تلقائياً :

افتراض توجيه الموارد التوجيه الأمثل قاد الكلاسيكيين إلى افتراض آخر وهو توازن النشاط الاقتصادى فى جميع الظروف ، وأن هذا التوازن يتم تلقائياً طالما أن المنتج يحدد حجم إنتاجه ونوعه طبقاً لحالة الطلب . وطالما أن الطلب ينبع من تصرفات حرة لمستهلكين يحاولون توجيه إنفاقهم إلى الاستهلاك الذى يحقق لهم أكبر إشباع أو منفعة ، إن جهاز الثمن فى الفكر الكلاسيكى هو المحرك أو الميسر للنشاط الاقتصادى ، وهو المسئول عن تحقيق التوازن بين الطلب والعرض . فارتفاع ثمن سلعة من السلع لسبب من الأسباب

(١) أريك رول : تاريخ الفكر الاقتصادى - ترجمة د. راشد البراوى . دار الكاتب العربى للطباعة والنشر .

القاهرة ١٩٦٨ ، ص ١٢٣ .

- وليكن زيادة الطلب عليها - سوف يؤدي إلى سحب الموارد من نشاطات أقل ربحية إلى هذا النشاط الذي أصبحت فرص الربح فيه كبيرة نسبياً .

خامساً : تجسيم الناتج القومي :

وإذا لم يكن الكلاسيكيون قد قدموا لنا نظرية محددة في الاقتصاد الكلى إلا أنهم استمروا فى الاعتقاد بأن الحرية الاقتصادية هى السبيل الأمثل للوصول إلى أكبر حجم للناتج القومى الكلى يمكن للمجتمع أن ينتجه من المواد المتاحة له .

ولعل ما كتبه آدم سميث فى هذا الصدد يمثل أصدق تمثيل لذلك الاعتقاد الذى رسخ فى أذهان جميع الاقتصاديين الكلاسيكيين والمحدثين إلى أن أثارت الأزمات الكسادية المتكررة التشكك فى هذا الاعتقاد وإلى أن بين كينز عام ١٩٣٦ مدى الخطأ الكامن فى تفسير الكلاسيكيين لحجم النشاط الاقتصادى الكلى . كذلك فإن الاقتصادى الفرنسى " ساي " بفكرته عن " قانون الأسواق " يشترك مع آدم سميث فى الاقتناع بوجود التوازن التلقائى فى النظام الاقتصادى الراسمالي واستبعاد احتمال اختلال هذا التوازن .

الفصل الثالث

النظرية الكلاسيكية وسوق السلع والخدمات

(قانون المنافذ لساي)

تستند النظرية الكلاسيكية على ما يسمى " بقانون ساي " الذى يطلق عليه " قانون المنافذ " وطبقاً لهذا القانون نجد أن كل عرض يخلق الطلب الخاص به ، والهدف الأساسى من كل النشاط الاقتصادى هو فى الواقع الاستهلاك (الطلب) ويعتمد هذا الاستهلاك على الدخل الذى يتوقف بدوره على الإنتاج .

وينص " قانون ساي " على أن " العرض يخلق الطلب الخاص به " .
ويقود هذا القانون إلى نتيجة هامة وهى أن البطالة أمر غير ممكن ، وذلك اعتماداً على أن الاقتصاد القومى يعمل دائماً عند مستوى التوظيف الكامل مهما كان مستوى الأسعار .

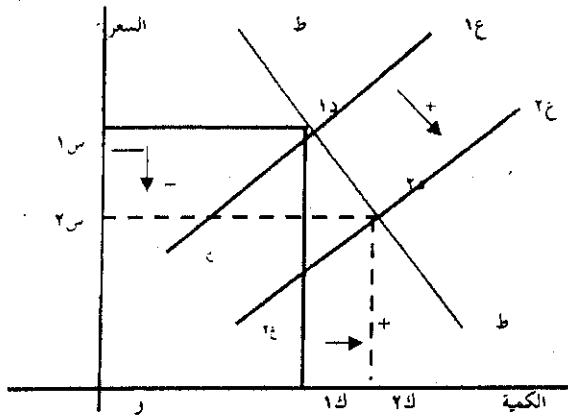
وتفسير " قانون ساي " من أنه فى ظل اقتصاد يعتمد على المقايضة أى تبادل سلعة بسلعة أخرى ، يكون إجمالى ما يعرضه كل شخص مساوياً لإجمالى ما يطلبه من إنتاج الأفراد الآخرين فى المجتمع ، وأيضاً فى ظل وجود النقود فإن كل فرد فى المجتمع يقوم ببيع إنتاجه من السلع فى السوق ويحصل على ما يقابلها فى شكل نقود والتى تمثل له دخلاً نقدياً ويقوم الفرد بإتفاقه على شراء المنتجات التى أنتجها أفراد آخريين فى المجتمع وهذا الإنفاق يمثل عنصر الطلب على المنتجات وبطبيعة الحال عند وجود أى تغير فى الكمية المعروضة من السلع والخدمات يلبىها تغير فى حجم الإيراد والطلب .

أى أنه من وجهة نظر " قانون ساي " يقوم الأفراد بدفع أسعار السلع التى يطلبونها ليس عن طريق النقود ولكن أساساً عن طريق تقديم سلع أخرى يقوموا بإنتاجها بأنفسهم ، أى أن إنتاج السلعة يكون مدفوعاً بوجود طلب على سلعة أخرى. واعتماداً على ما سبق لا يمكن أن يكون هناك فالنص فى الإنتاج

(العرض) بصفة عامة فى أى وقت من الأوقات واعتماد حدوث ذلك على أن العرض مساو تماماً للطلب .

وقد رأى "سائى" أنه من الممكن حدوث فائض (اختلال) لدى إحدى الصناعات - أى أنه فائض جزئى - نتيجة لعدم وجود تقدير سليم لاحتمالات الطلب على إنتاج هذه الصناعة ، وحتى يمكن التخلص من الفائض يجب أن يتم تخفيض أسعار السلعة التى بها فائض ويترتب على ذلك زيادة الطلب على هذه السلعة والوصول إلى وضع التوازن من جديد بين كلاً من الكمية المعروضة والكمية المطلوبة. ويجب أن يكون معلوماً أن التحليل السابق لا يمكن أن يصلح إلا فى ضوء جزئى داخل السوق وليس فائض فى كل المنتجات.

ويمكن التغيير بيانياً عن ما سبق من تحليل خلال الرسم التالى :-



يتضح لنا من الرسم هناك حالتان

الحالة الأولى :

حالة التوازن بين الكمية المعروضة والكمية المطلوبة من المنتجات عند النقطة (د١) وعند هذه النقطة يكون سعر التوازن ممثلاً بالمسافة و س١ وعند هذا السعر تكون المسافة و ك١ ممثلة لكل من الكمية المعروضة والكمية المطلوبة فى نفس الوقت.

الحالة الثانية :

عند افتراض زيادة الكمية المعروضة من المنتجات داخل السوق وتحدث هذه الحالة إما بسبب :

أ- استخدام أسلوب إنتاجى جديد (آلات من نوعية جديدة ذات كفاءة أعلى) أدى إلى زيادة الكمية المنتجة (المعروضة) من المنتجات.

ب- حدوث انخفاض فى عنصر التكاليف التى يتحملها المنتج سواء هذا الانخفاض يخص عنصر العمل أو المواد الخام أو أى عناصر أخرى، ومع انخفاض التكاليف يتزايد الحافز لدى المنتجين على زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة الكمية المعروضة من المنتجات.

وتحت أى أسباب أدت إلى زيادة الكمية المعروضة يظهر منحنى عرض جديد على يمين المنحنى الأصلي، وينتج عن ذلك حدوث انخفاض فى السعر من س ١ إلى س ٢ ومع انخفاض السعر يحدث زيادة فى الكمية المطلوبة حتى تتعادل مرة أخرى كلاً من الكمية المعروضة والكمية المطلوبة ويحدث التوازن من جديد وبصورة تلقائية دون أى تدخل فى السوق . وهكذا نجد أن الزيادة التى تحققت فى الطلب لم تكن لتحدث دون أن يسبقها زيادة فى الكمية المعروضة. ويعتمد التصور السابق للعودة إلى وضع التوازن على مرونة الأسعار.

تطبيقات الباب الأول

أولاً : حدد العبارة الصحيحة من العبارات الآتية :

- ١- لا يختلف الاقتصاد الكلى كثيراً عن الاقتصاد الجزئى فكلاهما يدرس كيفية سير النشاط الاقتصادى .
- ٢- من الممكن أن نهمل بعض الافتراضات التى اعتمدت عليها النظرية الكلاسيكية عند تفسير وجهه نظر النظرية فى أى مشكله.
- ٣- قد يؤثر العرض فى السوق ولكنه ليس العامل الحاكم له من وجهه نظر الكلاسيك .

ثانياً : اختار الإجابة الصحيحة من الإجابات الآتية :

- ١- الاقتصاد الكلى هو :
 - أ- التخصص الذى يهتم بالمنتج الفردى .
 - ب- التخصص الذى يهتم بالمستهلك .
 - ج- التخصص الذى يهتم بدراسه كل مكونات السوق .
- ٢- افتراضات النظرية الكلاسيكية :
 - أ- متناقضه .
 - ب- متعارضه .
 - ج- متكامله .

٣- يرى قانون ساي " المنافذ " أن الكمية المطلوبة :

أ- قد تؤثر في الكمية المعروضة .

ب- غالباً ما تؤثر في الكمية المعروضة .

ج- تتأثر بالكمية المعروضة .

رابعاً :- اشرح بصورة موجزة أهم الافتراضات التي اعتمدت عليها النظرية الكلاسيكية .

خامساً :- وضح مستخدماً الأشكال البيانية كيفية عوده السوق إلى وضع التوازن من وجهة نظر قانون المنافذ " قانون ساي " .

الباب الثانى

الفصل الأول : النظرية الكلاسيكية والتوظيف

الفصل الثانى : النظرية الكلاسيكية وسعر الفائدة

الفصل الثالث : النظرية الكلاسيكية والنقود

الفصل الرابع : النظرية الكلاسيكية والتقلبات الاقتصادية

الفصل الخامس : تقييم النظرية الكلاسيكية

الفصل السادس : النموذج الاقتصادى الكلاسيكى

تطبيقات

الباب الثانى

يتضمن هذا الباب النقاط التالية :

- أولاً : النظرية الكلاسيكية والتوظيف
 - ثانياً : النظرية الكلاسيكية وسعر الفائدة
 - ثالثاً : النظرية الكلاسيكية والنقود
 - رابعاً : النظرية الكلاسيكية والتقلبات الاقتصادية
 - خامساً : تقييم النظرية الكلاسيكية
 - سادساً : النموذج الاقتصادى الكلاسيكى
- تطبيقات

الأهداف التعليمية للباب الثانى

يهدف هذا الباب إلى :

- ١- التعرف على رأى الكلاسيك بخصوص سوق العمل والبطالة
- ٢- التعرف على رأى الكلاسيك بخصوص سوق رأس المال والعلاقة بين النقود والأسعار (حياد النقود) .
- ٣- التعرف على رأى الكلاسيك بخصوص التقلبات الاقتصادية وكيفية حدوثها ومراحلها .
- ٤- التعرف على أهم النقاط التى يمكن من خلالها تقييم النظرية الكلاسيكية.

المخرجات التعليمية للباب الثانى

بنهاية هذا الباب يكون الطالب قد ألم بمجموعة آراء النظرية الكلاسيكية بخصوص كلاً من سوق العمل وسوق رأس المال والعلاقة بين النقود والأسعار، وتفسير كينز لأسباب حدوث التقلبات وأخيراً تقييم آراء النظرية الكلاسيكية بعد التطبيق العملى لها .

الفصل الأول

النظرية الكلاسيكية ومستوى التوظيف

سوق العمل كما نعلم يتضمن كلاً من المنتج (صاحب العمل) حيث يقوم المنتج بطلب العمال بينما يمثل العامل المعروض من عنصر العمل، ومن خلال عنصرى طلب وعرض العمال يتحدد حجم (مستوى) التوظيف من وجهة نظر النظرية الكلاسيكية.

ونعرض الآن لسلوك كلاً من المنتج والعامل فى سوق العمل.

فى البداية نجد أن هناك مفهومين للأجر :

الأول : الأجر النقدي وهو ما يحصل عليه العامل من نقود مقابل أداء عمل معين داخل المجتمع .

الثانى : الأجر الحقيقى وهو ما يمكن أن يشتريه العامل من سلع وخدمات فى حدود الأجر النقدي الذى يحصل عليه وفى ضوء مستوى الأسعار السائد فى السوق، ولذلك يمكننا أن نقول أن :

الأجر الحقيقى = $\frac{\text{الأجر النقدي}}{\text{مستوى الأسعار}}$ ونرمز للأجر الحقيقى بالرمز (أ ق) والأسعار

بالرموز (ث) والأجر النقدي بالرمز (أ ن) .

$$\text{إذا} \quad \frac{\text{أ ن}}{\text{ث}} = \text{أ ق}$$

ويمكننا أن نستنتج الأجر النقدي بمعلومية كلا من الأجر الحقيقى

ومستوى الأسعار كالاتى :

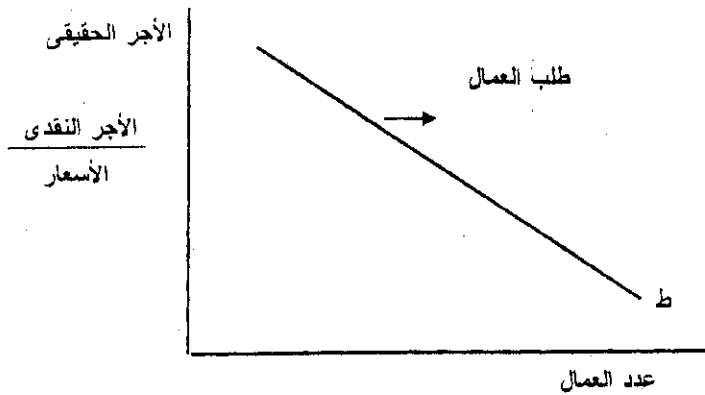
الأجر النقدي = الأجر الحقيقى × مستوى الأسعار .

$$\text{أ ن} = \text{أ ق} \times \text{ث}$$

وقد أهتمت النظرية الكلاسيكية بالأجر الحقيقي ودوره في سوق العمل وليس بالأجر النقدي .

سلوك المنتج في سوق العمل (عنصر الطلب على العمال) :

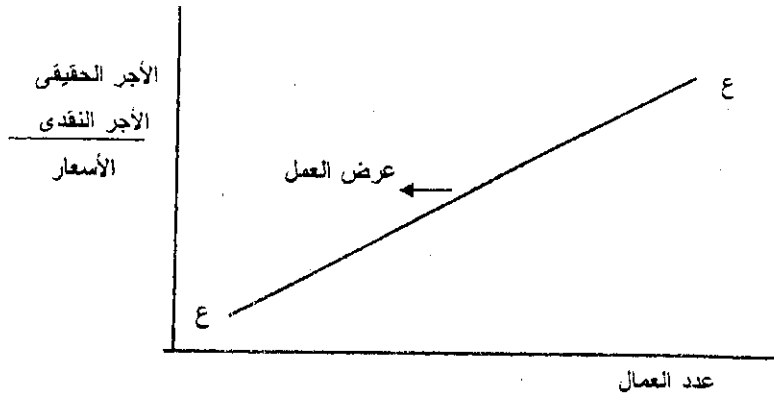
يمثل الأجر بالنسبة للمنتج عنصر تكلفة لأنه يدفعه للعامل مقابل أداء العامل للعمل، وبالتالي فمع انخفاض الأجر الحقيقي يتزايد طلب المنتج على العمال، أي أن الكمية المطلوبة من العمل ستتجه إلى التزايد مع الانخفاض في معدل الأجر الحقيقي وذلك لأن الإنتاجية الحدية تتجه إلى التناقص مع زيادة كمية العمل المستخدمة ، ويظهر ذلك من خلال الرسم البياني التالي :



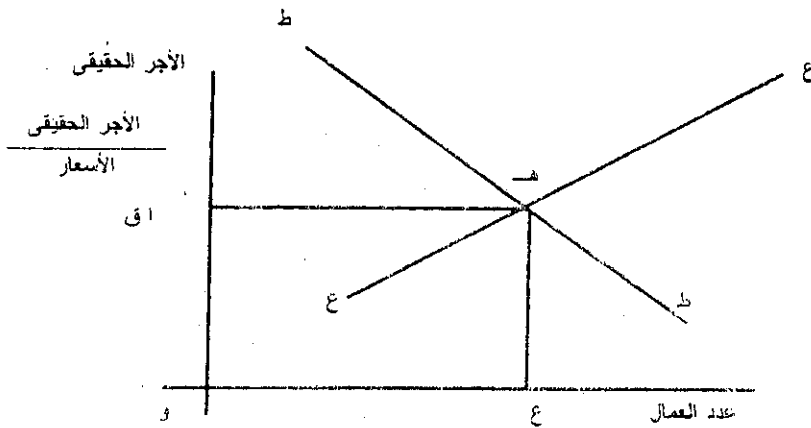
سلوك العمال في سوق العمل (عنصر المعروض من العمال) :

يمثل الأجر بالنسبة للعامل عنصر عائد لأنه يحصل عليه من صاحب العمل مقابل أدائه للعمل وبالتالي فمع زيادة الأجر الحقيقي يتزايد المعروض من العمال وبالتالي أنه مع زيادة الأجور الحقيقية يزداد عرض العمال أو يقبل مزيد من العمال على عرض خدماتهم الإنتاجية وخصوصاً العمال الراضين للعمل بالأجر القديم ، وبنقص الأجور الحقيقية يقل عدد العمال الذين هم على استعداد للعمل عند هذا المستوى من الأجور .

وتظهر العلاقة السابقة من خلال الرسم البياني التالي :



ويرى التصور الكلاسيكي لسوق العمل بأن المجتمع يتمتع بحالة من التوظيف الكامل لعنصر العمل، أي أن هناك فرص عمل متاحة في المجتمع لكل الراغبين والقادرين على العمل وتحقق هذه الحالة من خلال تلاقي كلا من طلب وعرض العمال كما يتضح من الرسم البياني التالي :



ويرى الكلاسيك أن الحالة الطبيعية لسوق العمل هي حالة التوظيف الكامل، وإن وجدت هناك بطالة فهي بطالة احتكاكية أي أنها ترجع إلى أن السوق ليس كاملاً، فثمة عوائق أو احتكاكات تحول دون وصوله إلى درجة الكمال. وبالتالي وفي ظل التوظيف الكامل تتواجد البطالة الاحتكاكية والاختيارية.

إن ارتفاع الأجور في بعض المناطق يجذب العمال إليها، وانخفاض الأجور في مناطق أخرى يؤدي إلى هجرة العمال منها إن وجود عمال عاطلين عن العمل يؤدي إلى تزايد عرض العمل وانخفاض مستويات الأجور تبعاً لذلك، الأمر الذي يشجع أرباب الأعمال على استخدام المتعطلين، لذلك لا يعترف الاقتصاديون الكلاسيك إلا بالبطالة الاحتكاكية " والبطالة الاختيارية".

الأولى تنشأ عن تغير طرق الإنتاج بسبب التقدم الفني أو عن كساد صناعة ما وتحول العمال عنها. والثانية تنشأ بسبب وجود بعض الأفراد في أي مجتمع لا يرغبون في العمل عندما يجدون أن الأجر الحقيقي للعمل يقل عن المشقة الحدية للعمل.

وإذا استخدم المنظم وحدات من عنصر العمل فلا بد أن يقارن بين الأجر الذي يدفعه للعامل وما يضيفه هذا العامل من إنتاجه مادي يباع بثمن السوق . ومعنى هذا أن التكلفة الحدية للوحدة من السلع المنتجة داخل المجتمع تكون ذات علاقة مباشرة بالأجر الذي يدفعه للعامل وإنتاجيته الحدية المادية وذلك بافتراض أننا نهتم فقط بتكلفة عنصر العمل وهو الأجر. ومعنى هذا أن العلاقة بين الأجور والأسعار هي التي تحدد مقدار ما يوظفه المنتج من عنصر العمل، وعلى أساس هذا الافتراض تستنتج النظرية أن الحجم الكلي لتوظيف العمال في المجتمع سوف يتوقف على المستوى السائد للأجور وعلاقتها بأسعار المنتجات .

فإذا فرض أن جميع العمال الذين يرغب المتظمون فى توظيفهم بالأجر السائد يقل عن العدد الكلى للراغبين فى العمل (التوظيف الكامل) فقد يرى المتظمون توظيف أعداد إضافية من العمال وزيادة الإنتاج إذا ما انخفضت الأجور وبقيت الأسعار على ما هى عليه أما إذا صاحب انخفاض الأجور انخفاض الأسعار بنفس النسبة فلن يودى هذا إلى زيادة حجم التوظيف أما إذا بقيت الأسعار كما هى أو انخفضت بنسبة أقل من نسبة انخفاض الأجور فسيجد المتظمون فرصة للمزيد من الربح بزيادة الإنتاج وتوظيف عدد إضافى من العمال.

ولعلنا نلخص هذا التحليل الكلاسيكى بشىء من التبسيط يظهر فيه الربط بين نظرية الأجور ونظرية كمية النقود.

١- البطالة تؤدى إلى صورة خفض الأجور النقدية ، ومع ثبات الأسعار يميل المتظمون إلى التوسع فى التوظيف والإنتاج ولكن تصريف مقادير متزايدة من الإنتاج لن يتحقق إلا بخفض الأسعار على فرض ثبات كمية النقود وثبات سرعة تداولها.

٢- إذن : سوف تنخفض الأسعار أيضاً ولكن أقل من انخفاض الأجور وعلى الرغم من أن انخفاض الأسعار قد يقلل من الحافز على زيادة الإنتاج إلا أنه (أى انخفاض الأسعار) لن يقى عليه تماماً، إذ لو انخفضت الأسعار بنفس نسبة انخفاض الأجور فلن يوجد ثمة ما يدعو المنظمين إلى توظيف أعداد إضافية من العمال ولا إلى زيادة حجم الإنتاج، وبالتالي لن يكون هناك أى معنى لانخفاض الأسعار وفى حالة انخفاض الأسعار دون زيادة فى الإنتاج الكلى ستولد أرصدة نقدية خاملة فى أيدي الأفراد، أما إذا انخفضت الأسعار بنسبة أقل من

انخفاض الأجور فإن هذا سيوجد الحافز لدى المنظمين على زيادة التوظيف، كما سيوجد سوقاً لتصرف المزيد من المنتجات.

٣- إذا لم يكن الانخفاض فى الأجر النقدي (وما يتبع هذا من انخفاض الأسعار بدرجة أقل) كافياً لتوظيف جميع العاطلين . فمن الجائز خفض الأجور النقدية مرة أخرى (وأيضاً مع ما يتبع هذا من انخفاض الأسعار بدرجة أقل) إلى أن يتحقق التوظيف الكامل حيث يتحقق أيضاً الإنتاج الكلى الأمثل^(١) وعندئذ يتم الاستقرار بالنسبة للأجور والأسعار والتوظيف وحجم الإنتاج الكلى.

ولا يفوت الدارس لهذا التحليل أن يلاحظ قيامه على بعض افتراضات قد لا يجوز التسليم بها، ومنها افتراض عدم احتفاظ الأفراد بأرصدة نقدية مكتنزة إلا للفترة التى تمليها طبيعة المعاملات وأن أية أرصدة نقدية لابد أن يكون سبيلها للإتفاق كما أن هذا التحليل الكلاسيكى يغفل إغفالاً تاماً هيكل توزيع الدخل، وما سينتج عن خفض الأجور من أثر نتيجة حدوث تعديل فى الأنصبه الكلية التى يحصل عليها المنظمون والملاك والأجراء بصورة تزيد من الأرصدة النقدية الخاملة فى أيدي "الأغبياء" نسبياً بينما تقل القدرة الإنفاقية للأجراء الذين يفترض أنهم يمثلون الغالبية المكونة للجزء الأكبر من المشتريين فى سوق المنتجات الاستهلاكية.

(١) بمعنى أكبر قدر من الإنتاج القومى فى حدود الموارد والمستوى التكنولوجى .

(٢) دكتور/إسماعيل هاشم التحليل الاقتصادى الكلى دار الجامعات المصرية، الاسكندرية ١٩٨٥ ص ٣٧-٤٠ .

الفصل الثانى

النظرية الكلاسيكية وسعر الفائدة

ليس هناك نظرية واحدة محددة المعالم يمكن أن تتفرد بإصلاح " النظرية التقليدية" بخصوص سعر الفائدة على أن هناك مجموعة من التفسيرات أو التحليلات من جانب الاقتصاديين الكلاسيكيين والمحدثين، تشترك جميعا " فى استنتاج أن سعر الفائدة هى العنصر الاقتصادى الذى يحقق التوازن بين الطلب على الاستثمار والرغبة فى الادخار.

التفسيرات المختلفة لسعر الفائدة :

التفسير الأول : (الفريد مارشال) : Marshall

ويعرف الفريد مارشال Marshall سعر الفائدة على أنه ثمن استخدام رأس المال فى أية سوق، ويميل هذا الثمن إلى التوازن عندما يتعادل الطلب الكلى لرأس المال بهذا السعر مع العرض الكلى لرأس المال بنفس السعر.

التفسير الثانى : (ارنست كاسل) : Cassel

يدخل هذا التعريف معنى جديد لم يتضمنه التفسير الأول وهو " عنصر الانتظار".

فيعرف كاسل Cassel سعر الفائدة بأنه الثمن الذى يوازن بين جانبى عنصر الانتظار وهما طلب الانتظار (الاستثمار) وعرض الانتظار (الادخار).

التفسير الثالث : (ليون فالراس) : Walrass

أكد هذا التعريف ارتباط الفائدة بعنصرى الادخار والاستثمار فالفائدة هى : المتغير الذى يعادل بين الادخار الكلى (مدخرات الأفراد) والاستثمار الكلى (استثمارات الأفراد فى أصول جديدة)

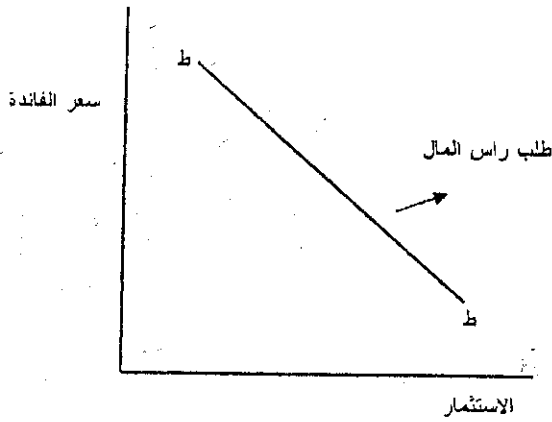
وتجتمع التعريفات السابقة لسعر الفائدة من الوجهة التقليدية (الكلاسيكية) على أنها تدفع مقابل الحرمان أو التضحية أو الامتناع عن الاستهلاك، وتتحدد عندما يتوازن الاستثمار وهو الممثل للطلب على رأس المال مع الادخار وهو الممثل لعرض رأس المال .

من عرض وجهات النظر الكلاسيكية يمكن أن نستنتج أن سعر الفائدة يتحدد في السوق كما يتحدد ثمن أى سلعة أخرى بتقابل الطلب والعرض، سعر الفائدة على هذا الأساس يتحدد عند النقطة التى يصبح فيها الادخار الذى يمثل رؤوس الأموال الجديدة مساوياً تماماً للطلب عليها .

أولاً : جانب الطلب على رأس المال (الاستثمار) :

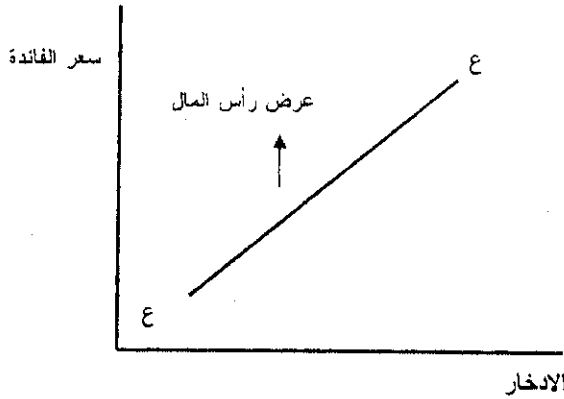
يطلب المنظمون رؤوس الأموال بغرض استثمارات، وهم بذلك يمثلون جانب الطلب ، ويقوم هؤلاء المنظمون بتحويلها إلى معدات وآلات . وبالتالي يستمر المنظم فى طلب واستخدام وحدات إضافية من رأس المال إلى النقطة التى تتساوى عندها كلاً من ثمن المدخرات اللازمة لشراء وحدة من رأس المال (سعر الفائدة) مع الإنتاجية الحدية لوحدة رأس المال ، وبالتالي فهناك علاقة عكسية بين سعر الفائدة والطلب على رأس المال فكل انخفاض فى سعر الفائدة يتبعه زيادة فى الطلب على رأس المال بغرض الاستثمار .

ويمكن التعبير بيانياً عن العلاقة العكسية بين كلاً من سعر الفائدة والاستثمار بالرسم البياني التالي :



ثانياً : جانب المعروض من رأس المال (الادخار) :

يمثل الادخار الجزء من الدخل الذى لا ينفق على الاستهلاك، والادخار هو مصدر الأرصدة اللازمة لشراء المعدات الرأسمالية وبالتالي يتطلب الادخار تأجيل الاستهلاك الجارى فى سبيل الحصول على المزيد من الثروة فى المستقبل، ولذلك لابد أن يكافأ المدخرون حتى يمكن إغراؤهم على ادخار الأموال اللازمة لهؤلاء الذين سيقترضونها ويحولونها إلى معدات رأسمالية. وحتى يتحقق ذلك لابد من رفع سعر الفائدة لاجتذاب مزيد من المدخرات ومن هنا سيتناسب حجم المدخرات طردياً مع سعر الفائدة وذلك لضرورة رفع ثمن التضحية إذا نظرنا للادخار كتضحية ، ويمكن عرض ذلك بيانياً من خلال الرسم التالى :



تحديد سعر الفائدة فى النظرية الكلاسيكية :

يتحدد سعر الفائدة فى النظرية الكلاسيكية بتلاقى قوى الطلب على رأس المال (الاستثمار) والمعرض من رأس المال (الادخار) . ويمكن توضيح ذلك من خلال المعادلات الآتية :

المعادلة الأولى : توضيح دالة الادخار حيث أن الادخار دالة لسعر الفائدة وأن العلاقة بين الادخار وسعر الفائدة علاقة طردية ، بمعنى أنه كلما ارتفع سعر الفائدة زادت كمية المدخرات ، وتظهر العلاقة السابقة من خلال المعادلة الآتية :

$$X = D(F) \quad (1)$$

حيث (خ) ترمز للادخار ، (ف) ترمز للفائدة ، (د) رمز للدالة .

المعادلة الثانية : توضح دالة الاستثمار ، حيث أن الاستثمار دالة لسعر الفائدة وأن العلاقة بين الاستثمار وسعر الفائدة علاقة عكسية ، وبمعنى أنه كلما انخفض سعر الفائدة زاد الاستثمار ، وتظهر العلاقة السابقة من خلال المعادلة الآتية :

$$I = D(F) \quad (2)$$

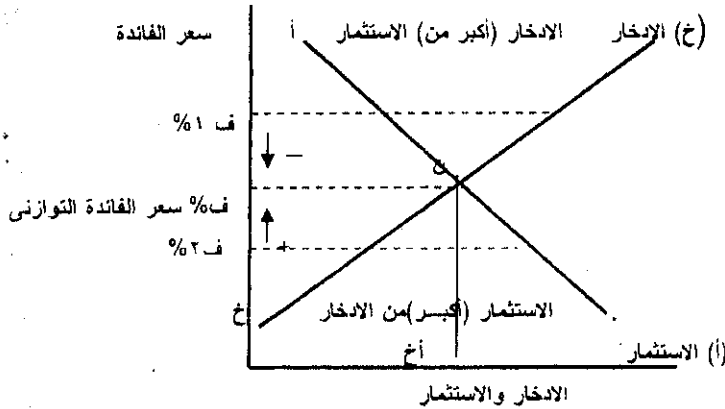
حيث (أ) يرمز إلى الاستثمار ، (ف) ترمز للفائدة ، (د) رمز للدالة .

المعادلة الثالثة : توضح أن سعر الفائدة يتحدد عند النقطة التي يتساوى

عندها كلاً من الادخار (خ) والاستثمار (أ) . $أ = خ$ (٣)

ويمكن توضيح كيفية تحديد سعر الفائدة من وجهة نظر النظرية

الكلاسيكية من خلال الرسم البياني التالي :



يتبين من الرسم أن هناك ثلاث حالات :

الحالة الأولى :

حالة تساوى الادخار مع الاستثمار ويسمى سعر الفائدة في هذه الحالة بسعر الفائدة التوازنى ، وهو السعر الوحيد الذى تتلاقى عنده رغبة كلاً من المستثمر والمدخر ، وتحقق هذه الحالة عند مستوى فائدة (ف %).

الحالة الثانية :

حالة زيادة الادخار عن الاستثمار ، ويعنى ذلك زيادة المعروض من الأموال (الادخار) عن طلب الأموال (الاستثمار) مما يؤدى بالضرورة إلى انخفاض سعر الفائدة من (ف١ %) إلى (ف٢ %) والذى يمثل سعر الفائدة التوازنى .

الحالة الثالثة :

حالة زيادة الاستثمار عن الادخار، ويعنى ذلك زيادة الطلب على الأموال (الاستثمار) عن المعروض من الأموال (الادخار)، مما يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع سعر الفائدة من (ف٢%) إلى (ف%) والذي يمثل سعر الفائدة التوازنى .

وبصفة عامة نجد أن ارتفاع سعر الفائدة عن سعر الفائدة التوازنى سيؤدي إلى زيادة الادخار عن الاستثمار، وسيؤدي التنافس بين المدخرين لتفضيل الحصول على عائد أقل بدلا من عدم الحصول على أى عائد ولذلك يتجه سعر الفائدة إلى التناقص.

وعلى العكس من ذلك نجد أن انخفاض سعر الفائدة عن سعر الفائدة التوازنى سيؤدي إلى زيادة طلب المستثمرين على الأموال بأكثر من المدخرات المتاحة وستؤدي قوى المنافسة بين المقترضين إلى رفع سعر الفائدة .

وترتب على تبنى الكلاسيك لقانون "سأى" للأسواق وافترضهم مرونة الأسعار ومنها سعر الفائدة وحياد النقود استنتاجهم للتساوى الدائم بين الادخار والاستثمار عند مستوى التوظيف الكامل، وأن مرونة سعر الفائدة كفيلة بإعادة التوازن بين الادخار والاستثمار وإذا حدث اختلال بينهما.

وقد أهتم الكلاسيك بأسباب زيادة ثروة الأمم ، ولذلك اعطوا أهمية بالغة لعنصر التراكم الرأسمالى ، أى لتكوين الادخار وتوجيه نحو الاستثمار، ويرى آدم سميث (A.Smith) إلى أن التراكم الرأسمالى يعتبر دافعا لمزيد من التخصص وتقسيم العمل ولتطبيق فنون الإنتاج الحديثة ولتحقيق مزيد من الدخول ومن ثم توسيع السوق مما يؤدي فى النهاية إلى زيادة الاستثمار وبالتالي زيادة الناتج. أى أن المشكلة فى نظر الكلاسيك هى كيفية زيادة الادخار والتراكم الرأسمالى لتحقيق مزيد من الإنتاج والمعروض.

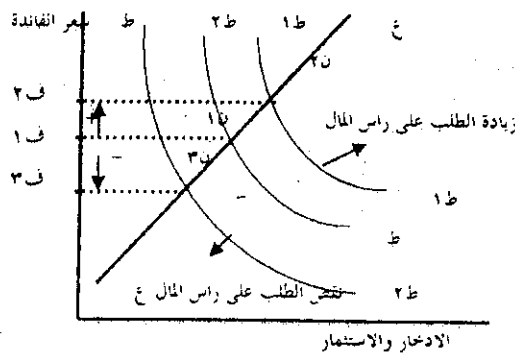
تحديد سعر الفائدة في ظل تغير الطلب على رأس المال (الاستثمار):

نبحث في هذا العنصر عن أثر تغير طلب المستثمرين على رأس المال على سعر الفائدة في ظل ثبات الادخار (عرض رأس المال). وتقابلنا هنا حالتان:

الحالة الأولى : زيادة الطلب على رأس المال مع ثبات الادخار.

الحالة الثانية : نقص الطلب على رأس المال مع ثبات الادخار.

في حالة زيادة الطلب على رأس المال (الاستثمار) مع ثبات الادخار ترتفع الفائدة والعكس في حالة نقص الطلب على رأس المال (الاستثمار) مع ثبات الادخار حيث تنخفض الفائدة. والرسم البياني التالي يوضح النتائج السابقة.



تحديد سعر الفائدة في النظرية الكلاسيكية

في ظل تغيرات الطلب على رأس المال

يتضح من الرسم أن ارتفاع الفائدة من ف ١ : ف ٢ نتيجة عن حدوث زيادة في الطلب على الاستثمار من ط : ط مع بقاء عرض رأس المال كما هو ، أما انخفاض الفائدة من ف ١ : ف ٣ فقد حدث بعد نقص الطلب على الاستثمار من ط : ط مع بقاء عرض رأس المال ثابت كما هو .

تحديد سعر الفائدة في ظل تغير المعروض من رأس المال (الادخار) :

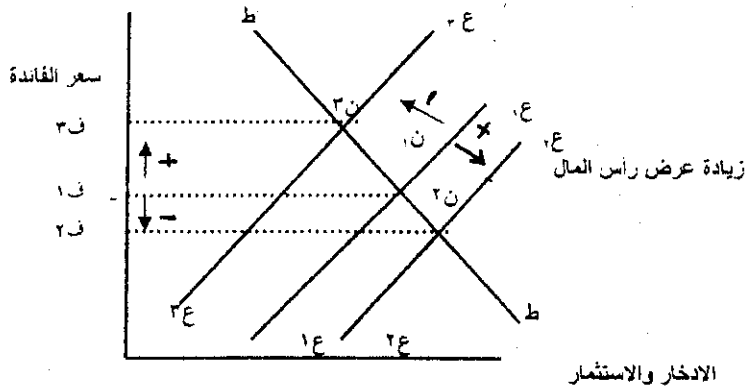
نبحث في هذا العنصر عن أثر تغير العروض من رأس المال (الادخار) على سعر الفائدة في ظل ثبات الاستثمار (الطلب على رأس المال) وتقابلنا هنا حالتان :

الحالة الأولى : زيادة المعروض من رأس المال مع ثبات الاستثمار .

الحالة الثانية : نقص المعروض من رأس المال مع ثبات الاستثمار .

في حالة زيادة المعروض من رأس المال (الادخار) مع ثبات الاستثمار تنخفض الفائدة، والعكس في حالة نقص المعروض من رأس المال (الادخار) مع ثبات الاستثمار ترتفع الفائدة .

ويمكن توضيح ما سبق في الرسم البياني التالي :



تحديد سعر الفائدة في النظرية الكلاسيكية في ظل تغيرات عرض رأس المال :

يتضح من الرسم أن انخفاض الفائدة من ف١ : ف٢ كان نتيجة لزيادة المعروض من رأس المال مع بقاء الطلب على رأس المال ثابت كما هو، أما ارتفاع الفائدة من ف١ : ف٣ فكان نتيجة لانخفاض المعروض من رأس المال مع بقاء الطلب على رأس المال ثابت كما هو .

تقييم النظرية الكلاسيكية فى سعر الفائدة :

تتلخص جوانب تقييم هذه النظرية فى النقاط التالية :

أولاً : اعتمدت النظرية الكلاسيكية فى تحديد سعر الفائدة على أن الوضع الطبيعى للمجتمع هو وضع التوظيف الكامل وبالتالي فإن سعر الفائدة هو عائد عنصر التضحية المتمثل فى اختيار الفرد التضحية بالاستهلاك الحاضر فى سبيل إنتاج السلع الرأسمالية وشرط تحقيق ما سبق هو أن كل موارد المجتمع فى حالة تشغيل كامل وهذا ما يخالف الواقع غالباً .

ثانياً : تفترض النظرية الكلاسيكية أن عنصر الادخار يتأثر بسعر الفائدة ويرتبط بعلاقة طردية معها ، فى حين أن الواقع يرى أن الادخار يتأثر بمستوى الدخل ، وبالتالي فإن العنصر الذى يحقق التوازن بين كلا من الادخار والاستثمار هو التغير فى مستوى الدخل وليس التغير فى سعر الفائدة ومعنى ما سبق أننا من الصعب أن نفترض وجود كمية من المدخرات فى حالة سعر فائدة معين إلا إذا علمنا مستوى الدخل الذى يتحدد بناء عليه مستوى الادخار ، ومن هنا فإن أى تغير فى مستوى الدخل سيترتب عليه تغير فى موقع منحنى عرض المدخرات .

ثالثاً : تفترض النظرية الكلاسيكية أن زيادة الطلب على رأس المال (الاستثمار) يؤدى إلى ارتفاع سعر الفائدة وهذا أمر من الصعب قبوله علمياً ، حيث أن زيادة الاستثمار سوف ينتج عنها بالضرورة حدوث زيادة فى الإنتاج والدخل التى تؤدى بدورها إلى زيادة المدخرات ، ويعنى ذلك الوصول إلى سعر فائدة جديد يتوقف على موقع منحنى العرض الجديد الممثل للادخار الجديد بعد زيادة الدخل .

رابعاً : تفترض النظرية الكلاسيكية سهولة تحقيق التعادل بين الادخار والاستثمار . وهذا أمراً غير ممكن إلا إذا استجاب كلا منهما للتغيرات فى سعر الفائدة أى أنهما يتمتعان بمرونة مقابل عنصر رأس المال .

الفصل الثالث

النظرية الكلاسيكية والنقود

النقود من وجهة نظر النظرية الكلاسيكية لا تعدو سوى كونها أداة لتسهيل تبادل السلع بعضها ببعض . فهي مستخدم كوسيلة للتبادل ولا تستخدم كمستودع للقيمة مثلاً فالطالب على النقود فى النظرية الكلاسيكية محفز بدافع المعاملات فقط . وقد خرج الاقتصاديون الكلاسيك بعلاقة تربط بين النقود وسرعة دورانها والدخل والأسعار وتسمى هذه العلاقة بنظرية كمية النقود . أى أن الكلاسيك لم يروا وظيفة للنقود إلا فى كونها أداة لتسهيل التعامل وتسوية المعاملات . ويعبر عن ذلك من خلال ما يسمى بمعادلة التبادل^(١) ويعبر عنها بالمعادلة الآتية :

كمية النقود $\times$ سرعة تداول النقود = مستوى الأسعار $\times$ الدخل الحقيقى
ونعبر عن المعادلة السابقة بالرموز الآتية :

ن $\leftarrow$ كمية النقود

س $\leftarrow$ سرعة تداول النقود

ث $\leftarrow$ مستوى الأسعار

ل $\leftarrow$ الدخل

$$ن \times س = ث \times ل$$

وقد استنتج " فيشر " من المعادلة السابقة أن أى زيادة فى كمية النقود (ن) تنعكس فى ارتفاع الأسعار (ث) بنفس النسبة التى زادت بها النقود .
ويشترط لهذه العلاقة حتى تتحقق افتراض ثبات كل من سرعة تداول النقود (س) والدخل (ل) أى أن كمية النقود لا تؤثر على سرعة التداول أو على

(١) تم صياغة هذه المعادلة بواسطة اقتصادى أمريكى يسمى Irving Fisher (ايرفينج فيشر) .

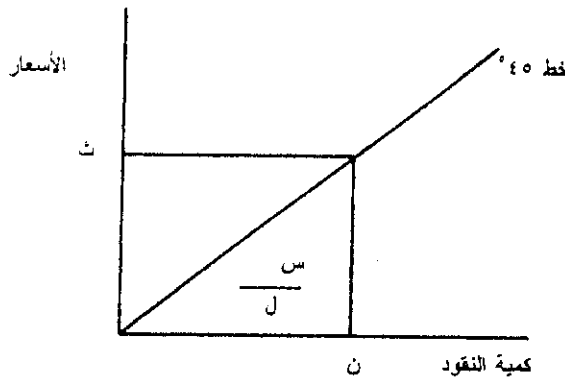
مستوى الناتج . وقد وضع الكلاسيك ثلاثة فروض يتم بناء عليها ثبات (س.ل) وهذه الفروض هي :

الفرض الأول : لا يوجد غرض آخر للنقود بخلاف استخدامها للتبادل ، وبالتالي الاحتفاظ بالنقود فقط لتمويل نفقاتهم واحتياجاتهم .

الفرض الثاني : وجود استقرار في حجم المعاملات التي تتم داخل المجتمع.

الفرض الثالث : وجود ثبات في الدخل عند وضع التوظيف الكامل .

وإذا نظرنا للشروط السابقة نجد أن المستوى العام للأسعار يتحدد فقط بناء على كمية النقود المتداولة في المجتمع ويمكن توضيح معادلة التبادل فسي الرسم البياني التالي :



أشكال معادلة التبادل :

هناك شكلان لمعادلة التبادل :

الشكل الأول : الشكل الجامد ويرى أن التغير الذي يحدث في كمية النقود يؤدي إلى تغير وبنفس النسبة وفي نفس الاتجاه في مستوى الأسعار .

الشكل الثاني : الشكل المرن ويرى أن التغير فى كمية النقود يؤدى إلى تغير فى نفس الاتجاه لمستوى الأسعار ولكن لا يشترط أن تكون نسبة التغير متساوية فى كلا من النقود والأسعار .

وبصفة عامة سواء تحدثنا عن الشكل الأول أو الثانى لمعادلة التبادل فإن كمية النقود تكون هي المتغير المستقل ^(١) ، فى حين أن مستوى الأسعار يمثل المتغير التابع ^(٢) .

(١) المتغير المستقل هو الذى يبدأ فى التغير (المتغير رقم ١)

(٢) المتغير التابع هو الذى يتغير بناء على تغير المتغير المستقل (المتغير رقم ٢)

الفصل الرابع

التفسيرات الكلاسيكية للتقلبات الاقتصادية

التقلبات الاقتصادية هي تغيرات في حجم ومستويات مكونات النشاط الاقتصادي، ولأن هذه التغيرات تحدث بصورة متكررة في فترات متعاقبة يطلق عليها البعض اسم الدورات الاقتصادية أو الدورات التجارية ولنفس السبب (تكرار حدوث التغيرات) يميل البعض إلى اعتبار التقلبات الدورية من الخصائص المتضمنة في النظام الاقتصادي غير المخطط .

ولم تكن دقائق وتفصيلات التقلبات الدورية معروفة تماماً للاقتصاديين الكلاسيكيين ، ولكن بتقدم الأساليب الإحصائية ووسائل تجميع وتحليل البيانات وبتطور علم الاقتصاد أصبح من الممكن وصف مراحل الدورة الاقتصادية بكثير من الدقة .

ففي مرحلة الانتعاش يتزايد حجم الإنتاج، وتتناقص البطالة تدريجياً كلما ظهرت فرص عمل جديدة ، تأخذ الأسعار في الارتفاع ، وتظهر احتمالات الربح كما تظهر مجالات وفرص جديدة للاستثمار، وتباع المخزونات السلعية بأسعار أعلى مما سبق وتحسن أسعار الأوراق المالية ، وتشعر البنوك التجارية بتحسين الضمانات المالية فتتوسع في منح الائتمان .

وتعتبر مرحلة الرواج امتداداً لمرحلة الانتعاش حيث تستمر الأسعار في ميلها نحو الارتفاع ، ونتيجة لازدياد حجم التوظيف وارتفاع مستوى الدخل والإنفاق يزداد الطلب الاستهلاكي وينعكس أثر الزيادة على الصناعات الثقيلة .

وتتناقص البطالة إلى أقل حد ممكن عملياً ويقترب المجتمع من وضع التشغيل الكامل ، وإذا تستمر أسعار الأوراق المالية في التحسن يزداد الطلب على الائتمان المصرفي إلى درجة يرتفع معها سعر الفائدة .

أن الأرباح آخذة فى الارتفاع والأجور آخذة فى الزيادة نتيجة زيادة الطلب على العمل ولكن ستأتى فترة تنعكس فيها علامات "تشبع" السوق فتقل معدلات تدفق السلع ، ويزداد المخزون السلعى ، ونقص فرص الاستثمار الجديدة . وتبدأ بعد هذه المرحلة مرحلة الانتكاس . عندما تتخطى تكاليف الإنتاج الآخذة فى الازدياد احتمالات الزيادة فى الطلب السلعى . وتتراكم المخزونات السلعية لدرجة يضطر معها تجار الجملة إلى الالتجاء لسياسة خفض أسعار البيع بأمل تصريف المخزون المتراكم . كذلك تتوقف حركة الإنشاءات الجديدة أو تكاد ، ويؤجل عدد من المشروعات ، ويتعذر على الكثيرين من المدينين الوفاء بالتزاماتهم .

ويحاولون المضاربون فى سوق الأوراق المالية أن يبيعوا بعض أو كل ما فى حوزتهم من أوراق مالية فيساعدون بذلك على سرعة انخفاض أسعارها . أما البنوك فهى تحاول استرداد القروض التى سبق أن منحتها ، وبذلك تتزايد الأرصدة النقدية لديها ، وتبدأ البطالة فى الظهور وأخيراً مرحلة الكساد التى تمثل المستوى الأدنى للنشاط الاقتصادى ، وقد تظهر آثارها على البنوك وعلى المنشآت التجارية ، أو قد تمتد هذه الآثار إلى جميع نواحي الجهاز الاقتصادى ويعم الانهيار جميع دوائر الأعمال .

وتتميز هذه المرحلة بسرعة انخفاض أسعار السلع الاستهلاكية وببطء التدفق السلعى ، وانهيار سوق الأوراق المالية ، وازدياد حالات الإفلاس المالى وفشل المشروعات وربما فشل البنوك مالياً ، وهذا بالإضافة إلى حالة شبه توقف فى الصناعات الثقيلة وصناعة التشييد . وبطبيعة الحال ينخفض حجم الائتمان المصرفى إلى أدناه ، لأن فرص الاستثمارات الجديدة لا توجد أو تكاد توجد فى أضيق الحدود .

ولكن بعد فترة من حالة الكساد قد يجد بعض المنظمين سبيل إدخال وفورات فى صورة أو أخرى على العملية الإنتاجية وربما وجدت قلة من

المنتجات الجديدة سبيلها إلى الإنتاج مستفيدة من وفورات الإنتاج على نطاق كبير، وتدب الحركة في سوق الأوراق المالية التى تكون أسعارها مازالت فى مستوى أقل من المألوف ، وإذا ما عادت الثقة إلى البنوك فبئها - وسعر الفائدة فى مستواه الأدنى - تجد سبيلها إلى تيسير الائتمان مرة أخرى .
وتكون كل هذه المؤشرات علامة على أن الطريق غير مهد للسير نحو مرحلة النقاهاة ثم الانتعاش فى دوائر الأعمال مرة أخرى .

أن هذه الصورة لمراحل الدورة الاقتصادية قد عرفت وقد حدثت فى عالم الرأسمالية خلال قرن ونصف منذ بداية القرن التاسع عشر، وتكرر حدوثها خلال فترات متقاربة .

وجدير بالذكر أن الحقائق التاريخية تشير إلى وجود ثمة ارتباط بين الحروب التى تظهر فى بدايتها موجات من الرواج ثم تعقبها موجات كسادية . كما أن موجات من الرواج صاحبت أيضاً الأحداث الكبرى التى آثرت فى التقدم الصناعى مثل تقدم وسائل المواصلات براً وبحراً ، وظهور الشركات الكبرى ، وتعددين الذهب وغيرها . ونعرض الآن لأهم النظريات الكلاسيكية المفسرة للدورات الاقتصادية .

النظريات النقدية البحتة:

تميل النظريات النقدية إلى إلقاء اللوم على الأجهزة الائتمانية فى المجتمعات الرأسمالية باعتبارها مسؤولة عن حجم النقد المتداول . ذلك لأن تغير الشروط التى بموجبها يتم تقديم القروض - على حد قول أصحاب هذا الرأى - يؤدى إلى تغير عرض النقود . ووراء هذه التغيرات يقف البنك المركزى الذى قد يغير من سعر الخصم ، أو يتبع سياسة السوق المفتوحة ، فيحسب مقادير كبيرة من النقد المتداول، أو يضع مقادير منها فى أيدي الأفراد.

إن مثل هذه التغيرات لا شك تؤثر فى قدرة البنوك التجارية على الإقراض لأنها تؤثر فى الاحتياطات ، وهى تلجأ بدورها إلى رفع أو خفض سعر الفائدة فتؤدى سياستها هذه إلى تشجيع التوسع أو عدم تشجيعه فى دوائر النشاط الاقتصادى الخاص .

ويقول أصحاب هذه النظرية إن تجار الجملة حساسون بدرجة كبيرة على القروض التى تلزمهم لتغطية النفقات المطلوبة للاحتفاظ بمخزون سلعى . فتتأثر بالضرورة طلباتهم من المصانع والمنتجين وهؤلاء بدورهم يتوسعون فى الإنتاج أو يخفضون من معدلاته طبقاً " للبارومتر " الذى يحدده تجار الجملة والتجزئة .

فقرّب نهاية مرحلة التوسع مثلاً يكون الإنتاج فى أعلا دوراته . ويحاول تجار الجملة الحصول على قدر أكبر من المخزون السلعى للاحتفاظ به أو لتوزيعه على تجار التجزئة . وهذا النشاط التجارى غير العادى يعتمد فى تمويله على مقادير كبيرة من القروض المصرفية بينما تشعر البنوك بشيء من العصر نتيجة كثرة الاقتراض من مواردها التى تقترب من خطوط الإنذار بالخرج أى عندما تقارب احتياطاتها على النفاذ .

لذلك تلجأ البنوك إلى حماية أنفسها بترفع سعر إعادة الخصم ، كما ترفع سعر الفائدة على القروض الجديدة ، وتكون هذه الإجراءات من جانب البنوك بمثابة النظير الأول لمرحلة الانكماش ، إذ يتعذر على الوسطاء (تجار الجملة والتجزئة) مواجهة هذه الزيادة فى النفقات فيقللون من طلباتهم ، وينكمش الإنتاج ، وتبدأ المرحلة الانكماشية بآثارها التجميعية .

بعد فترة من استمرار المرحلة الانكماشية وانخفاض الأسعار ينخفض سعر الفائدة نتيجة تجمع الأرصدة النقدية الخاملة وتراكم الاحتياطات مرة أخرى لدى البنوك وسوف ينخفض سعر الفائدة أجلاً أو عاجلاً إلى الدرجة التى تشجع التجار مرة أخرى على الاقتراض ، وهنا تبدأ نقطة التحول إلى النفاضة فالانتعاش ... الخ

وخلاصة هذه النظريات النقدية البحتة إذن هي أن البنوك تتساهل كثيراً في الإقراض عندما يسود التفاؤل بالنسبة للتوقعات ،وتجعل الاقتراض عسيراً عندما يكون العكس ، فهي تتساهل كثيراً حيث يجب أن تضيق الائتمان ، فتساعد التاجر والمضارب معاً ، هذا بينما نرى البنوك تغل يدها عن الإقراض في الأوقات العصيبة التي يبحث فيها رجال الأعمال عن مصدر الائتمان السرخيص متى يستطيعون مواجهة " الأزمة " .

نظريات الإفراط في الاستثمار

تختلف هذه النظريات عن النظرية النقدية البحتة في أنها ترى أن السبب الجوهري للتقلبات يكمن في نظام الإنتاج نفسه وينشأ من حدوث تغييرات متعددة في صناعات السلع الرأسمالية والسلع المعمرة (وليس في قطاع الصناعات الاستهلاكية كما ترى النظريات النقدية البحتة) .

فيقال أن السبب المباشر للزواج هو الإفراط في الاستثمار ، بينما يعتبر الاتكماش مرحلة ضرورية لعلاج الإفراط السابق . وتأيداً لهذا القول يرى أصحاب هذه النظريات أن الصناعات الثقيلة تكون معرضة لتقلبات أسرع وأوسع مدى من التقلبات في الصناعات الاستهلاكية في كلا المرحلتين التصاعدية والتنازلية .

ولكن السبب الذي من أجله تكون تقلبات الصناعات الثقيلة أكثر عنفاً هو موضع الخلاف في الرأي بين أصحاب نظريات الإسراف في الاستثمار بعضهم يعزوها إلى النظام المصرفي ، وهؤلاء - وأن كانوا يعتقدون أن التقلبات الدورية ليست ظاهرة نقدية بحتة - يرون أن البنوك تغذي فرص التوسع في الاستثمار عن طريق خفضها لسعر الفائدة فتشجع بذلك المنظمين على إدخال عمليات إضافية خلال مراحل إنتاج سلع معينة (كالمزيد من الآلات والمزيد من تجزئة العملية الإنتاجية والمزيد من التخصص وتقسيم العمل) .

وهذا التصرف من جانب رجال الأعمال من شأنه ان يسحب الموارد من إنتاج استهلاكى إلى صناعات السلع الاستثمارية ، وهذا يكون بمثابة "ادخار إجبارى" للمجتمع الذى يتغير دخله الحقيقى نتيجة ارتفاع فى أسعار السلع الاستهلاكية ، فيحاولون زيادة إنتاجهم ، ويزداد بالتالى الطلب على السلع الاستثمارية مرة أخرى .

وبعد فترة زمنية تمضى فى هذا الاتجاه، تجد المنشآت المصرفية أنها بالغت فى الإقراض، فتتعمد رفع سعر الفائدة ، وهنا تبدأ المرحلة الانكماشية فى النشاط الاقتصادى .

هذا بينما يرى فريق آخر من أصحاب نظريات الإسراف فى الاستثمار أن السياسة الائتمانية تلعب دوراً ثانوياً ويعتقدون أن مرحلة الانتعاش إنما تتسم بوجود قوى فعلية (مادية) فى شكل مزيد من الابتكارات والاختراعات والتقدمات التكنولوجية ن وربما مجموعة من السلع الحضرية المبتكرة التى كانت كامنّة لدى مبتكريها انتظاراً لانقشاع غيوم الكساد ثم ظهرت بوارق الأمل عند نقطة التحول العلوى .

وإذا كانت نظريات الإسراف فى الاستثمار -النقدية منها وغير النقدية- تؤكد أن التغيرات فى معدلات الاستثمار هى السبب الحقيقى وراء ظاهرة التقلبات الاقتصادية، إلا أنها تعجز عن تفسير السبب الذى من أجله تحدث التقلبات الاقتصادية بهذه الصورة المتكررة، أى بصورة شبه منتظمة ن وخلال فترات زمنية متقاربة الطول، وكما سبق أن قدمنا، لا يمكننا أن نسبب كل التقلبات فى حجم الاستثمار إلى السياسة الائتمانية وحدها.

نظرية عدم كفاية الاستهلاك :

انتشرت هذه النظريات إثر موجات الكساد والذعر التى شوهدت خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر وتتلخص نظرية عدم كفاية الاستهلاك فى أن المرحلة التصاعدية من الدورة الاقتصادية تعانى من إفراط فى الادخار. أو

بمعنى آخر قصور أو نقص فى الاستهلاك . وبينما نرى الطاقات الإنتاجية تتسع فتجلب معها احجاما متزايدة من إنتاج السلع الاستهلاكية ، يعمل تزايد الادخار فى الاتجاه المضاد، وتكون النتيجة أن الإنفاق الاستهلاكى غير كاف لاستيعاب هذا الفيض المتزايد من السلع الاستهلاكية .

والسبب فى عدم التناسب بين الإنفاق الاستهلاكى والإنتاج الاستهلاكى خلال المرحلة التصاعدية هو أن الأسعار تأخذ فى الارتفاع بينما الأجور تزحف ببطء خلفها" ولهذا تتسع فجوة فائض الربح تدريجياً ، وهذا من شأنه أن يحدث تغييراً فى هيكل توزيع الدخل الكلى للمجتمع، فيزداد نصيب المنظمين بينما يقل نصيب الأجراء نسبياً، وكأن الدخل قد انتقل من فئة تتميز بميل مرتفع للاستهلاك (العمال) إلى فئة تتميز بميل مرتفع للادخار (الأغنياء).

وسوف يستمر هذا الوضع - بل ويزداد تفاقمًا - طالما أن الأسعار والأرباح فى ارتفاع بينما لا ترفع الأجور إلا ببطء، فيرتفع الدخل من الأرباح بسواعها بينما ينخفض الدخل الحقيقى للعمال وأصحاب الدخول التعاقدية ، وتزداد الفجوة بين حجم الإنتاج الاستهلاكى وحجم الإنفاق الفعلى على الاستهلاك . ولكن هناك حدوداً عملية وواقعية لهذا الاتجاه، إذ من البديهي أن استمرار النقص النسبى فى الطلب الاستهلاكى سوف يوحى للمنظمين بضرورة الحد من إنتاجهم، وهنا تبدأ مرحلة من الانكماش إلى أن يستوعب المجتمع هذا الفائض المكس من السلع التى تم إنتاجها خلال المرحلة السابقة من الدورة . وما من شك أن هذه الصورة من نظريات الدورة الاقتصادية تحمل بين ثناياها تفسيراً مقبولاً وعلمياً لظاهرة تحدث ضمن النشاط الاقتصادى. ولكنها لا تعتبر كافية لتفسير جميع مراحل الدورة ولا لجميع الظواهر المشاهدة خلال التقلبات الاقتصادية، ولو كانت نظرية عدم كفاية الاستهلاك تفسر التقلبات الدورية تفسيراً كاملاً ، لكان من المتوقع أن تكون التقلبات فى قطاع السلع

الاستهلاكية أكثر عنفاً منها في قطاع السلع الاستثمارية بينما واقع الإحصاءات في الدول المتقدمة صناعياً يثبت خلاف ذلك .

النظريات السلوكية :

تميل بعض النظريات إلى القول بأن السبب الحقيقي وراء التغير هو تصرفات هؤلاء الذين يحدثون التغير، أى أن هناك عوامل سلوكية هى التى تدفع الأفراد إلى اتخاذ موقف معين في ظروف اقتصادية معينة، وهذا الموقف سيحدث آثاره الفعلية على النشاط الاقتصادى إذ ما كان رد الفعل متشابهاً بالنسبة لمجموعات من أفراد المجتمع كمستهلكين أو منظمين. وليس هذا القول ببعيد عن الواقع ، فما من تصرف اقتصادى يقوم به فرد من أفراد المجتمع إلا وكانت وراءه عوامل سلوكية أو نفسية معينة .

وقد كان العنصر السلوكى في تفسير التقلبات الدورية موضع دراسة من عدد من الاقتصاديين الكلاسيكيين والمحدثين. وبصورة عامة . يقول أصحاب النظريات السلوكية أن السبب الرئيسى للتقلبات هو ميل دوائر الأعمال إلى المبالغة في التأثر بالتغيرات في الظروف الاقتصادية، مما يؤدي إلى رد فعل سلوكى عنيف في تصرفاتهم ينقل المجتمع بين فترات من الإفراط في الإنتاج والتقليل منه.

ولا يستطيع الدارس أن يهمل الجانب السلوكى في تصرفات المستهلكين والمنظمين والعمال وغيرهم من أفراد المجتمع، وما لهذا السلوك من أثر على نوع واتجاه وطبيعة وحجم النشاط الاقتصادى .

وعلى الرغم من أن النظريات المعاصرة في تفسير التقلبات الاقتصادية تحاول شرح عوامل أكثر واقعية تتسبب في هذه التقلبات وتتسبب في معاودة ظهورها، إلا أن المعاصرين من أساتذة الاقتصاد يعترفون بأن الجانب السلوكى مسئول إلى حد كبير عما يحدث من تغييرات تجلب معها رد فعل يمتد مداه حتى يشمل أغلب قطاعات النشاط الاقتصادى .

الفصل الخامس

تقسيم النظرية الكلاسيكية

تقوم النظرية الاقتصادية الكلاسيكية على افتراض التوظيف الكامل للموارد الاقتصادية ، أو الاتجاه نحو تحقيق هذا التوظيف. ويبرر الكلاسيك ذلك افتراض أن كل عرض يخلق الطلب الخاص به. وهو مبدأ يطلق عليه " قانون ساي للأسواق ". ويفترض ساي أن السبب الوحيد الذى من أجله يعمل الأفراد وينتجون هو استمتاعهم بالاستهلاك الذى يترتب على ذلك . ولما كانت الوظيفة الأساسية للنقود فى رأى الكلاسيك هى أنها أداة للتبادل (محايدة) ، فلا بد أن توجه الدخول التى يولدها الإنتاج إلى الإتفاق سواء عبي سلع وخدمات استهلاكية أو سلع وخدمات إنتاجية .

وتبعا للتحليل الكلاسيكى تساعد مرونة سعر الفائدة على تحقيق التوازن بين الادخار والاستثمار ، والمحافظة على التوازن دائما وهناك من العوامل التى تساعد على أن يتحقق هذا التوازن عند التوظيف الكامل للموارد الاقتصادية. أن زيادة الادخار تعنى نقص الطلب على السلع الاستهلاكية ، ولذلك تنخفض أثمانها فتقل أرباح المنتجين الذين يعملون فى إنتاجها ، ويتحولون إلى إنتاج السلع الاستثمارية التى يزيد الطلب عليها بسبب انخفاض سعر الفائدة الذى يترتب على زيادة الادخار. ولهذا تكون موارد المجتمع موزعة بكاملها ، والتغير الذى يمكن أن يحدث هو فى توزيعها بين الصناعات الاستهلاكية والصناعات الاستثمارية . ولهذا نرى أن الاقتصاديين الكلاسيك لا يعترفون بإمكانية أن يؤدى النقص فى الطلب الاستهلاكى إلى نقص فى الطلب الكلى ، وبالتالي إلى بطالة بعض الموارد الاقتصادية ، كما أنهم لا يعترفون بإمكانية أن يكون الدافع إلى الادخار هو الاحتفاظ بالثروة فى شكل سائل .

وخلصه هذه المناقشة أن التحليل الكلاسيكى الكلى، يقوم على الأسس الآتية:
الأساس الأول :

قانون سائى أى أن كل عرض يخلق الطلب الخاص به، أى أن الطلب هو متغير تابع للعرض، وليس العكس.

الأساس الثانى :

أن الطلب على العمل يتحدد وفقاً للتبادل بين الأجر والإنتاجية الحدية للعمل.

الأساس الثالث :

أن عرض العمل يتحدد وفقاً للتبادل بين الأجر الحقيقى والمشقة الحدية للعمل.

الأساس الرابع :

أن سعر الفائدة هو مكافأة الادخار، أى الامتناع عن الاستهلاك الحاضر.

الأساس الخامس :

أن الوظيفة الأساسية للنقود هى أنها أداة للتبادل ، فلا يمكن أن يكون هناك طلب على النقود للاحتفاظ بها كنقود ، أى أن النقود محايدة.

الأساس السادس :

أن مرونة سعر الفائدة تؤدي إلى التعادل التلقائى بين الادخار والاستثمار وهو ما يساعد على تحقيق صحة قانون سائى .

الأساس السابع :

أن أى بطالة تظهر ، هى فى واقع الأمر بطالة اختيارية . فالعمال يرفضون العمل عند الأجر المنخفض الذى تقرره السوق حيث يرون أن الأجر الحقيقى لا يعادل المشقة الحدية للعمل . وهم لذلك يرضون بالبطالة، فهى لذلك بطالة اختيارية (إدارية) مسنولية العمال أنفسهم .

الأساس الثامن :

يرتبط التحليل الكلاسيكى ، تبعاً لما تقدم ، بمستوى معين من الدخل يحقق التوظيف الكامل، وهو لذلك يقوم على أساس عدم وجود تغيرات هامة فى مستوى الدخل، وتبعاً لذلك لا يمكن أن يتحقق التعادل بين الادخار والاستثمار إلا عن طريق تغيرات سعر الفائدة .

تقييم النظرية الكلاسيكية :

يمكن تقييم النظرية الكلاسيكية من خلال العوامل الآتية :

العامل الأول : تحولت النظرة إلى المنافسة الكاملة من مزايا يقوم عليها النشاط الاقتصادى إلى أضرار يجب تلافيها ، حيث اثبت الواقع العملى أن مبدأ المنافسة الكاملة أدجى إلى الاحتكار وابتلاع القوى الاقتصادية القوية للقوى الاقتصادية الضعيفة .

العامل الثانى : فقد جهاز الثمن فعاليته فى تحقيق التوازن فى النشاط الاقتصادى وأصبح هذا الجهاز مجرد أداة لمكافأة الأفراد وفقاً لدرجة ندرة الموارد التى يملكونها.

العامل الثالث : نتيجة تدهور النشاط الاقتصادى ، وزيادة البطالة تغيرت نظرة الأفراد إلى دور الحكومة من مجرد الأمن والدفاع إلى دور يجب أن تقوم الدولة لموازنة المصالح لكل الطبقات والفئات ، ولموازنة المصالح الفردية بالمصالح الجماعية .

العامل الرابع : تزايد المعارضة لسياسة السوق الحرة، لأنها أهملت مصالح الطبقات الفقيرة لصالح الطبقات الغنية، حيث أتجه السوق لإنتاج السلع الكمالية على حساب السلع الضرورية .

العامل الخامس : تعتمد النظرية الكلاسيكية على فرض التوظيف الكامل في كل وقت وعلى عدم وجود الاكتناز، وبالتالي فإن كل الدخول الموجودة في المجتمع يتم توجيهها إلى الاستهلاك أو الاستثمار وبذلك لابد أن العرض يجد الطلب المساوى له داخل السوق .

وواقع الأمر يرى أن الدخول لا تنفق بكاملها ، وأن هناك جزء من الدخل لا يتم إنفاقه بل يكتنز ، أى لا ينفق على الاستهلاك أو على الاستثمار، وهو ما يؤدي إلى قصور الطلب على مساواة العرض ويؤدي إلى إفراط الإنتاج أى زيادة المعروض من السلع عن المطلوب منها.

ومن ثم ركز الاقتصاديون الكلاسيك على الأجور من ناحية كونها تكاليف إنتاج وأهملوا أنها عنصر أساسى فى القوة الشرائية للمجتمع وبالتالي فى الطلب الفعال. أن تخفيض الأجور يمكن أن يؤدي إلى انخفاض فى تكاليف الإنتاج ولكن ما يمكن أن يترتب على ذلك من توظيف أكثر للعمال حتى تتعادل الإنتاجية الحدية للعامل مع الأجر الجديد بعد التخفيض لن يتحقق بالسرعة اللازمة التى يمكن أن تحد من اثر تخفيض الأجور. أن انخفاض القوة الشرائية نتيجة انخفاض الأجور يمكن أن يكون عاملا هاما من عوامل تشاؤم رجال الأعمال بالنسبة للمستقبل فيقل الطلب الاستثمارى حيث لا يعوض توقعهم للكفاية الحدية لرأس المال سعر الفائدة الحاضر.

أن نقص الطلب الاستثماري يكون عاملاً مساعداً على تزايد حدة الكساد، وهو ما يجعلنا نستنتج أن تخفيض الأجور ليس علاجاً للكساد وإنما هو في الواقع عامل مساعد على تزايد حدته.

العامل السادس : أن رفض الكلاسيك لوجود البطالة الإجبارية ن أيضاً ما افترضه الكلاسيك من أن تخفيض الأجور يؤدي إلى زيادة معدل الأرباح، ومن ثم تزايد الأرباح المتراكمة واستثمارها يستوعب مزيداً من العمالة ، ويتحقق التوظيف الكامل لكل العمال، فهو غير صحيح ولا يمكن تحقيقه ، وخطأ الكلاسيك في هذه الجزئية إنما يرجع إلى خطأ منهجي في التفكير الكلاسيكي، فلقد تصور الكلاسيك أن ما يحدث في المنظمة الواحدة أو المشروع الواحد يمكن أن ينطبق على كل الاقتصاد القومي وأن تخفيض أجور العمال في كل المشروعات يؤدي إلى نفس النتيجة التي تحدث عند تخفيض أجور مشروع واحد، أي ارتفاع معدل الأرباح. إلا أن الواقع أن تخفيض الأجور بشكل عام في كل المشروعات يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية بمقدار تخفيض الأجور، ومن ثم تخفيض الطلب الكلي بما لا يساوي العرض الكلي ، ومن ثم يتراكم الإنتاج (العرض الكلي) دون أن يتم شراؤه بالكامل، وهو ما يدفع المنتجين إلى تخفيض الإنتاج وبالتالي تخفيض مستوى التشغيل. ولقد كان خطأ الكلاسيك هو اعتبارهم الأجور نفقة إنتاج فقط ، ولم يفتنوا إلى أنها أحد محددات الطلب الاستهلاكي ، وأن تخفيضها يخفض الطلب الكلي عند الكلاسيك تبعاً لانهيار فكرة أن العرض يخلق الطلب المساوي له . ومن ثم يمكن أن تكون هناك أزمة إفراط إنتاج.

العامل السابع : افترض الكلاسيك أن الفائدة ثمن تأجيل الاستهلاك (الانتظار)، وأن هناك علاقة طردية بين سعر الفائدة وحجم الادخار أى كلما ارتفع سعر الفائدة قل الطلب على الاستثمار والعكس صحيح .

والخطأ الذى وقع فيه الكلاسيك هنا أن سعر الفائدة ليس ثمناً للادخار أو لتأجيل الاستهلاك، وأن الدخل هو الذى يؤثر مباشرة فى حجم الادخار بالزيادة أو النقص ، وبجانب الخطأ السابق لم ينظر الكلاسيك أيضا إلى أثر زيادة الاستثمار على الدخل ، ومن ثم اثر التغير فى الدخل نتيجة لزيادة الاستثمار على عرض الادخار.

الفصل السادس

النموذج الاقتصادي الكلاسيكي

لحديث عن العلاقة بين كمية النقود والدخل والعمالة والأسعار في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي لابد أن نعرض بصورة تحليلية مبسطة لأهم فروض النظام الاقتصادي الكلاسيكي الذي اعتمد على مبادئ وأسس النظام الرأسمالي والتي تستند بصفة أساسية للنظرية الاقتصادية الخاصة بالنظام الاقتصادي الرأسمالي .

الإقتراض الأول : السوق دائماً في حالة توازن

اعتمدت النظرية الاقتصادية الكلاسيكية على أن السوق دائماً في حالة توازن لأن موارد المجتمع بالكامل في حالة تشغيل كامل وبالتالي لا يوجد أي نوع من الموارد في حالة بطالة وبذلك يكون الدخل القومي في أعلى مستوياته . ويرى (جان باتيست ساي) أن كل فرد يسعى إلى طلب سلعة معينة عليه أن يبذل الجهد ويعمل حتى يتمكن من إنتاج سلعة أخرى يقدمها في السوق مقابل السلعة التي يرغب فيها أي أن عرض السلعة كان ينتجه لوجود طلب على سلعة أخرى أو ما أطلق عليه قاتون ساي للأسواق وينص على أن " العرض يخلق الطلب عليه " ومن هنا فإنه لا يمكن أن يكون هناك فائض في العرض أو الإنتاج بصفة عامة في أي فترة ، لأن العرض يكون مساوياً تماماً للطلب .

وقد تقبل " ساي " على استعداد لتقبل حقيقة حدوث فائض لدى أحد المؤسسات أو الصناعات أو المشروعات الشخصية ويحدث ذلك نتيجة لسوء التقدير الحقيقي للطلب المتوقع على السلعة ، وبذلك من الممكن وجود فائض

فى إنتاج بعض السلع ولكن ليس لكل السلع أى أنه فائض جزئى وليس أمام المنتج سوى تخفيض أسعار السلعة التى بها فائض حتى يمكن أن يزداد طلب الأفراد عليها ، أى أن المنتج فى فرع الصناعة التى بها الفائض السلعى سوف يقوم بتخفيض التكلفة ومن بينها أهم تكلفة وهى أجور العمال وهنا يتعادل الإنتاج مع الطلب ويتم علاج البطالة فى هذا الفرع من الصناعة .

ونجد أن التحليل السابق يكون مقبولا إذا كانت البطالة فى صناعة واحدة أو عدة مؤسسات ، ولكن إذا كانت البطالة على مستوى الاقتصاد القومى قدره العمال على طلب السلع والخدمات المنتجة فى السوق وبالتالي تزداد البطالة .

الإفتراض الثانى : هدف المنتجين تحقيق أقصى ربح

تعتمد النظرية الاقتصادية الكلاسيكية على مبادئ النظام الرأسمالى الحر ، حيث يصل المنتج لأقصى ربح (وضع التوازن) عندما يتحقق الشرط التالى :

$$\text{السعر} = \text{التكلفة الحدية}$$

وحيث أن السعر فى ظل ظروف المنافسة الكاملة يساوى كلاً من الإيراد الحدى والإيراد المتوسط فإن المنتج يفضل لأقصى ربح عندما يتحقق الشرط التالى :

$$\text{السعر (الإيراد الحدى)} = \text{التكلفة الحدية}$$

وفى ظل افتراض أن تكلفة العمل هى التكلفة المتغيرة الحدية فى النظام الكلاسيكى ، فإن التكلفة الحدية يمكن استنتاجها كالاتى :

$$\text{التكلفة الحدية} = \frac{\text{الأجر النقدى الحدى}}{\text{الإنتاجية الحدية الطبيعية للعامل}}$$

$$\boxed{\frac{ر}{أ ح ط} = ت ح}$$

أى أن

الأجر الحدى هو عبارة عن الأجر النقدى للعامل الأخير .
الإنتاجية الحدية الطبيعية للعامل هى عبارة عن مقدار الزيادة فى
إنتاجية العامل فإذا فرضنا أن الأجر النقدى للعامل الأخير ٣٠٠ قرش وعدد
الوحدات الإضافية من الإنتاج لهذا العامل ٦٠ وحدة .

$$\text{إذا التكلفة الحدية} = \frac{٣٠٠}{٦٠} = ٥٠ \text{ قرش}$$

ويمكن استنتاج العلاقة بين الأجور الحقيقية والإنتاجية الحدية الطبيعية
للعامل كالتالى :

$$(١) \quad ت = ت ح$$

$$(٢) \quad \frac{ر}{أ ح ط} = ت ح$$

$$(٣) \quad \frac{ر}{أ ح ط} = ت$$

$$\text{أى أن} \quad أ ح ط = \frac{ر}{ت}$$

$$\boxed{\text{إنتاجية الحدية الطبيعية للعامل} = \frac{\text{الأجر النقدى}}{\text{الأسعار}} \quad (\text{الأجر الحقيقى})} \quad \text{إذا}$$

وبذلك يمكننا القول بأن الطلب على العمال وبالتالي زيادة الإنتاج يتحدد طبقاً للعلاقة بين الأجور النقدية ومستوى الأسعار أو ما يطلق عليه الأجر الحقيقي . فإذا فرضنا أن هناك انخفاض في مستوى الأجور النقدية (ر) عن مستوى الأسعار (ث) فإن طلب رجال الأعمال على العمال في هذه الحالة سوف يتزايد وبذلك نجد أن حجم التوظيف والإنتاج لا يحكمه الأجر بمفرده أو السعر بمفرده ولكن تحكمه العلاقة بين مستوى الأجور النقدية ومستوى الأسعار وهو الأجر الحقيقي .

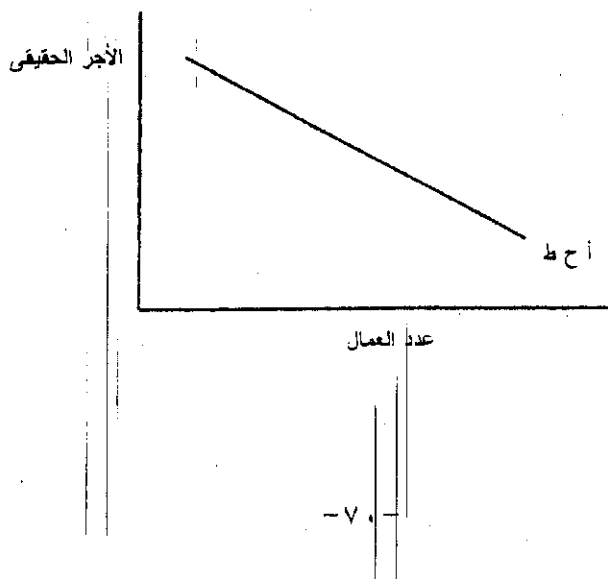
العلاقة بين الطلب على العمال والأجور الحقيقية :-

يمكن توضيح هذه العلاقة في شكل المعادلة الآتية :

$$\frac{\text{الأجر النقدي}}{\text{الأسعار}} = \frac{\text{الدخل (الناتج)}}{\text{العمال}}$$

$$\frac{ر}{ث} = \frac{د د}{د ع}$$

وتكون العلاقة السابقة في شكل الرسم البياني التالي :

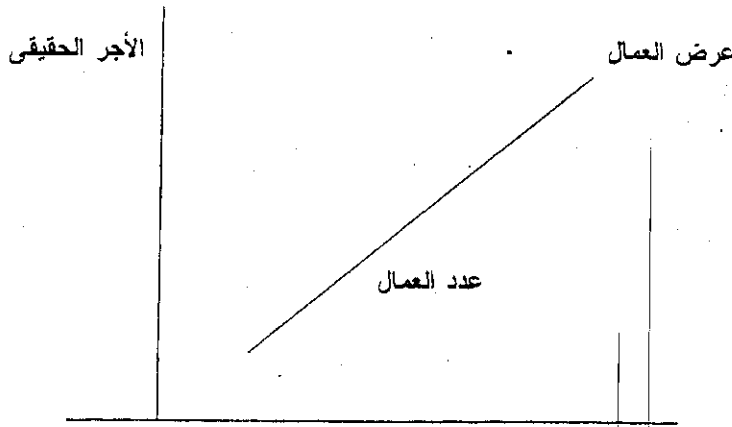


العلاقة بين عرض العمال والأجور الحقيقية :

عرض العمال يوضح وجهة نظر العامل نفسه ونجد أن عرض العمل داله للأجور الحقيقية ، وذلك بمعنى أنه مع كل زياده فى الأجور الحقيقية يزداد عرض العمال والعكس صحيح وبالتالي تكون العلاقة بينهما علاقة طردية ، وتكتل العلاقة بينهما كالتالى :

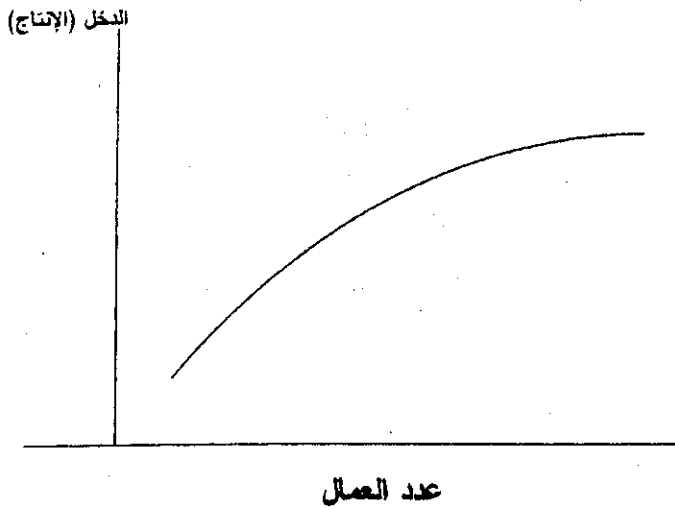
$$E = E_r \left(\frac{r}{w} \right)$$

ويمكن أن تكون العلاقة بينهما من خلال الرسم البيانى التالى :



داله الإنتاج : [$D = D(E)$]

توضح هذه الداله العلاقة بين العمال وحجم الإنتاج وكما نعلم من دراسات سابقه أنه تبعاً لقانون تناقص الغلة فإن كان زياده فى عدد العمال ينتج عنها زياده فى الإنتاج ولكن بنسبه أقل من نسبه زياده العمال ويمكن أن توضح هذه العلاقة من خلال الرسم البيانى :



يتبين من الرسم أن دالة الإنتاج هي علاقه بين الزيادة في عدد العمال والزيادة في الإنتاج (الدخل) .

العلاقة بين النقود والأسعار

اعتماداً على السوق دائماً في حله توازن طبقاً لقاتون (ساي) في النظرية الكلاسيكية وأن وسائل الدفع للسلع والخدمات هي في الأصل سلع وخدمات أيضاً ، أيضاً ترى النظرية الاقتصادية الكلاسيكية أن للنقود وظيفة واحدة فقط وهي المعاملات (التبادل) .

$$ن \times س = د \times ث$$

ن كمية النقود

س سرعه دوران النقود

د الدخل (الإنتاج)

ث مستوى الأسعار

فإذا افترضنا (س) ثابتة ، (د) (ثابتة) فإن أى زياده فى كميته النقود سوف
تؤدى بطبيعته الحال إلى حدوث ارتفاع فى الأسعار بنفس النسبه التى زادت بها كميته
النقود ونستبدل (س) هنا بالرمز (ل) ليعبر عن طلب النقود بهدف المعاملات كنسبه
من الدخل النقدى . ويمكن أن نعرض لذلك من خلال ما يأتى :

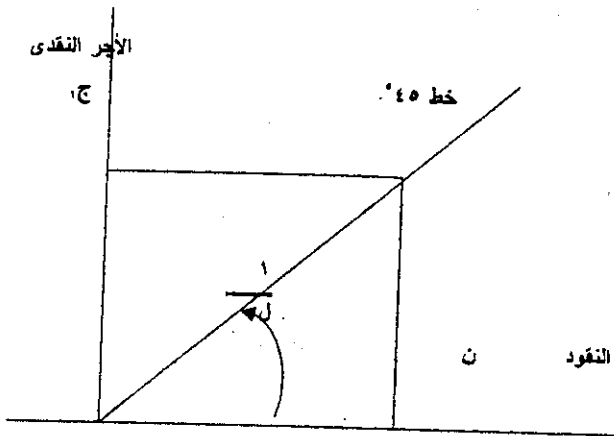
$$ن \times س = د \times ث$$

$$\frac{د \times ث}{س} = ن$$

$$ن = د \times ث \times \left(\frac{1}{س}\right)$$

$$\therefore ن \propto د \times ث$$

ويمكن توضيح العلاقات السابقه من خلال الشكل البيئى التالى :



من العرض السابق يمكننا أن نعرض للنموذج الاقتصادي للنظام الكلاسيكي من خلال مجموعه المعادلات الآتية :

$$١- د = د (ع) (داله الإنتاج) \quad د الدخل / الناتج$$

ع عمال

$$٢- \frac{د}{د ع} = \frac{ر}{ث} \quad (تحقيق أقصى ربح) حيث / أجر نقدية$$

ث الأسعار

$$٣- ع = \frac{ر}{ن} \quad (عرض العمال)$$

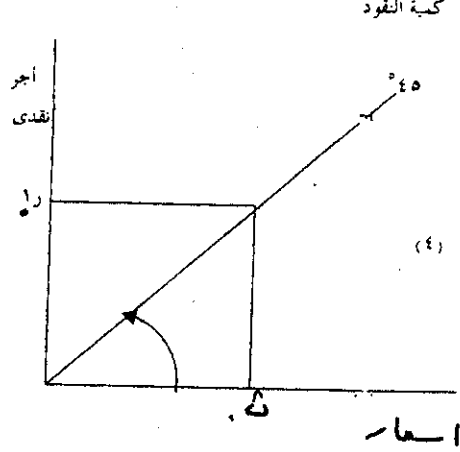
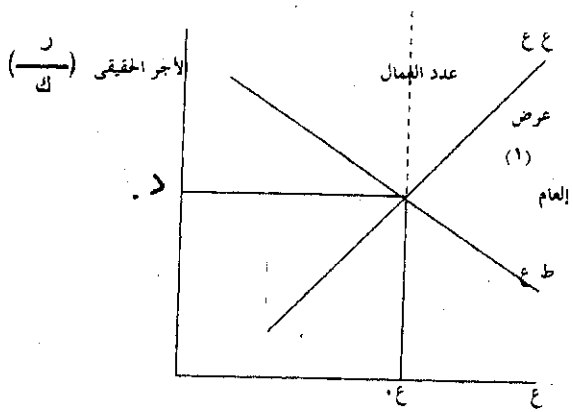
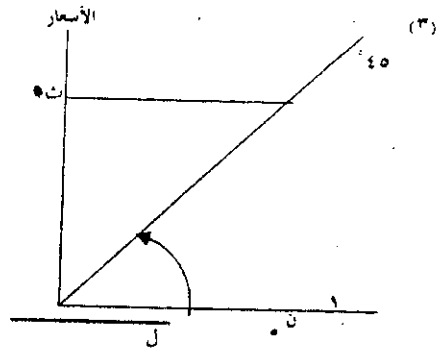
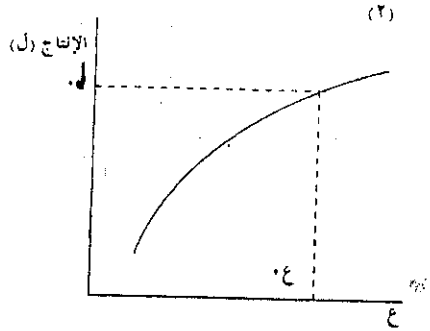
$$٤- ن \times س = د \times ث$$

الدخل (الناتج) = د (العمال)

$$\frac{د الدخل (الناتج)}{د (عمال)} = \frac{ر أجر نقدى}{ث الأسعار}$$

$$\frac{أجر نقدى}{النقود} = عرض العمال$$

نقود = جزء من الدخل $\times$ دخل (إنتاج) $\times$ أسعار .



ويسير النموذج كالاتى :

يوضح الشكل (١) يوضح دالة الإنتاج والتي يبين أن زياده العمال بنسبه معينه يترتب عليها زياده الإنتاج (الدخل) ولكن بنسبه أقل أستناداً إلى قانون تناقص الغلة . أما الشكل (٢) يبين عنصرى سوق العمل المتمثلين فى كلاً من طلب العمال وعرض العمال حيث يبين الأول وجه نظر المنظمين فى سوق العمل بينما يعبر الثانى عن العمال أنفسهم فى سوق العمل وينتج عن تقاطع كلاً من منحنى طلب العمال ومنحنى عرض العمال إلى الوصول إلى نقطه ووضع التوظيف الكامل (ع.) ومستوى الأجر الحقيقى .

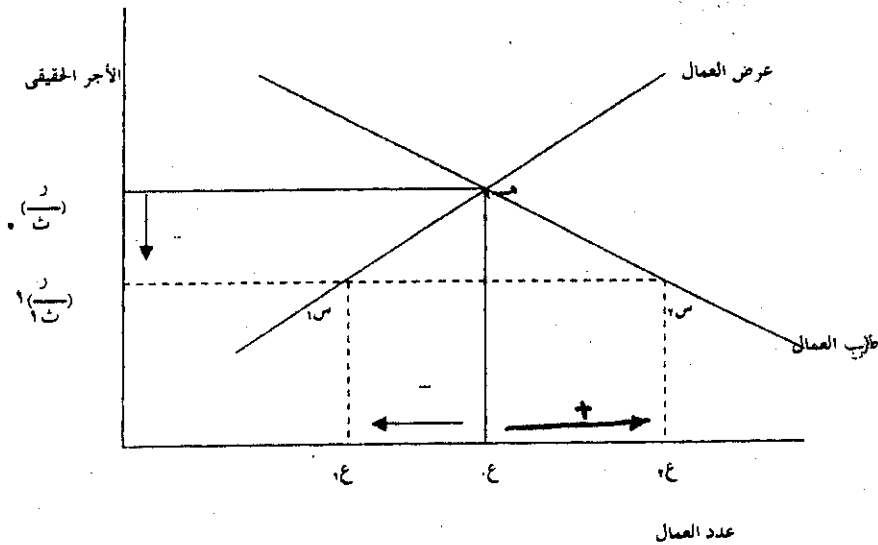
وهناك حالتان لمستوى الأجر الحقيقي في هذه الحالة :

الحالة الأولى : حاله أن الأجر الحقيقي الفعلى أقل من الأجر الحقيقي عند التوظيف الكامل .

الحالة الثانية : حاله أن الأجر الحقيقي الفعلى أكبر من الأجر الحقيقي عند التوظيف الكامل .

الحالة الأولى : حاله أن الأجر الحقيقي الفعلى أقل من الأجر الحقيقي عند التوظيف الكامل .

يمكن توضيح هذه الحالة من خلال الشكل التالى

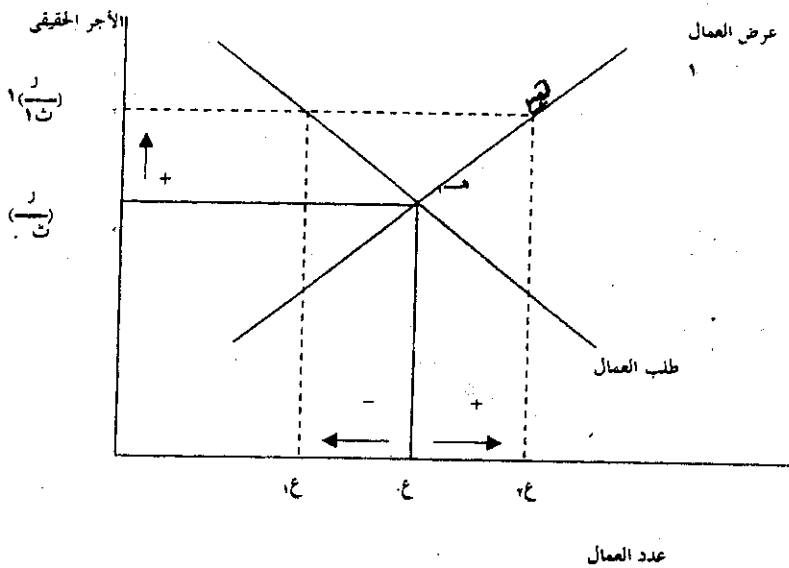


يتبين من الرسم أن انخفاض الأجر الحقيقي عن مستوى هذا الأجر عند التوظيف الكامل أدى إلى زيادة الطلب على العمال من جانب المنظمين من (ع : ع) ونقص المعروض من جانب العمال من (ع : ع). مما يعنى أن هناك عجز فى عدد العمال وبالتالي فى ظل ظروف التوظيف الكامل فى سوق

العمل سوف يرتفع الأجر من $(\frac{r}{n}) : (\frac{r}{n})$ ويعود سوق العمل للتوظيف الكامل .

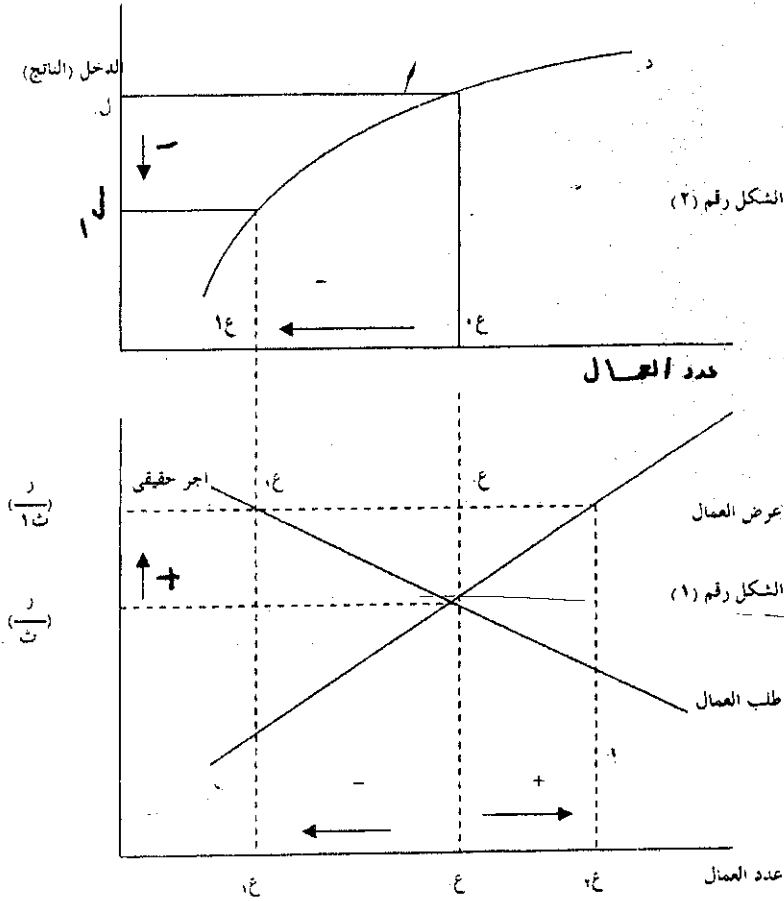
الحاله الثانيه : حاله أن الأجر الحقيقي الفعلي أكبر من الأجر الحقيقي عند التوظيف الكامل .

يمكن توضيح هذه الحاله من خلال الرسم البياني التالي :



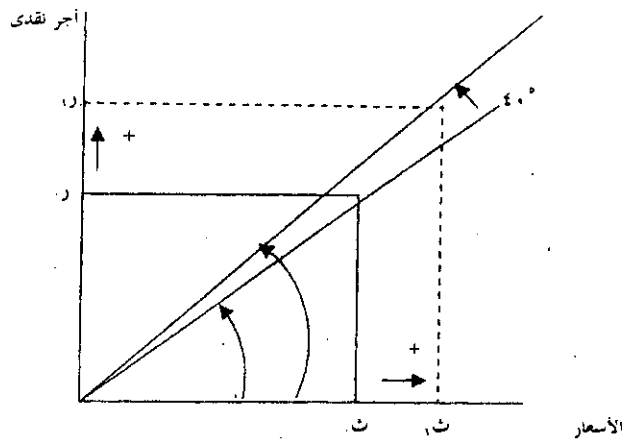
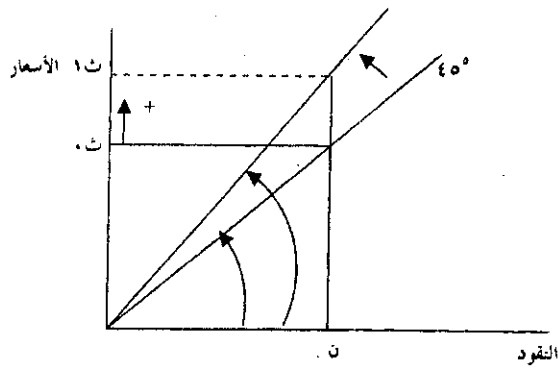
يتبين من الرسم أن ارتفاع الأجر الحقيقي $(\frac{r}{n}) : (\frac{r}{n})$ أدى إلى زياده المعروض من جانب العمال في سوق العمل من $E : E_2$ بينما انخفض طلب المنظمين على العمال من $E : E_1$ وبالتالي يتزايد عرض العمال في سوق العمل مما ينتج عنه ضروره حدوث انخفاض في الأجور الحقيقيه من $(\frac{r}{n}) : (\frac{r}{n})$ ويعود سوق العمل للتوظيف الكامل مره أخرى دون أى تدخل من جانب السلطات الاقتصاديه وهو ما تعتمد عليه النظرية الكلاسيكيه .

فإذا افترضنا أن الحالة السائدة في سوق العمل هي الحالة الثانية (زياده الأجر الحقيقي) عن أجر التوظيف الكامل فلا بد أن يؤثر ذلك على داله الإنتاج من خلال حجم التوظيف الفعلى الذى يتحقق وهو بطبيعته الحال من جانب المنتجين وهو ع، مما يعنى حددت نقص فى عدد العمال من ع : ع، ثم ينخفض الإنتاج بالضروره من (ل : ل) كما يتبين من الشكل التالى .

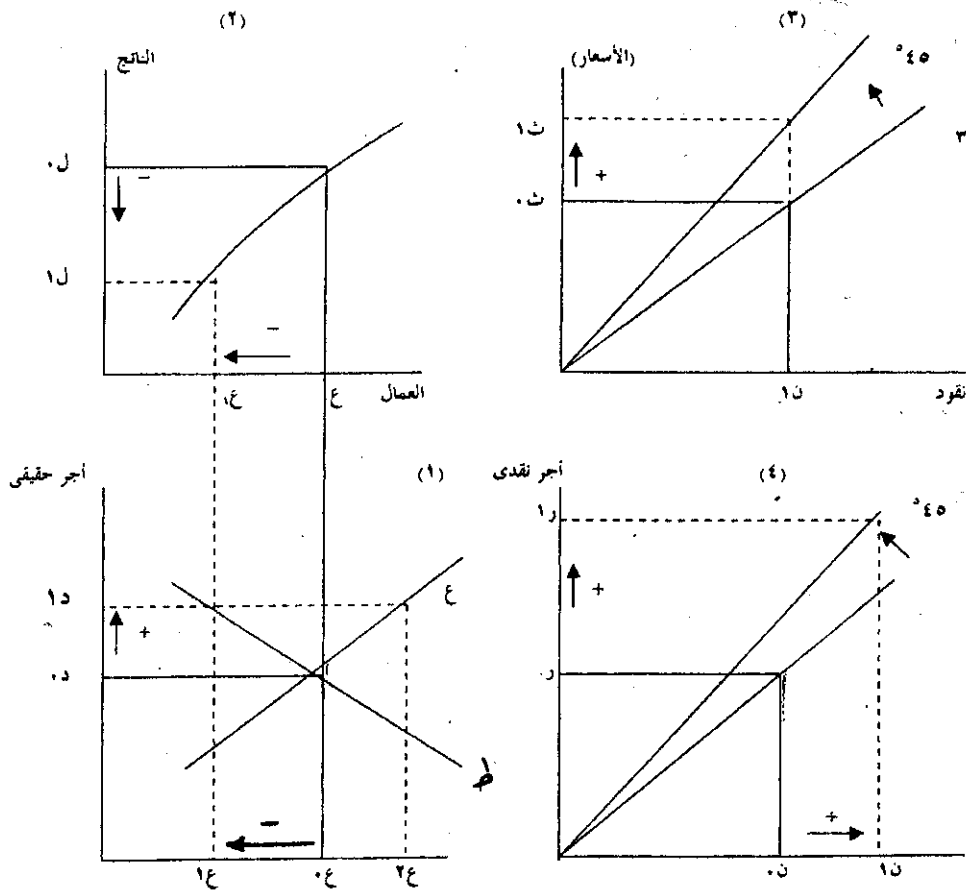


أما الشكل رقم (٣) يبين لنا العلاقة بين كمية النقود والأجر النقدي ومع كل زياده فى الأسعار يزداد الأجر النقدي بنفس النسبه كما يتبين من الشكل رقم (٤) ولذلك يمثل الخط البيانى فى كلا الشكلين خط^٥ ونجد أن

مستوى الأجر الحقيقي يتحدد بميل الخط الذى يبين العلاقة بين مستوى الأسعار والأجر النقدي وبالتالي مع أى تغير فى أى منهما يتغير الأجر الحقيقي فى شكل تغير فى درجة ميل الخط الذى يصف العلاقة بين R ، T .
 فإذا فرضنا أن هناك تغير فى مستوى الأسعار مع ثبات النقود بنسبه مختلفه من نسبه التغير فى نفس الأجر النقدي مما يعنى انتقال درجة ميل العلاقة بينهما وبالتالي حددت تغير فى الأجر الحقيقي .



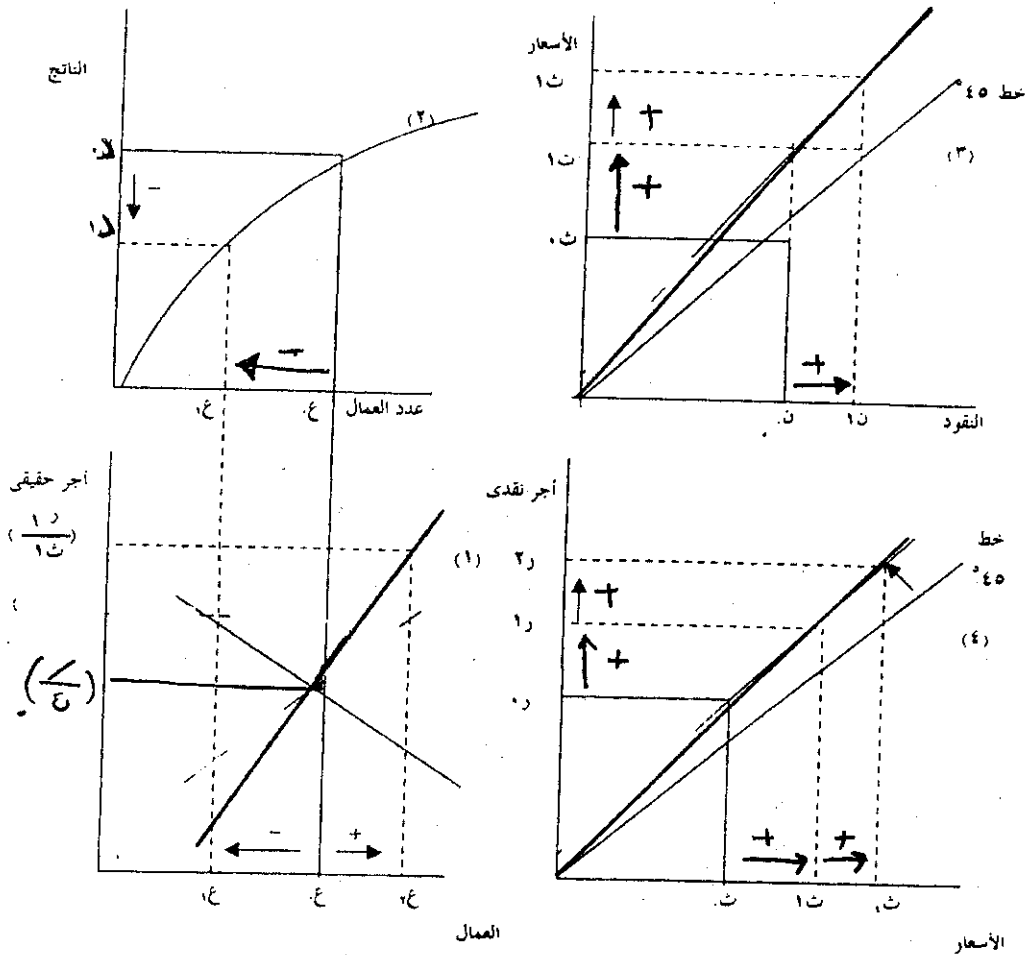
ويمكن أن نجمع الحالات السابقة التي تبعد النموذج عن حاله التوظيف الكامل من خلال الرسم التالي :



ويطلق على الشكل البياني السابق حاله مرونة الأجر الحقيقي عند الكلاسيك حيث تتم العوده لحاله التوظيف الكامل مره أخرى من خلال السوق دون أي تدخل من السلطات الاقتصادية .

ولكن إذا لم ينجح السوق في تحقيق عوده النموذج إلى وضع التوظيف الكامل مره أخرى فيجب أن يكون هناك تدخل من جانب السلطات النقدية حيث تزداد كمية النقود المتداوله من ن. : ن ١ مما يترتب عليها حدوث زياده في الطلب داخا السهه ، وزياده الأسعار . ث : ث ١ والتي بدورها تزيد من الأجر النقدي من ر. : ر ١ وبالتالي يصبح الأجر $(\frac{P}{W})$: $(\frac{P}{W})$.

وبالتالي يقل مستوى الأجر الحقيقي من $(\frac{P}{W})$: $(\frac{P}{W})$ ويعود حجم التوظيف من ع. : ع. ويعود النموذج مره أخرى إلى التوازن . ويطلق على هذه الحاله حاله جمود الأجور .



العلاقة بين التحليل الحقيقي والتحليل النقدي :

ترى النظرية الكلاسيكية أن القطاع الحقيقي هو الذى يؤثر فى القطاع النقدي ، حيث يضم القطاع الحقيقي كلا من العمال والإنتاج والأجر الحقيقي ، والنقدي يتم تحديدها من خلال عوامل حقيقية فقط مثل مقدار الزيادة فى الإنتاجية الحدية للعمال وأثرها على الطلب ، بينما يضم القطاع النقدي كلا من الأجور النقدية ومستويات الأسعار وكمية النقود .

2000

تطبيقات على الباب الثاني

أولاً : حدد العبارة الصحيحة وغير الصحيحة من العبارات الآتية :

- ١- أن وجود أى نوع من البطالة يؤدي إلى عدم تحقيق حاله التوظيف الكامل .
- ٢- سعر الفائدة من وجهه نظر الكلاسيك لابد أن يكون توازنى حتى لو حدث تغير فى الادخار أو الاستثمار فلا بد أن يتغيران معاً وبنفس النسبة .
- ٣- النقود لها العديد من الوظائف من وجهه نظر النظرية الكلاسيكية .

ثانياً : اختار الإجابة الصحيحة من العبارات الآتية :

١- التوظيف الكامل عند الكلاسيك يمكن أن يتحقق :

- أ- فى ظل بطاله إجباريه .
 - ب- فى ظل بطاله موسميّه .
 - ج- فى ظل بطاله اختيارية .
- ٢- سعر الفائدة عند الكلاسيك لابد أن يتوازن عندما :

- أ- يتغير الادخار مع ثبات الاستثمار .
 - ب- يتغير الاستثمار مع ثبات الادخار .
 - ج- يتغير كلا من الادخار والاستثمار بنفس النسبة .
- ٣- النقود من وجهه نظر الكلاسيك لها :
- أ- علاقة محدوده بالأسعار .
 - ب- علاقة غير محدوده بالأسعار .
 - ج- علاقة طرديه كامله بالأسعار .

ثالثاً : أشرح بصورة موجزه لأهم أفكار النظرية الكلاسيكية بخصوص التقلبات الأقتصادية .

رابعاً : اشرح بصورة موجزه أهم النقاط التى يمكن من خلالها تقييم النظرية الكلاسيكية .

خامساً : أشرح مكونات النموذج الكلاسيكى وحالاته المختلفه .

1000

الباب الثالث

- الفصل الأول : مقدمة للنظرية الكينزية .
- الفصل الثاني : النظرية الكينزية ومستوى التوظيف (الطلب الفعال) .
- الفصل الثالث : الاستثمار ومحدداته .
- الفصل الرابع : الاستهلاك ومحدداته .
- الفصل الخامس : التحليل الكينزى للدورات الاقتصادية .
- الفصل السادس : السياسات الاقتصادية المؤثرة على الاستهلاك .
- الفصل السابع : تقييم النظرية الكينزية .
- الفصل الثامن : المقارنة بين التحليل الكلاسيكى والتحليل الكينزى .
- الفصل التاسع : التحليل المعاصر لسعر الفائدة . (هيكس/هانس)
- تطبيقات .

الفصل الأول

مقدمة للنظرية الكينزية

يرى كينز أن فروض النظرية الكلاسيكية قابلة للتطبيق فى حالة خاصة فقط لا الحالة العامة ، وأن خصائص الحالة الخاصة التى تفترضها النظرية الكلاسيكية ليست بخصائص المجتمع الاقتصادى الذى يعيش فيه فعلا الأمر الذى يستنتج منه أن تعاليمها مضللة ومدمره إذا حاولنا تطبيقها فى الواقع العملى .

ويعلن كينز فى وضوح أنه " ليس صحيحا أن الأفراد لديهم " حرية طبيعية " فى أنشطتهم الاقتصادية ، كما أن العالم ليس محكوماً من أعلى بحيث أن المصلحة الخاصة والمصلحة العامة دائما تتطابقان ، كما أنه ليس مدار من أسفل بحيث أنهما تتطابق فى الواقع و ليس اشتقاقا صحيحا من مبادئ الاقتصاد أن المصلحة الخاصة دائما حكيمة ، و الأغلب أن الأفراد الذين يسعون مستقلين لبلوغ أهدافهم يكونون من الجهل والضعف بحيث لا يستطيعون إدراكها ، والتجربة لا تبين أن الأفراد عندما يكونون وحدة اجتماعية يكونون أقل تبصراً مما يكونون عليه عندما يعملون مستقلين .

وهكذا كان كينز على وعى بقصور السوق عن تحقيق الإدارة الآمنة للنظام الاقتصادى إلا من تدخل الدولة المؤهلة بحكم طبيعتها ودورها للقيام بهذه الإدارة الجديدة للنشاط الاقتصادى .

وقد بدأ كينز دراسته فى (النظرية العامة) بعرض النظرية التقليدية فى توازن التوظيف الكامل ، وبنقدها وبيان عدم صحتها ، وخلص كينز من مناقشته للنظرية الكلاسيكية إلى رفض المنطق التقليدى المستند إلى (قانون ساي) والقاتل بان الطلب تابع للعرض ، بل وأنهما شئ واحد ، يمثلهما منحنى واحد . أو أنهما ، على أحسن تقدير ، وجهان لعمله واحدة ، ذلك أن العرض يخلق الطلب ، وأن الطلب يتحدد بالعرض ويتساوى معه بالضرورة . وعلى عكس هذا المنطق تماما ، وعلى النقيض منه ، خلاص كينز إلى أن الطلب والطلب الفعال بالذات هو الذى يحدد كلا من مستوى التوظيف ، ومستوى الإنتاج ، ومستوى الدخل القومى وهو ما سنعرضه فى الفصل القادم .

الفصل الثانى

النظرية الكينزية ومستوى التوظيف

(الطلب الفعال)

أن الفكرة الأساسية فى النظرية العامة لكينز تدور حول البحث فى محددات حجم التوظيف فى المجتمع . فالطلب المصحوب بقدرة شرائية - أى الإنفاق الفعلى للدخل - هو الذى سيحدد حجم النشاط الإنتاجى وبالتالي حجم التوظيف . والطلب الذى نتحدث عنه النظرية العامة هو الطلب الكلى فى المجتمع وليس طلب سلعة واحدة كما فى المعنى الكلاسيكى .

وقد خلص " كينز " إلى أن ثمن العرض الكلى و ثمن الطلب الكلى لا يتحقق التعادل (التساوى) بينهما إلا عند مستوى واحد فقط من العمالة (التوظيف) ولا يشترط أن يكون هو حجم التوظيف الكامل وهو عكس ما صرح به الكلاسيك .

ويرى كينز أن هناك ثمن لكلاً من العرض والطلب الكلى عند كل مستوى من مستويات العمالة (التوظيف) فى الاقتصاد القومى .

مفهوم الطلب الكلى :

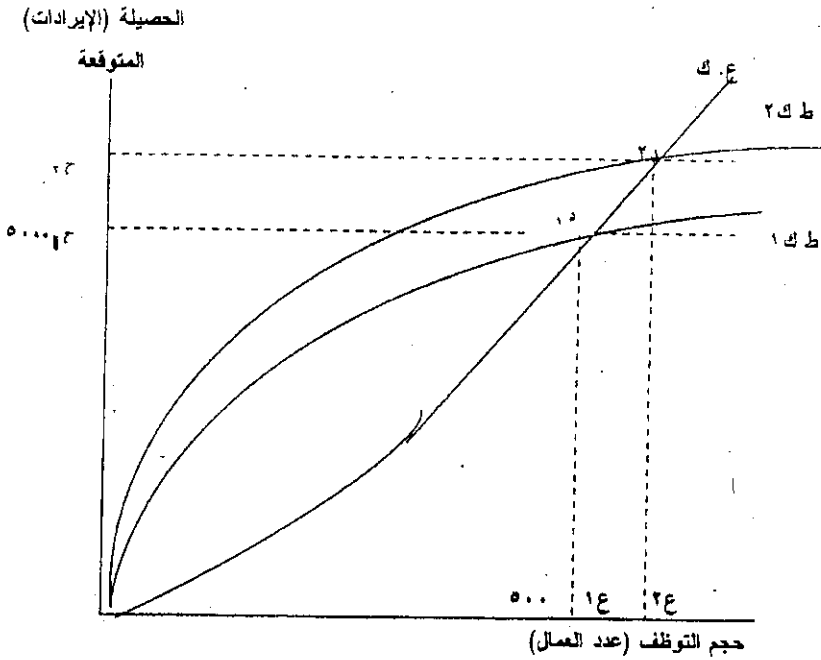
الطلب الكلى هو مجموع الإيرادات (المتحصلات) التى يتوقع المنظمون الحصول عليها من بيع إنتاج عدد معين من العمال ، العرض الكلى هو مجموع الإيرادات (المتحصلات) التى لابد أن يحصل عليها المنظمون حتى يمكن تشغيل عدد معين من العمال أو إنتاج حجم معين من السلع والخدمات .

أى أن العرض الكلى يمثل الحد الأدنى من الإيرادات الواجب تحقيقها حتى يقوم المنظمون بتشغيل عدد معين من العمال ، حيث لا يجد المنظمون دافعاً للقيام بهذين الحجمين من الإنتاج والعمالة ، إذا ما انخفضت الحصيللة عن حدها الأدنى المطلوب والجدول التالى يوضح لنا كيفية تحديد الطلب الفعال .

عدد العمال (حجم التوظيف)	العرض الكلى (الإيرادات اللازم تحقيقها)	الطلب الكلى (الإيرادات المتوقعة)
١٠٠	٥٠٠	٢٠٠٠
٢٠٠	١٠٠٠	٣٢٠٠
٣٠٠	١٨٠٠	٤٠٠٠
٤٠٠	٣٠٠٠	٤٦٠٠
٥٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠
٦٠٠	٧٢٠٠	٥٢٠٠
٧٠٠	١٠٠٠٠	٥٣٠٠

من خلال الجدول السابق يتضح لما ما يأتى :

عند مستوى عمالة ١٠٠ عامل تكون الحصيلة النقدية اللازمة لجعل
هذا المستوى ممكناً (أى يمكن تشغيله فعلاً) هى ٥٠٠ جنيه ، بينما تكون
الحصيلة المتوقعة من بيع إنتاج هذا العدد من العمال ٢٠٠٠ جنيه مما يعنى أن
هناك زيادة متوقعة فى الحصيلة (الإيرادات) عن الحصيلة اللازمة (الإيرادات
اللازم تحقيقها) مقدارها ١٥٠٠ جنيه ، واعتماداً على هذه الزيادة وفى ظل
توافر شروط المنافسة الكاملة يقوم المنظمون بزيادة حجم التوظيف (عدد
العمال) حتى يصل هذا العدد إلى المستوى الذى يحقق التعادل بين الإيرادات
اللازم تحقيقها (العرض الكلى) مع الإيرادات المتوقعة (الطلب الكلى) وهو
ما تم تحقيقه عند حجم التوظيف ٥٠٠ عامل حيث بلغت الحصيلة النقدية
الممكنة ٥٠٠٠ جنيه والحصيلة المتوقعة من بيع الإنتاج ٥٠٠٠ جنيه أيضاً
مما يعنى أن حجم التوظيف وبالتالي الإنتاج ومستوى الدخل القومى يتحدد بناءً
على مستوى الطلب الفعال الذى توصلنا إليه بنقطة التقاء كلا من الطلب الكلى
والعرض الكلى كما يوضحه الرسم التالى :



ويلاحظ من الشكل السابق أن شكل منحنى الطلب الكلى (الإنتاج) يتزايد بسرعة في البداية ، ثم عند حد معين يبدأ في التزايد ببطء ، وهذا يتمشى مع الاحتمالات أن المجتمع ينفق بشدة في بداية تشغيل الموارد المتاحة في المجتمع بهدف تحقيق مزيد من الإنتاج ، وبزيادة عدد العمال والإنتاج يمكن أن يصل المجتمع إلى مستويات أعلى من الرفاهية وسيقل معدل إنفاقه على السلع والخدمات .

أما شكل منحنى العرض الكلى فإنه يرتفع ببطء في البداية بمعنى أنه مع زيادة عدد العمال والإنتاج تحدث زيادة في التكاليف، ثم يزداد معدل ارتفاع التكاليف مع زيادة عدد العمال وهنا يرتفع منحنى العرض إلى أعلى حتى يأخذ شكل خط موازى للمحور الرأسى ويحدث ذلك عندما تكون موارد المجتمع في حالة تشغيل وخاصة عنصر العمل .

خصائص الطلب الكلى :

لدالة الطلب الكلى خصائص تميزها عن كلا من الطلب العادى والعرض الكلى وتتمثل هذه الخصائص فى الآتى :

الخاصية الأولى :

الطلب المعتمد على سلعة أو خدمة يبين لنا العلاقة العكسية بين عنصرى السعر والكمية المطلوبة من السلعة أو الخدمة ولذلك يتجه منحنى الطلب على السلع والخدمات من أعلى اليسار إلى أسفل اليمين على اعتبار أن كل انخفاض فى ثمن السلعة أو الخدمة يترتب عليه زيادة فى الكمية المطلوبة منها .

الخاصية الثانية :

منحنى العرض الكلى يتوقف على الأمور المتعلقة العوامل الفنية الخاصة بالإنتاج ، فى حين أن منحنى الطلب الكلى يتوقف على التوقعات الخاصة بالحصيلة (الإيرادات) المتوقعة من بيع إنتاج عدد معين من العمال .

ولا يشترط أن مستوى العمالة المحقق عند تلاقى الطلب الكلى والعرض الكلى هو مستوى العمالة الكاملة (التوظيف الكامل) . وذلك لأن منحنى الطلب الكلى يمكن أن يقطع منحنى العرض الكلى فى أى نقطة . وبالتالي عند نقطة د ١ يتحقق ما يسمى بالمستوى التوازنى للتوظيف ولا يمكن أن يتم الوصول إلى هذا المستوى من التوظيف عند أى نقطة أخرى بخلاف د ١ ، حيث أن أى نقطة على يمين د ١ تعنى أن العرض الكلى أكبر من الطلب الكلى وبالتالي يتجه المنظمون إلى تخفيض حجم العمالة عن ١ ع ، أيضا أى نقطة على يسار د ٢ تعنى أن الطلب الكلى أكبر من العرض الكلى مما يزيد من حافز المنظمين على زيادة حجم العمالة ،

وإذا فرضنا أن مستوى التوظيف الكامل يتحقق عند نقطة ٢٤ فمن الصعب الوصول إلى هذا المستوى دون حدوث انتقال دالة الطلب الكلى إلى أعلى فنصل إلى نقطة طلب فعال جديدة ٢٥ ليتحقق مستوى توظيف جديد ٢٤ .

ومن أهم ما يود كينز أن يؤكدّه والتي يختلف فيها مع الكلاسيك أنه أراد أن يثبت إمكان تحقيق التوازن بين الطلب الكلى والعرض الكلى فى مستوى قد يكون أقل من التوظيف الكامل .
إذن ، فليس هناك ما يجعل التوظيف الكامل فى المجتمع الاقتصادى وضعاً طبيعياً (كما يدعى الكلاسيكيون) .

الخلاصة : الطلب الكلى الفعال الذى سوف يحدد الحجم الفعلى للتوظيف فى المجتمع يظهر فى إنفاق الدخل على سلع استهلاكية و سلع استثمارية . وكلما زاد الدخل زاد الإنفاق الاستهلاكى بمعدل أقل من الزيادة فى الدخل ، وعليه لابد أن يكون هناك استثمار بقدر الفرق بين الدخل والإنفاق الاستهلاكى حتى يمكن زيادة حجم التوظيف . ومعنى هذا أن التوظيف لا يمكن أن يزيد إلا بزيادة الاستثمار . لذلك فإن الزيادة المطردة فى الدخل تعنى ضرورة زيادة مقدار الاستثمار حتى تتحقق زيادة مطردة فى التوظيف .

وبما أن محددات أو مكونات الطلب الكلى الفعال هى الإنفاق الاستهلاكى والإنفاق الاستثمارى ، فقد أخذ كينز فى تحليل كل منهما لأن العوامل التى تؤثر فى الاستهلاك ومقاديره تختلف تماماً عن العوامل التى تؤثر فى الاستثمار - أى حوافز الاستثمار - أى أن الاهتمام فى النظرية العامة ينصب على محددات الطلب الكلى الفعال .

وهناك مجموعة من الحقائق التى يجب الإشارة إليها عند الحديث عن مضمون الطلب الفعال لعل من أهمها :

الحقيقة الأولى : الطلب الفعال يقابل الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلى .
الحقيقة الثانية : الطلب الفعال هو أساس النظرية الكينزية لأنه هو المحدد لكلاً من مستويات التوظيف وحجم الإنتاج والدخل القومى وبذلك هدم كينز المنطق الكلاسيكى الذى يستند إلى قانون سائى والذى يجعل الطلب تابع للعرض
الحقيقة الثالثة : الطلب الفعال يعبر عن الحصيلة المتوقعة من بيع الإنتاج المتحقق ، وبالتالي فإن الطلب الفعال لا يتضمن أى إتفاق على أى إنتاج لا يخص الفترة الحالية (الجارية) .

الحقيقة الرابعة : الطلب الفعال يشمل كل المبالغ المتوقع إنفاقها داخل المجتمع من كل قطاعات النشاط وعلى كل أنواع السلع (الاستهلاكية والاستثمارية) .

الحقيقة الخامسة : يكتسب الطلب الفعال صفة المتغير الأساسى المستقل فى الفكر الكينزى لاعتماده وتوقفه على ثلاثة متغيرات مستقلة أساسية هى :

المتغير الأول : الميل للاستهلاك .
المتغير الثانى : الكفاية الحدية لرأس المال .
المتغير الثالث : سعر الفائدة .

الحقيقة السادسة : ينقسم الطلب الفعال إلى نوعين من الإتفاق :

- ١- الإتفاق الاستثمارى (الاستثمار) .
- ٢- الإتفاق الاستهلاكى (الاستهلاك) .

الفصل الثالث

الاستثمار ومحدداته

يعرف الاستثمار بأنه إضافة إلى الأصول الإنتاجية وهو يمثل تياراً من الإنفاق على الأصول الإنتاجية ، ك شراء المعدات والآلات ووسائل النقل اللازمة للمشروعات الإنتاجية التى يطلق عليها أصول رأسمالية ، كما يمثل ، أيضا ، الاستثمار فى المباني السكنية ، إضافة إلى المتغيرات التى تحدث فى المخزون السلعى سواء أكانت مواد أولية أم وسيطة أم سلعة نهائية خلال فترة معينة . وتجدر الإشارة إلى أن هناك أنواعا أخرى جديدة كالأسهم والسندات ولا تمثل هذه استثماراً من وجهة نظر المجتمع لأنها لا تضيف أصولاً رأسمالية جديدة بل تعد مجرد انتقال ملكية لهذه الأسهم . أما من وجهة نظر الفرد ، فتعد استثمارات مالية تدبر عليه دخلا .

ومن مفهوم الاستثمار ، نلاحظ أن الاستثمار يحتوى على أصول رأسمالية (آلات ومعدات ووسائل نقل ٠٠٠) ، كما يشتمل على المباني ، وحيث أن هذه الأنواع لها عمر محدد تصبح بعده غير صالحة للاستخدام فلا بد من إحلال أصول جديدة محل القديمة ، إضافة إلى أن بعض الأصول تحتاج إلى إصلاحات وترميمات مع الاستخدام ، لذا يخصص جزء من إجمالى الاستثمار بعد ذلك إضافات جديدة على رأس المال القائم ، ومن ثم يساوى صافى الاستثمار التغير فى رأس المال .

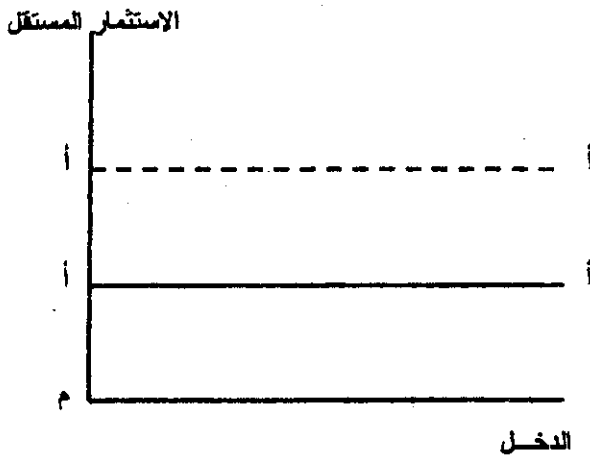
أنواع الاستثمار : هناك نوعين من الاستثمار من حيث علاقته بالدخل:

أولاً : الاستثمار المستقل .

ثانياً : الاستثمار التابع .

الاستثمار المستقل

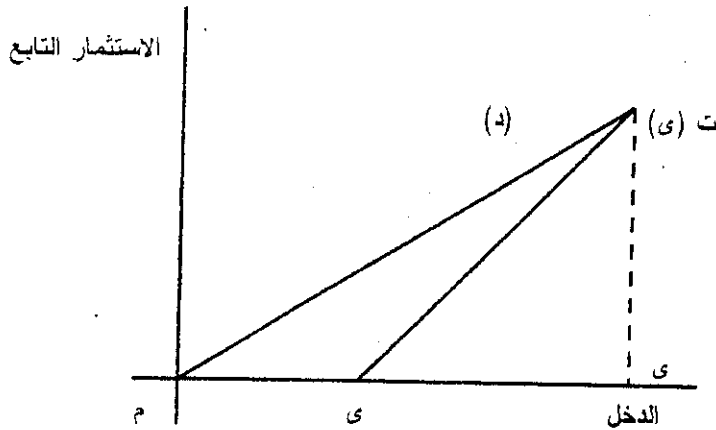
يعتبر الاستثمار مستقلا بمعنى أنه لا يتأثر بمستوى الدخل، بل يتأثر بالتغير في عوامل أخرى بخلاف الدخل ومن هذه العوامل التطور التكنولوجي (الفنى) والتغيرات فى السياسة العامة للدولة. أى أن هذا النوع من الاستثمار يمكن أن يتغير على الرغم من بقاء مستوى الدخل على ما هو عليه ويمكن القول بأن التكنولوجيا أو التقدم التكنولوجي ليس العامل المسبب الوحيد للاستثمار التلقائى، حيث يمكن أن تكون هناك عوامل أخرى محفزة لهذا الاستثمار مثل إنشاء مناطق جديدة أو حدوث زيادة جديدة فى السكان .



الاستثمار التابع :

هو استثمار يتأثر بالتغير فى مستوى الدخل، حيث تحدث تعديلات (تغيرات) فى قرار الاستثمار من جانب رجال الأعمال تبعا للتغير فى مستوى الأرباح والتي تتمشى إلى حد كبير مع التغيرات التى تحدث فى الدخل .

ويمكن تمثيل العلاقة بين كلا من الدخل والاستثمار التابع من خلال
الرسم البياني التالي :



يتضح من الشكل عند مستوى دخل (م ي) يكون الاستثمار التابع (ي د)
كما أن الاستثمار التابع يكون صفراً إذا كان مستوى الدخل صفراً، ويعبر الرمز
ت (ي) عن العلاقة بين أحجام الاستثمار والدخل والتي تتغير بالزيادة كلما
أرتفع مستوى الدخل .

أشكال الاستثمار :

يمكن التمييز بين ثلاث أشكال للاستثمار :

- ١- الاستثمار في المخزون .
- ٢- الاستثمار في المباني .
- ٣- الاستثمار في المصانع والآلات والمعدات .

ونتناول كل منها فيما يلى :

١ - الاستثمار فى المخزون :

يعتبر الاستثمار فى المخزون أسرع أنواع الاستثمار تغيراً حيث أنه يساهم مساهمة فعالة فى تحريك مستوى الاستثمار، فالتغير فى المخزون السلعى يعتبر عامل أساسى فى التغير فى الاستثمار من سنة إلى أخرى.

وتحتفظ منشآت الأعمال بمخزون كبير من المادة الأولية ، و سلع فى دور التصنيع، و سلع تامة الصنع ولكنها لم تباع . وقد يكون المخزون غير معتمد وذلك بسبب انخفاض حجم الطلب على السلعة المنتجة .

لقد أوضحت الدراسات الميدانية أن مقدار المخزون يتجه إلى الزيادة كلما زاد معدل الإنتاج ومعدل المبيعات ، وعليه يمكن القول أنه عندما يتوقف حجم المخزون على المبيعات فإن التغير فى المخزون يتوقف على التغير فى مستوى المبيعات .

أما عن عناصر تكاليف الاحتفاظ بالمخزون فإنها تتمثل فى : تكلفة النقود المعطلة فيه، وسعر الفائدة يمثل تكاليف اقتراض هذه النقود المعطلة، التغير فى تكاليف تخزين البضاعة، معدل تلف المخزون، تكلفة التأمين، تغيرات أجور الوقت الإضافى وتعديلات عقود النقابات فيما يتعلق بتوظيف العمال المدربين أو تعويض العمال المستغنى عنهم .

وعلى الرغم من أهمية هذه العوامل جميعها فى تحديد التغيرات فى مخزون منشآت الأعمال، إلا أن الاقتصاديين يولون اهتمامهم الكبير بسعر الفائدة ومستوى المبيعات (العنصر الأول) وذلك يرجع جزئياً إلى صعوبة معالجة بقية العوامل الأخرى بواسطة وضعى السياسات، وهذا بالإضافة إلى أن هذه العوامل الأخرى عادة ما تكون تغيراتها تدريجية وليست سريعة .

٢- الاستثمار فى تشييد المساكن :

تمثل الاستثمارات فى تشييد المباني جزءاً هاماً من الاستثمارات الكلية فى معظم دول العالم. وفى الفترات التى يرتفع فيها مستوى التوظيف ويرتفع فيها مستوى دخول الأفراد، فإن مثل هذه الفترات تكون مصحوبة بزيادة فى الطلب على المنازل وبالعكس. فإن فترات انتشار البطالة وهبوط مستوى الدخل تكون مصحوبة بانخفاض فى الطلب على بناء المساكن .

ومن المعروف أن التغييرات فى سعر الفائدة إنما يؤثر على تشييد المساكن ذلك لأن الفائدة المدفوعة إنما تمثل جزءاً كبيراً من التكاليف الكلية لشراء المساكن .

٣- الاستثمار فى المصانع والآلات والمعدات :

هذا الاستثمار يعتبر الجزء من الاستثمارات الذى هو موضع اهتمام الاقتصاديين ، لما له من آثار هامة متفرعة على النشاط الاقتصادى لأنه يخلق مزيداً من فرص العمل والإنتاج والدخل فى المجتمع .

والسؤال هنا هو: ما الذى يدفع رجال الأعمال إلى بناء مصانع جديدة : هناك الكثير من الشواهد والإثباتات التى تشير إلى أن معظم رجال الأعمال إنما يقومون بعمليات حسابية وبينون قراراتهم على أسس واعتبارات اقتصادية .

ففى ظل اقتصاديات السوق، فإن رجال الأعمال الذين يحققون نجاحاً فى مشروعاتهم هم أولئك الذين يوفقوا فى عمل تنبؤات دقيقة قائمة على دراسات اقتصادية (أى يوفقوا فى وضع دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروعاتهم) .

والمشروعات الناجحة إنما هى استثمارات فى المصانع بغرض بيع منتجات المصانع لتحقيق أرباح. وعليه يمكن القول ببساطة أن استثمارات منشآت الأعمال إنما تتوقف على الأرباح الصافية المتوقعة والتى يأمل رجال

الأعمال تحقيقها من قيامهم بمثل هذا الإتفاق، أما عن أهم العوامل المؤثرة فى توقعات الأرباح فتتلخص فى :

- (أ) التقدم التكنولوجى والاختراعات .
- (ب) تكاليف الملكية والصيانة والتشغيل .
- (جـ) سعر الفائدة .
- (د) السياسة الحكومية .
- (هـ) رصيد السلع الرأسمالية الموجود .
- (و) التوقعات فيما يتعلق بحالة النشاط الاقتصادى فى المستقبل (التفاؤل أو التشاؤم) .

ونجد أن هدف رجال الأعمال من القيام باستثمارات فى المشروعات الإنتاجية أو فى الأصول الرأسمالية عموماً هو تحقيق أكبر ربح ممكن ، ولذلك فإن رجال الأعمال عند إقدامهم على الاستثمار إنما يختارون تلك المشروعات التى تدر عليهم أكبر صافى عائد ممكن .

ولذلك فإن رجال الأعمال قبل قيامهم بالاستثمار فى المصانع والالات والأصول والرأسمالية عامة، إنما يقومون بعمل دراسة تعرف بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع ، وباختصار شديد . فإن هذه الدراسة تتركز حول تقدير غيرادات المشروع طيلة بقائه صالحاً للإنتاج ومقارنته بمقدار ما يتكلفه من نفقات بما فى ذلك تكلفة اقتراض رأس المال اللازم بالقيام بهذا المشروع ، فإذا كانت القيمة الحالية لصافى عائدات هذا المشروع أكبر من عنصر النفقات، اعتبر هذا المشروع مربحاً ، وبالتالي يقوم رجال الأعمال باختيار ذلك المشروع الأكثر ربحية والذي تكون فيه مقدار الفرق بين القيمة الحالية لصافى عائدات هذا المشروع وبين مقدار التكاليف اللازمة للقيام بهذا المشروع أكبر ما يمكن.

العوامل المؤثرة فى الاستثمار الكلى :

تنقسم العوامل الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة : ويقصد بالسياسات الاقتصادية المباشرة، تلك السياسات التى تؤثر بصورة مباشرة على الحجم الكلى للاستثمار، أما السياسات الاقتصادية غير المباشرة فتتمثل فى السياسات الآتية :

السياسة النقدية : نحن نعرف أن سعر الفائدة الحقيقى (بعد استبعاد أثر التضخم) يعتبر من المكونات الأساسية لتكلفة استعمال رأس المال، حيث يؤدى انخفاض سعر الفائدة إلى تشجيع الاستثمار، ويؤدى ارتفاع سعر الفائدة إلى انخفاض الاستثمارات، ونحن نعرف أن المتغير الذى يمكن التحكم فيه عن طريق السياسة النقدية، هو سعر الفائدة فى الأسواق النقدية والذى يحدد بدوره اسعار الفائدة لأقراض قصير وطويل الأجل، وكذلك معدل العائد على السندات والأوراق المالية .

السياسة الضريبية : يمكن أن يترتب على إجراءات معينة لسياسة ضريبية معينة أن تؤثر تأثيراً كبيراً على الأرباح المحققة بواسطة المشروعات وما ينتج عن ذلك من تقلبات فى حجم الاستثمارات. فقد تؤدى المعاملة الضريبية إلى تشجيع الاستثمارات أو إلى التأثير العكسى عليه وذلك من خلال تخفيض أو زيادة تكلفة رأس المال، فالإعفاءات تكون ملائمة للاستثمارات فى حين تؤدى زيادة الأعباء الضريبية على المشروعات إلى تقليل الحوافز على الاستثمار .

السياسة المالية : أن القيام بدعم الصناعات أو الأنشطة من قبل الدولة يمكن أن يجعل الاستثمارات فى هذا المجال أكثر ربحية ، ومن ثم يساهم فى زيادة حجم الاستثمار فى هذا النشاط، وقد لا يحدث التوسع فى مثل هذه الاستثمارات (المدعمة) فى حالة عدم وجود هذا الدعم من جانب الدولة .

ثانياً : التطور الفنى (التكنولوجى) :

حيث أن أى تقدم فنى (تكنولوجى) يساهم فى تخفيض تكاليف الإنتاج وبالتالي زيادة الإنتاج وزيادة الأرباح وزيادة الحافز على الاستثمار. ولذلك تسعى المشروعات إلى الاستثمار فى الآلات الحديثة ، وبالتالي مسايرة التقدم التكنولوجى كلما استطاعت تحقيق أرباح أعلى وهذا ما يودى إلى زيادة الطلب على الاستثمارات.

والتقدم التكنولوجى (الفنى) يعتبر من ضمن العوامل الهامة التى تلعب دوراً هاماً فى حياة المشروع وبالتالي له تأثيره على الاستثمار داخل الاقتصاد ، فلو كان التقدم التكنولوجى يحدث على وتيرة واحدة فى جميع الأنشطة الاقتصادية وعلى المدى الطويل من الزمن فقط لما استطعنا أن نتكلم عن التقدم التكنولوجى (والفنى) كسبب لتغيير الاستثمار الكلى خلال الفترة القصيرة. ولكن التقدم التكنولوجى يحدث بدرجات مختلفة داخل الصناعات وداخل المجتمع ولذلك فإن التقدم التكنولوجى سوف يحفز المشروعات فى بعض الصناعات أو فى المشروعات الأخرى داخل الاقتصاد القومى خلال أى فترة من الزمن على القيام بالاستثمار .

ثالثاً : التوقعات :

تتوقف قرارات المستثمرين على مايتوقعونه من أرباح، والتى تعتمد على الظروف الحالية والمستقبلية والحالة السياسية. فلقد أظهرت الدراسات التطبيقية أن التوقعات بالنسبة للمستقبل تلعب دوراً كبيراً فى تحديد الاستثمار للمشروع. فمثلاً وجد أن المشروع الذى يحتفظ بتوقعات متفائلة بخصوص الطلب على منتجاته مستقبلاً سوف يكون أكثر رغبة فى الاستثمار بالمقارنة بالمشروع الذى يحتفظ بتوقعات متشائمة .

ولا يمكن أن نهمل عامل " الربح كاحد المحددات الهامة للاستثمار خلال أى فترة من الزمن. فالربح المتحقق للمشروع. وفى أى فترة من الزمن يعد

مؤشراً ذو أهمية كبرى بالنسبة لحالة الطلب على منتجات المشروع، وارتفاعه يؤثر الرغبة في زيادة حجم الاستثمار بينما أن انخفاضه قد يتسبب في كثير من الحالات في تأجيل القيام بالاستثمارات الجديدة وربما الاكتفاء باستبدال القدر الهالك من رأس مال المشروع فقط . والربح من جهة أخرى يزيد من قدرة المشروع على الاستثمار من حيث أنه قد يستخدم بدرجة أو بأخرى في تمويل الاستثمارات الجديدة وربما أن أهمية الربح كعامل محدد للاستثمار تفوق العوامل السابقة وذلك من حيث أنه يحتويها .

رابعاً : الحوافز :

من أجل تشجيع الاستثمار وزيادة تدفق رؤوس الأموال من الخارج تقوم الدول باتباع سياسات معينة بهدف تشجيع الاستثمار ومن أهم هذه السياسات :

- القضاء على المعوقات الإدارية الخاصة بإقامة المشروعات الجديدة .
- تقديم دراسات الجدوى للمشاريع الاقتصادية للمستثمرين بتكلفة أقل .

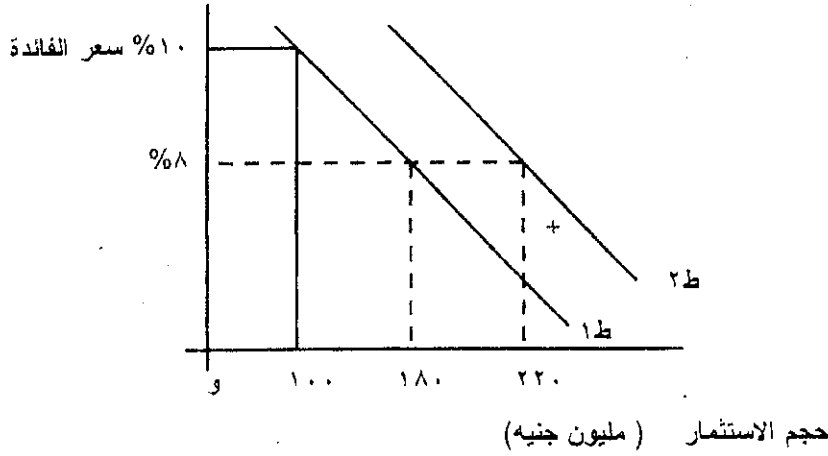
خامساً : زيادة الطلب :

يزداد الاستثمار نتيجة لزيادة الطلب على السلع والخدمات وتحدث هذه الزيادة في الطلب بسبب :

- زيادة الدخل .

- زيادة عدد السكان .

وفي كل الأحوال السابقة يتغير موقع الطلب على الاستثمار ينتقل على اليمن بالرغم من ثبات سعر الفائدة كما يتضح من الرسم التالي :



يتبين من الرسم أنه عند انخفاض الفائدة من ١٠ % : ٨ % يتزايد الاستثمار من ١٠٠ : ١٨٠ مليون جنيه ومع ثبات الفائدة واستخدام مزيد من الأساليب الإنتاجية الحديثة وزيادة توقعات رجال الأعمال بالأرباح المستقبلية وزيادة الحوافز الموجهة للاستثمار وزيادة السكان ومستويات الدخل، يتزايد الاستثمار وينتقل منحنى الطلب على الاستثمار إلى اليمين من ط ١ : ط ٢ .

محددات الإنفاق الاستثماري :

يسعى رجل الأعمال عند التفكير في قيامه باستثمار معين إلى تحقيق الربح ، ويقارن عند ذلك بين كلاً من نسبة الربحية المتوقعة من الاستثمار وسعر الفائدة السائد في السوق ويصبح الاستثمار مشجعاً .

ويفكر رجل الأعمال في البدائل المختلفة للاستثمار المتوقع ومن هذه البدائل قيامه بشراء سندات حكومية أو إيداع أمواله في حساب الدخار لدى إحدى البنوك والحصول على عائد (فائدة) من هذه الأموال . ويقارن المستثمر بين العائد الذي يحصل عليه نتيجة مخاطرته في خلق أصول جديدة

أو المساهمة في ذلك ، وبين ايداع أمواله في صورة سندات حكومية أو حساب ادخار ، وتلك صورة أقل خطورة في الحصول على عائد ، ولكي يكون هناك حافز للاستثمار فلا بد أن يكون العائد على الاستثمار أعلى من سعر الفائدة أو على الأقل مساوياً له ويمكن توضيح ذلك في المتباينة الآتية :

العائد على الاستثمار $\leq$ تكلفة الاستثمار

ويطلق على العائد المتوقع من الاستثمار اصطلاح الكفاية الحدية لرأس المال ، وتكلفة الاستثمار اصطلاح سعر الفائدة .

ومن هنا يتبين أن الحافز على الاستثمار يتوقف على عنصرين :

العنصر الأول : عنصر العائد المتوقع للاستثمار (الكفاية الحدية لرأس المال)

العنصر الثاني : عنصر تكلفة الاستثمار (سعر الفائدة)

الكفاية الحدية لرأس المال :

إذا افترض منظم أموالاً بسعر فائدة معين فإن قراره بصدد تحويل هذه الأموال إلى أصول رأسمالية تغل عائداً (أي الحافز على الاستثمار) سيتوقف على ما نسميه في النظرية العامة لكينز الكفاية الحدية لرأس المال أو معدل الربح المتوقع .

والكفاية هنا يقصد بها " فاعلية " أو ربحية الأصل الرأسمالي أي نسبة العائد الذي يمكن الحصول عليها من وحدة إضافية من أكثر الأصول الرأسمالية ربحية

وتتحدد الكفاية الحدية لرأس المال بعاملين :

العامل الأول : العائد المتوقع من الأصل الذي يغل دخلاً .

العامل الثاني : ثمن العرض (تكلفة الإحلال) لهذا الأصل الذي سيغل الدخل المتوقع .

وقد عرف كينز الكفاية الحدية لرأس المال بأنها تساوى سعر الخصم الذى يجعل القيمة الحالية للغلات المتوقعة من الأصل الرأسمالى خلال عمره الإنتاجى مساوياً لثمن عرض أو تكلفة إحلال الأصل ، أى أن الكفاية الحدية لرأس المال هى سعر الخصم الذى يجعل تكلفة الأصل تساوى القيمة الحالية للغلات المتوقعة (الإيرادات المتوقعة) من الأصل .

ثمن العرض =

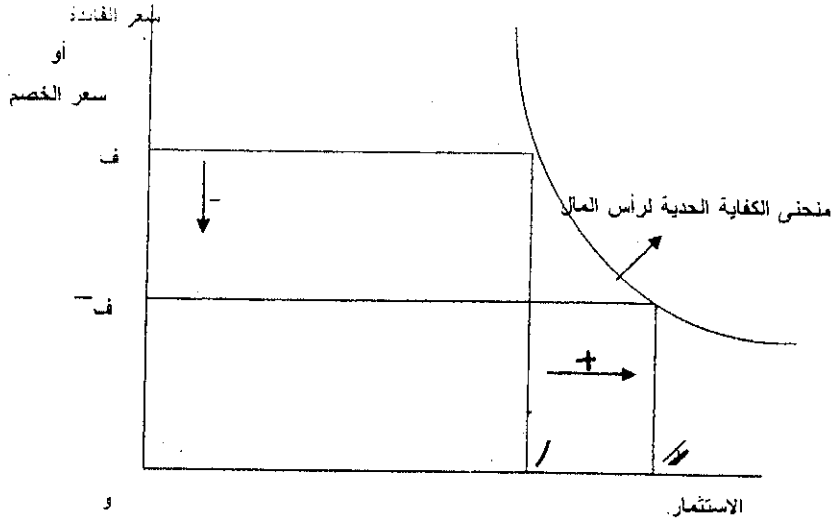
(١ + معامل الخصم) (١ + معامل الخصم) (١ + معامل الخصم)

$$\frac{١٤}{١(ك+١)} + \frac{٢٤}{٢(ك+١)} + \dots + \frac{٢٤}{٢(ك+١)} + \frac{١٤}{١(ك+١)} = \text{ثمن العرض}$$

السبب الأول :

السبب الثاني :

ويمكن تصوير العلاقة بين سعر الخصم اللازم لمساواة الغلات المتوقعة للأصل لثمن العرض (الكفاية الحدية لرأس المال) وبين حجم الأصول أو الاستثمارات بالرسم البياني التالي :



يمثل المنحنى مجموعة النقاط التي تمثل كل منها أسعار الخصم أو الفائدة وما يقابلها من استثمار . فإذا انخفض سعر الفائدة من ف : ف فإن الاستثمار يزداد من و : ز وهكذا نجد أنه بانخفاض سعر الفائدة يزداد الاستثمار . وبارتفاع سعر الفائدة يقل الاستثمار .

مثال (استنتاج معدل الكفاية الحدية لرأس المال) :

بفرض أن هناك آلة تكلفتها أو ثمن عرضها أو إحلالها = ٣٠٠ جنيه
وهي تصلح للإنتاج لمدة عامين متوقع أن تعطى في السنة الأولى ٢٢٠ جنيه
وفي السنة الثانية ١٢١ جنيه .

والمطلوب : حساب معدل الكفاية الحدية لرأس المال .

الحل

التكلفة = القيمة الحالية للإيرادات المتوقعة

$$\frac{24}{2(K+1)} + \frac{14}{1(K+1)} = \text{ثمن العرض}$$

$$\frac{121}{2(K+1)} + \frac{220}{1(K+1)} = 300$$

$$\frac{121 + 220(K+1)}{2(K+1)} = 300 \quad \text{وبحل هذه المعادلة نجد :}$$

$$\frac{121 + 220K + 220}{2K + 2} = 300$$

$$\frac{341 + 220K}{2K + 2} = 300$$

$$\begin{aligned} 341 + 220K &= 300 + 600K + 2 \times 300 \\ 341 - 300 &= 600K - 220K \\ 41 &= 380K \\ \text{صفر} &= 41 - 380K \end{aligned}$$

$$\text{بالتحليل : } (300 + 41) (41 - 380K) = 0$$

ومنها $300 + 41 = 0$ وهو مرفوض لأن المعدل سالب ، $41 - 380K = 0$ وهو مقبول لأن المعدل موجب .

$$\text{إذاً } K = \frac{41}{380} = 10.5\%$$

وبالطبع نجد أن رجل الأعمال لن يتخذ قراره بالاستثمار في الأصل الرأسمالي إلا إذا كان معدل الكفاية الحدية لرأس المال أعلى أو على الأقل يساوى سعر الفائدة .

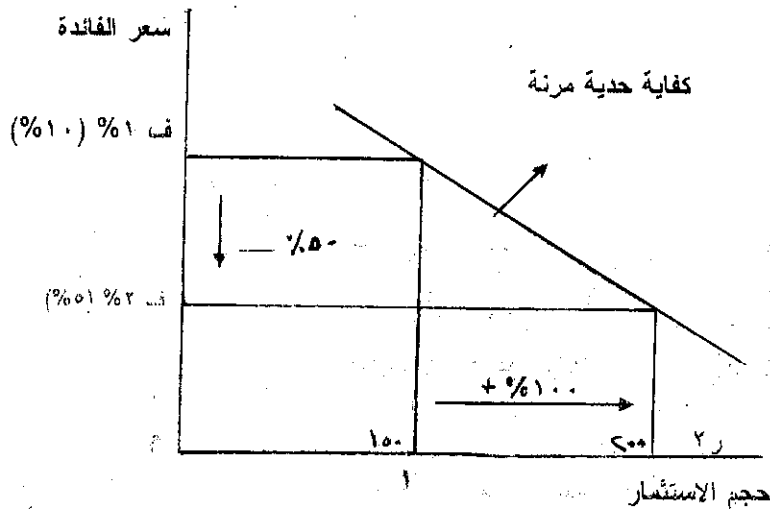
حالات الكفاية الحدية لرأس المال (العلاقة بين تغير الفائدة وتغير الاستثمار)

هناك حالتان للكفاية الحدية لرأس المال :

- الحالة الأولى : كفاية حدية مرنة .
- الحالة التالية : كفاية حدية غير مرنة .

الحالة الأولى : كفاية حدية مرنة

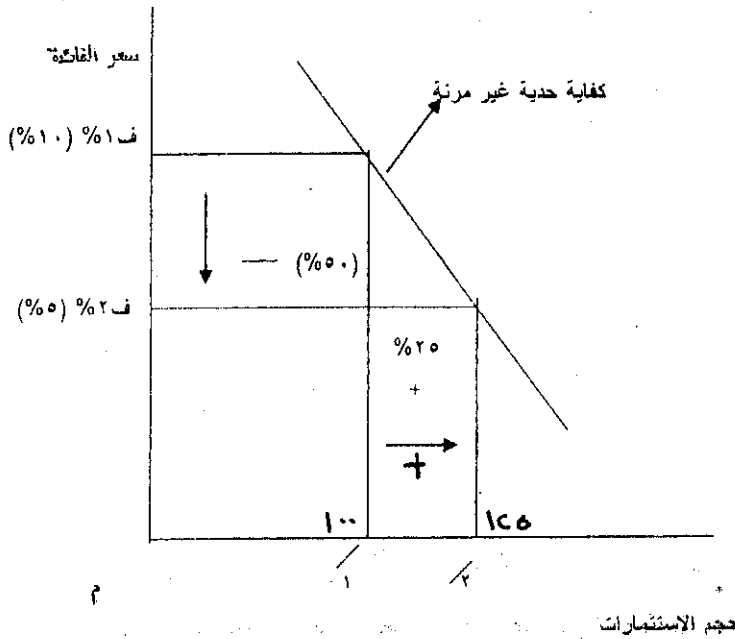
تحدث هذه الحالة إذا كان التغير في حجم الاستثمار بنسبة أكبر من نسبة تغير سعر الفائدة ويتضح ذلك من خلال الرسم البياني التالي :



يتضح من الرسم أن نسبة التغير (الانخفاض) في سعر الفائدة بلغت ٥٠% وفي المقابل بلغت نسبة التغير (الزيادة) في حجم الاستثمارات ١٠٠%، وتعتبر هذه الحالة عن الكفاية الحدية المرنة .

الحالة الثانية : كفاية حدية غير مرنة :

تحدث هذه الحالة إذا كان التغير في حجم الاستثمار بنسبة أقل من نسبة تغير سعر الفائدة ، ويتضح ذلك من خلال الرسم البياني التالي :



يتضح من الرسم أن نسبة التغير (الانخفاض) في سعر الفائدة بلغت ٥٠% وفي المقابل كانت نسبة التغير (الزيادة) في حجم الاستثمارات ٢٥%، وتعتبر هذه الحالة عن الكفاية الحدية غير المرنة .

التوقعات والاستثمار (من وجهة نظر كينز) :

أعطى كينز للتوقعات اهتماماً خاصاً كعنصر هام ومؤثر على الاستثمار وبالتالي على مستوى الدخل ، وتنقسم التوقعات إلى نوعين :

النوع الأول : التوقعات قصيرة الأجل .

النوع الثانى : التوقعات طويلة الأجل .

النوع الأول : التوقعات قصيرة الأجل :

يقصد كينز بالتوقعات قصيرة الأجل توقعات رجال الأعمال التى تكون معروفة إلى حد ما عن حجم الأصول الرأسمالية فى صناعاتهم ، وطلب المستهلكين على منتجاتهم فى الفترة القصيرة .

النوع الثانى : التوقعات طويلة الأجل :

يقصد كينز بالتوقعات طويلة الأجل تلك التوقعات التى تتعلق بحجم الطلب الفعال وحجم استهلاك المجتمع وحاجاته من الأصول الرأسمالية فى الأجل الطويل، وهذا يتوقف على ثقة رجال الأعمال فى الأحوال الاقتصادية ، وكل هذه التوقعات لها أثرها على الغلات (الإيرادات) .

ويرى كينز أن التوقعات طويلة الأجل ، والتي يصعب التأكد منها لها أثرها الفعال على الاستثمارات ويصعب التأكد من التوقعات طويلة الأجل لأنها تشمل عناصر متعددة منها الضرائب على الأرباح فى المستقبل وحجم الأصول الرأسمالية والطلب الفعال وأذواق المستهلكين واحتمالات الحرب والخسائر الاقتصادية نتيجة تغير مستوى الأسعار أو سعر الفائدة وغيرها من المتغيرات التى يصعب الثقة فى درجة حدوثها أو عدم حدوثها.

ولقد اعتقد كينز أن رجال الأعمال كثيراً ما يصاحبهم موجه من التفاؤل نتيجة حسن توقعاتهم فترتفع الكفاية الحدية لرأس المال، وينقص الاستثمار وما يؤدي إليه ذلك من آثار على الطلب الفعال والدخل والعمالة.

سعر الفائدة فى النظرية الكينزية

انتقد كينز فى مؤلفه " النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود " عام ١٩٣٦ وجهة نظر التقليديين فيما يختص بالتساوى المستمر بين الادخار والاستثمار من خلال مرونة سعر الفائدة ، وقد كانت أهم نقاط نقده فى هذا الشأن هى :

١- ان المساواة الدائمة بين الادخار والاستثمار لا تحدث بفعل مرونة سعر الفائدة . وإنما من خلال التغيرات فى مستوى الدخل ، فقد عرفنا أن التقليديين (الكلاسيك) قد افترضوا مرونة كل من الادخار والاستثمار بالنسبة للتغير فى سعر الفائدة . فى حين أن كينز قد جعل الاستثمار فقط مرناً بالنسبة للفائدة بمعنى أن الاستثمار دالة متناقصة فى الفائدة وأن الاستثمار يتحرك تبعاً للتغيير فى الفائدة أما الادخار فقد اعتبره " كينز " دالة فى مستوى الدخل .

٢- انتقد " كينز " التقليديين فى افتراضهم ثبات منحنى الادخار وتغير منحنى الاستثمار بنقل تغيرات الفائدة ، فتغير الاستثمار بالزيادة فى رأى كينز يؤدى إلى تغير مستوى الدخل بالزيادة وذلك من خلال مضاعف الاستثمار الذى يزيد من الدخل بزيادة أكبر مما يزيد من الادخار .

٣- كما رفض " كينز " وجهة نظر التقليديين بالمساواة بين الادخار والاستثمار ومن ثم توازن الدخل عند مستوى التوظيف الكامل ، حيث رأى أنه طالما أن التوظيف الكامل حالة نادرة الحدوث فإن المساواة بين الادخار والاستثمار تحدث عند مستوى اقل من مستوى التوظيف الكامل .
وقد أنهى " كينز " إلى أن هناك نوعين من المساواة بين الادخار والاستثمار .

الأولى : مساواة تعريفية ، وتعنى المساواة بين الادخار والاستثمار عند كل مستوى من مستويات الدخل فى نفس الفترة ، فهى مساواة ضرورية لا يمكن تخلفها ، وليست شرطاً للتوازن الاقتصادى الكلى ونصل إلى هذه المساواة بتعريف شقيها كالتالى :

$$\begin{aligned}\text{الدخل القومى} &= \text{الاستهلاك} + \text{الادخار} \\ \text{الناتج القومى} &= \text{الاستهلاك} + \text{الاستثمار} \\ \text{الدخل القومى} &= \text{الناتج القومى} \\ \text{الادخار} &= \text{الاستثمار}\end{aligned}$$

الثانية : مساواة وظيفية ، حيث تؤدى زيادة الاستثمار - بفعل المضاعف - إلى زيادة متتالية فى الدخل وبالتالي حدوث زيادات متتالية فى الادخار ، وحينما تتلاشى الزيادة فى الادخار - التى ترتبت على زيادة الدخل - يكون الادخار الكلى قد تساوى مع الاستثمار الكلى ويحدث توازن الدخل القومى وتحدث حركة عكسية لما تقدم إذا حدثت الزيادة الأولية فى الادخار .

ومن حيث العلاقة بين الادخار والاستثمار يقرر " كينز " أنه وبا لتعريف فإن الادخار والاستثمار يكونان - بالضرورة - مقدارين متساوين ، ذلك لانه بالنسبة لجماعة معينة منظورا إليها ككل، ليس الادخار والاستثمار سوى مظهرين مختلفين لشيء واحد. والواقع ان هذه المساواة بين الادخار والاستثمار ليست مؤسسة كما ذهب الفكر الكلاسيكى على الاعتقاد. فى التوازن التلقائى الذى يتحقق لحرية الحياة الاقتصادية وعدم تدخل الدولة ، ولكنها مؤسسة على تعريف "كينز" لمفهوم كل من الدخل والاستثمار ، ويشرح كينز نظريته فى هذه المساواة الحتمية قائلاً "إذا سلمنا بأن الدخل يكون مسويًا لقيمة الإنتاج الجارى، وأن الاستثمار الجارى يتمثل فى ذلك الجزء من الإنتاج الجارى والذي لم يستهلك، وأن الادخار هو تلك الزيادة من الدخل على الاستهلاك، فإن كل

الأشياء التى تتلائم مع المعنى الصحيح والاستخدام التقليدى للقسم الأكبر من الاقتصاديين تؤكد ضرورة مساواة الادخار مع الاستثمار.

وإذا كان الفكر الكلاسيكى قد اعتمد على التغيرات التى تحدث فى سعر الفائدة لتحقيق التوازن بين الادخار والاستثمار، فإن كينز قد ركز على " الدخل " كعامل رئيسى فى تحقيق المساواة بين هذين العنصرين وعلى ذلك يمكن القول أن :

$$\begin{aligned} \text{الإنتاج الكلى} &= \text{الدخل القومى} \\ \text{الإنتاج الكلى} &= \text{إنتاج السلع الاستهلاكية} + \text{إنتاج السلع} \\ &\quad \text{الاستثمارية (الإنتاجية)} \\ \text{الدخل القومى} &= \text{الإنفاق على الاستهلاك} + \text{الادخار} \\ \text{الإنفاق الاستهلاكية} &= \text{قيمة الإنتاج للسلع الاستهلاكية} \\ \text{إذا الادخار} &= \text{قيمة السلع الاستثمارية (الإنتاجية)} \end{aligned}$$

ويقوم منطق النظرية الكينزية الحديثة على أن سعر الفائدة هو ذلك الثمن الذى يعادل بين كمية النقود التى يحتفظ بها الأفراد تبعاً لتفضيلهم السيولة وبين كمية النقود كما تقررهما السلطات النقدية وهى تمثل هنا عرض النقود ، أى أن سعر الفائدة هو مقابل التنازل عن النقود (السيولة) وبعبارة موجزة هو ذلك الثمن الذى يحقق التوازن بين الطلب على النقود لذاتها وبين عرض النقود الذى تتحكم فيه السلطات النقدية ، ويتوقف منحى الطلب عند كينز على تفضيل السيولة ، أما منحى عرض النقود فهو يمثل كمية النقود كما تحددها السلطات النقدية ، أى أن سعر الفائدة عند كينز ظاهرة نقدية بحتة .

ويؤكد " كينز " أن سعر الفائدة يتحدد ليس نتيجة لتفاعل قوى الاستثمار والادخار، وإنما نتيجة للطلب على النقود وعرض النقود ، وفيما يلى نناقش هذين العاملين :

أولاً : الطلب على النقود :

يقصد بذلك الطلب على النقود للاحتفاظ بها ، أما لماذا يوجد تفضيل الاحتفاظ بالنقود، ولماذا يوجد تفضيل السيولة هذا ، فإن كينز يرجعه إلى الحالة السيكولوجية التى تستولى على المجتمع وهى تقوم على ثلاثة دوافع هى :

أولاً : دافع المعاملات .

ثانياً : دافع الاحتياط .

ثالثاً : دافع المضاربات .

والآن نناقش كلاً من الدوافع على حده .

أولاً : دافع المعاملات : يتأتى الطلب على النقود لغرض المعاملات (المبادلات) نتيجة الفجوة الواقعة بين استلام الدخل وإنفاقه ، مما يجعل الأفراد والمؤسسات التجارية تحتفظ بالنقود على شكل سائل لتسديد قيمة طلباتهم اليومية من السلع والخدمات ، حيث يحصل الأفراد على دخولهم يومياً أو أسبوعية أو شهرياً . . . الخ ولكنهم ينفقون هذا الدخل على فترات أقصر فبالرغم من أن بعض أوجه الإنفاق تحدث بانتظام وعلى فترات أطول نسبياً كالإيجار والإثارة مثلاً إلا أن أوجه الإنفاق اليومية كثيرة كالإنفاق على الغذاء ووسائل التسلية ، وحيث الأفراد يحصلون على دخولهم فى وقت محدد ولكنهم ينفقون على مرحلة مستمرة فلا بد من توافر رصيد نقدي لديهم ليتمكن من سداد مطالب الحياة اليومية أى أن الأفراد يحتفظون بجزء من دخولهم فى شكل وسائل لمقابلة دافع المعاملات من وجهتى النظر التاليتين :

١- وجهة نظر المستهلك .

٢- وجهة نظر المنظم .

أما بالنسبة للمستهلك فإن كمية النقود يحتفظ بها لمعاملاته اليومية تتوقف على حجم الدخل والفترة المتوسطة للحصول على أجزاء من هذا الدخل ،

أى يمكن أن نقول أن طلبه على النقود يتوقف على دافع الدخل فالفرد والمجتمع يزداد طلبه النقدي بزيادة الدخل .

أما المنظم فهو لاشك يحتاج إلى كمية من النقود يدعمها حسابه الجارى فهو فى حاجة إلى وجود رصيد تقدى يدفع منه نفقه المواد الخام وأجور العمال والموظفين ونفقات النقل والمصروفات الجارية الأخرى ، والنقود التى يحتفظ بها المنتجون لهذه الأغراض يطلق عليها الدافع التجارى .

ونجد أنه إذا ارتفع المستوى العام للأسعار فإن النقود التى يجب الاحتفاظ بها فى شكل نقود سائلة أن تتزايد ، وبالتالي يجب أن نفترض فى البداية أن الطلب على النقود لغرض المعاملات يعتمد (يتوقف على) مستوى الدخل النقدي .

العوامل التى تتوقف عليها كمية النقود المطلوبة لغرض المعاملات :
هناك ثلاثة عوامل هامة تؤثر فى طلب النقود لغرض المعاملات (المبادلات) وهى :

العامل الأول : مستوى الدخل النقدي :

حيث أن هناك علاقة دالية متزايدة بين الطلب على النقود لغرض المعاملات والدخل النقدي ، فكل زيادة فى الدخل النقدي يليها زيادة فى كمية النقود المطلوبة لغرض المعاملات والعكس صحيح .

العامل الثانى : عادات الدفع من جانب الفرد فمثلا الشخص الذى يحصل على دخله كل شهر يختلف عن الشخص الذى يحصل على دخله كل أسبوع ، حيث يحتفظ الأخير فى المتوسط بنقود سائلة تعادل نسبة ٢٥% من النقود التى يحتفظ بها الشخص الأول ، وفى غالب الأمر تكون التغيرات فى مقدار النقود السائلة المحتفظ بها طبقا لعادات الدفع بطيئة بحيث يمكن إهمالها فى الأجل القصير .

العامل الثالث : سعر الفائدة ، حيث يمكن للفرد أن يستفيد من النقود المتبقية لديه بعد استبعاد الجزء المحتفظ به لغرض المعاملات للاستفادة بسعر الفائدة (العائد الممكن تحقيقه من الأصول المالية) .

ثانيا : دافع الاحتياط :

عادة ما يحتفظ الأفراد بجزء من النقود لتقوم بوظيفتها كمستودع للقيمة ، أى الكمية التى تحتفظ بها الأفراد والمؤسسات لمواجهة حالة من عدم التأكد من الظروف المستقبلية مثل المرض والبطالة والحوادث .

العوامل التى تتوقف عليها كمية النقود المطلوبة لغرض الاحتياط :

العامل الأول : حجم الدخل :

حيث تزداد كمية النقود المطلوبة لغرض الاحتياط مع زيادة الدخل .

العامل الثانى : الظروف النفسية المحيطة بالفرد .

حيث تزداد وتقل كمية النقود المطلوبة لغرض الاحتياط طبقا لحالة النشاط الاقتصادى السائدة ، وفى وقت الرخاء ومع وجود حالة من التفاؤل لدى الأفراد تقل كمية النقود المحتفظ بها لغرض الاحتياط . أما فى وقت الكساد ومع وجود حالة من التشاؤم لدى الأفراد فتزداد كمية النقود المحتفظ بها لغرض الاحتياط خوفا من عدم استقرار الظروف المستقبلية .

العامل الثالث : عنصر التوقعات المستقبلية :

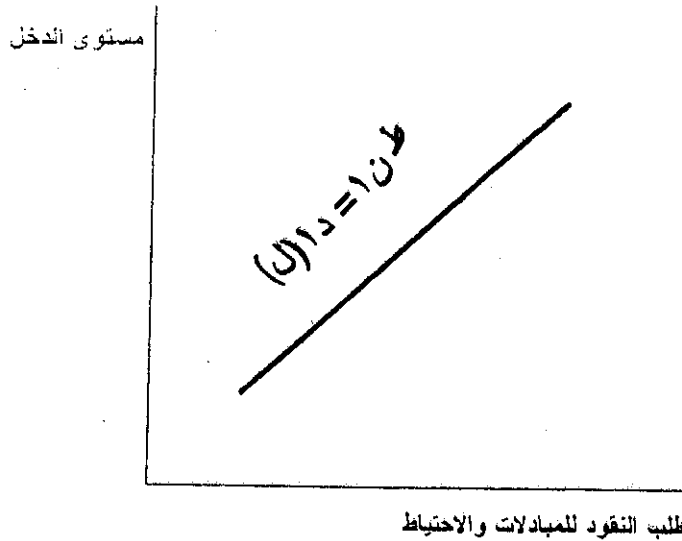
حيث أنه فى وقت توقع قيام حرب فى المستقبل تزداد كمية النقود المطلوبة لغرض الاحتياط لمواجهة كل الاحتمالات الممكن حدوثها فى المستقبل .

العامل الرابع : تقل الحاجة إلى الاحتفاظ بالنقود لمقابلة الظروف المستقبلية

كما قلت احتمالات تحقيق خسائر رأسمالية نتيجة تحويل الأوراق المالية (الأسهم والسندات) إلى نقود (سيولة) .

العامل الخامس : تحتفظ المؤسسات بنقود أكبر لغرض الاحتياط ، كلما كان الطلب على منتجاتها طلباً غير مستقر .

وبصفة عامة فإن كمية النقود التي تطلب لغرض المبادلات والاحتياط تتوقف على الدخل ، ولذلك يمكن أن يطلق على هذين الغرضين دافع الدخل ويمكن التعبير بيانياً على هذا الدافع بالرسم البياني التالي :



فإذا رمزنا لكمية النقود المطلوبة لغرض المعاملات والاحتياط بالرمز (ط ١)، والدخل بالرمز (ل)، نجد أن دافع الدخل يمكن أن يكتب في شكل الدالة الآتية : $ط ن = ١ د (ل)$ وهي بطبيعة الحال تكون دالة متزايدة ، بمعنى أنه مع زيادة الدخل تزداد كمية النقود المطلوبة لغرض المعاملات والاحتياط .

ثالثاً : دافع المضاربة :

الاحتفاظ بالنقود لأغراض المضاربة ليس تطوراً أو استنتاجاً من النظرة التقليدية للنقود، ولكنه من ابتكار " كينز " فالنقود التي يحتفظ بها لأغراض

المضاربة تستند إلى وظيفة النقود كمستودع للقيمة ، يقصد بالمضاربة عملية بيع وشراء الأوراق المالية من أسهم وسندات فى أسواق المال بهدف الحصول على الربح، ويتمثل الربح فى الفرق بين ثمن شراء الورقة المالية وبيعها، ويعتمد حجم الربح على قدرة المضارب فى التنبؤ بأحوال بورصة (سوق) الأوراق المالية ، إذ قد يتمكن من تحقيق ربحاً عالياً إذا كان تقديره جيد لأحوال هذه السوق،

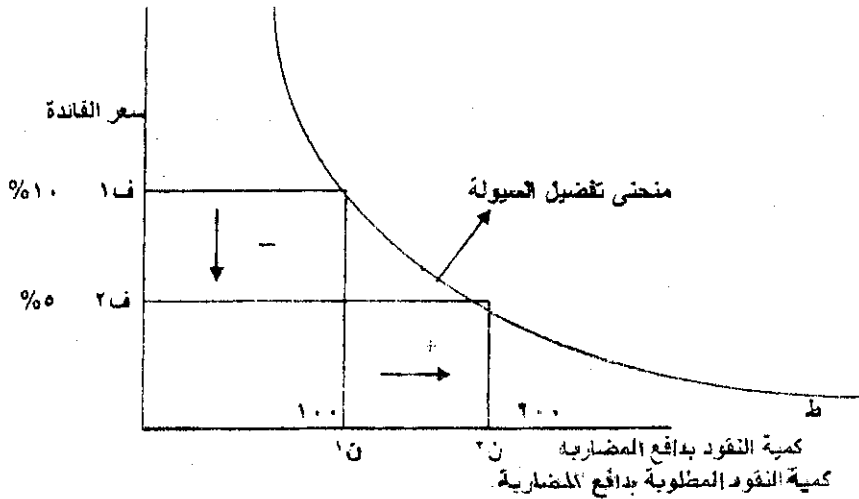
والسند يمثل ديناً فى ذمة الجهة التى تصدره وتلتزم بسداد قيمته فى ميعاد معين وتدفع عن هذا الدين فائدة سنوية ثابتة محددة حتى تاريخ سداد قيمة السند وتعتبر السندات أقل مخاطرة من الأسهم لأن لها عائد ثابت ومضمون ، فى حين أن الأسهم ذات عائد متغير، وهذا ما يعرف بسم السعر الأسمى للسند وهو السعر الذى يحدد عند إصدار السند ويرد (يستهلك) على أساسه ، أما السعر السوقى (الحقيقى) وهو سعر يتغير عكسياً مع التغيرات التى تطرأ على سعر الفائدة السوقى . فالأفراد تتاح لهم فرص تحقيق الربح نتيجة لتغير فى أسعار السندات التى ترتفع قيمتها أو تهبط وفقاً لتغيرات الفائدة فحيث أن الغلة السنوية للسندات محددة فإن تغيراً فى سعر الفائدة سوف يغير من أسعارها فمثلاً لو أن سندا حكومياً اصدر حينما كان سعر الفائدة ٤% فمعنى هذا أن كل مشتري يمكنه أن يحصل على غله (أى دخل) قدرها أربعة جنيهات كل سنة من شراء سند قيمته ١٠٠ جنيه وهذا السند يعطى هذه الغلة الثابتة أى أربع جنيهات على مر السنوات مهما تغير سعر الفائدة فى السوق فلو أن لسبب ما وفى فترة تالية انخفض سعر الفائدة إلى ٢% فإن سعر السند فى السوق يصبح ٢٠٠ جنيه فالمشتري الجديد سواء لديه أو حصل على سند يغل ٢ جنيه سنوياً ويدفع ثمناً له ١٠٠ جنيه أو على سند يغل أربعة جنيهات ويدفع ثمناً له ٢٠٠ جنيه وحيث أن السند الذى لدينا يغل أربعة جنيهات فإن قيمته سوف تصبح فى حدود ٢٠٠ جنيه .

ومن هنا نستنتج أن العامل الهام المؤثر في كمية النقود التي يحتفظ بها الأفراد بدافع المضاربة هو سعر الفائدة، فحينما يتوقع الأفراد أن سعر السندات سوف ينخفض في المستقبل (أي أن أسعار الفائدة سوف ترتفع) فهم يقبلون على الشراء أملاً في البيع وتحقيق الأرباح الرأسمالية حين يتحقق توقعهم أي حينما ترتفع أسعار السندات .

وواضح أن الطلب على النقود بدافع المعاملات أو بدافع الاحتياط يتأثر بمستوى الدخل بينما كمية النقود التي يحتفظ بها الأفراد بدافع المضاربة تتوقف على سعر الفائدة .

منحنى تفصيل السيولة :

يتضح من المناقشة السابقة أن هناك علاقة بين سعر الفائدة والطلب على النقود للاحتفاظ بها من أجل المضاربة وتذكر هذه العلاقة أنه بانخفاض سعر الفائدة يزداد الطلب على النقود وبارتفاع سعر الفائدة يقل الطلب على النقود. وإذا تصورنا أن هناك جدول يمثل رغبة الأفراد في الاحتفاظ لكميات معينة من النقود عند أسعار فائدة مختلفة فإنه يمكن تمثيل هذا الجدول في رسم بياني يطلق عليه منحنى تفصيل السيولة .



ويمثل منحني تفضيل السيولة مقدار الطلب على النقود من أجل المضاربة عند مستويات مختلفة من أسعار الفائدة ، والواقع أن احتفاظ الفرد بالنقود يكون بسبب توقعه أن أسعار الفائدة سترتفع في المستقبل وتنخفض أسعار السندات وبالتالي يمكنه شراء مزيد من السندات بما يحتفظ به الفرد من أموال سائلة

وهكذا نجد أن منحني تفضيل السيولة يمثل من أعلى إلى أسفل متجهاً ناحية اليمين ليعبر عن أنه بانخفاض سعر الفائدة يزيد الطلب على النقود لغرض المضاربة .

فإذا رمزنا لكمية النقود المطلوبة لغرض المضاربة بالرمز (ط ٢) وسعر الفائدة بالرمز (ف) ، نجد أن دافع المضاربة يمكن أن يكتب في شكل الدالة الآتية : $ط ن ٢ = ٢ د (ف)$ ، وهي بطبيعة الحال تكون دالة متناقصة بمعنى أنه مع انخفاض سعر الفائدة تزداد كمية النقود المطلوبة لغرض المضاربة .

المعادلات الدالة على طلب النقود من وجهه نظر كينز

$$ن = ١ ن + ٢ ن \quad (١)$$

$$١ ن = ١ س (ل) \quad (٢)$$

$$٢ ن = ٢ س (ف) \quad (٣)$$

$$ن = ١ س (ل) + ٢ س (ف) \quad (٤)$$

ن ← كمية النقود الإجمالية

١ ن ← كمية النقود المطلوبة لغرض المعاملات (التبادل)

والاحتياط) .

٢ ن ← كمية النقود المطلوبة لغرض المضاربة

ل ← الدخل

ف ← سعر الفائدة

والمعادلة الأولى توضح أن كمية النقود توزع بين غرض المعاملات (التبادل والاحتياط)، والمضاربة، أما المعادلة الثانية فتوضح أن هناك علاقة دالية بين كمية النقود المحتفظ بها لأغراض التبادل والاحتياط (ن ١) وبين مستوى الدخل (ل) .

أما المعادلة الثالثة فتوضح أن هناك علاقة دالية بين كمية النقود المحتفظ بها لأغراض المضاربة (ن ٢) وبين سعر الفائدة (ف) .

وأخيرا المعادلة الرابعة تجمع بين الغرضين معا (غرض المعاملات وغرض المضاربة) على أن تحليل " كينز " للتفضيل النقدي لا يخلو من بعض أوجه النقد أو الاعتراضات التي من أهمها :-

١- محاولة التبسيط الزائد إذ قصر "كينز" البديل للنقود على السندات بينما البدائل للنقود في الحياة الاقتصادية كثيرة فهناك إلى جانب السندات توجد الأصول المختلفة كالآلات والمباني والأراضي والعقارات .

٢- أن سعر الفائدة في بعض الحالات قد لا يكون الأساس الذي تقوم عليه عملية شراء الأصول فالبعض قد يشتري الأصول ما دامت تعرض بأسعار التقدم وذلك بصرف النظر عن الفائدة السائدة .

٣- لم يذكر " كينز " في تحليله الآثار والعلاقات المتشابهة التي تتركها الأصول في بعضها البعض فزيادة الإقبال على شراء بعض الأصول الطويلة الأجل قد يكون لها تأثير طيب إذ تشجع وتزيد من الطلب على الأصول الأخرى .

٤- لم يتعرض " كينز " لاحتمال زيادة عرض النقود حينما يزداد التفضيل النقدي .

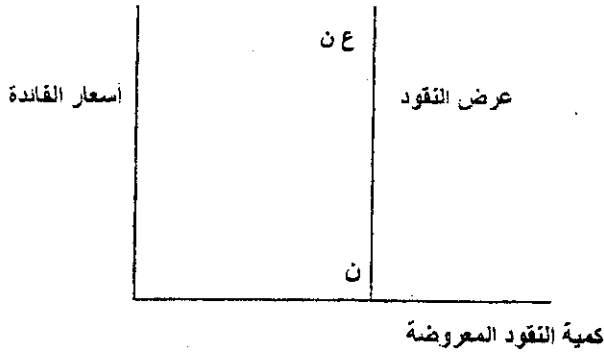
محددات عرض النقود :

١- يتوقف الحجم الكلى لعرض النقود فى اقتصاد ما على كمية الإصدار النقدى (النقود القانونية) التى يصدرها البنك المركزى .

٢- يفوق حجم النقود المتداولة (العرض النقدى الكلى) فى المجتمع حجم النقود المصدرة بمقدار ما تقوم به البنوك والوسطاء الماليون من إيجاد لنقود الودائع .

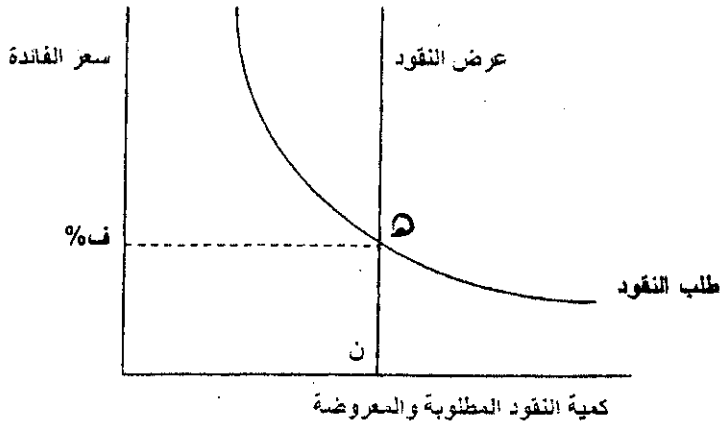
٣- النقود أصل يتميز بدرجة عالية من السيولة . ونفترض لذلك أن النقود القانونية والودائع الجارية للبنوك هى " فقط " التى تمثل العرض النقدى بالمجتمع. وقد تم الاتفاق على اعتبار أن النقود القانونية ونقود الودائع هى فقط العناصر التى يتألف منها عرض النقود فى أى اقتصاد، أى ارتباط عرض النقود بالسيولة (النقود) فى المجتمع.

٤- بناء على ذلك ، يمكن القول أن عرض النقود يتوقف على القرار السياسى للدولة التى يخضع لها البنك المركزى فى عملية الإصدار، فالاستقلالية التى يتمتع بها البنك المركزى استقلالية إدارية وفنية ، ومن ثم فقد اعتبر عرض النقود متغيرا خارجيا يفترض ثباته فى المدة القصيرة ، ولا يتأثر بتغيرات سعر الفائدة ، ولذلك يمكن التعبير ببيانيا عن عرض النقود فى علاقته بالتغيرات فى سعر الفائدة فى شكل خط مستقيم رأسى فى الأجل القصير كما يتضح من الشكل التالى :



تحديد سعر الفائدة في النظرية الكينزية :

يُحدد سعر الفائدة في النظرية الكينزية بنقطة تلاقي كلاً من طلب النقود وعرض النقود ويطلق عليه سعر الفائدة التوازني لأنه الوحيد الذي يتعادل عنده طلب النقود مع عرض النقود ، ويمكن توضيح ما سبق في الرسم البياني التالي:



تقييم التحليل الكينزى للفائدة :

يثار النقد حول التحليل الكينزى للفائدة من النواحي الآتية :

أولاً : أن سعر الفائدة ليس ظاهرة نقدية بحتة ، فهناك العوامل الواقعية مثل إنتاجية رأس المال والرغبة فى الادخار ، فهذه هى الأخرى تلعب دوراً فى تحديد معدل الفائدة ، وكينز يفضل سعر الفائدة ويحدده مستقلاً عن طلب القروض للاستثمار ، بينما الواقع هو أن سعر الفائدة ليس مستقلاً ، إن حجم الأرصدة النقدية لدى رجال الأعمال يتأثر إلى حد كبير بمدى رغبتهم فى الادخار للتكوين الرأسمالى الجديد - أى الاستثمار - وهذا الأخير يتوقف على الإنتاجية الحدية الايرادية لرأس المال أو كما يسميها كينز الكفاية الحدية لرأس المال .

ثانياً : أن كينز ينتقد النظرية الكلاسيكية فى سعر الفائدة لأنها فى رأيه تعجز عن تحديد سعر الفائدة ، ولكن التحليل الكينزى لمعدل الفائدة يعجز هو الآخر عن تحديده بخلاف ما اعتقد كينز عندما نفسر آراءه . فهو يقول أن سعر الفائدة يتحدد بتوازن طلب النقود بدافع المضاربات وكمية النقود المعروضة لإشباع هذا الطلب .

والثغرة فى هذا التحليل هى أننا إذا أخذنا العرض الكلى للنقود فإننا لن نستطيع معرفة ذلك الجزء المخصص لإشباع دافع المضاربات إلا إذا عرفنا كمية النقود المطلوبة بدافع المعاملات ، ولن نعرف هذه الكمية الأخيرة إلا إذا عرفنا مستوى الدخل . ومعنى هذا أن التحليل الكينزى لا يمكنه أن يستنتج سعر الفائدة بتوازن طلب وعرض النقود إلا إذا كان مستوى الدخل معروفاً . تماماً كما أن فى النظرية الكلاسيكية لا يمكن معرفة منحنيات الادخار والاستثمار إلا إذا عرف مستوى الدخل .

وهناك عوامل أخرى تؤثر فى حجم الاستثمار من أهمها عنصر التوقعات من جانب رجال الأعمال لحاله النشاط الاقتصادى فى المجتمع، حيث أن الدافع إلى الاستثمار يتزايد إذا كان هناك حالة من التفاؤل من جانب رجال الأعمال تجاه السوق والعكس فى حالة التشاؤم .

الفصل الرابع

الاستهلاك ومحدداته

الهدف الرئيسى لكل الأنشطة فى المجتمع هو تحقيق الإشباع لحاجات أفراد فإنتاج السلع والخامات يتم بغرض استهلاكه ، وعلى ذلك فإن الاستهلاك يعتبر مفتاح النظام الاقتصادى وغايته . وإذا كان بعض أفراد المجتمع هم المنتجون فإن كل أفراد المجتمع بلا استثناء مستهلكون .

وفى النظرية الاقتصادية المعاصرة ، تعطى أهمية كبيرة للعلاقة بين حجم الاستهلاك وحجم الدخل الذى يتسبب فيه ، أى بين حجم الإنفاق الاستهلاكى وحجم دخول الأفراد بعبارة أخرى ، ويتمثل الاستهلاك فى ذلك النشاط الذى يشبع الأفراد به ومن خلاله حاجاتهم المتعددة .

ويعد العالم الاقتصادى " كينز " أول من أشار إلى أن الإنفاق الاستهلاكى يعتمد أساساً على مستوى الدخل ، كما أشار كينز إلى أن الإنفاق الاستهلاكى يتجه إلى الزيادة مع الزيادة فى الدخل ولكن بنسبة أقل من نسبة الزيادة فى الدخل ، وهذه العلاقة العامة بين الدخل والاستهلاك التى يطلق عليها دالة الاستهلاك توضح كمية الإنفاق التى يرغب المستهلكون فى إنفاقها على السلع والخدمات الاستهلاكية عند كل مستوى ممكن من الدخل .

ونتناول هنا الموضوعات التالية :

أولاً : مفهوم دالة الاستهلاك .

ثانياً : مفهوم دالة الادخار

ثالثاً : الميل للاستهلاك والادخار عند كينز .

رابعاً : مضاعف الاستثمار .

خامساً : العوامل المحددة للاستهلاك عند كينز .

أولاً : مفهوم دالة الاستهلاك :

دالة الاستهلاك توضع كمية الإنفاق التى يرغب المستهلكون فى إنفاقها على السلع والخدمات الاستهلاكية عند كل مستوى للدخل، ويمكننا التعبير عن هذه الدالة كما يلى :

الإنفاق الاستهلاكى = الاستهلاك التلقائى + الميل الحدى للاستهلاك × الدخل
فإذا رمزنا للإنفاق الاستهلاكى بالرمز (ك) ، والميل الحدى للاستهلاك بالرمز (م)، والدخل بالرمز (ل)، والاستهلاك التلقائى بالرمز (ق).

$$\text{إذا } ك = ق + م \times ل$$

والاستهلاك التلقائى يقصد به الاستهلاك الذى لا يرتبط بالدخل ، أى أنه يتم سواء كان هناك دخل أم لا .

ثانياً : مفهوم دالة الادخار :

الادخار هو ذلك الجزء من الدخل الذى لم يستخدم فى الاستهلاك لأن الدخل ينقسم بين الاستهلاك والادخار .

مصادر الادخار :

١ - الادخار الذى يقوم به قطاع الأفراد فى المجتمع ، وهو الجزء من الدخل المتبقى لدى الأفراد من دخلهم الممكن التصرف فيه بعد استبعاد الجزء المنفق على السلع والخدمات الاستهلاكية .

٢ - الادخار الذى يقوم به قطاع المشروعات الخاصة فى المجتمع ، حيث تقوم المشروعات العامة والتى تمتلكها سلطة عامة وتهدف إلى تحقيق مصلحة عامة وذلك بأن تباع منتجاتها بأكثر من تكاليف إنتاجها وتحجز الفرق لديها كادخار ولا تقوم بتوزيعه .

٣- ادخار الجمعيات التعاونية فى المجتمع حيث تتكون كل جمعية تعاونية من أفراد يتعاونون فى سبيل تحقيق أغراض استهلاكية أو إنتاجية أو خدمات معينة وتسعى بذلك إلى تحقيق أغراض استهلاكية أو إنتاجية أو خدمات معينة وتسعى بذلك إلى تحقيق خدمات لأعضائها وقد تحقق من وراء ذلك فائض قد تقوم باحتجازه ولا تقوم بتوزيعه على أعضائها .

٤- ادخار القطاع الحكومى فى المجتمع : حيث تحصل الحكومة على إيرادات عامة عادية وذلك عن طريق مثل الضرائب، الرسوم إلى آخر ذلك ثم يتم إنفاق جزء من هذه الإيرادات العامة وهنا فإن السلطات المالية قد قامت بعملية الادخار وهو ما يطلق عليه فائض الميزانية .

٥- ادخار يتمثل فى الفرق فى التعامل مع العالم الخارجى وهو الفرق بين الصادرات والواردات .

دوافع الادخار :

يتوقف الادخار على عوامل عديدة بعضها يرتبط بعوامل شخصية تتعلق بالسلوك الشخصى وعوامل موضوعية تتعلق بما يحيط بالفرد من بيئة .

العوامل السلوكية التى تساعد على الادخار بالنسبة للادخار الفردى :

- ١- الاحتياط للمستقبل وللظروف الحالية .
- ٢- التطلع إلى مستقبل ومستوى معيشة أفضل فى المستقبل .
- ٣- عادات وتقاليد المجتمع فى الادخار .
- ٤- البخل والتقتير .
- ٥- عدم الإسراف فى إنفاق الدخل على الاستهلاك .
- ٦- التدقيق فى حساب الموقف .
- ٧- توقع انخفاض الأسعار فى المستقبل مما يجعل الأفراد يخفضون من إنفاقهم حالياً .
- ٨- حماية الورثة بترك ثروة لهم .

العوامل الموضوعية التى تساعد على الادخار :

تساهم عوامل عديدة فى زيادة نسبة الادخار ولعل من أهم هذه العوامل:

١- هيكل توزيع الدخل القومى :

حيث تبين أن الادخار يتوقف على حجم الدخل للفرد أو المنشأة أو غير ذلك من القطاعات وكلما زاد الدخل كلما زادت إمكانيات الادخار وأماكن أصحاب الدخل المنخفض فإنهم ينفقون معظم دخولهم إن لم يكن كلها على الاستهلاك بل هناك من يقتصر للوفاء باستهلاكه واستهلاك أسرته وهذا ما يسمى بالادخار السالب ، حيث أن الدخل الذى يحصل عليه الفرد أقل من الإنفاق الاستهلاكى للفرد .

٢- حجم الأصول السائلة :

بمعنى أن كمية النقود الورقية أو النقود فى الحسابات الجارية كلما زادت شجعت على الاستهلاك ، وكلما كانت هناك أصول يصعب تحويلها إلى أصول سائلة فى الوقت القصير كلما قل الاستهلاك وزاد الادخار .

٣- عدم تشجيع التقسيط فى الاستهلاك ، حيث أن التقسيط يساهم فى زيادة الاستهلاك .

٤- ارتفاع سعر الفائدة على المبالغ المقرضة .

أما دوافع الادخار عند المنشأة فأهم هذه الدوافع :

١- تكوين أموال الهدف زيادة الاستثمارات وتكون الأموال يتم عن طريقه حجز احتياطات وعند عدم توزيع جميع الأرباح بهدف إعادة استثمار هذه الأموال ويعرف ذلك بالتمويل الذاتى .

- ٢- هدف وجود أموال سائلة : وهذا الهدف يدفع المنشأة للاحتفاظ بالنقد في صورة سائلة بهدف التغلب على الصعوبات المالية والأزمات .
- ٣- الحكمة المالية وتكون احتياطات ، وتقضى بأن تقوم الحكومة بحجز احتياطات بهدف مواجهة الديون المستحقة أو مواجهة استهلاك الأموال .

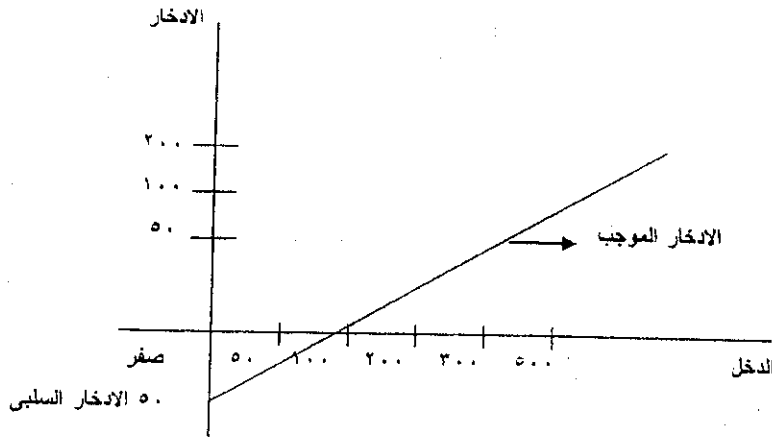
أما دوافع الادخار الموضوعية عند المنشأة فهي :

- ١- تغير وحدة الأجر .
- ٢- التغيرات في قيمة رأس المال .
- ٣- تغير سعر الفائدة ، تغير السياسة المالية .

ويمكن من خلال المثال التالي استنتاج دالة الادخار

السنة	الدخل	الاستهلاك	الادخار	نوع الادخار
١٩٧٠	٥٠	١٠٠	- ٥٠	سلبى (١٠٠-٥٠)
١٩٧١	١٠٠	١٠٠	صفر	- (١٠٠-١٠٠)
١٩٧٢	٢٠٠	١٥٠	٥٠	إيجابى (١٥٠-٢٠٠)
١٩٧٣	٣٠٠	٢٠٠	١٠٠	إيجابى (٢٠٠-٣٠٠)
١٩٧٤	٥٠٠	٣٠٠	٢٠٠	إيجابى (٣٠٠-٥٠٠)

واعتماداً على بيانات الجدول السابقة يمكن استنتاج دالة الادخار كالاتى :



ثالثاً : الميل للاستهلاك والادخار عند كينز :

افترض كينز أن الاستهلاك يعتمد على الدخل فى صورة علاقة دالية محددة وثابتة يطلق عليها دالة الاستهلاك وهى توضح كمية الإنفاق التى يرغب المستهلكون فى إنفاقها على السلع والخدمات الاستهلاكية عند كل مستوى ممكن من الدخل، وهكذا يكون هناك علاقة دالية ثابتة بين حجم دخل المستهلك والمقادير التى ينفقها على الاستهلاك .

فإذا رمزنا للاستهلاك بالرمز س

وللدخل بالرمز ي

فإن $S = Y$ (ي) حيث يطلق على الرمز (د) الميل للاستهلاك فإذا ما عرفنا طبيعة ميل المستهلك الفرد للاستهلاك فإنه يمكن لنا معرفة مقدار ما سينفقه على الاستهلاك من هذا الدخل ، أى أن الميل للاستهلاك إذن يمثل الجزء المنفق على الاستهلاك إلى الدخل النقدى .

وعند الحديث عن الميل للاستهلاك نجد أن هناك الميل المتوسط للاستهلاك والميل الحدى للاستهلاك .

الميل المتوسط للاستهلاك :

هو النسبة بين الأنفاق الاستهلاكى (س) والدخل (ى) أى أن الميل

$$\frac{\text{الاستهلاك}}{\text{الدخل المتاح}} = \frac{\text{س}}{\text{ى}} = \text{المتوسط للاستهلاك}$$

فإذا فرضنا أن الدخل المتاح (ى) ٥٠٠ مليون جنيه

وأن الاستهلاك (س) ٤٦٠ مليون جنيه

$$\text{فإن الميل المتوسط للاستهلاك} = \frac{٤٦٠}{٥٠٠} = ٠.٩٢$$

ويلاحظ أن الميل المتوسط للاستهلاك يتناقص فى الفترة القصيرة مع زيادة الدخل .

الميل الحدى للاستهلاك :

هو النسبة بين الزيادة فى الاستهلاك والزيادة فى الدخل ، وهذا يعنى أن الميل الحدى للاستهلاك يعبر عن معدل التغير فى الاستهلاك الناتج عن التغير فى الدخل .

أى أن الميل الحدى للاستهلاك يتغير مع التغير فى مستوى الدخل ، كما أن قيمته تختلف من نقطة إلى أخرى .

$$\frac{\text{التغير في الاستهلاك } \Delta \text{ س}}{\text{التغير في الدخل } \Delta \text{ ي}} = \text{الميل الحدى للاستهلاك} =$$

فإذا فرضنا أن الاستهلاك زاد من ٣٨٠ إلى ٤٦٠ مليون جنيه بينما حدثت زيادة في الدخل من ٤٠٠ إلى ٥٠٠ مليون جنيه .

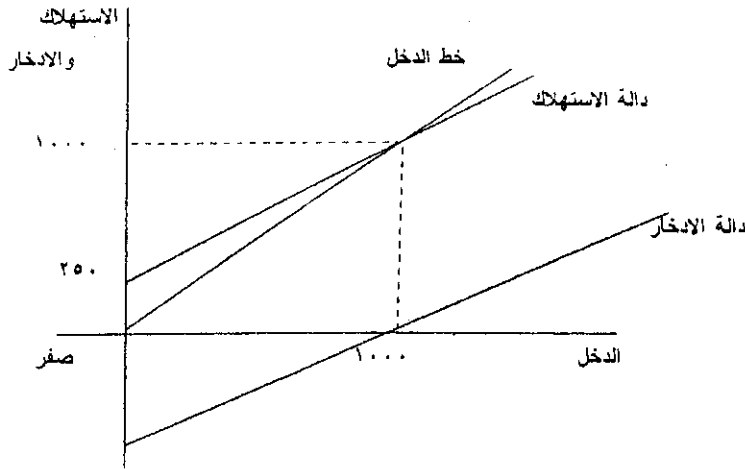
$$\text{ف نجد أن الميل الحدى للاستهلاك} = \frac{(380-460)}{(400-500)} = \frac{80}{100} = 0,80$$

ويمكن قياس الميل الحدى للاستهلاك بين أى نقطتين على دالة الاستهلاك ويكون هذا الميل ثابت لأنه يعتمد فى قياسه على ميل الخط المستقيم الممثل لميل دالة الاستهلاك .

ويمكن قياس (استنتاج) كلا من الميل المتوسط للاستهلاك والميل الحدى للاستهلاك من خلال الجدول التالى :

٢٠٠٠	١٨٠٠	١٦٠٠	١٤٠٠	١٢٠٠	١٠٠٠	٨٠٠	صفر	(ي) الدخل
١٧٥٠	١٦٠٠	١٤٥٠	١٣٠٠	١١٥٠	١٠٠٠	٨٥٠	٢٥٠	(ك) الاستهلاك
٢٥٠	٢٠٠	١٥٠	١٠٠	٥٠	صفر	٥٠	-	(خ) الادخار

والرسم البيانى التالى يوضح لنا كلا من دالة الاستهلاك ودالة الادخار .



يتضح من الرسم أن الميل المتوسط للاستهلاك يمثل أى نقطة على دالة الاستهلاك لأن أى نقطة تمثل الاستهلاك (ك) فى حين أن الميل الحدى للاستهلاك الدخل (ى)

لا بد أن يمثل نسبة التغير ما بين نقطتين أى نسبة التغير فى الاستهلاك إلى التغير فى الدخل .

ملاحظات على الميل الحدى للاستهلاك :

أولاً : الميل الحدى للاستهلاك يقل كلما زاد الدخل ، لأن الاستهلاك يزداد بنسبة أقل من نسبة زيادة الدخل وذلك اعتماداً على القانون النفساني الرئيسى للمستهلكين .

ثانياً : الميل الحدى للاستهلاك يتناقص بنسبة أكبر من تناقص الميل المتوسط للاستهلاك .

ثالثاً : ضرورة أن تتدخل الحكومات عن طريق الإنفاق أو الاستثمار العام لسد الفجوة بين الزيادة فى الدخل والزيادة فى الاستهلاك .

رابعاً : الميل الحدى للاستهلاك لدى الأغنياء يكون أقل من الميل الحدى للفقراء ، ويمكن علاج هذا الانخفاض فى الميل الحدى للاستهلاك من خلال فرض ضرائب مباشرة على دخول الأغنياء وتقديم الدعم للفقراء مما سيؤدى إلى زيادة الميل الحدى للاستهلاك للمجتمع .

ويمكن الاستدلال على صحة التطبيق للملاحظة الأولى والثانية من

خلال المثال التالى .

الميل الحدى للاستهلاك ΔS — ΔY	الميل المتوسط للاستهلاك س (—) ي	الزيادة فى الاستهلاك (ΔS)	الزيادة فى الدخل (ΔY)	الاستهلاك (س) بالجنيه	الدخل المتاح (ي) بالجنيه
—	٣٨٠ ٠,٩٥ = — ٤٠٠	—	—	٣٨٠	٤٠٠
٩٠ ٠,٩٠ = — ١٠٠	٤٧٠ ٠,٩٧ = — ٥٠٠	٩٠	١٠٠	٤٧٠	٥٠٠
٨٠ ٠,٨٠ = — ١٠٠	٥٥٠ ٠,٩١ = — ٦٠٠	٨٠	١٠٠	٥٥٠	٦٠٠

من هذا الجدول نلاحظ أنه بزيادة الدخل يقل الميل الحدى للاستهلاك بالرغم من ثبات مقدار الزيادة فى الدخل .

وقد استنتج كينز بتحليله لدالة الاستهلاك ظاهرة سلوكية (أو كما سماها قانوناً نفسياً) وتتكون هذه الظاهرة من ثلاثة مشاهدات مترابطة ^(١) :

أولاً : إذا زاد الدخل الكلى زاد معه الإنفاق الاستهلاكى بمعدل أقل من زيادة الدخل . والسبب فى ذلك أن تزايد الدخل يمكن الفرد من إشباع مزيداً من حاجاته التى لا يتكرر الحاحها . أى أن الإنفاق الاستهلاكى لاشك سيزيد بازدياد الدخل وسوف يتحسن بالتالى مستوى معيشة الفرد الذى زاد دخله ولكنه ينفق على حاجاته التى سبق أن أشبعها مقادير إضافية بنفس نسبة زيادة الدخل (أى أن مضاعفة الدخل مثلاً لا يشترط أن تؤدى إلى مضاعفة الإنفاق على الأكل والملابس والسكن . . . الخ) .

ثانياً : إذا ما أرتفع مستوى الدخل سوف توزع الزيادة الإضافية ما بين إنفاق وادخار ، وهذه ظاهرة مرتبطة بالظاهرة الأولى حيث أن الادخار هو فائض من الدخل بعد الاستهلاك وطالما أن الزيادة فى الدخل لم تستنفذ بكاملها فى الإنفاق الاستهلاكى الإضافى فمعنى ذلك أن ارتفاع مستوى الدخل سيؤدى إلى ادخار كميات إضافية من الزيادة التى طرأت على الدخل.

ثالثاً : يفترض كينز ضمن قانونه الخاص بالسلوك الاستهلاكى أن كل زيادة فى الدخل سوف تؤدى إلى زيادة فى مقادير الاستهلاك وكذا إلى زيادة فى مقادير الادخار ، إذا لا يعقل أن يؤدى ارتفاع مستوى الدخل إلى

(١) د . محمد بحى عويس . التحليل الاقتصادى الكلى . مكتبة عين شمس . ١٩٧٧ . ص ٩٧ .

إنفاق استهلاكى أقل مما كان عليه، ولا إلى ادخار المجتمع مقادير أقل مما كان يدخر قبل ارتفاع الدخل .

وهناك ثمة افتراضات لابد من توافرها لكي يكون هذا السلوك الاستهلاكى مطابقاً للواقع . من ذلك أن نفرض استقرار الميل للاستهلاك ، أى عدم تغير العادات الاستهلاكية للأفراد وأن الدخل فقط هو الذى يتغير بينما تبقى المتغيرات الأخرى ثابتة (النمو السكانى ، تحركات الأسعار) . كما نفترض استقرار الظروف الاقتصادية .

مثل هذه الافتراضات يمكن ان تتحقق فى المدة القصيرة وفى الظروف العادية ، ويعنى هذا أننا نستطيع اعتبار قانون كينز للسلوك الاستهلاكى استنتاجاً قريباً من الواقع بالنسبة لمجمل السلوك الاستهلاكى لمجموعة من الأفراد يعيشون فى مجتمع خاو من القيود الاقتصادية فى فترة محددة المدى .

الميل للادخار :

الادخار هو الجزء من الدخل الذى لم ينفق على الاستهلاك ويمكن أن نستنتج كلاً من الميل المتوسط للادخار والميل الحدى للادخار كما يلى

الميل المتوسط للادخار :

ويعبر عن العلاقة بين الادخار والدخل وهو بذلك :

$$\frac{\text{الادخار}}{\text{الدخل}} = \frac{\text{خ}}{\text{ي}}$$

فإذا كان الدخل ٥٠٠ مليون جنيه والاستهلاك ٤٦٠ مليون جنيه يكون

$$\text{الادخار } ٤٠ ، \text{ ويكون الميل المتوسط للادخار } = \frac{٤٠}{٥٠٠} = ٠.٠٨$$

أي أن الميل المتوسط للاستهلاك + الميل المتوسط للادخار = ١

$$١ = ٠.٠٨ + ٠.٩٢ = \frac{٤٠}{٥٠٠} + \frac{٢٦٠}{٥٠٠}$$

الميل الحدى للادخار :

مع كل زيادة فى الدخل يتزايد الاستهلاك وأيضا الادخار ، وذلك اعتماداً

على معادلة الدخل = الاستهلاك + الادخار .

التغير فى الادخار $\Delta \text{خ}$

$$\frac{\Delta \text{خ}}{\Delta \text{ي}} = \frac{\text{التغير فى الادخار}}{\text{التغير فى الدخل}} = \text{الميل الحدى للادخار}$$

فإذا افترضنا حدوث زيادة فى الدخل بمقدار ١٠٠ مليون جنيه وزاد

$$\text{الادخار بمقدار } ٢٠ \text{ مليون جنيه ، فإن الميل الحدى للادخار } = \frac{٢٠}{١٠٠} = ٠.٢$$

أيضا نجد أن الميل الحدى للاستهلاك + الميل الحدى للادخار = ١

$$1 = \frac{100}{100} = \frac{20}{100} + \frac{80}{100}$$

واعتمادا على الصيغة الأخيرة ، يمكننا أن نستنتج الميل الحدى

للاستهلاك أو للادخار بمعلومية الآخر حيث أن :

الميل الحدى للادخار = ١ - الميل الحدى للاستهلاك

الميل الحدى للاستهلاك = ١ - الميل الحدى للادخار

وبصفة عامة فإن التزايد التدريجى فى دخل المجتمع سيزيد من إتفاقه

الاستهلاكى وستتوقف الزيادة على الميل الحدى للاستهلاك فى هذا المجتمع .

رابعا : مضاعف الاستثمار :

مضاعف الاستثمار هو الزيادة النهائية فى الدخل الناشئة عن زيادة

أولية فى الاستثمار ، أى أن مضاعف الاستثمار يساوى مقدار الزيادة فى الدخل

مقدار الزيادة فى الاستثمار

فكرة المضاعف :

عند إتفاق مبلغ من النقود على السلع الرأسمالية ، تنشئ هذه

النقود دخولا للأشخاص الذين يقومون بإنتاج هذه السلع وهؤلاء بدورهم

يقومون بإتفاقها أو على الأقل ينفقون جزءاً من الدخل الزائد . وإتفاقهم

هذا يودى إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية ، كما أنها تخلق مزيداً

من الدخل لمجموعة أخرى . هذه المجموعة بدورها سوف تنفق أكثر

وبالتالى تخلق لمجموعة ثالثة وهكذا .

فإذا فرضنا أن الاستثمار الأصلي كان ١٠٠٠ جنيه ، وأن كل الذين حصلوا على دخول إضافية نتيجة لهذا أنفقوا نصف الزيادة، فإن الزيادة الكلية التى تنشأ نتيجة للاستثمار الأصلي لمبلغ ١٠٠٠ جنيه سوف تكون كالآتى :

١٠٠٠ + ٥٠٠ + ٢٥٠ + ١٢٥ + ٦٢.٥ + ٠٠٠ وهكذا فإذا جمعت هذه المفردات من الدخول الإضافية معاً، فإن المجموع الكلى يصبح ٢٠٠٠ جنيه . وهكذا تكون الزيادة الأصلية فى النفقات والدخل قد تضاعفت ، ونحن نعلم أن نسبة الزيادة فى الاستهلاك إلى نسبة الزيادة فى الدخل هى عبارة عن الميسل الحدى للاستهلاك .

وتقوم فكرة مضاعف الاستثمار على أساس أن كل تشغيل جديد يخلق دخلاً إضافياً لأفراد ، وهم لا شك سيوجهون هذه الزيادة الجديدة فى الدخل إلى الإنفاق على شراء سلع وخدمات ، بمعنى أنهم بدورهم سيخلقون دخلاً للمشروعات التى باعت لهم هذه السلع والخدمات ، وكل دخل جديد فى دوره من الدورات سينفق منه جزء طبقاً للميسل الحدى للاستهلاك يتدفق فى الدورة الثانية إلى مجموعة من الأفراد ٠٠٠ وهكذا ٠٠٠

فإذا رمزنا للزيادة فى الدخل بالرمز ΔL ، والزيادة فى الاستثمار بالرمز ΔR وإلى مضاعف الاستثمار بالرمز M ، فإن قيمة مضاعف الاستثمار

$$(M) = \frac{\Delta L}{\Delta R} \text{ (الزيادة فى الدخل)}$$

ΔR (الزيادة فى الاستثمار)

ومضاعف الاستثمار له صيغتان :

الصيغة الأولى (مضاعف الاستثمار بمعلومية الميل الحدى للاستهلاك)

$$M = \frac{1}{1 - \text{الميل الحدى للاستهلاك}}$$

الصيغة الثانية (مضاعف الاستثمار بمعلومية الميل الحدى للادخار)

$$M = \frac{1}{\text{الميل الحدى للاستهلاك للادخار}}$$

وقد أعتمد كينز فى استنتاج المضاعف على العلاقة الآتية :

$$\text{الدخل} = \text{الاستهلاك} + \text{الادخار}$$

ملاحظات هامة على مضاعف الاستثمار :

الملاحظة الأولى :

هناك علاقة طردية بين الميل الحدى للاستهلاك والمضاعف بمعنى أن

ارتفاع الميل الحدى للاستهلاك يؤدي زيادة قيمة المضاعف والعكس صحيح

ويمكن توضيح ذلك من خلال المثال التالى :

الحالة	الميل الحدى للاستهلاك	المضاعف 1 - الميل الحدى للاستهلاك
الأولى	٠.٥	$\frac{1}{1 - 0.5} = \frac{1}{0.5} = 2$
الثانية	٠.٨	$\frac{1}{1 - 0.8} = \frac{1}{0.2} = 5$

يتضح من الجدول السابق أن زيادة الميل الحدى للاستهلاك من

٠.٥ : ٠.٨ أدى إلى زيادة قيمة المضاعف من ٢ : ٥

الملاحظة الثانية :

تقع قيم المضاعف بين الواحد الصحيح وما لانهاية : فلا يمكن أن يكون المضاعف واحد صحيح حيث أنه من غير الطبيعي أن يكون الميل الحدى للاستهلاك = صفر، أى أنه بالرغم من حدوث زيادة فى الدخل فإن الاستهلاك يزيد .

الحالة	الدخل	الاستهلاك	Δ الدخل	Δ الاستهلاك	الميل الحدى للاستهلاك	المضاعف
الأولى	١٠٠	٨٠		-	-	-
الثانية	١٢٠	٨٠	٢٠	صفر	صفر = $\frac{\text{صفر}}{20}$	$1 = \frac{\text{صفر}}{1 - \text{صفر}}$

وهى حالة من الصعب وجودها .

الملاحظة الثالثة :

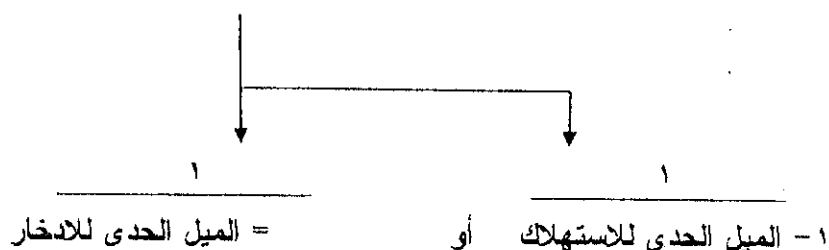
لا يمكن أن تصل قيمة المضاعف إلى ما لانهاية حيث أن هذا معناه أن كل الزيادة فى الدخل تذهب إلى الاستهلاك وهذا يعنى أن الميل الحدى للاستهلاك = واحد صحيح وهو أمر من الصعب أن يتحقق .

الحالة	الدخل	الدخل	الاستهلاك	Δ الاستهلاك	الميل الحدى للاستهلاك	المضاعف
الأولى	١٠٠	-	٨٠	-	-	-
الثانية	١٢٠	٢٠	١٠٠	٢٠	$1 = \frac{20}{20}$	$\alpha = \frac{\text{صفر}}{1 - 1}$

حساب مقدار الزيادة في الدخل :

$$\frac{\text{الزيادة في الدخل}}{\text{الزيادة في الاستثمار}} = \text{نعلم أن مضاعف الاستثمار}$$

مما يعنى أن الزيادة في الدخل = الزيادة في الاستثمار $\times$ مضاعف الاستثمار



إذا فرضنا أن هناك زيادة في استثمار تقدر بـ ١٠٠٠ جنيه وكان الميل الحدى للاستهلاك ٠.٨ فما مقدار الزيادة التي تتحقق في الدخل .

القانون المستخدم :

الزيادة فى الدخل = الزيادة فى الاستثمار $\times$
١ - الميل الحدى للاستهلاك

$$\frac{1}{0.8-1} \times 1000 = \text{الزيادة فى الدخل}$$

$$5000 = \frac{1000}{0.2} =$$

وهذا يعنى أن استثماراً قدره ١٠٠٠ جنيهها يحقق زيادة فى الدخل تقدر بـ ٥٠٠٠ جنيه وهذا يعنى أن المضاعف = ٥ ، والذي يمكن استنتاجه كالتالى :

$$\frac{1}{0.8-1} = \frac{1}{1 - \text{م. ح. للاستهلاك}} = \text{م}$$

$$5 = \frac{1}{0.2} = \text{م}$$

الفروض التى تقوم عليها فكرة المضاعف :

تقوم فكرة المضاعف عند كينز على عدد من الفروض ، هى :

أولاً : أن حساب المضاعف يقوم على افتراض أن هناك زيادة فى حجم الاستثمار أكبر من مستوى الاستثمار الحالى ، أى أن كينز قد افترض أن الاستثمار الإضافى لن يكون له أى أثر غير مباشر على الاستثمار الأسمى ، وحتى إذا وجدت مثل هذه الآثار غير المباشرة فإنها تكون قد حسبت ، أو تم إدماجهم فى الزيادة الأصلية فى الاستثمار .

ثانياً : وجود اقتصاد مغلق : ويقصد كينز إسقاط فرض وجود تجارة خارجية إذ أن عدم وجود مثل هذا الفرض يؤدي إلى تسرب جزء من دخل المجتمع إلى الخارج في شكل مدفوعات عن الواردات فتأخذ الزيادة في الاستهلاك طريقها إلى البلاد الأخرى ، فيضيع بعض أثر المضاعف لأن زيادة الواردات يؤدي إلى تسرب جزء من الناتج القومي إلى الخارج وبالتالي يؤدي هذا إلى انخفاض الميل الحدي للاستهلاك المحلي .

ثالثاً : عدم فرض ضرائب ، إذ يؤدي فرض ضرائب إلى تخفيض الميل الحدي للاستهلاك وهذا بدوره يؤدي إلى تخفيض حجم المضاعف .
ولكن هذا الفرض يمكن الرد عليه أنه لو قامت الحكومة بإنفاق حصيلة الضرائب على الطبقات الفقيرة فإن هذا من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الميل الحدي للاستهلاك وبالتالي حجم المضاعف .

تعديل الفروض السابقة :

نظراً لأن البنين الاقتصادي للمجتمع لا يمكن بمعزل عن المجتمعات الأخرى ، كما لا يمكن تصور دولة لا تلعب فيها الحكومة دوراً هاماً في النشاط الاقتصادي وخاصة في الوقت الحاضر، لذلك كان من الضروري تعديل شكل المعادلة السابقة بحيث تأخذ في الاعتبار وجود التجارة الخارجية ودور الحكومة في النشاط الاقتصادي .
وفي هذه الحالة يكون حساب المضاعف على النحو التالي :

أولاً : مضاعف الاستثمار فى حالة وجود التجارة الخارجية :

تشير المعادلة الأولى إلى المضاعف فى حالة اقتصاد مغلق، ولكن الأمر يختلف فى حالة وجود تبادل خارجى إذ أن جزءاً من الإنفاق على الاستهلاك يتسرب إلى الخارج فى شكل واردات لذلك كان لابد من أن نأخذ فى الاعتبار الميل الحدى للاستيراد ، وعلى هذا الأساس تصبح معادلة مضاعف الاستثمار كالاتى :

$$م = \frac{1}{1 - (\text{الميل الحدى للاستهلاك} - \text{الميل الحدى للاستيراد})}$$

ثانياً : فى حالة فرض الضرائب :

يؤدى فرض الضريبة إلى الإقلال من الإنفاق على الاستهلاك ، وما لم تستخدم الحكومة الضرائب المتحصلة فى الإنفاق الداخلى فإن هذا سوف يؤدى إلى تسرب جزء من الدخل ، وهذا بلا شك سوف يؤثر فى الإنفاق العام مما يؤثر بدوره فى حجم المضاعف .

وفى هذه الحالة تصبح المعادلة كالاتى :

$$م = \frac{1}{1 - (\text{الميل الحدى للاستهلاك} - \text{الميل الحدى للاستيراد} - \text{الميل الحدى للضرائب})}$$

ويلاحظ أن قيمة المضاعف فى هذه الحالة أقل منها فى الحالة الأولى لأن الإشارات السالبة داخل القوس بعد فك القوس تجعل باقى الطرح فى المقام أكبر وكلما زادت قيمة الكسر فى المقام ، كلما قلت قيمة المضاعف .

ويتبين ذلك من المثال العددي الآتى :

نفترض أن الزيادة في الاستثمار ١٠٠ مليون جنيه .

الميل الحدى للاستهلاك = ٠.٦

الميل الحدى للاستيراد = ٠.٢

الميل الحدى للضرائب = ٠.١

$$\frac{1}{2} = \frac{10}{4} = \frac{1}{0.4} = \frac{1}{0.6-1} = \text{المضاعف في الحالة الأولى}$$

الزيادة في الدخل = $2.5 \times 100 = 250$ مليون جنيه

$$\frac{1}{0.6} = \frac{1}{0.4-1} = \frac{1}{(0.2-0.6)-1} = \text{المضاعف في الحالة الثانية}$$

$$1.67 = 1 \frac{2}{2} = \frac{10}{6} =$$

الزيادة النهائية في الدخل = $1.67 \times 100 = 167$ مليون جنيه

$$\frac{1}{(0.1-0.2-0.6)-1} = \text{وهكذا بالنسبة للمضاعف في الحالة الثالثة}$$

$$1.42 = \frac{10}{7} = \frac{1}{0.7} = \frac{1}{0.3-1} =$$

على أن الجزء الخاص بالميل الحدى للضرائب ، وإن كان يعد تسرباً في الدخل إلا أنه يتوقف على ما إذا كان ذلك الجزء الذي ستقطع كضريبة سيستخدم في الإتفاق على المشروعات الحكومية في السداخل أم أنها ستستخدم في سداد الديون الأجنبية فتزيد من التسرب الخارجى مما يقلل بدوره من المضاعف .

من هنا يتضح لنا أن المجتمعات الفقيرة وأن كانت تتميز بميل
حدى للاستهلاك أكبر من المجتمعات الغنية إلا أن ضعف اقتصادها القومى
وزيادة الواردات يقلل من قيمة المضاعف . أى أن قيمة المضاعف فى
النهاية يتحدد بالآثر الصافى لمجموعة عوامل التسرب .

ويترتب على كبر حجم المضاعف فى المجتمعات الفقيرة وصغره
فى المجتمعات الغنية أن تكون معالجة الكساد فى المجتمعات الفقيرة
بمقدار أقل نسبيا من الاستثمارات ولكن مع ذلك نجد :

١ - المجتمعات الفقيرة ينقصها الخبرات وتتميز بعدم الاستقرار السياسى ،
وهذا يعرقل إلى حد ما إقامة المشروعات .

٢ - ارتفاع الميل المتوسط للاستهلاك والميل الحدى للاستهلاك يجعلان
كمية المدخرات قليلة فى هذا المجتمع، وبالتالي تكون هناك حاجة
ماسة للاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية وخاصة فى المرحلة الأولى
من التنمية ولكن عدم الاستقرار يجعل رؤوس الأموال الأجنبية تتردد
كثيراً فى الوقت الحاضر فى المساهمة فى التنمية .

الانتقادات الموجهة لفكرة مضاعف الاستثمار :

١ - افترض كينز أن الدخل يذهب للاستهلاك ولا يذهب للاستثمار ولكن لو
حدث وذهب جزء من الدخل للاستثمار سوف تتغير قيمة المضاعف
ونحصل على نتائج مختلفة .

٢ - أثر المضاعف غير مستقر فهو مرتفع فى فترة الانتعاش ومنخفض
فى فترة الكساد .

٣- أهمل كينز أثر المعجل . . أى التضاعف الذى يحدث فى الدخل نتيجة تضاعف الاستثمار وليس نتيجة تضاعف الاستهلاك .

٤- هناك عوامل أخرى تؤثر فى قيمة المضاعف أهملها كينز مثل الميل الحدى للاستيراد والميل الحدى للضرائب ونسبة الادخار للدخل القومى .

٥- أهتم كينز بأثر التوقعات على الاستثمار وأهمل أثر التوقعات على الاستهلاك .

خامسا : العوامل المحددة للاستهلاك عند كينز

تنقسم العوامل المحددة للاستهلاك عند كينز إلى قسمين :

القسم الأول : العوامل الموضوعية .

القسم الثانى : العوامل الذاتية .

القسم الأول : العوامل الموضوعية :

يقصد بالعوامل الموضوعية تلك العوامل التى تمثل حقائق موضوعية

عن المجتمع الذى يعيش فيه المستهلك .

- أذواق المستهلكين .

- الأرباح أو الخسائر القدرية .

- التغيرات فى السياسة المالية للحكومة .

- التغير فى الاحتياطي المخصص لإهلاك الأصول .

- التغير فى التوقعات .

- التغير فى سعر الفائدة .

- التغير فى سياسات المؤسسات .

- التغيير فى توزيع الدخل .

أذواق المستهلكين :

تعتبر أذواق المستهلكين من العوامل التى تؤثر فى الطلب الاستهلاكى من جانب الأفراد ، وبالتالي فمن الممكن أن يتغير الطلب الاستهلاكى تبعاً لعنصر الأذواق وأن كان هذا التأثير يخص فقط الأجل الطويل، حيث إن الأذواق من العناصر التى تكون مستقرة فى الأجل القصير .

الأرباح أو الخسائر القدرية :

إذا فرضنا أن ثمن شراء أصل من الأصول يبلغ ١٠٠٠ جنيه تم بيع هذا الأصل بإحدى قيمتين القيمة الأولى بلغت ١٥٠٠ جنيه، القيمة الثانية ٨٠٠ جنيه ، وفى الحالة الأولى يكون هناك أرباح قدرية تقدر بالفرق بين ثمن البيع و ثمن الشراء للأصل وهو فى هذه الحالة يبلغ ٥٠٠ جنيه (١٥٠٠-١٠٠٠) أى أن الأرباح القدرية تحقق عند بيع الأصول بقيمة أعلى من قيمة الشراء أما فى الحالة الثانية فتكون هناك خسائر قدرية تقدر بمبلغ ٢٠٠ جنيه (٨٠٠-١٠٠٠).

أى أن الخسائر القدرية تتحقق عند بيع الأصول بقيمة أقل من قيمة الشراء. ومن هنا يمكن القول بأن وجود أرباح أو خسائر قدرية يؤثر فى دخل الأفراد وبالتالي على استهلاكهم ، أيضاً يعتبر عامل الأرباح والخسائر القدرية عامل مؤثر على الاستهلاك فى الفترة القصيرة .

التغيرات فى السياسة المالية للحكومة

السياسة المالية يقصد بها الأدوات التى تتحكم بها الحكومة فى النشاط الاقتصادى من خلال كلاً من الاتفاق الحكومى والضرائب .

فيمكن من خلال معدلات الضريبة التأثير على الاستهلاك :

ففى حالة زيادة معدلات الضريبة يقل الدخل مما يؤدى إلى نقص الإنفاق الاستهلاكى أما فى حالة نقص معدلات الضريبة فيزداد الدخل مما يؤدى إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكى ، وما يميز هذا العنصر (الضريبة) من ناحية التأثير على الاستهلاك أنه يحمل نفس الأهمية سواء فى الأجل القصير أو الأجل الطويل .

أيضاً يتأثر الإنفاق الاستهلاكى بتغير السياسة الإنفاقية للدولة فإذا زادت المدفوعات التحويلية من الحكومة للأفراد يؤدى ذلك إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكى :

التغير فى الاحتياطى المخصص لإهلاك الأصول :

الاحتياطى المخصص لإهلاك الأصول هو جزء يستبعده المشروع من دخله حتى يقوم بتعويض الأصول [الآلات والمعدات] التى يتم استهلاكها وهذا الاحتياطى فى الغالب ذات نسبة ثابتة ولذلك فهو لا يؤثر كثيراً على الإنفاق الاستهلاكى وخاصة فى الفترة القصيرة .

التغير فى التوقعات :

التوقعات تشمل نوعين : توقعات تفاؤلية وأخرى تشاؤمية ، ففي حالة التوقعات التفاؤلية يتوقع الأفراد إمكانية انخفاض الأسعار فى المستقبل أو قرب انتهاء الحرب مما يؤدي بهم إلى التقليل من الاستهلاك الحالى على أمل استهلاك مستقبل بتكلفة أقل .

أما التوقعات التشاؤمية ففيها يتوقع الأفراد إمكانية نشوب حرب أو زيادة الأسعار مما يؤدي بهم إلى الاندفاع لتخزين السلعة وبالتالي زيادة الإنفاق على الاستهلاك ، ويزداد الاستهلاك أيضاً إذا توقع الأفراد حدوث نقص فى الكمية المعروضة من السلع فى المستقبل .

التغير فى سعر الفائدة :

يرى كينز أن اثر سعر الفائدة على الإنفاق الاستهلاكى فى الأجل القصير يكاد يكون دون تأثير . أما فى الأجل الطويل فإن أى تغير يحدث فى أسعار الفائدة يغير قيم الأوراق المالية من اسهم وسندات وينتج عنه أما أرباح أو خسائر قدرية وبالتالي إمكانية التأثير فى الإنفاق الاستهلاكى

التغير فى سياسات المؤسسات (الأرباح غير الموزعة) :

يمكن أن يتأثر الإنفاق على الاستهلاك من خلال قيام المؤسسات باستقطاع جزء من الأرباح التى كان يجب توزيعها على المساهمين وفى هذه الحالة ينخفض دخل المساهمين ويقل إنفاقهم الاستهلاكى .

التغير فى مستوى الأسعار :

يتأثر الاستهلاك بأسعار السلع والخدمات التى يتم استهلاكها وبذلك نجد أن المستهلك سوف يزيد من استهلاكه من السلعة التى تشبع نفس رغبته ولكن يكون سعرها أقل من السلعة الأخرى ، ولكن هذا العنصر لا يؤثر على استهلاك المجتمع لأن الاستهلاك الإجمالى كما هو وأن كان هناك تغير فى المستهلك نفسه فقط .

التغير فى توزيع الدخل :

الإفقاق الاستهلاكى يختلف من فئة داخلية إلى فئة أخرى ، بمعنى أن أصحاب الدخول المنخفضة ينفقون الجزء الأكبر من دخلهم على الاستهلاك ، أما أصحاب الدخول الكبيرة فإن الجزء الذى يوجه للاستهلاك يكون ضئيلاً ، وبالتالي إذا أعيد توزيع الدخل لصالح أصحاب الدخول المنخفضة فيؤدى ذلك إلى زيادة الاستهلاك .

القسم الثانى : العوامل الذاتية (الشخصية) :

يرى كينز أن هناك مجموعة من العوامل الذاتية (الشخصية) التى تؤثر فى الاستهلاك هى :

- ١- العمل على تكوين احتياطى للمستقبل لأمر غير متوقعة (المرض) .
- ٢- العمل على تكوين احتياطى للمستقبل لأمر متوقعة (الشيخوخة) .
- ٣- العمل على ضمان تحقيق استهلاك حقيقى فى المستقبل لا يقل عن الاستهلاك الحالى .
- ٤- التطلع إلى مستوى معيشى أفضل .

- ٥- الرغبة فى التمتع بالاستقلال الذاتى فى بعض الأمور .
- ٦- إمكانية القيام بالمضاربة فى أسواق المال .
- ٧- الرغبة فى تكوين ثروة لأسرته .
- ٨- الاتجاه إلى البخل (الشح) .

وقد خلص كينز إلى أن العوامل الشخصية المؤثرة فى الاستهلاك
غالباً ما تكون دون تأثير فى الفترة القصيرة .

الفصل الخامس

التحليل الكينزى للدورات الاقتصادية

إذا أخذنا الدورة الاقتصادية على أنها ظاهرة قوامها تقلبات أو تغيرات فى حجم الدخل الكلى ، أو حجم الناتج القومى ، أو حجم التوظيف ، فلا شك أننا نلفطن على الفور إلى أن النظرية العامة لكينز لا بد وأن تتعرض للدورات سواء جاء ذلك فى دراسة مستقلة أو فى سياق شرح تغيرات حجم الدخل والتوظيف .

والنظرية العامة لكينز ليست فيها نظرية عامة عن الدورة الاقتصادية فى حد ذاتها ، وإنما هى أكثر من ذلك فى معنى من المعانى ، وفى الوقت ذاته أقل من هذا فى معنى آخر ، فلأن النظرية العامة تحدد لنا حجم التوظيف مستقلاً عن فكرة التقلبات وخارج نطاقها كظاهرة دورية ، يمكننا القول إن النظرية الكينزية تعتبر أكثر من مجرد نظرية فى الدورات ، ومن ناحية أخرى نجد أن النظرية العامة لكينز لم تحاول إعطاء صورة تفصيلية لكل مرحلة من مراحل الدورة ، وهى فى هذا أقل من نظرية كاملة لتفسير الدورات الاقتصادية الدورية وإذا كانت النظرية العامة لكينز لم تكن منصبه على تحليل الدورات الاقتصادية مباشرة ، إلا أنها مع ذلك تصدت لمعالجة ظاهرة الدورة الاقتصادية ، وهو بصدد بحث مشكلة البطالة التى زادت منذ الثلاثينات فى الدول الرأسمالية .

ولكننا نستطيع أن نعتبر ملاحظات كينز عن التقلبات الدورية - والتى وردت فى أكثر من مكان فى كتابه " النظرية العامة " - على أنها حلقة اتصال بين نظريته العامة وبين النظرية التقليدية المفسرة للدورات ، ورأى كينز أن العوامل التى تفسر حجم التوظيف (الطلب الفعال) هى نفسها التى تفسر الدورة .

مراحل الدورات عند كينز :

أولاً : مرحلة التوسع :

تتميز هذه المرحلة بالآتى :

انتشار التفاؤل بين رجال الأعمال نتيجة توقع المزيد من الربح،
يؤدى التفاؤل إلى زيادة الاستثمار ، يزيد الإنتاج والتوظيف والدخل ويحدث
رواج فى البورصة .

ثانياً : مرحلة الانكماش :

التفاؤل السابق تواجهه بعض المشاكل التى تؤدى إلى نقص
الاستثمار و حدوث الانكماش . . ومن هذه المشاكل ما يلى:
زيادة الاستثمار تؤدى إلى زيادة الطلب على عناصر الإنتاج فترتفع
أسعارها وتزيد التكاليف وتقل الربحية (تقل الكفاية الحدية لرأس المال)
زيادة الاستثمار واشتداد المنافسة بين المنتجين تؤدى إلى زيادة الإنتاج
والعرض وبذلك تقل الأسعار وتنخفض الربحية زيادة الاستثمار تؤدى إلى
تراكم المخزون السلعى والآلات العاطلة ، ينقلب التفاؤل إلى تشاؤم بين
رجال الأعمال وبذلك يقل الاستثمار والإنتاج والتوظيف والدخل - كما يزيد
حجم البطالة وتنخفض أسعار الأوراق المالية . . . ويعمل المنتجين على
التخلص من المخزون السلعى مما يؤدى إلى استمرار انخفاض الأسعار
والنتيجة هى حدوث ركود وانكماش فى المجتمع .

مرحلة التوسع والانتعاش :

يتحول المجتمع من الانكماش إلى التوسع والانتعاش مرة أخرى . . .
وتحقيق الانتعاش يتطلب أحياء الكفاية الحدية لرأس المال وإعادة الثقة لدى
رجال الأعمال فى مستقبل النشاط الاقتصادى ويتم ذلك من خلال ما يلى :

أ - ضرورة التخلص من المخزون السلعي .

ب - ضرورة إهلاك جزء كبير من الآلات والمعدات .

ج - ضرورة قيام الدولة بزيادة عرض النقود وتخفيض سعر الفائدة .

ولاشك أن التخلص من المخزون والإهلاك وتخفيض سعر الفائدة سوف يؤدي إلى زيادة الاستثمار والإنتاج والتوظيف والدخل . . . إلخ وبذلك يحدث توسع وانتعاش في المجتمع . وقد رأى كينز أن انتظام حركة الدورة فضلاً عن فترتها الزمنية يتوقف على أمرين :

الأمر الأول : العمر الزمني للأصول بالقياس للمعدل العادي للنمو

الاقتصادي في فترة معينة .

الأمر الثاني : التكاليف المطلوبة للاحتفاظ بالمخزون السلعي .

هذا وقد رأى كينز أنه لعلاج أزمة الكساد والركود في النشاط الاقتصادي ، يتطلب الأمر أن يكون الجهاز الإنتاجي قريباً من حالة التشغيل الكامل ، وذلك يتطلب ما يلي :

أ - إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات مرتفعة الميل للاستهلاك ، وبذلك يرتفع الميل للاستهلاك في المجتمع بصفة عامة وهنا يزيد الطلب .

ب - ضرورة قيام الحكومة بزيادة حجم الاستثمارات العامة والتي تمثل دخول جديدة تؤثر على حجم الدخل والاستثمار والاستهلاك من خلال عمل مضاعف الاستثمار .

ج - محاولة تخفيض سعر الفائدة بهدف زيادة الاقتراض والاستثمار .

مما تقدم نجد أن مفهوم الدورة عند كينز يعتمد أساساً على العوامل السيكولوجية أو النفسية (تفاؤل وتشاؤم رجال الأعمال) وعلى مدى تأثير هذه العوامل على الاستثمار والإنتاج والدخل والربحية (الكفاية الحدية لرأس المال) .

السياسات الكينزية لعلاج الدورة الاقتصادية :

تفسر الأزمة عند كينز بالانهيار المفاجئ والسريع فى الكفاية الحدية لرأس المال ، وتتسم أيضاً بعدة سمات رئيسية ، أهمها :

١- انخفاض الاستهلاك ، ذلك لأن انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال يقتصر وخاصة فى حالة البلاد المتقدمة التى تتمتع بأسواق مالية واسعة ومنظمة ، بانهيار الميل النسبى للاستهلاك .

٢- انخفاض حجم التشغيل ، وذلك نظراً لتوقف الاستثمارات الجديدة ، ولانكماش الاستثمارات القائمة .

٣- كثرة المخزون من السلع .

٤- كثرة السلع غير تامة الصنع وذلك للتوقف عن إتمام بعض الاستثمارات التى بدأت .

فى ضوء هذا التفسير للأزمة ، وهذه النتائج التى تلازمها ، رسم كينز السياسة الواجبة لاتباع لمحاربة الأزمة . وتتمثل هذه السياسة فى رفع مستوى العمالة ، وذلك عن طريق زيادة الطلب الفعال ، وهو ما يشمل العمل على زيادة الاستهلاك والاستثمار معاً . وهنا يلزم أن نشير إلى الخلاف بين النظرية الكينزية والنظرية التى تفسر الأزمة بانخفاض الاستهلاك ذلك أن النظرية الأخيرة ترى مع استحالة زيادة حجم الاستثمار إن زيادة الاستهلاك تشكل الطريق الوحيد لزيادة حجم العمالة . بينما نجد أن النظرية الكينزية ، وقد فسرت الأزمة بانخفاض الكفاية الحدية لرأس المال . لا تستبعد إمكان زيادة الاستثمار . وهو ما يقلل إذن من أهمية سياسة زيادة الاستهلاك . وعلى ذلك انتهى كينز إلى عدم التعرض فى مجال محاربة الأزمة بين سياسة زيادة الاستثمار ، وسياسة زيادة الاستهلاك ومن ثم يقتضى الأمر ضرورة الاعتماد عليهما معاً .

الفصل السادس

السياسات الاقتصادية المؤثرة على الاستهلاك

يقصد بالسياسة الاقتصادية مجموعة من الإجراءات الاقتصادية التي تتخذها الحكومة بهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية .

وتتنوع السياسة الاقتصادية فهناك السياسات المالية والسياسات المالية والسياسات النقدية والسياسات الاستثمارية والسياسات السعيرية وسياسة التجارة الخارجية والسياسات العمالية ، ولكل من هذه السياسات أدواتها الخاصة بها .

وتلعب السياسات الاقتصادية دوراً هاماً فى استهلاك السلع والخدمات كما تؤثر على توزيع الاتفاق الاستهلاكى خلال فترة زمنية، ولعل الهدف الأساسى من وراء مستوى رفاهية المجتمع .

كما أن السياسة الاقتصادية تهتم بترشيد الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية بما فى ذلك ترشيد الاستهلاك وزيادة القدرة الادخارية ودفع تلك المدخرات إلى الأنشطة الاستثمارية .

وتعتبر السياسة المالية أهم المحركات للسلوك الاستهلاكى، ويرجع ذلك إلى آثار السياسات المالية على الدخل وتوزيعها من خلال الضرائب والدعم والإعانات والمنح ، وهذا ما سنتناوله بالدراسة حيث تعتبر السياسة المالية من أهم السياسات فى الدول النامية غير أن هذا لا يعنى أن باقى السياسات ليس

لها تأثير على الاستهلاك بل لها آثار مباشرة وغير مباشرة على الاستهلاك إلا أن السياسة المالية لها تأثير قوى سنوضحه فيما يلي :

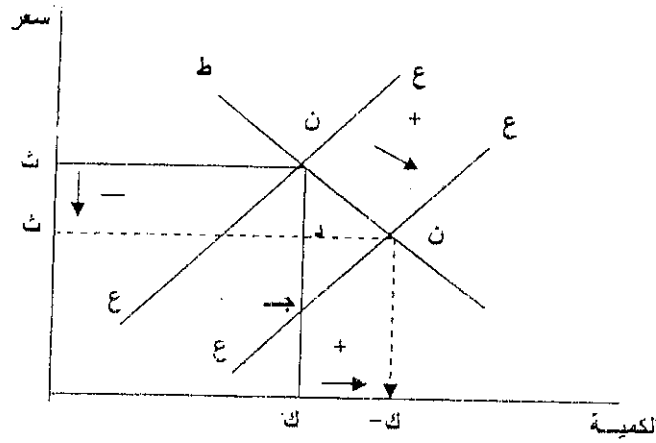
١ - الدعم كأحد أدوات السياسة المالية المؤثرة على الاستهلاك .

٢ - الضرائب كأحد أدوات السياسة المالية المؤثرة في الاستهلاك .

أثر الدعم على الاستهلاك :

تظهر الأشكال البيانية الآتية أثر الإعانات التي تقدمها الدولة للمنتجين على الإنتاج والأسعار والاستهلاك ومدى استفادة المنتج والمستهلك من هذه الإعانة ، وهذا في الواقع يتوقف على مرونة الطلب على السلع المدعومة وسوف نوضح ذلك من خلال ما يلي :

الحالة الأولى : حالة العرض والطلب متكافئ المرونة :



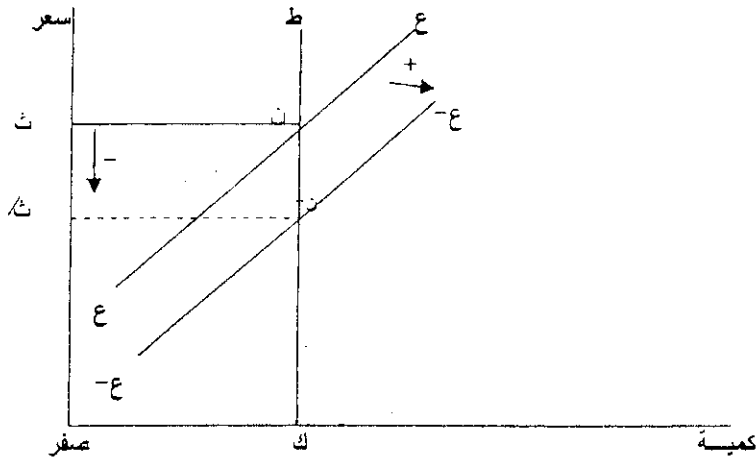
فى الشكل البياني السابق قدمت الحكومة إعانة للمنتج حتى يقوم بتخفيض ثمن السلعة، وذلك بهدف تشجيع المنتجين على إنتاج السلع الضرورية للمجتمع وقد كان آثار منح الدعم للمنتجين ما يلى :

أ- إن منح إعانة للمنتج أدى إلى نقل منحى العرض إلى جهة اليمين إلى اسفل، وبالتالي زيادة الكمية المعروضة والمطلوبة أو المستهلكة من ك إلى ك^١

ب- انخفاض الأسعار من ث إلى ث^١ .

ج- إن المستهلك فى هذه الحالة استفاد من الدعم بالمقدار ث^١ ث الذى يساوى جزء من الإعانة وهو ن د واستفاد المنتج من الباقي د ج- ويلاحظ أن استفادة المستهلك تساوى استفادة المنتج .

الحالة الثانية : مرونة الطلب = صفر (عديم المرونة) :



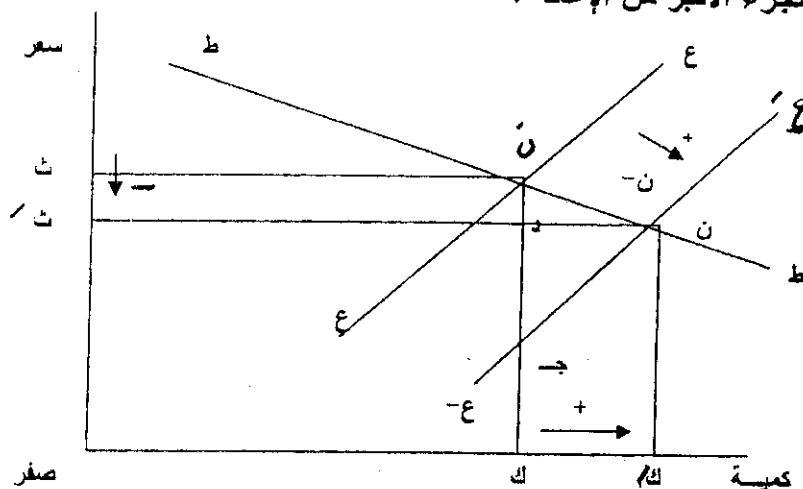
فى هذا الشكل قدمت الحكومة إعانة للمنتج بهدف إعطاء السلعة للمستهلك بسعر منخفض ولقد كان من نتيجة هذه الإعانة ما يلى :

- أ- انخفاض السعر من $\bar{ث}$ إلى $\bar{ث}$.
- ب- إن تخفيض السعر لم يكن له تأثير على زيادة الكمية المستهلكة لأن الطلب عديم المرونة .
- ج- إن الذى استفاد من الدعم هو المستهلك حيث نجد أن انخفاض الثمن $\bar{ث} =$ مقدار الإعانة $\bar{ن}$ ، بينما لم يستفيد المنتج من هذه الإعانة .

الحالة الثالثة : حالة طلب كبير المرونة :

كثيراً ماتمنح الحكومات إعانة إنتاجية لمنتجات السلع التصديرية فتشجعهم بذلك على المزيد من الإنتاج والتصدير إلى الخارج، وما تتحمله الدولة من عبئ مالى يعود على الاقتصاد القومى بفوائد مضاعفة حيث يتدفق النقد الأجنبى مقابل الصادرات الوطنية، وقد تكون الإعانة غير المباشرة فى شكل إعفاء من بعض الضرائب أو تسهيل استيراد الخامات أو المعدات .

وفى حالتنا هذه عندما يكون الطلب كبير المرونة فإن المنتج المصرى سيستفيد بنسبة أكبر من الإعانة جـ ، بينما يستفيد المستورد الأجنبى بالجزء الأقل من الإعانة ، وكلما قلت مرونة الطلب فإن المستورد الأجنبى سيستفيد بالجزء الأكبر من الإعانة .



من الشكل السابق يتبين أن الحكومة قدمت إعانة للمنتج بهدف تشجيعه على التصدير إلى الخارج عن طريق زيادة إنتاجية وتمكينه من زيادة القدرة التنافسية فى الأسواق الدولية .

ولقد تبين من منح المنتج هذه الإعانة ويبين هذا الشكل ما يلى :

أ- إن منح الإعانة للمنتج أدى إلى تخفيض السعر من ث إلى ث / وقد ترتب على تخفيض سعر المعروض زيادة كبيرة نسبياً من السلع المعروضة والمطلوبة، وبالتالي زيادة الاستهلاك .

ب- أن المنتج حصل على الجزء الأكبر من الإعانة وهو (جـ د) بينما المستهلك المستورد حصل على الجزء الأقل وهو (ن د) .

أثر الضرائب المباشرة على الاستهلاك :

تؤدي الضرائب إلى تخفيض الدخل النقدية ، وبالتالي انخفاض الاستهلاك نسبياً عن الاستهلاك قبل انخفاض الدخل، ويظهر انخفاض الاستهلاك بصورة واضحة في طبقات ذات الدخل المنخفضة ، ذلك لأن اصحاب الدخل المنخفضة يوجهون النسبة الكبرى من الدخل للاستهلاك ونظراً لأن دخول المستهلكين قد انخفضت نتيجة الضرائب المفروضة فإن الباقي بعد خصم الضرائب يوجه جزء منه للاستهلاك بنسبة اقل مما سبق .

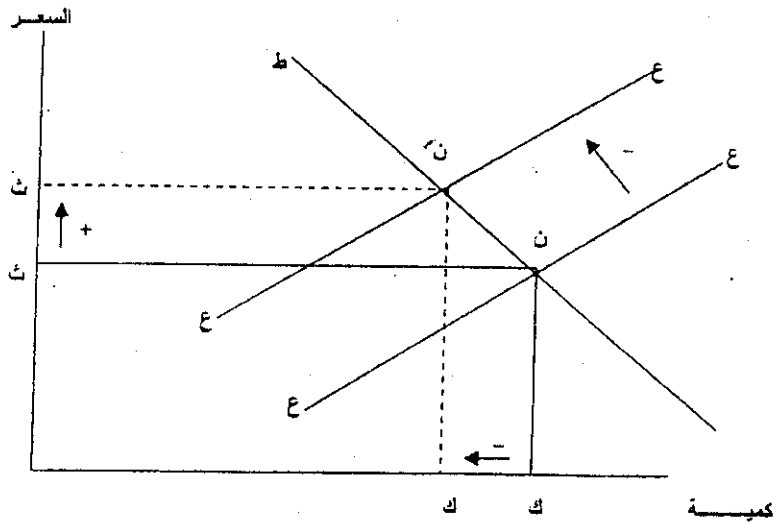
أثر الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك :

تؤدي الضرائب غير المباشرة إلى رفع اثمان السلع، وبالتالي فإن دخل المستهلك لا يمكنه من الحصول على نفس الكميات السابقة قبل رفع الأثمان . ولعل أهم أنواع الضرائب هنا الضريبة على رقم الأعمال حيث تفرض الضريبة على السلعة في مرحلة الإنتاج والاستهلاك. وهناك أيضاً ضريبة المبيعات حيث تفرض الضريبة على السلعة الاستهلاكية عند بيع هذه السلعة للمستهلك .

ولدراسة آثار الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك فإننا نفترض حالات تختلف فيها مرونة العرض والطلب أو قد تتفق، وذلك كما يلي :

- أ- حالة الطلب والعرض المتكافئ المرنة :
- ويقصد بالطلب والعرض المتكافئ المرنة أن تغير السعر بنسبة طفيفة ولتكن ١% يترتب عليه تغير الكمية المطلوبة والكمية المعروضة بنفس النسب ١% وفي دراسة هذه الحالة نفترض الفروض التالية :
- أن هناك ضريبة فرضت على سلعة معينة ومقدار هذه الضريبة ثابت بالنسبة لكل وحدات السلعة .
 - إن فرض الضريبة ترتب عليه رفع سعر السلعة وقد ترتب على فرض الضريبة إنتقال منحنى العرض إلى جهة اليسار .

ويمثل الشكل البياني التالي تصور للأسعار على المحور الرأسى والكميات المطلوبة والكميات المعروضة على المحور الأفقى، وعند فرض الضريبة غير المباشرة فإن منحنى العرض ع ع ينتقل إلى اليسار بمقدار الضريبة ويتمثل منحنى العرض الجديد عن ع ع ومع منحنى الطلب ط ط يتحدد السعر التوازنى الجديد عند ث وتحدد الكمية المطلوبة والمعرضة "الجديدة" عند ك بدلاً من ك .

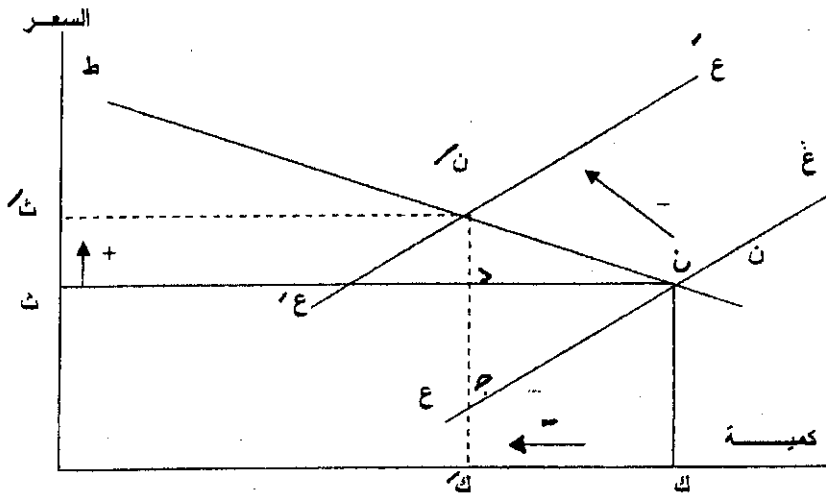


ويتبين من الشكل السابق :

- أ- أن الكمية المطلوبة والكمية المعروضة للاستهلاك انخفضت من ك إلى ك'.
 ب- إن المستهلك عند الكمية الجديدة لم يتحمل الضريبة بأكملها بل تحمل جزءاً منها وهو ث = ن - د أى حوالى نصفها والجزء الباقي تحمله المنتج وهو د جـ ، ويعتبر هذا أحد العوامل المؤثرة فى انخفاض الكميات المعروضة .

ب- حالة الطلب كبير المرونة :

يوضح الشكل التالى أثر فرض الضريبة غير المباشرة على كميات الاستهلاك، ولتقريب الصورة فإننا سوف نفترض منحنى طلب كبير المرونة " مرونته أكبر من واحد صحيح" .



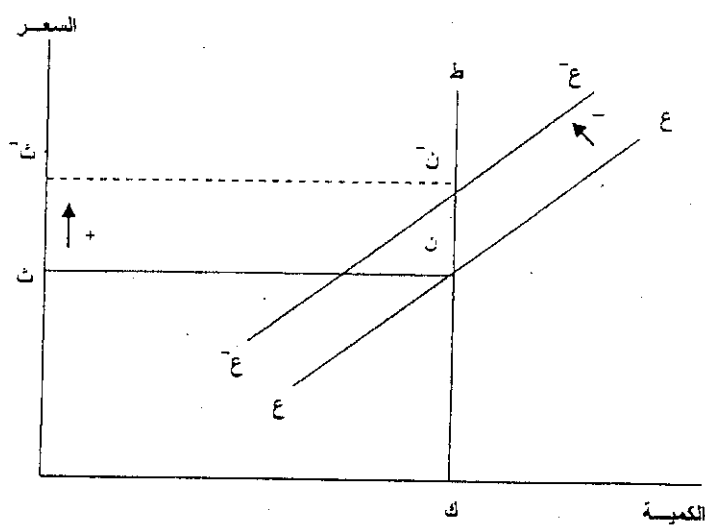
ويتبين من الشكل السابق أن فرض ضريبة غير مباشرة رفع السعر من ث إلى ط وأدى ذلك إلى انخفاض الكميات المستهلكة بنسبة أكبر من ك إلى ك'. وبالتالي فإنه عند ترشيد الاستهلاك فإن مرونة الطلب تبين أنه كلما كانت

مرونة الطلب أكبر من الصفر كلما زادت آثار الضرائب غير المباشرة على الكميات المستهلكة والكميات المعروضة .

ج - حالة الطلب عديم المرونة :

بفرض ثبات مرونة العرض فإنه عندما تقل مرونة الطلب على السلعة يمكن نقل العبء الأكبر من الضريبة إلى المستهلك، ومن هنا غذا كان الطلب عديم المرونة في صورة خط رأسي موازي للمحور الرأسى فإننا نجد أن عبء الضريبة ينتقل بأكمله إلى المستهلك .

ويوضح الشكل التالى اثر فرض الضريبة غير المباشرة على السلعة، وتأثيرها بالنسبة لاستهلاك هذه السلعة .



يتبين من الشكل السابق أن :

أ- ثبات الكمية المطلوبة والكمية المعروضة رغم ارتفاع السعر من ث إلى ث⁻ .

ب- إن المستهلك تحمل عبء الضريبة كلها، وذلك بسبب رغبة المستهلك فى الحصول على نفس الكمية من السلعة مهما كان ثمنها .

الفصل السابع

تقييم النظرية الكينزية

يمكن تلخيص أهم أوجه النقد زنقاط الضعف فى النظرية العامة فيما

يلى :

١- سبق أن رأينا أن كينز قد أكد أكثر من مرة على ضرورة تدخل الدولة بزيادة الاتفاق العام لسد الثغرة بين الدخل القومى وبين الاستهلاك، نظراً لعجز الاستثمار الخاص عن سد هذه الثغرة ومن جهة أخرى فبعد أن ناقش كينز توقعات أصحاب الأعمال للغلات المستقبلية فى الأجل القصير والأجل الطويل وأثر سوق الأوراق المالية على هذه التوقعات ، انتهى إلى ضرورة قيام الدولة بتنظيم ومراقبة الاستثمار . والنقد الذى يمكن توجيهه إلى كينز فى هذا الصدد هو عدم توضيحه كيف يمكن للدولة القيام بتنظيم ومراقبة الاستثمار بينما تبقى ملكية معدات الإنتاج فى أيدي الأفراد .

٢- يأخذ بعض الاقتصاديين على كينز أنه لم ينظر للنظام الراسمالى نظرة شاملة لدراسة العلاقة التى تربط الظواهر الاقتصادية ربطاً وثيقاً بالظواهر الأخرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية . أن النظرية العامة قد اقتصررت على دراسة الظواهر الاقتصادية وحدها بل أكثر من ذلك لم يحاول كينز أن يفحص النظام الاقتصادى فى إطاره التاريخى .

٣- لم تتعمق النظرية العامة فى دراسة المتناقضات الأساسية للنظام الراسمالى وعلى رأسها التناقض بين الزيادة فى الطاقة الإنتاجية وبين مبدأ الربحية . وبعبارة أخرى ، لقد أكتفى كينز فى نظريته العامة

بالاهتمام بالإجراءات التى يمكن اتخاذها فى حدود العلاقات المالية والتبادلية القائمة فى المجتمعات الرأسمالية .

٤ - لم يتعرض كينز فى نظريته العامة لمشكلة السياسات الاحتكارية التى تتسم بها المجتمعات الرأسمالية ، على الرغم من أنها تهدف إلى تجسيم أرباحها عن طريق رفع الأسعار غير مبالية بالاحتياجات الاستثمارية فى اتجاه معين . والواقع أن وجود هذه الاحتكارات فى الدولة الرأسمالية التى تتسم بتغلب نشاط القطاع الخاص يجعل استثمار الدولة ضعيفاً ويؤدى إلى تقليل أثره .

٥ - أن معظم الاقتراحات التى جاءت فى النظرية العامة لكينز تفترض أن المسؤولين عن السياسة الاقتصادية بصفة خاصة يعملون على تحقيق صالح المجتمع ككل متكامل ويرتفعون عن مستوى مصالح الطبقات أو الجماعات أو الهيئات. الواقع كما تدل على ذلك التجارب - أن هذا الافتراض لا يتحقق فى الدول الرأسمالية حيث ينتمى المسؤولون عن الحكم والمسئولون عن السياسة الاقتصادية إلى حزب سياسى معين أو إلى طبقة معينة ، ومن ثم يعملون دائماً على توجيه السياسة الاقتصادية بما يتفق ومصالح هذا الحزب أو هذه الطبقة وليس بما يتفق ومصلحة المجتمع ككل متكامل. ولعل برامج الدعاية الانتخابية التى تقدم بها المرشحون عند إجراءات الانتخابات العامة والوعود التى يقطعونها على أنفسهم لتحقيق مطالب ومكاسب الأعضاء الذين ينتمون إلى الحزب أو الطبقة التى ينتمى إليها المرشح خير دليل على ذلك .

٦- نشر كينز نظريته العامة عام ١٩٣٦ أى بعد أكثر من خمس وسبعين عاماً من نشر ماركس لآرائه الاشتراكية بل وبعد حوالى عشرين عاماً من بدء تطبيقها فى روسيا على أثر قيام ثورة أكتوبر عام ١٩١٧. وعلى الرغم من ذلك فقد تجاهل كينز الآراء الاشتراكية تجاهلاً تاماً، فنظريته العامة ليس بها حتى مجرد إشارة إلى التحليل الماركسى أو محاولة لتوضيح جوانب الضعف فيه، لقد أكتفى كينز باعتبار كارل ماركس ومن تبعه من الاقتصاديين مجموعة من المشاغبيين الذين يحاولون هدم الإطار الاجتماعى " الحرية والملكية الخاصة " للنظام الرأسمالى . .

ولكن وعلى الرغم من كل ما تقدم فإن النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود تعتبر فتحاً جديداً فى عالم الاقتصاد . إن ما احتوته هذه النظرية من انتقادات للنظرية الكلاسيكية ، ومن أدوات جديدة للتحليل الاقتصادى، يعتبر ولا شك كسباً كبيراً لعلم الاقتصاد ، إن كينز كان يتميز بالشجاعة العلمية والجرأة الأدبية التى مكنته من انتقاد النظام الذى كان يعيش فى ظله بأسلوب يختلف تمام الاختلاف عن الأسلوب الماركسى . ولذلك يرى بعض الاقتصاديين أن تطور الفكر الاقتصادى يتميز بتاريخ أربع ^(١) ١٧٧٦ حيث نشر آدم سميث كتابته " ثروة الأمم " ١٨٦٧ حيث نشر ماركس الجزء الأول من كتابه " رأس المال " ، ١٨٧١-١٨٧٣ حيث اكتشف كل من جيفونز ومنجر Menger وفالراس Walras " طريقة التحليل الحدى " Marginal Analysis ، ١٩٣٦ حيث نشر كينز " نظريته العامة The General Theory " .

(١) Dictionnaire Des Seiecs Economiques, Tone LL, P. 642 .

إن أكبر كسب حققه علم الاقتصاد بفضل النظرية العامة لكينز هو طريقة التحليل الجديدة التى تعتمد على " نظرية التوازن الكلى Aggregate Equilibrium " أى دراسة الوحدات الاقتصادية الكبيرة والمجاميع الاقتصادية الكلية بعد أن كان التحليل الاقتصادى حتى أوائل القرن العشرين يعتمد على " نظرية التوازن الجزئى Partial Equilibrium Theory أى دراسة الوحدات الاقتصادية الصغيرة Micro - Economic " .

وبالإضافة إلى ذلك فقد استحدث كينز فى نظريته العامة بعض أدوات التحليل الاقتصادى الجديدة كالعلاقة بين الادخار والاستثمار ، والميل للاستهلاك ومضاعف الاستثمار، والكفاية الحدية لرأس المال، وسعر الفائدة ومما يميز النظرية العامة عما سبقها من نظريات اقتصادية أنها أوضحت كيف يمكن استخدام أدوات التحليل الاقتصادى فى حل المشاكل الاقتصادية التى تواجه المجتمعات ولاسيما مشكلة البطالة التى تعتبر آفة المجتمعات الرأسمالية .

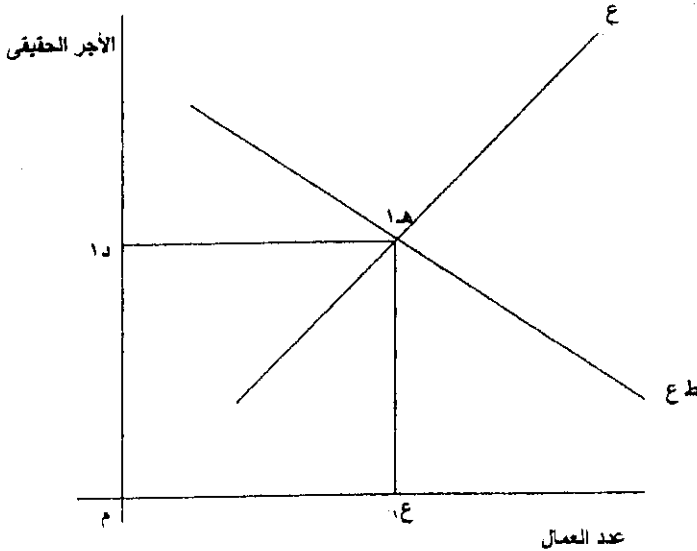
الفصل الثامن

مقارنة بين التحليل الكلاسيكي والتحليل الكينزي

الفصل الثامن

مقارنة بين التحليل الكلاسيكي والتحليل الكينزي

اعتمدت النظرية الكلاسيكية على أن السوق وحده خير مدير للنشاط الاقتصادي وبالتالي فإن أى تدخل من جانب النقابات العمالية أو اتحادات المنتجين أو الدولة سوف يترتب عليه مشاكل اقتصادية . وقد رأى الكلاسيك أنه يمكن علاج بطالة العمال من خلال قبول العمال لتخفيض الأجور حيث أن هذا التخفيض سوف يؤدي إلى مزيد من طلب رجال الأعمال على العمال وبالتالي إتاحة مزيد من فرص العمل والتي بدورها تخفض من معدلات البطالة في المجتمع . وترى النظرية الكلاسيكية أن تحديد مستوى الأجر في سوق العمل يتحدد من خلال المساومة (التفاوض) بين العمال وأصحاب الأعمال . وبالتالي يكون منحى عرض العمال من وجهة نظرهم منحني مرن ، ويمكن توضيح سوق العمل من وجهة نظر الكلاسيك من خلال الشكل التالي :



ويطلق على المسافة م ع ، حجم التوظيف الكامل .

أما تصور كينز لسوق العمل فلقد بدأ باعتراض شديد على الفكرة التي اعتمدت عليها النظرية الكلاسيكية في سوق العمل وهى فكرة أن قبول العمال بتخفيض الأجر سوف يساهم فى التخفيف من حدة البطالة . أيضا يرى كينز أن دالة عرض العمل لا تكون بدرجة مرونة واحدة حيث تختلف هذه الدرجة باختلاف حالة سوق العمل وهناك ثلاث حالات لسوق العمل:

الحالة الأولى : حالة ما قبل وصول المجتمع للتوظيف الكامل
(حالة البطالة الإجبارية)

الحالة الثانية : حالة وصول المجتمع إلى التوظيف الكامل
(منطقة التوظيف الكامل)

الحالة الثالثة : حالة ما بعد وصول المجتمع إلى التوظيف الكامل
(منطقة ما بعد التوظيف الكامل)

الحالة الأولى : حالة ما قبل وصول المجتمع للتوظيف الكامل (حالة البطالة الإجبارية)

من المعلوم أم سوق العمل يصل للتوظيف الكامل عندما يكون الطلب على العمال من جانب المنتجين = عرض العمال من جانب العمال لكن إذا كان الطلب على العمال من جانب المنتجين أقل من المعروض من العمال فهذا يعنى أن هناك بطالة إجبارية فى سوق العمل يكون المسئول عنها صاحب العمل لأنه من الممكن أن يكون المنتج متعمد فى هذه الحالة أن لا يزيد من طلبه على العمال حتى يضمن استقرار أو ثبات مستوى الأجر وهو الجزء الأكبر من التكاليف التى يتحملها المنتج ولذلك تكون درجة مرونة عرض العمل هنا مرونة لانهائية .

الحالة الثانية : حالة وصول المجتمع للتوظيف الكامل (منطقة التوظيف الكامل)

فى هذه الحالة يكون المجتمع بعيداً عن البطالة الاجبارية وبالتالي يبدأ المجتمع فى التحرك نحو منطقة التوظيف الكامل بحدها الأدنى وحدها الأعلى حيث يتمثل الحد الأدنى فى نهاية وجود البطالة الاجبارية وبالتالي من الممكن وجود بطالة اختيارية فى ظل هذه المرحلة ، بينما يكون عرض العمل هنا عرض مرن .

الحالة الثالثة : حالة ما بعد وصول المجتمع الى التوظيف الكامل (منطقة ما بعد

التوظيف الكامل)

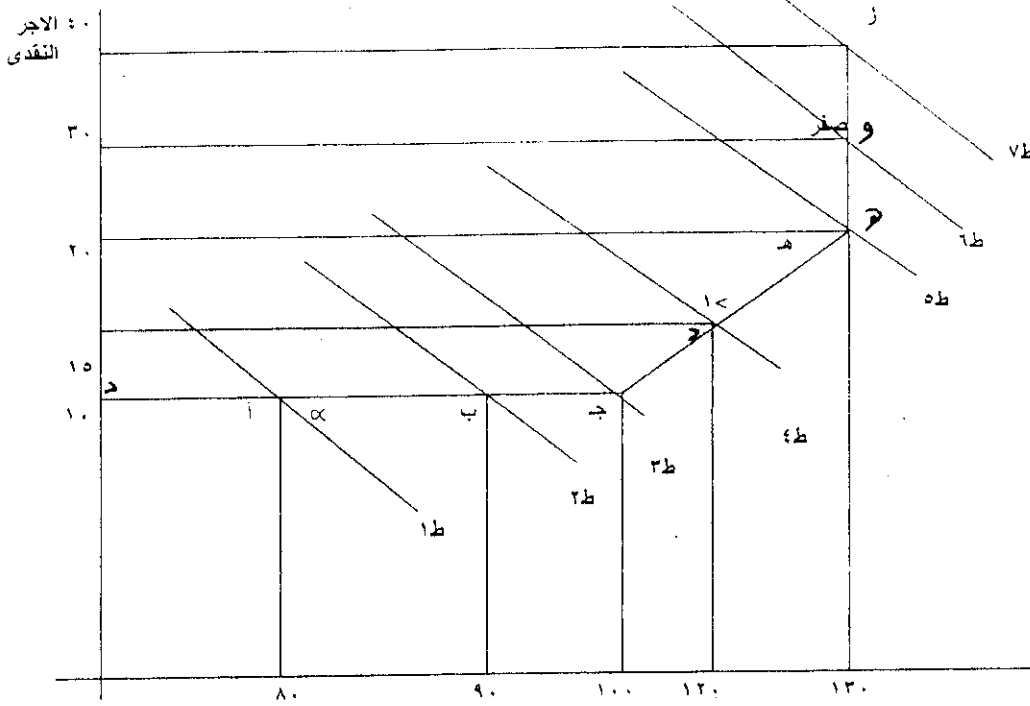
فى هذه الحالة يكون المجتمع قد تخلص من نوعى البطالة الاجبارية والاختيارية وبالتالي تحدث زيادة فى طلب المنتجين على العمال دون ان يقابلها زياد فى عدد ساعات العمل (عرض العمال) لعدم وجود أى بطالة فى سوق العمل مما يؤدى بالتأكد إلى عدم وجود زيادة فى المعروض من السلع والخدمات ويترتب على ذلك حدوث ارتفاع فى الأسعار نتيجة لزيادة التكاليف التى يتحملها المنتج بسبب زيادة الأجور النقدية ويحدث التضخم النقدى . وبذلك يكون المتسبب فى هذا التضخم (تضخم التكاليف) المنتج وتكون مرونة عرض العمل هنا مساوية للصفر أى أن عرض العمل هنا عرض عديم المرونة.

ويمكن من خلال الجدول التالي وضع تصور للعلاقة بين كلا من الأجر

النقدي وطلب العمال وعرض العمال :

الأجر النقدي	طلب العمال (المنتجين)	عرض العمال (العمال)	الحالة	درجة مرونة عرض العمل	مستوى الأسعار
١٠	٨٠	١٠٠	بطالة اجبارية ٢٠	∞	مستقره
١٠	٩٠	١٠٠	بطالة اجبارية ١٠	∞	مستقره
١٠	١٠٠	١٠٠	بداية منطقة التوظيف الكامل	$1 <$	مستقره
١٥	١٢٠	١٢٠	منطقة التوظيف الكامل	$1 <$	مستقره
٢٠	١٣٠	١٣٠	نهاية منطقة التوظيف الكامل	$1 <$	مستقرة
٣٠	١٥٠	١٣٠	مرحلة ما بعد التوظيف الكامل	صفر	ارتفاع (تضخم)
٤٠	١٨٠	١٣٠	مرحلة ما بعد التوظيف الكامل	صفر	ارتفاع (تضخم)

ويمكننا التعبير عن المراحل الثلاثة السابقة لعرض العمل من وجهة نظر كينز من خلال الشكل البياني التالي :



(حجم التوظيف (عدد ساعات العمل)

يتبين من الرسم أن البعد د أ ب جـ يمثل مرحلة البطالة الإجبارية حيث يكون مرونة عرض العمل لانهائية أى أنه عرض لانهائى المرونة وهى فى مصلحة المنتج لأن هناك فائض من العمال بدأ بـ ٢٠ ثم ١٠ ثم تلاشى عند النقطة ج وهى تمثل نهاية منطقة البطالة الإجبارية وبداية منطقة التوظيف الكامل . أما البعد جـ د هـ فيمثل منطقة التوظيف الكامل بعدها الأدنى جـ و بعدها الأعلى هـ ، حيث تنتهى البطالة الاختيارية أو تقترب من نهايتها عند النقطة هـ ، ويكون مرونة عرض العمل فى هذه المنطقة < ١ أى

أنه عرض مرن أو عرض مرن لأن هناك استجابة من جانب عدد ساعات العمل مع كل زيادة في الطلب على العمال من جانب المنتجين أما البعد هـ و ز فيمثل منطقة ما بعد التوظيف الكامل حيث يزداد الطلب على العمال من جانب المنتجين ولكن مع عدم زيادة المعروض من العمال ترتفع الأسعار ويحدث التضخم النقدي وتكون مرونة عرض العمل هنا مساوية للصفر (أي أنه عرض عديم المرونة) وبذلك يستنتج كينز أن رجال الأعمال (المنتجين) مسئولين عن مشكلتين في المجتمع .

المشكلة الأولى : مشكلة البطالة .

المشكلة الثانية : مشكلة التضخم .

حيث تكون البطالة اجبارية وهي مسئولية المنتج (رجل الأعمال) وهي وجهة نظر عكس ما اعترف به الكلاسيك في نظريتهم بأن البطالة اختيارية وهي مسئولية العامل نفسه ، أيضا يتسبب رجل الأعمال في حدوث التضخم النقدي وارتفاع الأسعار من خلال أنه يطلب مزيد من العمال مع بقاء عدد ساعات العمل كما هي وهو ما يؤدي إلى زيادة عنصر الطلب دون زيادة العرض في السوق فتحدث الزيادة في الأسعار .

أثر زيادة كمية النقود على كلا من الإنتاج والأسعار فى كلا من النظرية الكلاسيكية والكينزية

من المعروف أن هناك اختلاف فكرى حاد بين كلا من النظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية فى دور النقود فى المجتمع ، حيث تمثل النقود من وجهة نظر الكلاسيك أداة للمعاملات فقط داخل المجتمع وبالتالي لا تطلب من جانب الأفراد إلا للقيام بغرض واحد فقط وهو الشراء أو التبادل وهو ما أطلق عليه الكلاسيك " حياد النقود " بينما النظرية الكينزية ترى أن للنقود دوراً هاماً ومؤثراً فى النشاط الاقتصادى فهى تطلب لثلاثة دوافع المعاملات والاحتياط والمضاربة ولذلك فإن هناك اختلاف بين أثر زيادة النقود على الإنتاج والأسعار فى كلا من النظرية الكلاسيكية والكينزية يمكن ايضاحه من خلال العرض الآتى :

أثر زيادة كمية النقود على الإنتاج والأسعار عند الكلاسيك

مع الاستناد إلى رأى الكلاسيك فى أن النقود محايدة وليس لها تأثير على النشاط الاقتصادى وأن المجتمع دائماً يعمل عند وضع التوظيف الكامل فإن كل زيادة فى النقود ببنية معينة سوف تؤدى بالضرورة إلى زيادة الأسعار بنفس النسبة دون تأثير على الإنتاج .

أثر زيادة كمية النقود على الإنتاج والأسعار عند كينز :

لا يمكن توضيح هذا الأثر إلا بالفصل بين حالتين :

الحالة الأولى : حالة ما قبل التوظيف الكامل .

الحالة الثانية : حالة ما بعد التوظيف الكامل .

الحالة الأولى : حالة ما قبل التوظيف الكامل : فى هذه الحالة تؤدي كل زيادة فى النقود إلى حدوث زيادة فى الإنتاج دون حدوث تغير فى الأسعار وذلك لأن المجتمع لم يصل بعد إلى وضع التوظيف الكامل .

النقود	الطلب على العمال	عرض العمال	الحالة	الإنتاج	الأسعار
١٠٠	١٠٠	١٥٠	بطالة ٥٠	١٠٠	١
١٥٠	١٥٠	١٥٠	—	١٥٠	١

يتضح لنا من الجدول أن زيادة النقود من ١٠٠ إلى ١٥٠ أدى إلى زيادة فى الإنتاج من ١٠٠ : ١٥٠ دون زيادة فى الأسعار وبالتالي تكون مرونة الإنتاج مساوية للواحد صحيح فى حين تكون مرونة الأسعار مساوية للصفر .

أما فى حالة التوظيف الكامل يتضح النتائج مختلفة حقيق مع زيادة النقود لا يتأثر الإنتاج ولكن ترتفع الأسعار ، مما يعنى أن مرونة الأسعار تساوى واحد صحيح ، فى حين أن مرونة الإنتاج تساوى صفر .

الحالة الثانية : حالة ما بعد التوظيف الكامل :

فى مرحلة ما بعد التوظيف الكامل نجد أن كل زيادة فى كمية النقود سوف ينتج عنها زيادة فى الطلب دون أن يقابلها زيادة فى الإنتاج (العرض) لوصول المجتمع إلى حالة التوظيف الكامل مما يتحقق معه حدوث ارتفاع فى مستوى الأسعار . وبالتالي تكون مرونة الإنتاج = صفر ومرونة الأسعار = ١ صحيح .

ما قبل التوظيف الكامل

النقود	طلب العمال	عرض العمال	البطالة	الإنتاج	الأسعار
١٠٠	١٠٠	١٥٠	٥٠	١٠٠	١٠٠
١٥٠	١٥٠	١٥٠	-	١٥٠	١٠٠

ما بعد التوظيف الكامل

النقود	طلب العمال	عرض العمال	البطالة	الإنتاج	الأسعار
١٠٠	١٠٠	١٠٠	صفر	١٠٠	١٠٠
١٥٠	١٠٠	١٠٠	صفر	١٠٠	١٥٠

الفصل التاسع

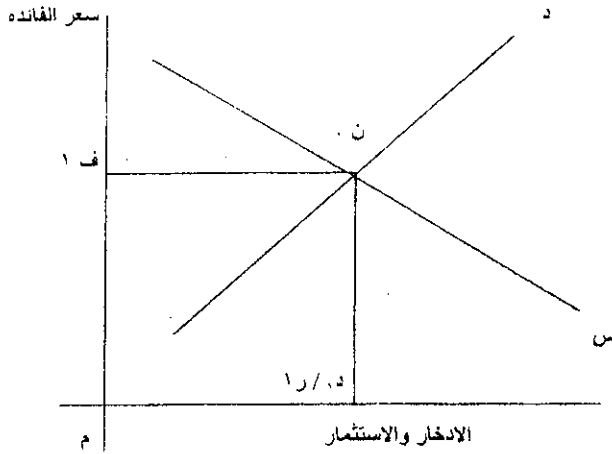
التحليل المعاصر لسعر الفائدة

(تحليل هيكس - هانسن)

سعر الفائدة من الموضوعات التي أثارة الكثير من الجدل العلمى فى المراحل المختلفه للفكر الاقتصادى بدايه من الفكر الاقتصادى الكلاسيكى مروراً بالفكر الاقتصادى الكينزى حتى الفكر الاقتصادى المعاصر ، حيث اختلف تفسير سعر الفائدة وإلى أى معنى يستند هذا التفسير وعوامل تحديد هذا السعر . ولا يمكن أن نعرض للتحليل المعاصر لسعر الفائدة بطبيعته الحال دون أن نتعرض لما قبل هذا التحليل ولذلك نعرض بصورة مختصره للتحليل الكلاسيك والكينزى لسعر الفائدة ثم بعد ذلك نعرض بالتفصيل للتحليل المعاصر .

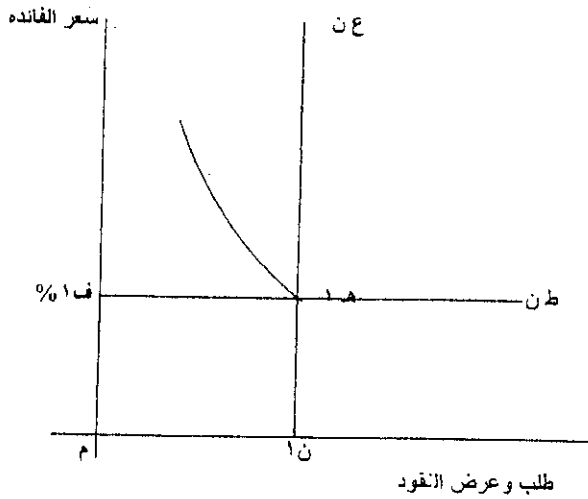
التحليل الكلاسيكى لسعر الفائدة :

يرى الفكر الاقتصادى الكلاسيكى أن سعر الفائدة هو تقابل التضحية أو الحرمان أو الانتظار على اعتبار أن ماتم استبعاده من الدخل بعيداً عن الاستهلاك أدى إلى حرمان المستهلك من الاستفادة بقدر معين من المنفعة والإشباع لو تم توجيه هذا الجزء المستبعد من الدخل إلى الاستهلاك . ويتحدد سعر الفائدة من وجهه نظر الكىسيك من خلال عنصرين عنصر الإدخار (عرض رأس المال) ، عنصر الاستثمار (طلب رأس المال) حيث تكون هناك علاقه طرديه بين سعر الفائدة والإدخار على اعتبار أنها تمثل عائد للإدخار ، فى حين أن هناك علاقه عكسيه بين سعر الفائدة والاستثمار حيث أنها تكلفه للمستثمر . ويتحدد سعر الفائدة التوازنى عند تقاطع الإدخار مع الاستثمار كما يتضح من الشكل البيانى التالى :



يتبين من الرسم أن سعر الفائدة الذي ينتج من تقابل كلا من الاستثمار والادخار هو F ، وهو الوحيد الذي يتحقق عنده تساوى الاستثمار والادخار ولذلك يطلق عليه سعر الفائدة التوازنى .

أما التفسير الكينزى لسعر الفائدة فيستند إلى أنها تمثل مقابل أى تنازل عن النقود (السيولة) ، وتتحدد من خلال عنصرين الطلب على النقود باغراضه الثلاثة (المعاملات ، الاحتياط ، المضاربة) وعرض النقود . حيث تتأثر الكمية المطلوبة للنقود لغرض المعاملات والاحتياط بعنصر الدخل ، بينما تتأثر كمية النقود المطلوبة لغرض المضاربة (السيولة) بسعر الفائدة . وترى النظرية الكينزیه أن عرض النقود عرض ثابت (عديم المرونة) . ويتحدد سعر الفائدة التوازنى من وجه نظر الفكر الاقتصادى الكينزى من خلال تلاقى العنصرين معاً . كما يتبين من الشكل التالى :



يتبين من الشكل أن سعر الفائدة التوازني م ف ١ % يتحدد عند تقابل ع ن ، ط ن وهو الوحيد الذي يتحقق عنده تساوى كلاً من طلب وعرض النقود .

التحليل المعاصر لسعر الفائدة :

(هيكس - هانسن) :

ينتقد الأستاذ هيكس والأستاذ هانسن التفسير الكينزي في تحديد سعر الفائدة اعتماداً فقط على الظواهر النقدية (تفضيل السيولة وعرض النقود) ، لأنهم يعتقدوا أنه لا يمكن عند الحديث عن تحديد سعر الفائدة إهمال الظواهر الحقيقية من الادخار والاستثمار ، حيث تتفاعل كلاً من الظواهر النقدية والحقيقية لتحديد سعر الفائدة . حيث يرى التحليل المعاصر أن كينز قد أهمل إمكانيه تأثير الدخل على تفضيل السيولة (المضاربة) ، مع أن التغير في سعر الفائدة سوف يؤثر بلا شك في مستوى الدخل الذي بدوره يؤثر على التغير في منحنى تفضيل السيولة وبالتالي يصبح هذا المنحنى متأثراً بالدخل ومستوياته المختلفه وليس هو العنصر الذي يؤثر في الدخل القومي وتحددته .

وبذلك ترى النظرية المعاصرة فى تحليل سعر الفائدة التى قدمها هيكس وهاتسن إلى القول بأن الإدخار والإستثمار والطلب على النقود بدافع السيولة وعرض النقود يحددون مجموعهم سعر الفائدة ومستوى النشاط الإقتصادى فى المجتمع . ويرى التحليل المعاصر أن هناك تعادل بين الإدخار والإستثمار عند أسعار فائدة محددة ومستويات دخل محددة . أيضاً هناك تعادل بين الطلب على النقود بدافع المضاربة (السيولة) وبين عرض النقود عند مستويات فائدة معينة . وليس هناك سوى سعر فائدة واحد ومحدد ومستوى دخل واحد محدد يتعادل فيه الإدخار والإستثمار والطلب على النقود وعرض النقود لغرض المضاربة (السيولة) ، وهكذا يسود التوازن ويتم تحديد سعر الفائدة لكل هذه العوامل مجتمعه ، فينحدر سعر الفائدة التوازنى ومستوى الدخل القومى التوازنى فى نفس الوقت .

ونوضح التحليل المعاصر لتحديد سعر الفائدة التوازنى من خلال الخطوات التالية :

الخطوة الأولى : إستنتاج منحنى إدخار / إستثمار

الخطوة الثانية : إستنتاج منحنى السيولة / النقود

ومن التحليل الكلاسيكى نستطيع تصور منحنيات عرض المدخرات فى مستويات الدخل المختلفة وأخذنا معها الطلب الإستثمارى أمكننا الوصول إلى منحنى "إدخار / الإستثمار" وهذا المنحنى سوف يبين لنا ماذا سيكون عليه مستوى الدخل فى حالات معدلات الفائدة المختلفة حيث يتوازن الإدخار والإستثمار ولكنه لا يحدد لنا سعر الفائدة للتوازن فى الإقتصاد القومى .

إستنتاج منحني الإدخار / الإستثمار (القطاع الحقيقي)

من المعلوم أن الإدخار يتأثر بالدخل حيث $d = d(l)$ ، والإستثمار أيضاً دالة للدخل حيث $y = y(l)$. مع العلم أن هناك نوعية من الإستثمار : الإستثمار المستقل والإستثمار التابع للدخل ، وهنا وفي التحليل المعاصر نستبعد بطبيعة الحال الإستثمار المستقل الذي يتأثر بعوامل أخرى بخلاف الدخل وبالتالي فعندما يتعادل كلا من الأدخار والإستثمار سيتحدد مستوى الدخل .

الإستثمار والفائدة :

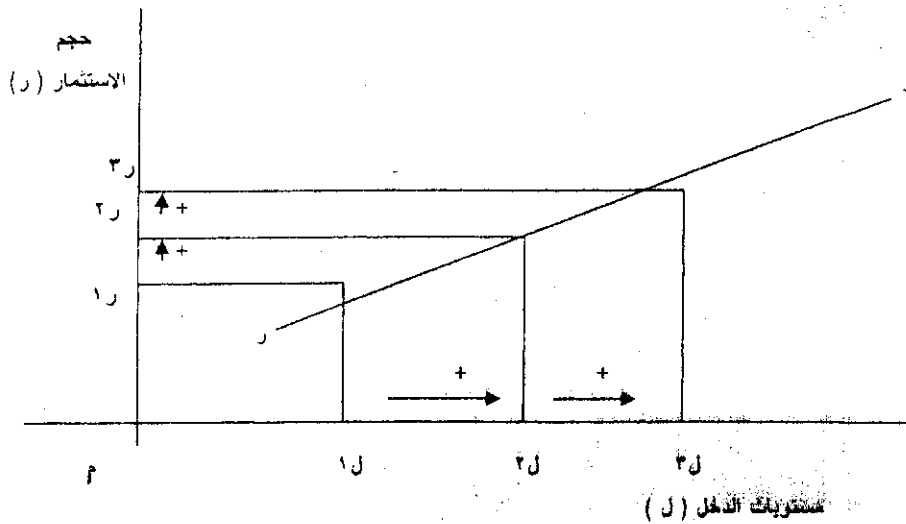
وبما أن لسعر الفائدة دور في التأثير على الإدخار والإستثمار قسنصبح معادلاتنا كالآتي :

$d = d(l, f)$ حيث يكون الإدخار دالة في كلا من الدخل والفائدة .

$r = r(l, f)$ حيث يكون الإستثمار دالة كلا من الدخل والفائدة .

الإستثمار = الإدخار	وبالتالي نجد أن
$d = r$	

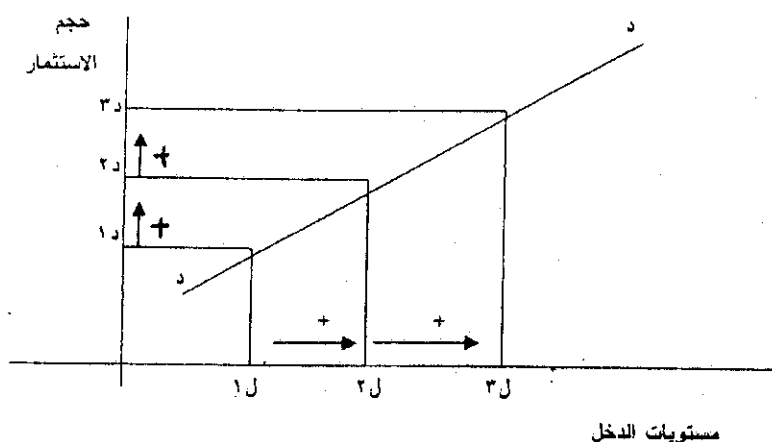
فإذا عرفنا مستوى الدخل أمكننا إستنتاج d, f ، وبالتالي يمكننا إستنتاج سعر الفائدة الذي سيتحقق عنده تعادل كلا من الإدخار والإستثمار . ولو كان سعر الفائدة معروفاً يمكننا إستنتاج مستوى الدخل الذي يحقق توازن في الإدخار والإستثمار . أما إذا كانت كلا من f, l متغيرين فستكون أما مجموعة كبيرة من الإحتمالات لتحقق عندها توازن الإدخار والإستثمار في مستويات دخل وبأسعار فائدة مختلفة كما يتبين من الرسم البياني التالي .



يتضح من الرسم أنه في ظل سعر فائدة معلوم ف ١ % فإن كل زيادة في الدخل سينتج عندها مزيد من الإستثمارات حيث تكون مستويات الإستثمار م ٣ر ، م ٢ر ، م ٣ر .
فإذا إنخفض سعر الفائدة عن ف ١ % فإن الإستثمار سوف يتزايد أيضاً .

الإدخار والفائدة :

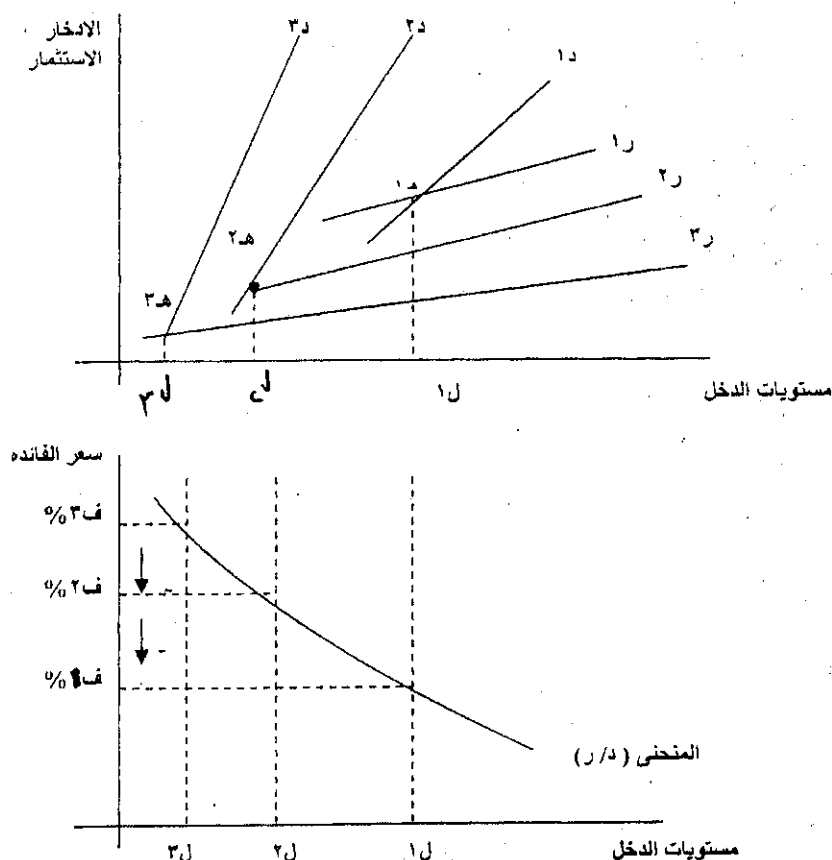
يمكن من خلال الرسم البياني التالي التعرف على العلاقة بين الإدخار والفائدة حيث تكون العلاقة بينهما علاقة طردية في ظل سعر فائدة معلوم وليكن ف ١ % .



ونجد أنه في ظل إرتفاع سعر الفائدة من ف١% إلى ف٢% فإن مستوى الإدخار سوف يتزايد لزيادة عائد الإدخار وبالتالي التنازل عن الإستهلاك الجارى وذلك بفرض ثبات مستوى الدخل .

مما سبق يتبين أن تغيرات سعر الفائدة سيكون لها أثران مختلفان تماماً على كل من الإستثمار والإدخار ، ولكن توازن الإيداع والإستثمار هو الذى سيحدد الدخل الفعلى الذى يصل إليه المجتمع .

استنتاج المنحنى د / ر : يمكن أن يتبين هذا التوازن من خلال الشكل التالى :



يتبين من الرسم أن الإستثمار التابع يتزايد مع زيادة الدخل ، حيث يميل المنحنى ر ٣ داله الإستثمار التابع عندما يكون سعر الفائدة معروفاً وثابتاً (مرتفع) ف ٣ .

أما المنحنى ر ٢ فإنه يمثل دالة الإستثمار التابع إذا إنخفض سعر الفائدة من ف ٣ % إلى ف ٢ % (مستوى متوسط لسعر الفائدة) ، بينما يمثل المنحنى ر ١ دالة الإستثمار التابع إذا إنخفض سعر الفائدة من ف ٢ % إلى

ف١% (مستوى منخفض) أى أن ر ٣ دالة الإستثمار التابع للدخل عند ثبات سعر الفائدة (مرتفع%) (ف٣%) ، ر ٢ دالة الإستثمار التابع للدخل عند ثبات سعر الفائدة (متوسط%) (ف٢%) ، ر ١ دالة الإستثمار التابع للدخل عند ثبات سعر الفائدة (منخفض%) (ف١%) . أيضاً نجد أن د ٣ يبين كمية الإدخار عندما يكون سعر الفائدة (مرتفع%) (ف٣%) ، والمنحنى د ٢ يبين كمية الإدخار عندما يكون سعر الفائدة (متوسط%) (ف٢%) ، أما د ١ يبين كمية الإدخار عندما يكون سعر الفائدة (منخفض%) (ف١%) .

وعندما يتلاقى كلا من مستوى الإدخار ومستوى الإستثمار عند سعر فائدة معين سيتحدد مستوى الدخل . وبالنظر إلى الشكل البياني السابق نجد أن منحنى الإدخار (د ١) يقطع الإستثمار (ر ١) عند سعر الفائدة (منخفض : ف١%) فى النقطة (هـ ١) والتي يتحدد عندها مستوى الدخل (ل ١) ، وعند تقاطع منحنى الإدخار (د ٢) مع منحنى الإستثمار (ر ٢) عند سعر الفائدة (متوسط : ف٢%) فى النقطة (هـ ٢) فينتج عن ذلك مستوى الدخل (ل ٢) ، ويتحدد مستوى الدخل (ل ٣) بنفس الطريقة بتقاطع (ر ٣) ، (د ٣) عند مستوى فائدة (منخفض : ف٣%) .

أى أننا بهذه الطريقة بهذه الطريقة نكون قد إستنتجنا علاقة بين الدخل وسعر الفائدة من (النقط هـ ١ ، هـ ٢ ، هـ ٣) والتي تنتج من تقاطع كلا من الإدخار (د) والإستثمار (ر) . ويتضح من الرسم بأن هناك علاقة عكسية بين سعر الفائدة ومستويات الدخل حيث نجد أن هناك علاقة

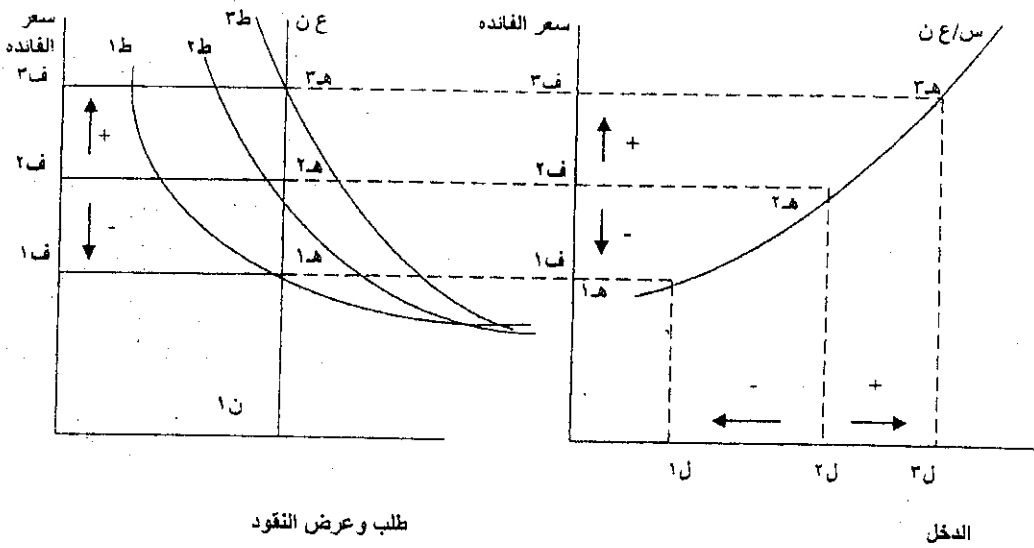
عكسية بين سعر الفائدة والإستثمار وبالتالي مع إرتفاع الفائدة يتناقص حجم الإستثمار من جانب المنظمين وذلك إعتماًداً على أثر وضاعف الإستثمار . وإذا كان الدخل مرتفع فينتج عن ذلك زيادة حجم الإدخار وحتى يتعادل الإستثمار مع هذا المستوى من الادخار لابد أن يحدث إنخفاض فى سعر الفائدة ...

إستنتاج المنحنى س/ع ن :

يتم إستنتاج هذا المنحنى إعتماًداً على التحليل الكنيزى لسعر الفائدة حيث يكون هو السعر الذى يتعادل عنده طلب النقود وعرض النقود ، ومع الإفتراض الكنيزى بثبات عرض النقود فإن كل زيادة فى كمية النقود المطلوبة للمعاملات نتيجة لزيادة الدخل فإن كمية النقود الباقية للمضاربة بتخفض .

ويمكن من خلال الرسم البياني التعرف على كيفية استنتاج المنحنى

(س / ع ن) كالاتى :-

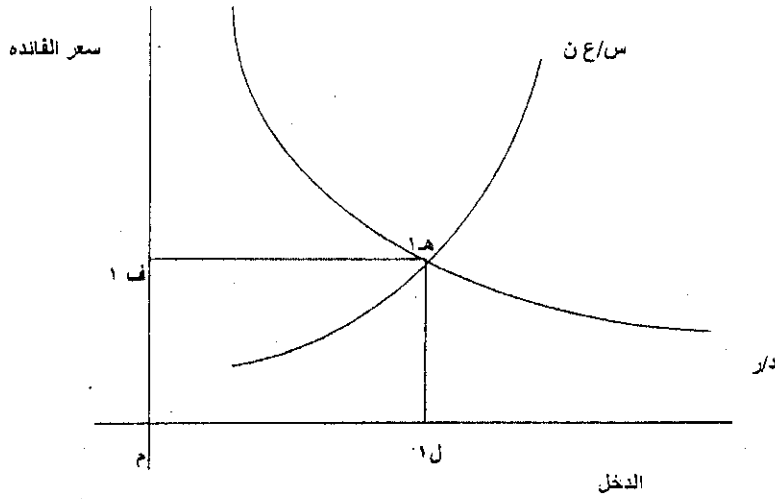


تمثل المنحنيات ط ١ ، ط ٢ ، ط ٣ منحنيات التفضيل النقدي عند مستويات دخل منخفض ومتوسط داخلي ، ونجد أن مستوى الدخل المنخفض (١ل) يقابله سعر فائده توازنى (١هـ) ، و (٢ل) يقابله سعر فائده توازنى (٢هـ) و (٣ل) سعر فائده توازنى (٣هـ) . ويتجمع نقط التقاطع هـ ١ هـ ٢ هـ ٣ نستنتج المنحنى س / ع ن الذى يبين وجود علاقه طرديه بين كلاً من الدخل وسعر الفائدة فى ظل كميته نقود ثابتة (معلومه) .

وتشير العلاقه بان انخفاض سعر الفائدة يؤدى إلى زيادة كمية النقود المخصصه للمضاربته ونقص الكميته المخصصه للمعاملات وبالتالي تقل مستويات الدخول والعكس .

استنتاج سعر الفائدة التوازني :

يمكن بالجمع بين المنحنى د/ي ، المنحنى س/ع أن نصل إلى نقطة التوازن والذي تتعادل عنده كلاً من قيم الادخار والاستثمار وطلب النقود وعرض النقود ويتحقق عندها سعر الفائدة التوازني والمستوى التوازني للدخل وبالتالي يتجمع كلاً من متغيرات القطاع الحقيقي ومتغيرات القطاع النقدي .



تطبيقات الباب الثالث

أولاً : حدد العبارة الصحيحة وغير الصحيحة من العبارات الآتية :

- ١- لا يوجد اختلاف جوهري بين أساس النظرية الكينزية والكلاسيكية فكلهما يعتمد على جانبى السوق (الطلب والعرض) .
- ٢- الطلب الفعال من وجهه نظر كينز يتحدد عند مستوى التوظيف الكامل .
- ٣- الكفاية الحديه لرأس المال من وجهه نظر كينز لا تختلف من حاله إلى أخرى فهي تدرس العلاقة بين التغير فى سعر الفائدة والتغير فى حجم الاستثمار .
- ٤- سعر الفائدة من وجهه نظر كينز لابد أن يكون توازنى فى أى وقت لأنه من الصعب تغير طلب النقود دون تغير عرض النقود .
- ٥- مضاعف الاستثمار يدرس العلاقة بين التغير فى كل من الاستثمار والاستهلاك ومستوى الدخل .
- ٦- مضاعف الاستثمار لا يمكن أن يكون أكبر من واحد صحيح .

ثانياً : اختار الإجابة الصحيحة من العبارات الآتية :

- ١- اعتمدت النظرية الكينزية فى نظريتها على :
أ- جانبى السوق - ب- العرض - ج- الطلب الفعال .
- ٢- الكفاية الحديه لرأس المال من وجهه نظر كينز تعبر عن :
أ- العائد الفعلى المتحقق من استثمار معين .
ب- العائد الأكبر المتحقق من استثمار معين .

ج-العائد الممكن تحقيقه من استثمار معين .

٣-سعر الفائدة من وجهه نظر كينز يتحدد عند :

أ- تقابل طلب النقود بدافع المعاملات مع عرض النقود .

ب- تقابل طلب النقود بدافع الاحتياط مع عرض النقود .

ج- تقابل طلب النقود بدافع المضاربة مع عرض النقود .

٤-مضاعف الاستثمار من وجهه نظر كينز له علاقة فقط :

أ- بالدخل - ب- بالتغير فى الدخل - ج- بالميل الحدى للأدخار والاستهلاك .

ثالثاً : اشرح بصورة موجزة أهم العوامل المحددة للاستثمار من وجهه نظر كينز .

رابعاً : أشرح بصورة موجزة لمفهوم دالته الاستهلاك والعلاقة بين الاستهلاك والدخل والاستثمار وأهم العوامل التى تؤثر فى الاستهلاك .

خامساً : اشرح بصورة موجزة وجهه نظر كينز كيفية حدوث التقلبات الاقتصادية وكيفية علاجها .

سادساً : أشرح مستخدماً الأشكال البيانية أهم السياسات الاقتصادية المؤثرة على الاستهلاك الدعم - الضرائب .

سابعاً : استعرض بصورة موجزة أهم النقاط التى يمكن من خلالها تقييم النظرية العامة لكينز .

ثامناً : وضح بصورة موجزة وجهه نظر كينز في أسباب حدوث التقلبات
الاقتصادية ومراحلها .

تاسعاً : قارن بين التفسير الكلاسيكي والتفسير الكينزي بخصوص سوق
العمل .

عاشراً : أشرح كيف يمكن استنتاج التحليل المعاصر لسعر الفائدة .

الباب الرابع

الفصل الأول : الدخل القومى

الفصل الثانى : السياسات الاقتصادية

تطبيقات

الأهداف التعليمية للباب الرابع

يهدف هذا الباب إلى :

- ١ - التعرف على مفهوم الدخل القومى وطرق قياسه وأهميه زيادته .
- ٢ - التعرف على مفهوم السياسات الاقتصادية وأهم أنواعها وكيفية استخدامها فى علاج المشاكل الاقتصادية التى يواجهها المجتمع .

المخرجات التعليمية للباب الرابع

بنهاية هذا الباب يكون قد ألم بكل ما يتعلق بالدخل القومى وأهم السياسات الاقتصادية .

الفصل الأول

الدخل القومى

الدخل القومى لمجتمع ما هو " قيمة السلع والخدمات التى يتم إنتاجها خلال فترة زمنية تقدر بسنة مقوما بالأسعار الجارية " .

طريق قياس الدخل القومى :

هناك ثلاث طرق متعارف عليها لقياس حجم الدخل القومى هى :

الطريقة الأولى : طريقة الناتج القومى :

الطريقة الثانية : طريقة عوائد عناصر الإنتاج .

الطريقة الثالثة : طريقة الإنفاق القومى .

الطريقة الأولى : طريقة الناتج القومى :

أى أنه حتى يمكن تقدير الدخل القومى بهذه الطريقة يجب أن نقوم بالخطوات الآتية :

- ١ - تحديد كميات السلع والخدمات المنتجة .
- ٢ - تحديد أسعار السلع والخدمات المنتجة .
- ٣ - استنتاج قيمة ما تم إنتاجه من السلع والخدمات .
- ٤ - جمع قيم السلع والخدمات المنتجة للوصول للدخل القومى .

١ - تحديد كميات السلع والخدمات المنتجة :

فى البداية علينا أن نحدد الكميات التى تم إنتاجها من السلع والخدمات داخل المجتمع ، ونفرض وجود الكميات الآتية :

١٠٠ وحدة من السلعة س

٢٠٠ وحدة من السلعة ص

٥٠٠ وحدة من الخدمة ع

ويجب أن نأخذ في الاعتبار أن ما يهمننا فقط هو السلع والخدمات التي تم إنتاجها في الفترة الجارية فقط والتي يجرى بصدها التقدير ، أي ما تم إنتاجه فعلا في هذه السنة واستبعاد أي إنتاج تم في فترات سابقة ، فالأرقام السابقة توضح ما تم إنتاجه فعلا عام ١٩٩٠ وبالتالي لا يهمننا ما تم إنتاجه عام ١٩٨٩ .

٢ - تحديد أسعار السلع والخدمات المنتجة :

عند تحديد أسعار السلع والخدمات المنتجة يجب أن تعتمد على أسعار نفس السنة التي يتم فيها القياس وهو ما يطلق عليه " الأسعار الجارية " . أي إننا عندما نقوم بحساب الدخل القومي لعام ١٩٩٠ علينا أن نحسب القيم بأسعار سنة ١٩٩٠ أما إذا قمنا بقياس القيم تبعا لأسعار سنة أخرى بخلاف سنة ١٩٩٠ فيطلق على هذه السنة " سنة الأساس " وعلى الأسعار تعبير " الأسعار الثابتة " .

ونفرض أن أسعار الوحدة من س ، ص ، ع على الترتيب تبلغ عشرة جنيهاً ، خمس جنيهاً ، أربعة جنيهاً .

٣ - استنتاج قيمة ما تم إنتاجه من سلع وخدمات :

تتم هذه الخطوة من خلال حاصل ضرب الخطوة الأولى والثانية كالآتي :
قيمة ما تم إنتاجه من السلعة س في عام ١٩٩٠ بأسعار سنة ١٩٩٠ =

$$= ١٠٠ \times ١٠ = ١٠٠٠ \text{ جنيه}$$

قيمة ما تم إنتاجه من السلعة ص فى عام ١٩٩٠ بأسعار سنة ١٩٩٠ =

$$= 200 \times 5 = 1000 \text{ جنيه}$$

قيمة ما تم إنتاجه من السلعة ع فى عام ١٩٩٠ بأسعار سنة ١٩٩٠ =

$$= 500 \times 4 = 2000 \text{ جنيه}$$

٤ - يجمع استنتاجات الخطوة السابقة تحصل على الدخل القومى لعام ١٩٩٠
بأسعار سنة ١٩٩٠ (الأسعار الجارية)

$$\text{الدخل القومى} = 1000 + 1000 + 2000 = 4000 \text{ جنيه}$$

صعوبات قياس الدخل القومى بطريقة الناتج القومى :

الصعوبة الأولى : إنتاج لا يدخل فى حساب الدخل .

الصعوبة الثانية : إنتاج يدخل أكثر من مرة فى حساب الدخل (الازدواج
المحاسبى)

الصعوبة الأولى : إنتاج لا يدخل فى حساب الدخل :

هناك بعض المنتجات لا تدخل فى الحساب وهى :

١ - الاستهلاك الذاتى من جانب المزارع لجزء من إنتاجه ، وهو لا يباع فى
السوق وبالتالي من الممكن أن يتم إضافة قيمة تقديرية إلى القيمة الممثلة
للمبيعات من إنتاج المزارع تعويضا عن الاستهلاك الذاتى للمزارع .

٢ - بالنسبة للخدمات تنقسم إلى نوعين :

أ - خدمات شخصية .

ب - خدمات غير شخصية .

خدمات شخصية :

مثل الخدمات التى يقوم الأفراد بتأديتها لأنفسهم مثل انتفاع الفرد بخدمات
شئ مملوك له مثل عدم قيام الفرد بدفع القيمة الايجارية للمسكن الذى يملكه .

ويمكن إدخال قيمة هذه الخدمات السكنية ضمن حسابات الناتج القومى وتقديره بإيجار المثل ، هناك خدمات تقوم بها ربات البيوت من أعمال منزلية أو ما يقوم به رب الأسرة لنفسه (رعايته لحديقته الخاصة) .

خدمات غير شخصية (الخدمات العامة) :

مثل خدمة الدفاع والأمن والتعليم والقضاء وهى خدمات تؤديها الدولة دون مقابل من الأفراد، ويمكن أن يتم تقييم هذه الخدمات حسب ما تتكلفه الحكومة فى تقديمها .

الصعوبة الثانية : إنتاج يدخل أكثر من مرة فى حساب الدخل (الازدواج المحاسبى) :

الناتج القومى الإجمالى لا يقيس فى واقع الأمر قيمة كافة السلع والخدمات المنتجة داخل الاقتصاد القومى ، ولكنه يقيس فقط السلع والخدمات النهائية لمختلف الأنشطة الاقتصادية . وبالتالى تهمل هذه الطريقة فى حساب الدخل ما يعرف باسم الاستهلاك الوسيط، وهناك بعض أنواع السلع والمواد الخام والخدمات غير النهائية يتم حسابها ضمن حسابات الوحدة الإنتاجية التى قامت بإنتاجها ثم حسابات الوحدات المستخدمة لها لأنها تعتبر مستلزمات إنتاج لهذه الوحدات .

مثال رقمى :

إذا فرضنا أن هناك وحدة إنتاجية (س) تستخدم ما قيمته ٢٠ جنيها كمادة خام، ثم تقوم هذه الوحدة بتصنيع هذه المادة الخام وتجهيزها وبيعها بمبلغ ٥٠ جنيها إلى وحدة إنتاجية أخرى (ص) والتى تقوم بإجراء عملية تحول على

نفس المادة وتجهيزها وبيعها بمبلغ ٧٠ جنيه في شكل سلعة نهائية ويقوم
تجار التجزئة ببيعها بمبلغ ٨٠ جنيه .

إذا قمنا بحساب الناتج القومى طبقا للمراحل السابقة وطبقا للتعريف
نجد أن ثمن السلعة النهائية = $٨٠ + ٧٠ + ٥٠ + ٢٠$
= ٢٢٠ جنيها

ولكن هناك تكرار في حساب بعض القيم ، مما يجعل القيمة الممثلة
لثمن السلعة النهائية غير حقيقية، ولكي يتم القضاء على هذا العيب نلجأ إلى
استخدام طريقة جديدة تسمى طريقة " القيمة المضافة " أى حساب الناتج
القومى بجمع القيمة المضافة الفعلية لكل مرحلة من المراحل التى يمر بها
الإنتاج .

أى أنه لتلقى الأزواج (التكرار) فى حساب القيم فإنه يأخذ قيمة
السلع النهائية فقط ولا يأخذ قيمة السلعة الوسيطة فى الحساب .
القيمة المضافة = إجمالى الناتج - الاستهلاك الوسيط (قيمة المستلزمات
والمواد التى استخدمت لإنتاج السلعة أو الخدمة) .

القيمة المضافة للمرحلة الأولى = ٢٠ جنيها
القيمة المضافة للمرحلة الثانية = الناتج الإجمالى للمرحلة الأولى -
الاستهلاك الوسيط .

= ٢٠ - ٥٠ = ٣٠ جنيها
القيمة المضافة للمرحلة الثالثة = الناتج الإجمالى للمرحلة الثانية -
الاستهلاك الوسيط .

= ٥٠ - ٧٠ = ٢٠ جنيها
القيمة المضافة للمرحلة الرابعة = الناتج الإجمالى للمرحلة الثالثة -
الاستهلاك الوسيط .

= ٧٠ - ٨٠ = ١٠ جنيها

ويجمع القيم المضافة تصل إلى القيمة النهائية للسلع والخدمات التي تم إنتاجها وهي $20 + 30 + 20 + 10 = 80$ جنيها .

الطريقة الثانية : طريقة عوائد عناصر الإنتاج :

هناك أربعة عناصر للإنتاج وهي الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم، ومعروف أن لكل عنصر عائد لصاحبه يدفعه مستخدم العنصر مقابل استخدام العنصر في الإنتاج .

الأرض يدفع مقابل استخدامها الإيجار أو الربيع، العمل يدفع مقابل استخدامه ما يعرف باسم سعر الفائدة ، أما التنظيم فيحصل المنظم على عائد الربح .

فإذا فرضنا أن قيم الإيجار، والأجور، والفائدة ، والأرباح خلال عام ١٩٩٠ تقدر بـ ١٠٠٠ ، ٥٠٠٠ ، ٢٠٠٠ ، ١٠٠٠ على الترتيب .

اعتماداً على المعلومات السابقة يمكن استنتاج الدخل القومي من المعادلة الآتية :

الدخل القومي = الإيجار . الربيع + الأجور + الفائدة + الأرباح

الدخل القومي في عام ١٩٩٠ = $1000 + 2000 + 5000 + 1000$

= ٩٠٠٠ جنيها

الطريقة الثالثة : طريقة الإنفاق القومى :

الإنفاق القومى يتكون من :

الإنفاق الخاص (الفردى) على الاستهلاك والاستثمار

الإنفاق الحكومى (الاستهلاكى والاستثمارى)

صافى التعامل مع الخارج (الصادرات - الواردات)

حساب الدخل القومى بطريقة الإنفاق القومى :

الإنفاق الاستهلاكى + الإنفاق الاستثمارى الخاص + الإنفاق الحكومى +
صافى التعامل مع الخارج (الصادرات - الواردات) .

الإنفاق الاستهلاكى الخاص :

يشمل هذا الإنفاق إنفاق الأفراد على السلع غير المعمرة (الطعام
والشراب)، والإنفاق على السلع المعمرة (الأجهزة الكهربائية) والإنفاق على
خدمات الطبيب والمحامى .

الإنفاق الاستثمارى الخاص :

يشمل هذا الإنفاق اتفاق المشروعات المملوكة للأفراد على كلاً من :
المعدات والآلات والبناء والتشييد والتغير فى المخزون .

الإنفاق الحكومى :

يشمل هذا الإنفاق كل ما تنفقه الحكومة على شراء السلع والخدمات
حتى تتمكن من أداء وظائفها بالأمن والدفاع والتعليم والقضاء .

صافي التعامل مع الخارج (الصادرات - الواردات) :

صادرات الدولة للخارج تمثل طلب العالم الخارجى على الإنتاج الوطنى،
أما واردات الدولة من الخارج فهي تمثل الطلب الوطنى على إنتاج العالم
الخارجى ، هناك حالتان :

حالة زيادة الصادرات عن الواردات مما يعنى إضافة إلى الدولة
حالة نقص الصادرات عن الواردات مما يعنى التأثير سلبيا على الدولة .

التدفق الدائرى :

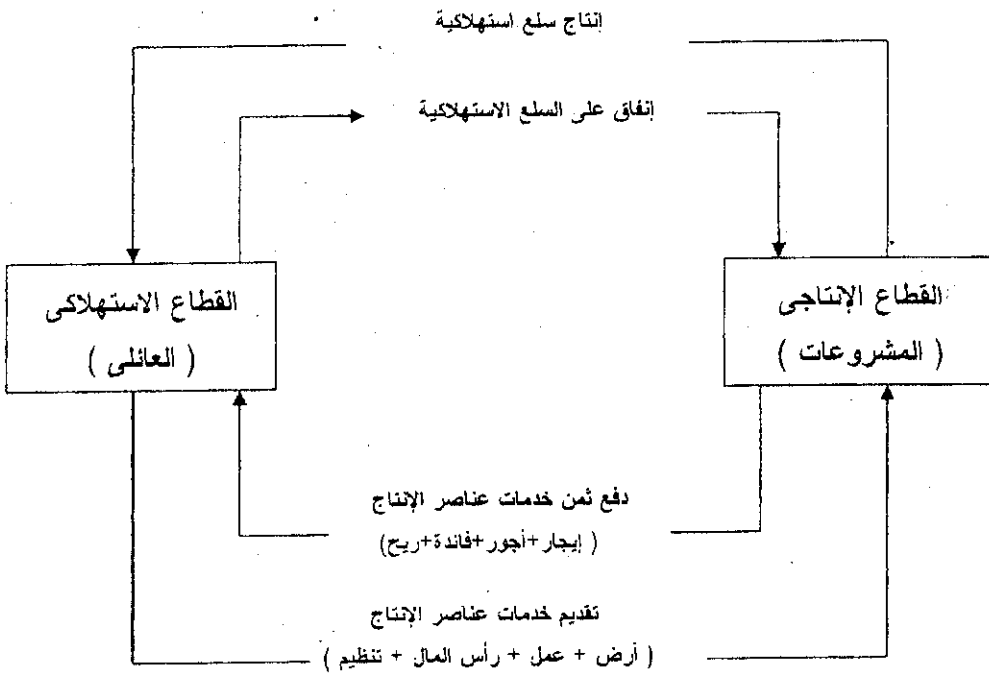
التدفق الدائرى يوضح لنا العلاقة بين قطاعات النشاط الاقتصادى
وهناك صورتان للتدفق الدائرى :

الصورة الأولى : تدفق دائرى لقطاعين فقط .

الصورة الثانية : تدفق دائرى فى نموذج من ثلاث قطاعات .

الصورة الأولى : تدفق دائرى لقطاعين فقط :

نعرض فى هذه الصورة فى حالتين ، الأولى مع عدم وجود مدخرات،
والثانية مع وجود مدخرات .



التدفق الدائري للدخل والإتفاق في حالة وجود قطاعين فقط
(القِطَاعُ الْعَائِلِيّ وَالْمَشْرُوعَات)

مع عدم وجود مدخرات

وتسير الدورة السابقة كالتالي :

الخطوة الأولى : يقوم القطاع الاستهلاكي (العائلي) بتقديم خدمات عناصر الإنتاج التي يملكونها وهي : الأرض، العمل، ورأس المال، والتنظيم . وتمثل هذه الخطوة تياراً عينيّاً

الخطوة الثانية : يقوم القطاع الإنتاجي (المشروعات) بدفع ثمن استخدام عناصر الإنتاج التي قدمها القطاع الاستهلاكي (العائلي) وهي على الترتيب : الإيجار (الربح) ثمن استخدام لعنصر الأرض، الأجور ثمن استخدام عنصر العمل، الفائدة ثمن استخدام عنصر رأس المال الربح ثمن استخدام عنصر

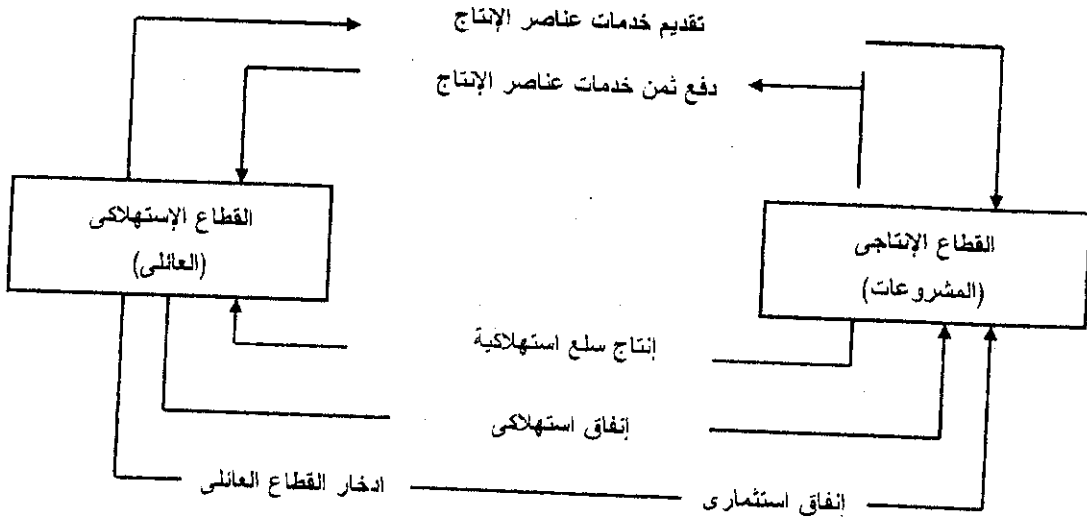
التنظيم، وتمثل هذه الخطوة تياراً نقدياً .

الخطوة الثالثة : يقوم القطاع الإنتاجى (المشروعات) باستخدام ما لديه من عناصر إنتاج فى إنتاج سلع استهلاكية نهائية، وتمثل هذه الخطوة تياراً عينياً .

الخطوة الرابعة : يقوم القطاع الاستهلاكى (العائلى) باتفاق ما تحقق لهم من دخل فى شراء السلع الاستهلاكية النهائية التى أنتجها القطاع الإنتاجى، وتمثل هذه الخطوة تياراً نقدياً .

وبعد الخطوة الرابعة تعود الدورة من جديد ليبدأ القطاع الاستهلاكى بتقديم خدمات عناصر الإنتاج للقطاع الإنتاجى وهكذا . . .

التدفق الدائرى فى نموذج اقتصادى مكون من قطاعين وبه مدخرات .

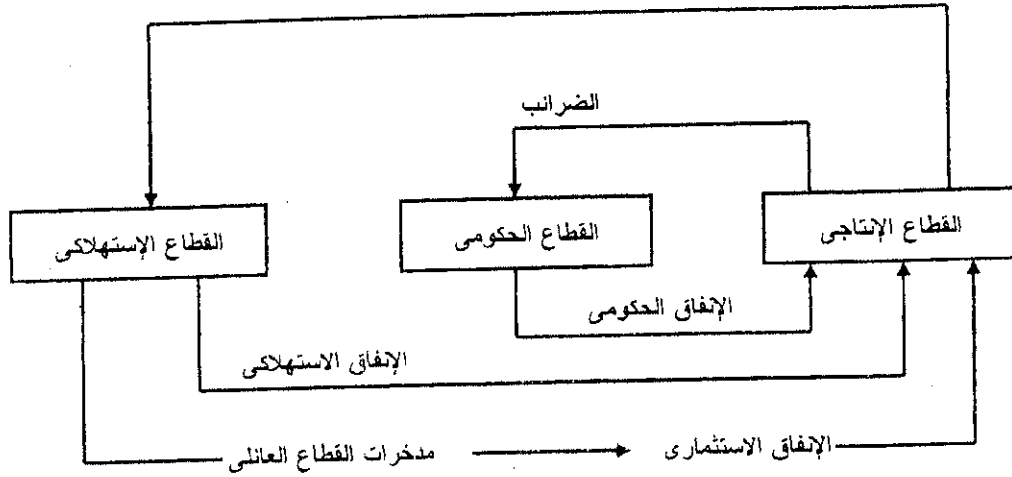


الصورة الثانية : التدفق الدائري فى نموذج اقتصادى مكون من ثلاث

قطاعات (القطاع العائلى، قطاع المشروعات، القطاع

الحكومى)

الدخل النقدى المتاح (قيمة الإنتاج مطروحا منها الضرائب)



عندما تقوم الحكومة بفرض الضرائب وتقديم النفقات، فإن الضرائب
تخفض من التدفق النقدى للقطاع العائلى، وبصفة عامة تتوقف قيمة الإنتاج
على الإنفاق العائلى وإنفاق القطاع الإنتاجى على عنصر الاستثمار وأدوات
الحكومة فى جانب فرض الضريبة وجانب الإنفاق .

بعض المفاهيم الهامة فى الدخل

أولا : صافى الناتج القومى :

صافى الناتج القومى = إجمالى الناتج القومى - الإهلاك .

ثانيا : الدخل المحلى والدخل القومى :

الدخل المحلى هو مجموع العوائد التى تستحق لأصحاب خدمات عناصر الإنتاج من المواطنين أو الأجانب خلال فترة سنة نتيجة استخدامها فى الأنشطة الإنتاجية داخل حدود الدولة .

الدخل القومى هو مجموع العوائد التى تستحق لأصحاب خدمات عناصر الإنتاج الوطنية خلال سنة، نتيجة استخدامها فى الأنشطة الإنتاجية سواء كان ذلك داخل الدول أم خارجها .

العلاقة بين الدخل القومى والدخل المحلى هو :

الدخل القومى = الدخل المحلى + العوائد المستحقة للمواطنين فى الخارج -
العوائد المستحقة للأجانب فى الداخل .
وهناك ثلاث أشكال للعلاقة بين الدخل القومى والدخل المحلى :

الشكل الأول : الدخل القومى أكبر من الدخل المحلى :

تحدث هذه الحالة إذا كانت العوائد المستحقة للمواطنين فى الخارج أكبر من العوائد المستحقة للأجانب فى الداخل .

الشكل الثانى : الدخل القومى أقل من الدخل المحلى :

تحدث هذه الحالة إذا كانت العوائد المستحقة للمواطنين فى الخارج أقل من العوائد المستحقة للأجانب فى الداخل .

الشكل الثالث : الدخل القومى يساوى الدخل المحلى :

تحدث هذه الحالة إذا تساوت العوائد المستحقة للمواطنين فى الخارج مع العوائد المستحقة للأجانب فى الداخل .

ثالثا : الدخل الشخصى :

هو الدخل الجارى الذى يحصل عليه الأفراد أو القطاع العائلى من كل المصادر سواء نتيجة تقديم خدمات إنتاجية أو نتيجة للتحويلات التى يحصلون عليها نتيجة المساهمة فى النشاط الإنتاجى الجارى .

أمور يجب فى الحساب عند حساب الدخل الشخصى :

- ١- أية مبالغ لم يتسلمها الأفراد خلال فترة القياس كما هو الحال بالنسبة للأرباح غير الموزعة التى تستبعدا الشركات ولا توزعها على الأفراد فى السنة التى تحققت فيها وذلك بهدف تكوين مخصصات واحتياطات .
 - ٢- أية مبالغ تمثل الاشتراكات التى تخص التأمينات الاجتماعية وأقساط المعاشات .
 - ٣- أية مبالغ يحصل عليها الأفراد (القطاع العائلى) من الدولة دون مساهمة فى الإنتاج مثل الإعانات النقدية، مدفوعات الضمان الاجتماعى .
- ونجد أن العنصرين الأول والثانى يتم استبعادهم من الدخل القومى، فى حين يضاف العنصر الثالث .

الدخل الشخصى - الدخل القومى

- اقساط التأمينات والمعاشات
- ارباح محتجزة (أرباح غير موزعة) .
- + المدفوعات التحويلية (الإعانات) .

رابعا : الدخل المتاح (الممكن التصرف فيه) :

يمثل الدخل المتاح الإمكانيات الفعلية التى يملكها الفرد ويمكن من خلالها التصرف داخل السوق، ويستبعد من الدخل الشخصى ما تحصل عليه الحكومة من ضريبة على الدخل وهو ما يطلق عليها الضريبة المباشرة .

الدخل المتاح (الممكن التصرف فيه) = الدخل الشخصي - الضرائب المباشرة
ويقسم الدخل المتاح على عنصرى الاستهلاك والادخار
الدخل المتاح = إنفاق استهلاكى شخصى + ادخار شخصى

العلاقة بين مقاييس الناتج القومى :

- (١) الناتج القومى الإجمالى = القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية فى الدولة خلال سنة .
- (٢) الناتج القومى الصافى = الناتج القومى الإجمالى - الإهلاك
- (٣) الدخل القومى = الناتج القومى الصافى - الضرائب غير المباشرة
- (٤) الدخل الشخصى = الدخل القومى - أرباح غير موزعة - أقساط التأمين والمعاشات + المدفوعات التحويلية .
- (٥) الدخل المتاح = الدخل الشخصى - الضرائب المباشرة
(الدخل الممكن التصرف فيه)
= الاستهلاك + الادخار .

أهمية قياس الدخل القومى :

ترجع أهمية قياس الدخل القومى إلى العديد من العوامل لعل من أهمها:
الأهمية الأولى : إمكانية قياس مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع، وبالتالي التعرف على حقيقة وضع الاقتصاد القومى ، وبمقارنة تقديرات الدخل القومى خلال عدد معين من السنوات، يستطيع الباحث أن يكون صورة واضحة عن كيفية تطور الاقتصاد القومى من حيث نموه أو تسدهور، وكذلك بمقارنة تقديرات الدخل القومى فى عدد من الدول ، يستطيع الباحث أن يقارن بين درجة التقدم الاقتصادى فى كل منها .

الأهمية الثانية : إمكانية التعرف على قدرة الأفراد على دفع الضرائب وتحمل المزيد منها — أى معرفة الحد الأقصى الذى يمكن أن يتحملة أفراد المجتمع من الضريبة، أى أنه من الصعب أن يتم فرض ضرائب جديدة أو رفع أسعار الضرائب القائمة إلا بعد معرفة المقدرة الفعلية لتحمل الفرد مقدار الضريبة .

الأهمية الثالثة : إمكانية قياس مقدرة الأفراد على تحمل أعباء القروض العامة، ويتم ذلك أما من خلال تقدير نسبة القروض العامة القائمة إلى مقدار الدخل القومى ، وأما عن طريق تقدير نسبة الأقساط والفوائد إلى مجموع النفقات العامة فى ميزانية الدولة .

الأهمية الرابعة : إمكانية الحكم على مدى نجاح السياسة الاقتصادية التى تطبقها الدولة ، بمعنى أن وجود زيادة فى معدلات نمو الدخل القومى يعتبر دليلاً ومؤشراً على نجاح السياسة الاقتصادية التى تطبقها الدولة .

الأهمية الخامسة : من خلال قياس الدخل القومى يمكن للدولة أن تضع الإطار العام لسياستها المالية سواء من ناحية الإنفاق الحكومى أو الضرائب وهناك حالتان :

الحالة الأولى : توقع بوجود حالة من التضخم (ارتفاع الأسعار) هنا تقوم الدولة باتخاذ خطوتين، الأولى تخفيض حجم الإنفاق الحكومى (العام) والثانية زيادة أعباء الضريبة حتى يقل الإنفاق وتخفيض الأسعار .

الحالة الثانية : توقع بوجود حالة من الكساد (انخفاض الأسعار) هنا تقوم الدولة باتخاذ خطوتين، الأولى تتمثل فى زيادة حجم الإنفاق الحكومى (العام) والثانية تخفيض أعباء الضريبة وبذلك يمكن تجنب حالة الكساد المتوقعة .

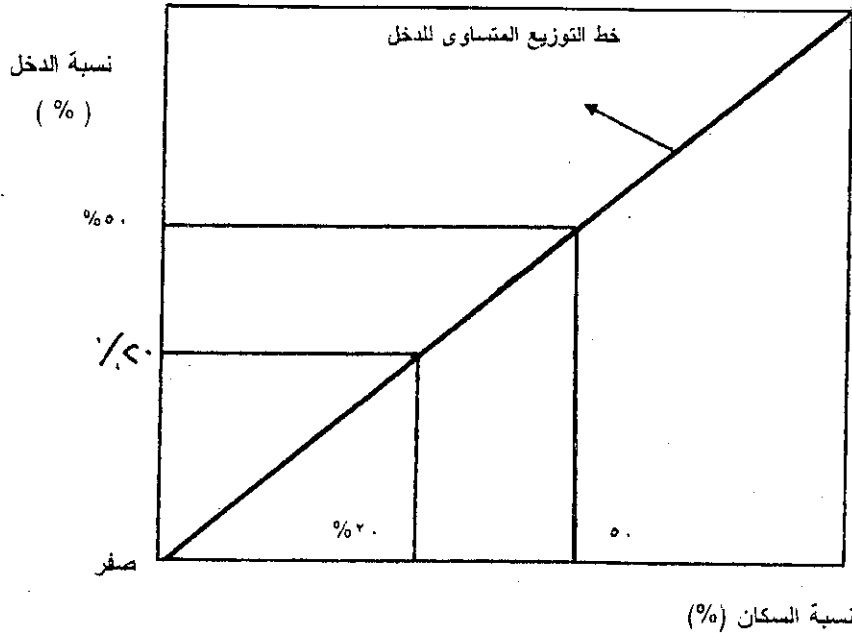
الأهمية السادسة : قياس العدالة في توزيع الدخل :

عند النظر إلى العدالة في توزيع الدخل نجد أن هناك حالتان :

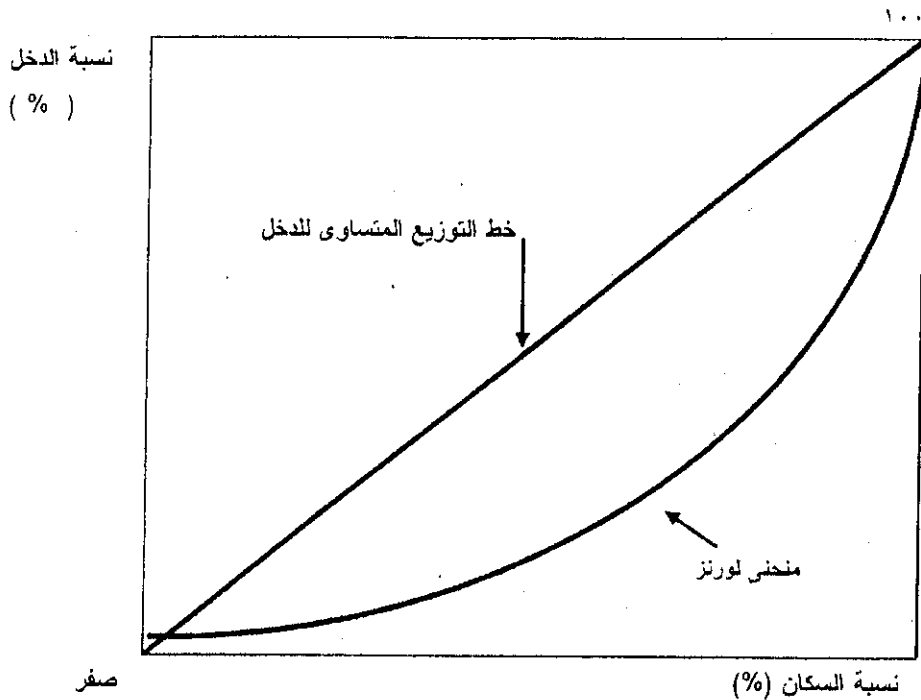
- الحالة الأولى : حالة وجود عدالة في توزيع الدخل .
- الحالة الثانية : حالة وجود عدم عدالة في توزيع الدخل .

الحالة الأولى : حالة وجود عدالة في توزيع الدخل (المساواة في توزيع الدخل)

تتحقق هذه الحالة إذا تعادلت النسبة بين السكان ونصيبهم في الدخل، بمعنى أن ٣٠% من السكان يحصلون على ٣٠% من الدخل، ٥٠% من السكان يحصلون على ٥٠% من الدخل وهنا نقول أن هناك توزيعاً متساوياً تماماً للدخل ويعبر عنه بالرسم التالي :



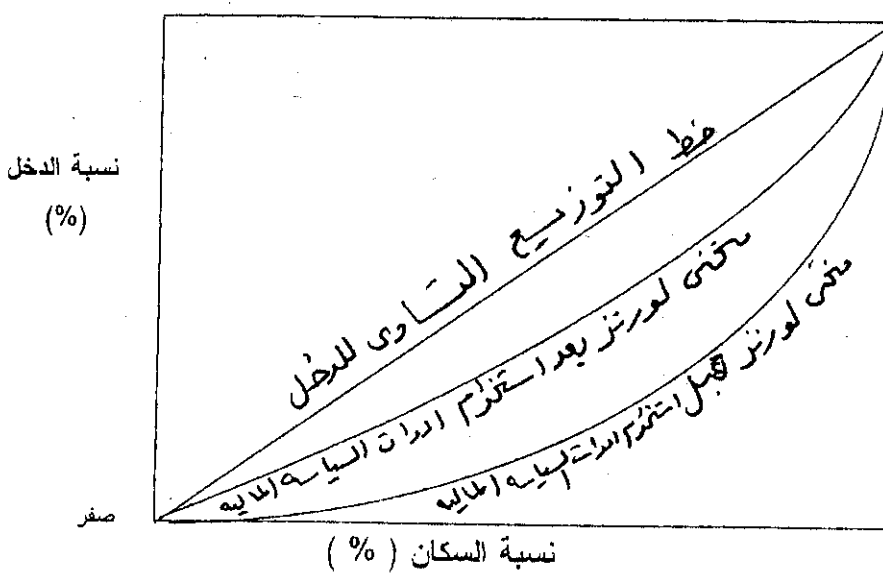
تتحقق هذه الحالة إذا اختلفت النسبة بين السكان ونصيبهم في الدخل، بمعنى أن ٢٥% من السكان مثلاً يحصلون على ٦% من الدخل، ٤٠% من السكان يحصلون على ١٤% من الدخل وهكذا... ويمكن توضيح حالة عدم العدالة في توزيع الدخل من خلال ما يسمى "بمنحنى لورنز" وتمثل المسافة بين خط التوزيع المتساوى للدخل ومنحنى لورنز مدى التفاوت في توزيع الدخل داخل المجتمع كما يتبين من الرسم التالي :



وكما اتسعت المساحة بين منحنى لورنز وخط التوزيع المتساوى للدخل دل ذلك على زيادة حالة عدم العدالة في توزيع الدخل (زاد التفاوت في توزيع الدخل) . وكما ضاقت المساحة بين منحنى لورنز وخط التوزيع

المتساوى للدخل دل ذلك على حدوث نقص فى حالة عدم العدالة فى توزيع الدخل (قل التفاوت فى توزيع الدخل).

ومن الممكن أن يتم علاج حالة عدم العدالة فى توزيع الدخل من خلال قيام الحكومة باستخدام أدوات السياسة المالية وخاصة الضرائب، حيث أن الضرائب تستقطع من الدخل ويعاد استخدام حصيلتها لصالح أصحاب الدخل المحدودة وبالتالي فهي تحقق قدراً ما من العدالة فى توزيع الدخل ويظهر ذلك من خلال نقص المسافة بين منحنى لورنز وخط التوزيع من بطبيعة الحال سيتم فرض الضرائب على أصحاب الدخل المرتفعة وهى ما يعرف باسم الضرائب التصاعديّة ويمكن توضيح ما سبق من خلال الرسم البياني التالي :



تحديد المستوى التوازنى للدخل القومى

هناك طريقتان للوصول إلى وضع توازن الدخل القومى وهما :

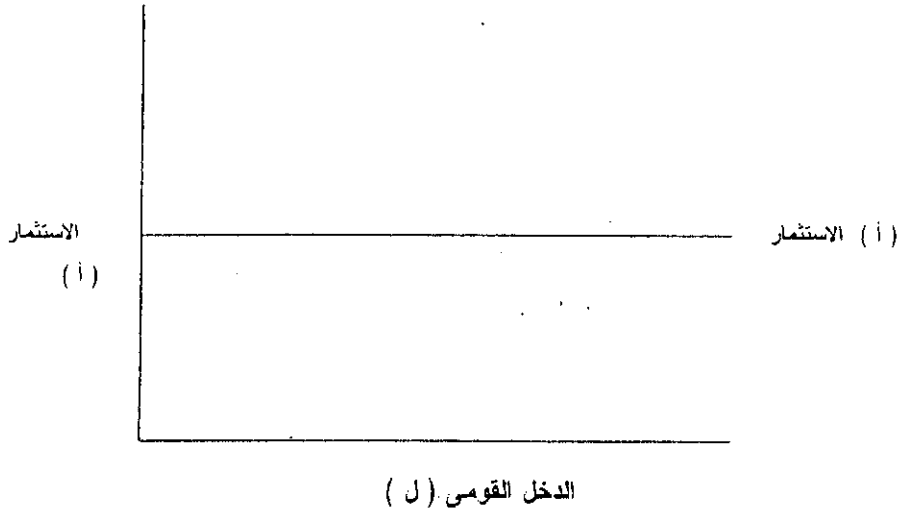
أولاً: طريقة تساوى الادخار والاستثمار.

ثانياً : طريقة تساوى العرض الكلى مع الطلب الكلى .

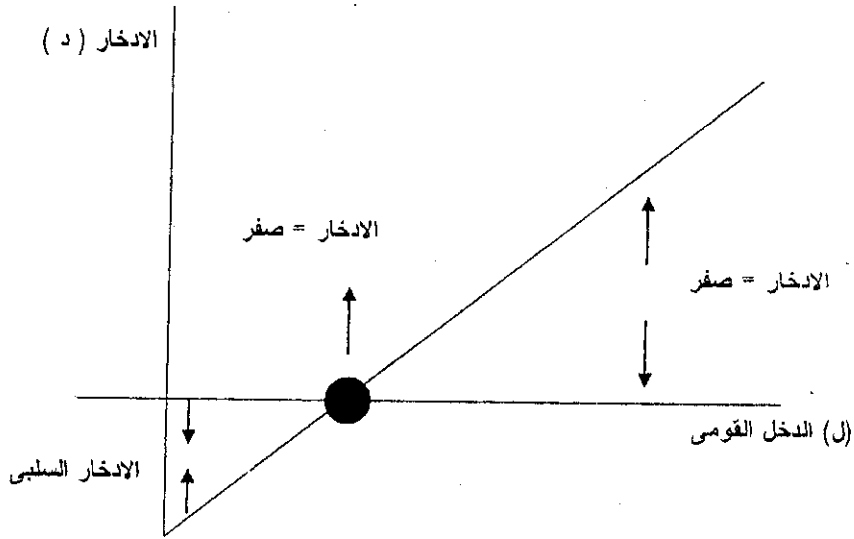
ونتناول كل طريقة بمفردها .

أولاً : طريقة تحديد المستوى التوازنى للدخل بتساوى (تعاادل) الادخار والاستثمار :

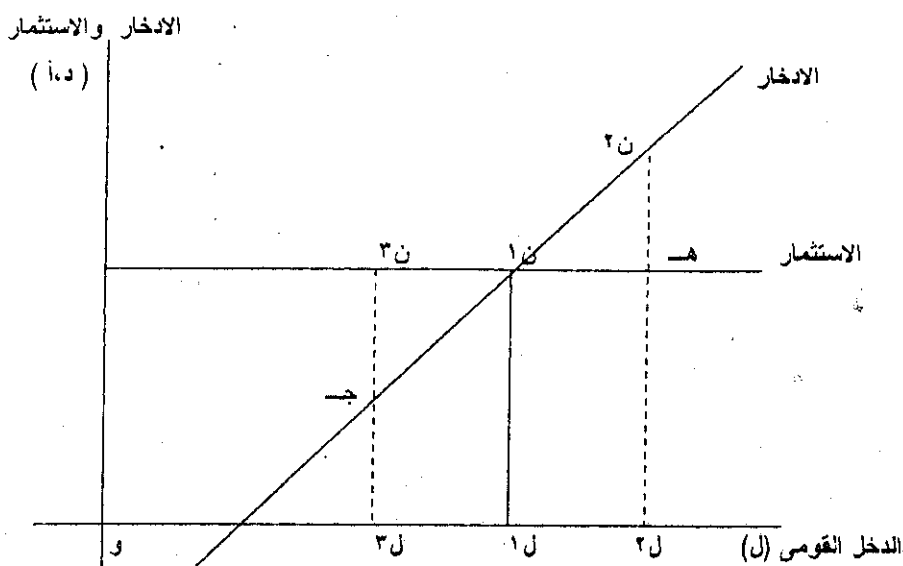
فى البداية نفترض أن الاستثمار لا يتأثر بالدخل وهو ما يطلق عليه الاستثمار المستقل ولذلك يأخذ شكل خط أفقى يوازي المحور الأفقى الذى يمثل الدخل كالاتى :



أما الادخار فقد يكون سلبيا إذا كان الاتفاق على الاستهلاك أكبر من الدخل القومي ويكون إيجابيا إذا كان الاتفاق على الاستهلاك أقل من الدخل، وقد ينفق كل الدخل على الاستهلاك وبالتالي لا يوجد ادخار ويمكن تمثيل الادخار بالرسم التالي :



وبالجمع ما بين كلاً من الاستثمار والادخار نصل إلى المستوى التوازني للدخل القومي ويتبين ذلك من الشكل التالي :



يتضح من الرسم أن أمامنا ثلاثة حالات وهى :

الحالة الأولى : تتمثل هذه الحالة عند تقاطع كلا من الاستثمار والادخار ويكون مستوى الدخل ممثلاً بالمسافة (و ل ١)، ويسمى هذا المستوى التوازنى للدخل .

الحالة الثانية : تتمثل هذه الحالة إذا كان مستوى الدخل ممثلاً بالمسافة (و ل ٢) ونجد أنه عند هذا المستوى يكون الاتفاق على الاستثمار (هـ ل ٢) أقل من حجم الادخار (ن ٢ ل ٢) .

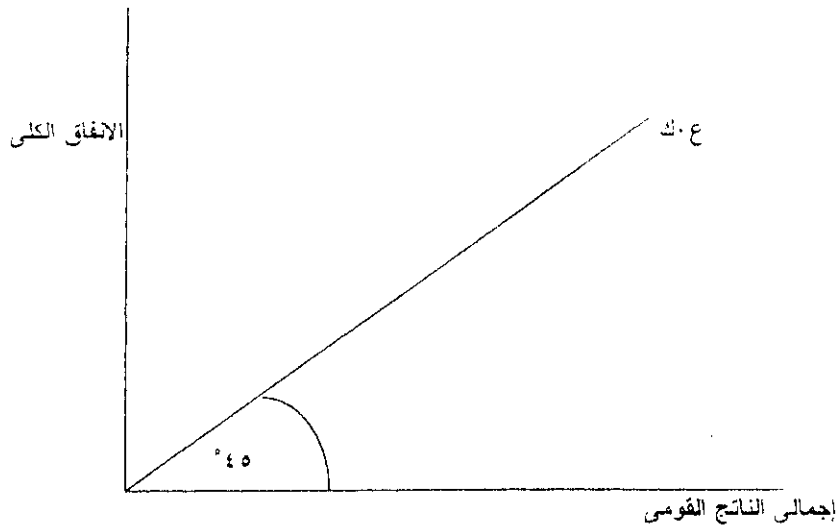
وفى هذه الحالة يتجه رجال الأعمال إلى تخفيض حجم نشاطهم الإنتاجى مما يترتب عليه تناقص الناتج القومى وبالتالي نقص الدخل القومى والسدى يؤدي بدوره إلى نقص فى الادخار ليتعادل مع الاستثمار ويصل المجتمع إلى وضع التوازن .

الحالة الثالثة : تتمثل هذه الحالة إذا كان مستوى الدخل ممثلاً بالمسافة (و ل ٣) ونجد أنه عند هذا المستوى يكون الاتفاق على الاستثمار (ن ٣ ل ٣)، ونجد أنه عند هذا المستوى يكون الاتفاق على الاستثمار (ن ٣ ل ٣) أكبر من حجم الادخار (ج ل ٣). وفي هذه الحالة يكون الاتفاق الكلى أكبر من الناتج القومي، مما يجعل رجال الأعمال يتجهون إلى التوسع في نشاطهم الإنتاجي وترداد فرص العمل المتاحة ويرتفع مستوى الإنتاج والدخل مما يؤدي بدوره إلى حدوث زيادة في الادخار ليتعادل مع الاستثمار ويصل المجتمع إلى وضع التوازن مرة أخرى .

وبخلاصة ما سبق أن المستوى التوازني للدخل القومي لا يتحقق إلا عندما يتساوى (يتعادل) كلاً من الادخار والاستثمار .

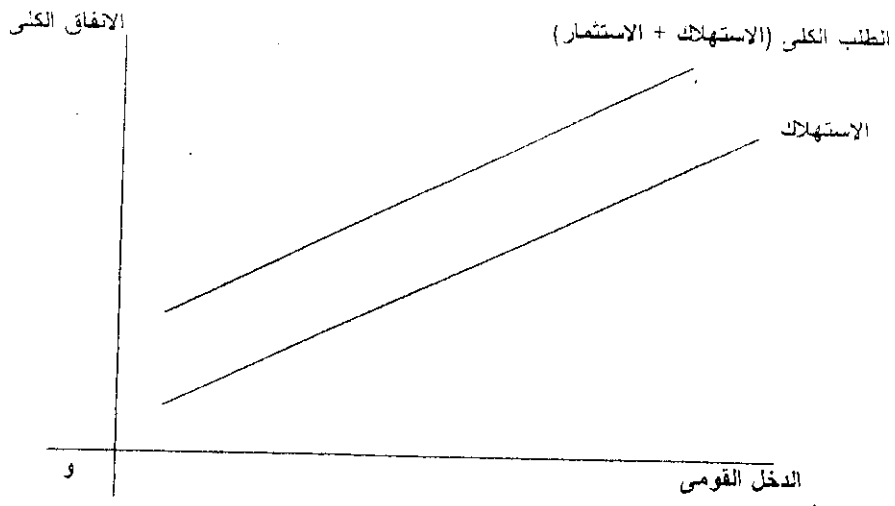
ثانياً : طريقة تحديد المستوى التوازني للدخل بتساوي العرض الكلى مع الطلب الكلى :

العرض الكلى : يمكن تمثيل العرض الكلى بخط 45° مع المحورين ويبين العرض الكلى أن قيمة الناتج أو الدخل تتساوى مع الاتفاق الكلى عند كل نقطة من نقاطه ويمثل خط 45° خط استرشادي للتوازن .

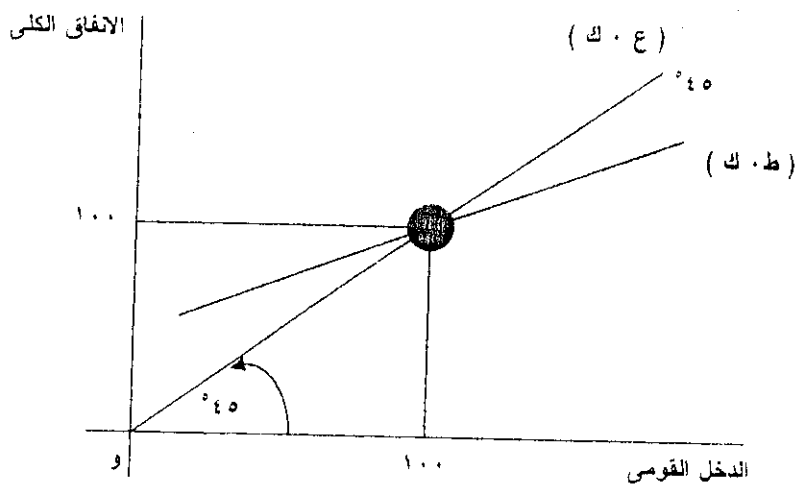


الطلب الكلى :

يتكون الطلب الكلى من إجمالي الانفاق على السلع الاستهلاكية والاستثمارية والادفاق من جانب الحكومة وصافى التعامل مع الخارج (الصادرات-الواردات) ويمكن توضيح الطلب الكلى من خلال الرسم البيانى التالى:



وبالجمع ما بين كلاً من الطلب الكلي والعرض الكلي يمكن الوصول إلى
المستوى التوازني للدخل القومي من خلال الشكل التالي :

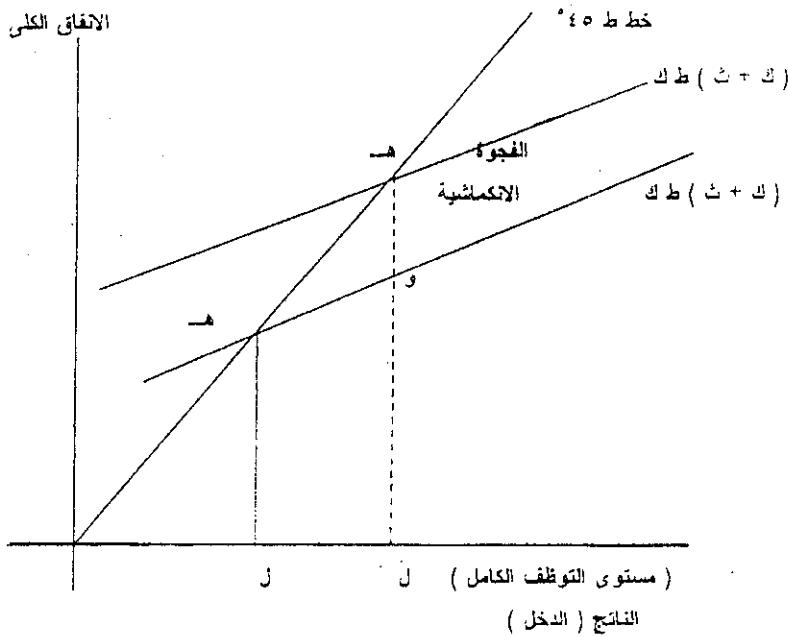


حالات الاختلال فى الاقتصاد القومى :

تسعى الدول إلى تحقيق مستوى توازن الناتج القومى، ولكن قد يبتعد الاقتصاد عن وضع التوازن ويظهر ذلك فى ظهور ما يسمى بالفجوات التضخمية والانكماشية فى حالة اختلاف المستوى التوازنى للناتج عن مستوى التوظيف الكامل .

- الحالة الأولى : قصور الطلب الكلى عن العرض الكلى (الفجوة الانكماشية) .
- الحالة الثانية : زيادة الطلب الكلى عن العرض الكلى (الفجوة التضخمية) .

الحالة الأولى : قصور الطلب الكلى عن العرض الكلى (الفجوة الانكماشية) :
تحدث الفجوة الانكماشية إذا كان التوازن فى الاقتصاد القومى عند مستوى توازن للدخل (لناتج) يقل عن مستوى الدخل (الناتج) الذى يحقق وضع التوظيف الكامل . ويمكن توضيح ذلك بالرسم التالى :



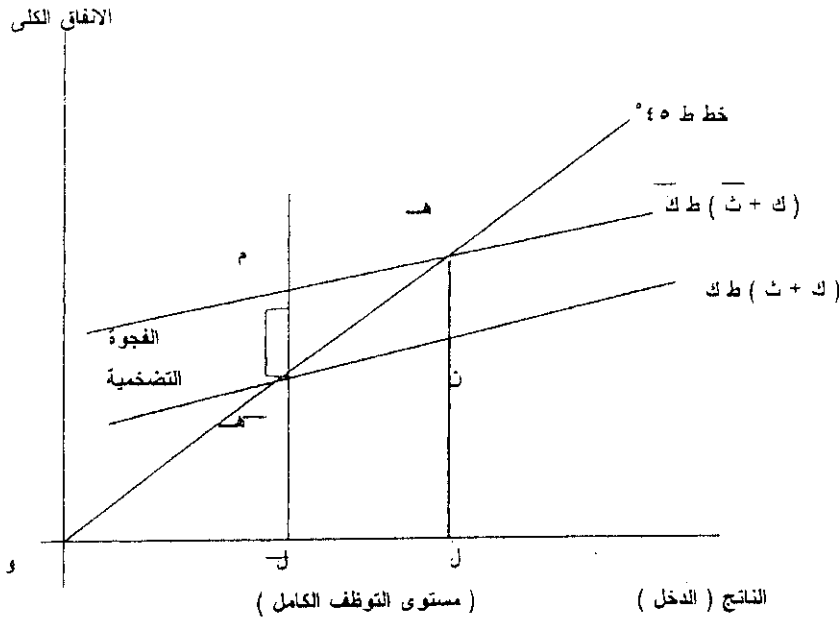
ويتبين من الرسم أن التوازن الفعلى يتحقق عند النقطة هـ وذلك عند تقاطع الطلب الكلى الفعلى (ط ك) مع خط الدخل الاسترشادى خط (٤٥ °) ويتمثل التوازن الفعلى للدخل عند نقطة (ل) وهو يقل عن مستوى الدخل المحققة عند التوظيف الكامل الذى تمثله النقطة (ل) والذى يتحدد بتقاطع الطلب الكلى (ط ك) عند مستوى التوظيف الكامل مع خط الدخل عند النقطة (هـ) .

ويمثل البعد (هـ و) الفجوة الانكماشية وهى البعد الرأسى بين الطلب الكلى الفعلى وخط (٤٥ °) عند مستوى دخل يناظر مستوى دخل التوظيف الكامل، وتتمثل الفجوة الانكماشية فى ذلك العدد الذى يجب أن يزيد به الطلب الكلى لضمان تحقيق مستوى دخل التوظيف الكامل .

ولعلاج الفجوة الانكماشية يجب أن تستخدم الحكومة كلا من السياسة الضريبية والسياسة النقدية، بمعنى أن تتجه الحكومة إلى ضرورة تخفيض أسعار الضريبة أو إلغاء بعض الضرائب مما سيؤدى إلى زيادة الدخل القابل للتصرف فيه لدى أفراد المجتمع فيزداد الانفاق على الاستهلاك ويزداد الانفاق الكلى على الناتج. وأيضا يمكن تخفيض سعر الفائدة مما يعنى زيادة الاستثمار وزيادة الطلب الكلى للوصول إلى وضع التوازن .

الحالة الثمانية : زيادة الطلب الكلى عن العرض الكلى (الفجوة التضخمية) :

تحدث الفجوة التضخمية : إذا كان المستوى التوازنى للناتج أكبر من مستوى التوظيف الكامل ويمكن توضيح ذلك من خلال الرسم البيانى التالى :



يتضح من الرسم أن التوازن الفعلى يتحقق عند النقطة هـ حيث يتقاطع الطلب الكلى الفعلى مع خط الدخل الاسترشادى (٤٥°) عند مستوى الدخل ل، أما دخل التوظيف الكامل فيحدد بتقاطع الطلب الكلى عند مستوى التوظيف الكامل مع خط الدخل عند المستوى (ل) وتقاس الفجوة التضخمية بالبعد الراسى هـ ٢ م وهى تمثل المسافة بين الطلب الكلى الفعلى وخط الدخل الاسترشادى عند مستوى دخل يقابل التوظيف الكامل والفجوة التضخمية توضح مقدار الانخفاض المطلوب فى الاتفاق (الطلب) اللازم لخفض المستوى التوازنى للناتج إلى مستوى التشغيل الكامل بدون حدوث تضخم، حيث أن ارتفاع مستوى

الناتج من ل : ل يمثل ارتفاع فى القيمة السوقية للناتج بسبب ارتفاع الأسعار وليس ارتفاع الكمية المنتجة .

ولإزالة الفجوة التضخمية يجب على الحكومة أن تستخدم كلاً من السياسة الضريبية والسياسة النقدية بهدف العمل على خفض الطلب الكلى من ط ك : ط ك . حتى يصبح مستوى التوظيف الكامل هو نفسه المستوى التوازنى للدخل القومى .

ويتم ذلك من خلال زيادة سعر الضريبة أو فرض ضرائب جديدة مما يؤدي إلى نقص الدخل القابل للتصرف وبالتالي حدوث نقص فى الانفاق على الاستهلاك وفى نفس الوقت رفع أسعار الفائدة الممثلة لعنصر تكاليف الاستثمار مما يؤدي إلى نقص الاستثمار .

1. The first part of the document is a list of names and their corresponding dates. The names are listed in a column on the left, and the dates are listed in a column on the right. The names are: John Doe, Jane Smith, and Bob Johnson. The dates are: 1/1/2020, 2/1/2020, and 3/1/2020.

السياسات الاقتصادية

تتمثل السياسة الاقتصادية فى قيام الدولة بخطوات و إجراءات ترمى إلى تحقيق أهداف اقتصادية محددة و من أهم الوسائل التى يمكن من خلالها تحقيق هذه الأهداف :

- ١ - وسائل مالية وتتعلق بكل من الأنفاق الحكومى والتحويلي والضرائب
- ٢ - وسائل نقدية وتتعلق بكل من كمية النقود وأسعار الفائدة وشروط الائتمان
- ٣ - الاحتفاظ بالسعر المناسب للتبادل بين العملة الوطنية و العملات الأخرى

تسعى الدول لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية تتمثل فى إشباع حاجات أفراد المجتمع من مختلف السلع و بصفة خاصة تلك السلع التى يطلق عليها السلع العامة ، وتحقيق النمو الاقتصادى وزيادة فرص التوظيف فى المجتمع حتى يمكن علاج مشكلة البطالة ، أيضا العمل على تحقيق استقرار نسبي فى المستوى العام للأسعار حتى يمكن الحفاظ على مستوى معيشة أفراد المجتمع ، وبجانب ما سبق من أهداف تسعى الحكومات إلى تحسين وضع ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات والعمل على تحقيق حجم الواردات.

ونعرض هنا لنوعين من السياسات الاقتصادية .

أولا : السياسة المالية والسياسة الاقتصادية :

الفصل الثانى

السياسات الاقتصادية

أولاً : تعريف السياسة المالية :

تعد السياسة المالية من أهم السياسات التى تعتمد عليها الحكومة فى تحقيق التوازن و النمو الاقتصادى و توفير فرص العمل للوصول إلى وضع التوظيف الكامل .

ويمكن تعريف السياسة المالية بأنها استخدام الحكومة للضرائب والأنفاق العام والموازنة العامة للدولة من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادى أى أن السياسة المالية تتمثل فى الأمور المالية للدولة والهادفة إلى تحقيق التوازن فى الموازنة وزيادة الإنتاج و منع حدوث التضخم والكساد ، ويمكن القول بان الهدف الأساسى للسياسة المالية هو تحقيق الاستقرار الاقتصادى من خلال محاربة التضخم والكساد .

ثانياً : السياسة المالية فى الفكر الاقتصادى :

تعرض معنا للسياسة المالية فى كل من الفكر الكلاسيكى و الفكر الكينزى

١ - السياسة المالية فى الفكر الاقتصادى الكلاسيكى :

كان الاقتصاديون الكلاسيك يؤمنون بأن السياسة النقدية السليمة أكثر فعالية من السياسة المالية حيث أنها من الصعب أن تحقق الاستقرار الاقتصادى أو أن تقوم بعلاج مشكلة البطالة إلا فى حدود ضيقة .

و من وجهة النظر الكلاسيكية ، من الممكن خلق مزيد من فرص العمل و المساهمة فى علاج مشكلة البطالة عن طريق إحداث زيادة فى حجم الأنفاق الحكومى و التى يمكن تمييزها من خلال ثلاث مصادر إيرادية و هى على الترتيب :

المصدر الأول : قيام الحكومة بفرض ضرائب جديدة أو برفع نسبة الضرائب الحالية و فى هذه الحالة من الصعب أن يزداد حجم الإنفاق القومى ، لأن الزيادة التى ستحدث فى الإنفاق الحكومى سيقابلها بنفس القدر فى الغالب نقص فى حجم إنفاق الأفراد نتيجة لفرض الضرائب .

المصدر الثانى : قيام الحكومة بإصدار قرض عام جديد و فى هذه الحالة سيحدث ارتفاع فى سعر الفائدة و ما يترتب عليه من حدوث نقص فى الإنفاق الاستثمارى الخاص بنفس القدر الذى سيزيد به الإنفاق الحكومى و بالتالى من الصعب أن يزداد حجم الإنفاق القومى .

المصدر الثالث : من الممكن أن يزداد الطلب الكلى من خلال استحداث تضخم نقدى .

٢- السياسة المالية فى الفكر الاقتصادى الكينزى :

نشر الاقتصادى العظيم (كينز) كتابه (النظرية العامة للتوظيف و الفائدة و النقود) عام ١٩٣٦ و الذى أكد من خلاله أهمية الاقتصادى من السياسة النقدية و بالتالى من الممكن الاعتماد على أدوات السياسة المالية فى علاج ما يواجه المجتمع من مشاكل اقتصادية .
و يركز التحليل الكينزى فى استخدام أدوات السياسة المالية على شكلين أساسيين :

الشكل الأول : فى ظل وجود حالة (الانكماش) فى النشاط الاقتصادى يمكن علاج هذه الحالة بثلاث طرق :

- تقوم الحكومة بزيادة حجم الإنفاق الحكومى .
- تقوم الحكومة بتخفيض الضرائب .
- تقوم الحكومة باستحداث (عجز) فى الموازنة العامة للدولة .

الشكل الثانى : فى ظل وجود حالة من (التضخم) فى النشاط الاقتصادى يمكن علاج هذه الحالة بثلاث طرق - عكس ما أتبع عند علاج الانكماش - وهى على الترتيب :

- تقوم الحكومة بتخفيض حجم الإنفاق الحكومى .
 - تقوم الحكومة بزيادة الضرائب .
 - تقوم الحكومة باستحداث " فائض " فى الموازنة العامة للدولة .
- ويستند كينز على مضاعف الاستثمار فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى بصورة سريعة حيث أن زيادة الاستثمار بمبلغ معين وفى ظل الميل الحدى الاستهلاكى فى المجتمع تحدث زيادة مضاعفة فى الدخل القومى .

ثالثاً : أهداف السياسة المالية

تسعى السياسة المالية لتحقيق الأهداف المالية الآتية :

- (١) العمل على تحقيق التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج مما يؤدى إلى استقرار الوضع الاقتصادى .
- (٢) اتخاذ إجراءات من شأنها المحافظة على قيمة النقود مما يؤدى إلى استقرار المستوى العام للأسعار .
- (٣) إعادة توزيع الدخل والثروة .
- (٤) المحافظة على مستوى الدخل والعمل على زيادتها .
- (٥) تحقيق النمو الاقتصادى .

رابعاً : أدوات السياسة المالية

هناك نوعان من أدوات السياسة المالية هما الأدوات التلقائية ، والأدوات المقصودة .

ويقوم النوع الأول على تحقيق أهداف السياسة المالية بطريقة تلقائية أو ذاتية ، وتسمى فى العادة أدوات أو ضوابط تلقائية .

وتأتى العملية التلقائية هنا فى كون هذه الأدوات تعمل دون الحاجة إلى تدخل من الحكومة ، أما الأدوات المقصودة فتحتاج إلى التدخل الدائم من صانع القرار بحيث يقوم باتخاذ ما يلزم لتغيير أوجه الإتفاق أو الإيرادات . ويلزم ذلك ضرورة متابعة الأوضاع الاقتصادية ثم اتخاذ ما يحقق هدفا معينا عن طريق زيادة الضرائب أو تغيير هيكلها أو إعادة النظر فيها أو تغيير هيكله الإتفاق الحكومى .

هذا وتشمل الأدوات التلقائية للسياسة المالية ما يلى :

- نظام الضرائب التصاعدية : وهى الضرائب التى تزيد مع زيادة الدخل وتنخفض مع انخفاضه ، وبالتالي فهى تتراجع فى حالات الركود وتترايد فى حالات الراج ، مما يساعد على ضبط مستوى الطلب الكلى أو تحفيزه حسب الظروف التى تمر بها البلاد .
- المدفوعات التحويلية : وهذه عبارة عن تحويلات من الحكومة إلى القطاع العائلى فى شكل إعانات ومساعدات ، ويتم هنا مساعدة الفئات الأكثر احتياجا مما يساعد على إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع .
- سياسات الدعم : وخاصة فى مجال الزراعة ، وهذه تشمل دعم قطاع المزارعين خاصة عند انخفاض دخولهم نتيجة لتأثر الموسم الزراعى بأية عوامل خارجية ، سواء من ناحية الطقس أو انخفاض مستوى الأسعار العالمية أو غيرها .

أما الأدوات المقصودة للسياسة المالية فهى تتطلب تدخل مباشر من قبل الحكومة ، عن طريق دخولها فى نشاطات معينة للوصول إلى أهداف السياسة الاقتصادية فى مجالات الأسعار، والتوظيف، والنمو، وبشكل عام تدرج الأدوات

المقصودة تحت بندين رئيسيين هما النفقات الحكومية والضرائب ، وتنسدرج تحت العناصر (الأشكال) الآتية :

- برامج الأشغال العامة ، وهى عبارة عن مشروعات تهدف إلى تفعيل خدمة عامة مثل إنارة الطرق أو بناء المدارس أو تنمية القرى ، وتحتاج هذه المشاريع إلى توظيف المزيد من العمال وبالتالي خلق فرص عمل مما يؤدي إلى معالجة الركود وتفعيل مستوى الطلب الكلى فى الاقتصاد .
- مشروعات التوظيف العامة ، وهى عبارة عن وظائف مؤقتة توفرها الحكومة لإيجاد حل مؤقت لمشكلة البطالة مثل مشروعات الإحصاءات العامة ، إلى أن يتمكن الاقتصاد من توفير فرص عمل دائمة للعاطلين .
- تغيير معدلات الضرائب ، وتستخدم هذه الأداة بما يتوافق والحالة الاقتصادية السائدة ، فمثلا إذا كانت هناك حالة كساد فإن الحكومة تعمل على تخفيض الضرائب بما يسمح بإنعاش الاقتصاد نتيجة لزيادة مستوى الدخل بسبب خفض الضرائب ، ويعتقد البعض أن هذه الأداة من الوسائل الناجحة لإعادة الاستقرار بشكل سريع نسبيا نظرا لامكانية الاستجابة الفورية للأفراد مع تغيير دخولهم ، مما يساعد على حفز الطلب الكلى وبالتالي تحريك عجلة الاقتصاد القومى .

خامساً : العوامل المحددة للسياسات المالية

تتوقف السياسة المالية فى الدولة على عدة عوامل أهمها :

١- مستوى الوعى الضريبى

يقصد بالوعى الضريبى أن يكون لدى المكلف حس وطنى وشعور بالانتماء يحفزه على عدم إخفاء دخله أو بعضه وعدم اتباع أساليب تؤدي إلى

منع دفع ما يترتب عليه تجاه مجتمعه ، ولاشك أن العدالة - وإخلاص المسؤولين فى أدائهم وحسن توزيع النفقات العامة بحيث يلمس المواطن ثمن تضحيته بالضريبة على شكل خدمات تقدمها حكومته - تؤدى إلى زيادة الوعى الضريبى عنده .

٢- كفاءة الجهاز الضريبى :

المقصود بكفاءة الجهاز الضريبى أن من يتولى شئون الضرائب ابتداء من التشريع (سن القوانين التى تعيها وتحدد نسبها) ومرورا باللوائح التنظيمية التى تترجم تلك القوانين إلى إجراءات ، وانتهاء بالربط والتحصيل . كل هذا يسهم إسهاما كبيرا فى توسيع المجال أمام مخططة السياسة المالية لتحقيق الأهداف العامة المنشودة . ولاشك أن لكفاءة الجهاز الإدارى دورا كبيرا فى الحد من التهرب الضريبى من جهة ، وزيادة الوعى الضريبى من جهة أخرى مما يساهم فى زيادة الحصيلة الضريبية وبالتالي إمكانية التوسع فى الخدمات العامة لأفراد المجتمع .

٣- مدى تقدم المؤسسات العامة وكفاءتها :

إن لمستوى الإدارة فى المؤسسات العامة دورا هاما فى ترجمة مفردات الميزانية إلى ما تهدف إليه وعندما يخطط واضعو السياسة المالية فعليهم أن يأخذوا فى الاعتبار كفاءة هذه المستويات فى اختيار السياسات الملائمة ، التى من شأنها أن تضمن الاستخدام الأمثل لهذه النفقات .

٤- وجود سوق مالى :

إن وجود السوق المالى المنظم فى بلد معين ودرجة تنظيمه تحدد صيغ السياسات المالية الملائمة ، ولا يتصور أحد أن تصلح سياسات مالية فى بلد يوجد فيه سوق مالى منظم لدولة لا تتمتع بوجود سوق مالى منظم .

٥- آلية جهاز مصرفى قادر على جعل السياسة النقدية فى خدمة

السياسة المالية :

إن معظم السياسات النقدية والمالية تمر خلال الجهاز المصرفى الذى يقف على قمته البنك المركزى ويشمل جميع المؤسسات المالية والبنوك بأنواعها تجارية كانت أم متخصصة ، وبالتالي فإن الصيغة التى توضع بها السياسة المالية تعتمد على الجهاز المصرفى لأنها تنفذ عبر هذا الجهاز وبالتالي فإن الإطار الذى توضع فيه هذه السياسة يتحدد بقدرة الجهاز المصرفى وكفاءته.

سادساً : آلية عمل أدوات السياسة المالية :

لا شك أن أدوات السياسة المالية ستستخدم إما لمعالجة وجود فجوة انكماشية أو فجوة تضخمية فى الاقتصاد القومى أو ما يمكن أن يطلق عليه حالات الاختلال فى الاقتصاد القومى .

حالات الاختلال فى الاقتصاد القومى :

تسعى الدول إلى تحقيق مستوى توازن الناتج القومى ، ولكن قد يبتعد الاقتصاد عن وضع التوازن ويظهر ذلك فى ظهور ما يسمى بالفجوات التضخمية والانكماشية فى حالة اختلاف المستوى التوازنى للناتج عن مستوى التوظيف الكامل.

الحالة الأولى : قصور الطلب الكلى عن العرض الكلى (الفجوة الانكماش) .

الحالة الثانية : زيادة الطلب الكلى عن العرض الكلى (الفجوة التضخمية) .

الحالة الأولى : قصور الطلب الكلى عن العرض الكلى (الفجوة الانكماشية) .

تحدث الفجوة الانكماشية إذا كان الاقتصاد القومى يعانى من انخفاض

الطلب الكلى عن المستوى اللازم لتحقيق التوظيف الكامل .

مثال : إذا فرضنا أن لدينا دالة الاستهلاك التالية :

$$س = ٢٠٠ + ٠.٧٥ ل$$

والإنفاق الاستثمارى التلقائى = ٣٠٠ مليون جنيه سنويا .

وبافتراض أننا نتعامل مع اقتصاد مغلق (لا يتعامل مع الخارج) .

بناءا على هذا الافتراض فإن المستوى التوازنى للدخل يكون فى شكل

المعادلة الآتية

$$\text{الدخل} = \text{الاستهلاك} + \text{الاستثمار}$$

$$ل = س + ر$$

$$ل = ٢٠٠ + ٠.٧٥ ل + ٣٠٠$$

$$ل - ٠.٧٥ ل = ٥٠٠$$

$$٠.٢٥ ل = ٥٠٠$$

$$ل = \frac{٥٠٠}{٠.٢٥}$$

$$٢٠٠٠$$

$$ل = ٢٠٠٠ \text{ مليون جنيه}$$

فإذا فرضنا أن مستوى الدخل الذى يحقق التوظيف الكامل يعادل ٢٥٠٠

مليون جنيه ، فإن هذا يعنى وجود فجوة انكماشية ، ومن الواضح أن هذا

المستوى الفعلى للطلب الكلى أقل من المستوى اللازم لتحقيق التوظيف الكامل ،

أى أن هناك فجوة انكماشية قدرها ٥٠٠ مليون جنيه .

ومن الواضح أيضا أن حجم الفجوة الانكماشية يشير إلى كمية الإنفاق

التي تلزم إضافتها للطلب الكلى حتى يمكن الارتفاع بمستوى الدخل إلى مستوى

التوظيف الكامل ، وهذا يعنى أنه من الضروري أن ترتفع دالة الطلب الكلى

بمقدار ٥٠٠ مليون جنيه ، وهذه الزيادة فى الطلب الكلى ستؤدى إلى ارتفاع

مستوى الدخل من ١ ل : ٢ بمقدار يعادل هذه الزيادة مضروبة فى قيمة

المضاعف ($١٢٥ \times ٤ = ٥٠٠$ مليون جنيه) .

علاج الفجوة الانكماشية : (السياسة المالية التوسعية)

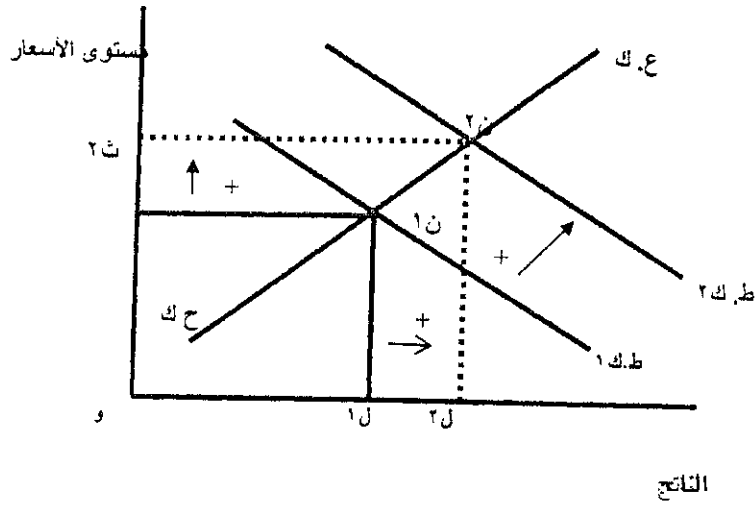
يمكن علاج الفجوة الانكماشية من خلال أدوات السياسة المالية عن طريق إحدى البدائل الآتية :

البديل الأول : قيام الحكومة بالعمل على زيادة مستوى الإنفاق العام ، وهو ما يتوافق مع ما نادى به كينز عند حدوث أزمة الكساد العالمى عام ١٩٢٩ ، حيث أن الإنفاق الحكومى يمثل دخل للأفراد وبالتالي يزداد الطلب الكلى مما يؤدي إلى مزيد من الإنتاج ومن فرص العمل وعلاج البطالة ودفع الاقتصاد القومى إلى التحسن وعلاج الفجوة الانكماشية .

البديل الثانى : قيام الحكومة بتخفيض الضرائب أو تقديم إعفاءات ضريبية ، وتتحقق هنا أيضا زيادة الدخل ويزداد الميل للاستثمار وتزداد القوة الشرائية فى المجتمع مما يعنى مزيد من الحافز على الإنتاج وزيادة فرص العمل وبالتالي القضاء على البطالة ومعالجة الفجوة الانكماشية .

البديل الثالث : قيام الحكومة بالجمع بين كل من البديل الأول والثانى ، وذلك من خلال زيادة حجم الإنفاق الحكومى وتخفيض الضرائب مما يؤدي إلى زيادة حجم الطلب الكلى فى الاقتصاد القومى .

ويمكن أن نبين السياسة التوسعية لعلاج الفجوة الانكماشية من خلال الرسم البيانى التالى :



علاج الفجوة التضخمية [السياسة المالية الانكماشية]

يمكن علاج الفجوة التضخمية من خلال أدوات السياسة المالية من

خلال البدائل الآتية :

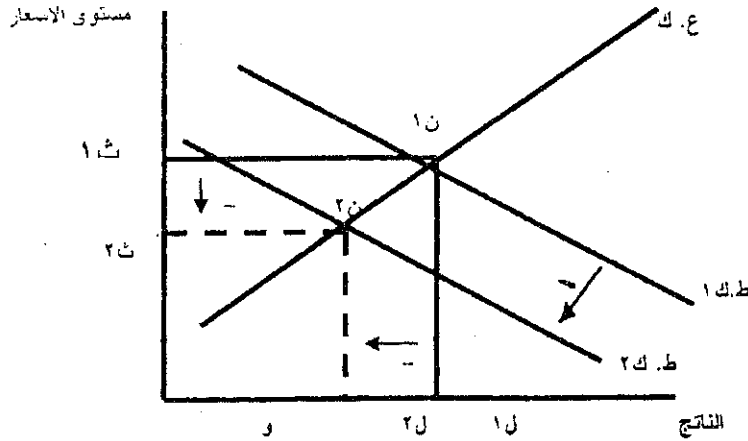
البدائل الأولى : قيام الحكومة بتخفيض حجم الإنفاق العام مما يؤدي

إلى تخفيض حجم الاستهلاك وبالتالي حدوث انخفاض في الطلب الكلي مما يساهم في علاج الزيادة في مستوى الأسعار .

البدائل الثانية : قيام الحكومة بزيادة معدلات الضرائب مما يؤدي إلى

انخفاض دخول الأفراد وبالتالي انخفاض الطلب الكلي وعلاج الزيادة في مستوى الأسعار .

البديل الثالث : قيام الحكومة بالجمع بين البديلين معا من خلال تخفيض حجم الإنفاق العام وزيادة معدلات الضرائب فى نفس الوقت بما يحقق الهدف من السياسة المالية .



سابعاً: السياسة المالية ودورها فى الاقتصاد القومى

يمكن النظر إلى دور السياسة المالية فى الاقتصاد القومى من خلال زاوية الإيرادات والنفقات .

أولاً : زاوية الإيرادات

تتم الإيرادات من خلال كل من الضرائب والقروض ، حيث تمثل الضرائب أهم مصادر إيرادات الدولة التى تعتمد عليها لتغطية نفقاتها المتزايدة وأصبحت الدول تستخدم الضرائب الآن لتحقيق أهداف اقتصادية ، حيث يتم تخفيض الضرائب فى فترة الكساد وزيادتها فى وقت التضخم .

وهناك العديد من الآثار الاقتصادية المترتبة على الضرائب والتى تؤثر بالتالى على التنمية الاقتصادية ومن أهم هذه الآثار:

أثر الضرائب على الادخار والاستثمار

الادخار يتمثل في ذلك الجزء من الدخل الذي لا يتم استهلاكه ، ويتحول بعد ذلك إلى الاستثمار ، ويظهر أثر الضرائب على الادخار والاستثمار وبالتالي على التنمية الاقتصادية من خلال أثرين :

- أثر يؤدي إلى تشجيع الادخار وبالتالي زيادة الاستثمار .
- أثر يؤدي إلى تخفيض الادخار وبالتالي نقص الاستثمار .

١- تخفيض الادخار وتخفيض الاستثمار

- إن فرض الضريبة المباشرة ذات أسعار تصاعدية يؤدي إلى اقتطاع جزء من دخول الطبقة الغنية مما يحد من مقدرتهم على الادخار وبالتالي على الاستثمار.
- أيضا فرض الضرائب غير المباشرة على السلع الضرورية يؤدي إلى ارتفاع أسعارها وهي سلع لا يمكن للأفراد أن يقللوا من الطلب عليها ، فيتم تحويل جزء من الدخل الذي كان مخصصا للسلع الأقل أهمية إلى السلع الضرورية وبالتالي يقل الادخار ويقل الاستثمار .
- أيضا فرض ضريبة القيم المنقولة على فوائد المدخرات يؤدي إلى نقص المدخرات وبالتالي نقص الاستثمار .
- فرض ضريبة على الأموال المودعة في الحسابات الجارية بالبنوك يؤدي إلى توجيه الأموال للاكتناز .

٢- زيادة الادخار وزيادة الاستثمار

- إن فرض الضرائب غير المباشرة على السلع الكمالية يؤدي إلى ارتفاع أسعارها ومن ثم تقليل استهلاكها فيفيض الجزء من الدخل الذي كان يخصص لشرائها مما يؤدي إلى زيادة الادخار .

- إن فرض ضريبة على الأرباح غير الموزعة فى الشركات بمعدل أعلى من معدل الضريبة على أرباح الأسهم يدعو إلى تقليل الأموال الاحتياطية أى الاستثمار الذاتى ، وزيادة دخول الأفراد نتيجة زيادة التوزيعات وربما يؤدى ذلك إلى زيادة الادخار .

أثر الضرائب على الاستهلاك والإنتاج

إن فرض الضريبة على الدخل المتواضعة للأفراد يقلل من مقدرتهم على الاستهلاك وكذلك على الإنتاج مما يؤدى إلى نقص الدخل القومى ومن ثم نقص إيرادات الدولة وفى نفس الوقت نجد أن فرض ضريبة غير مباشرة على الضروريات يؤدى إلى نفس الأثر السابق فى حين إن فرض ضريبة غير مباشرة على السلع الكمالية يؤدى إلى تقليل استهلاكها ولكنه لا يؤثر عادة فى مقدرة الأفراد على الإنتاج .

إن فرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة تبعا لقواعد معينة ، يسمح للحكومة بتوجيه الاستهلاك والإنتاج بما يتفق مع احتياجات وظروف الاقتصاد القومى ، ويمكن أن يكون التأثير هنا كليا أى التأثير على الحجم الكلى للاستهلاك أو الحجم الكلى للإنتاج ، كما يمكن أن يكون قطاعيا أو سلعيا بمعنى التأثير على حجم الاستهلاك أو الإنتاج فى قطاع معين أو سلعة معينة .

ثانيا : زاوية النفقات

تظهر من خلال التأثير على الاستهلاك كما فى حالة دعم السلع الأساسية وتخصيص إعانات للعاطلين مما يؤدى إلى مزيد من الاستهلاك والطلب وزيادة الحافز لدى المنتجين على الإنتاج وكمثال على النفقات التى تكون فى شكل الإعانات الاقتصادية نجد أن الإعانة الاقتصادية تمنحها الدولة لبعض المشروعات العامة أو الخاصة بهدف تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية .

ثامناً : أثر السياسة المالية على التنمية الاقتصادية :

من خلال أدوات السياسة المالية يمكن التأثير على حجم الاستثمار القومى و ما لذلك من آثار على التنمية الاقتصادية

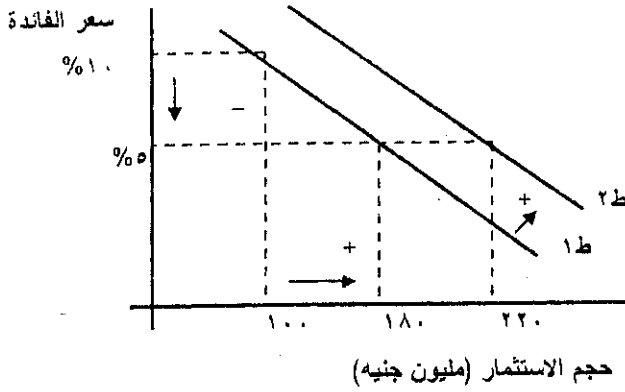
- **أثر الإنفاق العام على التنمية :** ينقسم الإنفاق العام (الحكومى) إلى إنفاق استهلاكى وإنفاق استثمارى ، وكمثال للإنفاق الاستهلاكى الدعم الذى تقدمه الدولة للأفراد، ويؤدى هذا الدعم بدوره إلى مزيد من الإنفاق الاستهلاكى وبالتالي زيادة الحافز لدى المستثمرين على زيادة الإنتاج (العرض) لمقابلة الزيادة فى الطلب نتيجة الدعم .

أيضا عندما تزيد الحكومة الإنفاق الاستثمارى وتزيد من عدد مشروعاتها مما يعنى زيادة فرص العمل وزيادة الإنتاج و الدخل وهى أمور تحقق التنمية الاقتصادية.

- أثر السياسة الضريبية على التنمية الاقتصادية :

من المعروف أن الحكومة يمكنها أن تؤثر من خلال السياسة الضريبية على حجم الاستثمار وبالتالي على التنمية الاقتصادية ، فإذا أرادت الحكومة أن تزيد من الحافز على الاستثمار داخل المجتمع فعليها أن تقوم بتخفيض معدلات الضرائب أو بتقديم بعض الإعفاءات الضريبية المحفزة على الاستثمار ، وعند زيادة الاستثمار نتيجة لاستخدام أدوات السياسة المالية يتغير موقع الطلب على الاستثمار فينتقل إلى اليمين بالرغم من ثبات سعر الفائدة كما يتضح .

- الرسم التالي :



يتبين من الرسم أنه عند انخفاض سعر الفائدة من ١٠% : ٨% يتزايد حجم الاستثمار من ١٠٠ : ١٨٠ مليون جنيه ، ومع ثبات سعر الفائدة و استخدام المزيد من الأساليب الإنتاجية الحديثة و زيادة توقعات رجال الأعمال بالأرباح المستقبلية وزيادة الحوافز الموجهة للاستثمار وزيادة السكان و مستويات الدخل ، يتزايد الاستثمار وينتقل منحنى الطلب على الاستثمار إلى اليمين من ط ١ : ط ٢ .

تاسعاً : فعالية السياسة المالية في الدول النامية :

تعد السياسة المالية في الاقتصاديات النامية الأكثر فعالية في مجال تحريك عجلة الاقتصاد ومعالجة المشاكل الاقتصادية المختلفة بما يسهم في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية . مما لا شك فيه أن غياب وجود سوق رأس مال حقيقى في الدول النامية يجعل من السياسة النقدية غير قادرة على تحقيق أهداف السياسة المالية بأمور الحياة اليومية للشعوب النامية يجعل من أدواتها أكثر تحريكاً وتأثيراً في مستوى الاتفاق العام والخاص وكذلك الاستثمار . فزيادة أو فرض ضرائب جديدة سيؤثر في المجتمع ككل وفي ميوله الانفاقية ، في حين أن تغيير سعر الفائدة أو الاحتياطات لن يكون ذلك الأثر .

عاشرا : صعوبات نجاح السياسة المالية فى الدول النامية :

نعلم أن الخصائص والظروف الاقتصادية السائدة فى الدول النامية تختلف اختلافا جوهريا عن تلك التى تسود فى الدول النقدية وهذا الاختلاف يضع مجموعة من القيود على مدى النجاح الذى يمكن أن تحققه أدوات السياسة المالية فى الدول النامية ومن أهم هذه القيود :

القيود الأول : القيد المتعلق بالإتفاق الحكومى :

ينقسم هذا القيد إلى حالتين :

١- حالة زيادة الإنفاق الحكومى

القاعدة الأساسية أن كل زيادة فى الاستثمار تؤدى اعتمادا على أثر مضاعف الاستثمار . تحقيق زيادة مضاعفة فى الدخل القومى ويتوقف ذلك على توافر مجموعة من الشروط التى من الصعب أن تتواجد فى ظل ظروف الدول النامية وهى :

الشرط الأول : يتمتع المجتمع بوجود طاقة إنتاجية فائضة و خاصة فى صناعات السلع الاستهلاكية .

الشرط الثانى : تمتع المجتمع بوجود قطاع صناعى متقدم .

الشرط الثالث : تمتع المجتمع بوجود وفرة فى رأس المال العامل الثالث .

الشرط الرابع : سريان حالة من البطالة الاختيارية فى المجتمع .

٢- حالة نقص الإنفاق الحكومى :

سبق لنا القول أن ظروف الدول النامية تختلف عن الدول النقدية مما يجعلها فى حاجة إلى مزيد من الإنفاق على إقامة مشروعات البنية الأساسية لما تمثله من أهمية للاقتصاد القومى ويتوقف عليها حركة النشاط الاقتصادى وبالتالي من الصعب إنقاص الإنفاق الحكومى فى ظل هذه الدول .

القيد الثاني : القيد المتعلق بالضرائب :

ينقسم هذا القيد إلى حالتين :

١- حالة تخفيض معدل الضرائب :

قد تلجأ الحكومات إلى تخفيض معدل الضرائب سعياً إلى زيادة الحافز على الاستثمار وخلق مزيد من فرص العمل والإنتاج وعلاج حالة الكساد السائدة في المجتمع ، ولكن وفي ظل ظروف الدول النامية التي تعتمد اعتماداً رئيسياً على الضرائب كمصدر أساسي لتغطية النفقات العامة من الصعب تخفيض معدل الضرائب لأن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة العجز في الموازنة العامة وما يترتب على ذلك .

٢- حالة زيادة معدل الضرائب :

من الصعب أن تقوم الحكومات في الدول النامية بزيادة معدل الضرائب لأن دخول الأفراد في الدول النامية تكون محدودة جداً و وقوع معظمها في حدود الإعفاء الضريبي و هو أمر يتعارض مع زيادة معدلات الضرائب .

القيد الثالث : القيد المتعلق بالموازنة العامة للدولة .

ينقسم هذا القيد إلى حالتين :

١- حالة استحداث (عجز) في الموازنة العامة من الصعب في ظل

ظروف الدول النامية أن تلجأ لهذه الحالة ، ولأنها تعاني بصورة أساسية من عجز موازنتها .

٢- حالة استحداث (فائض) في الموازنة العامة للدولة في الدول النامية

أمر غير ممكن عملياً نظراً لوجود عجز ضخم ومزمن في موازنات معظم الدول النامية : وبسبب محدودية الإيرادات ، والحاجة الماسة لإلحاق حكومي ضخم لإقامة البنية الأساسية في الدول النامية .

أثر أدوات السياسة المالية على مستوى الدخل .

عند الحديث عن أثر أدوات السياسة المالية على مستوى الدخل علينا أن

نتعرض لعنصرين :

العنصر الأول : أثر الإنفاق العام على مستوى الدخل .

العنصر الثانى : أثر الضرائب على مستوى الدخل

العنصر الأول ، أثر الإنفاق العام على مستوى الدخل .

ينقسم الإنفاق العام إلى إنفاق عام استهلاكى وإنفاق عام استثمارى ، فكل زيادة فى الإنفاق العام بصورتيه - الاستهلاكى والاستثمارى يجعله مزيدا من الطلب داخل السوق وبالتالي مزيدا من الدخل وذلك اعتمادا على أثر المضاعف، مما يعنى أن الإنفاق العام له أثر توسعى(موجب) على مستوى الدخل وهناك نوعين من الآثار الاقتصادية للإنفاق العام :

١- آثار اقتصادية مباشرة .

٢- آثار اقتصادية غير مباشرة .

الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة

تظهر الآثار الاقتصادية المباشرة من خلال الأثر على الإنتاج وعلى هيكل توزيع الدخل القومى وكمثال للآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة بفرض لأثر الإعانات الاقتصادية على الإنتاج .

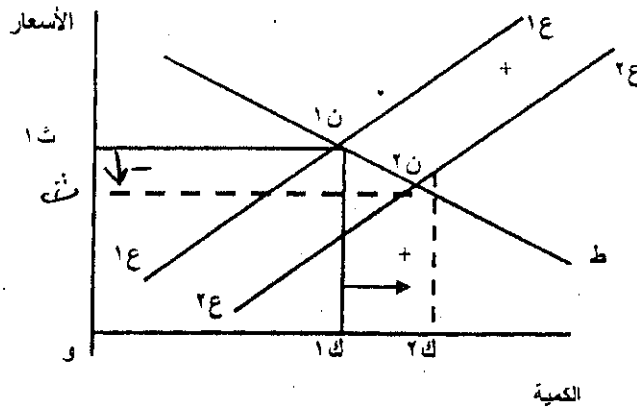
أهداف الإعانات الاقتصادية :

١- العمل على ضمان استمرار نشاط اقتصادى معين :

تقوم الدولة بتقديم هذه الإعانة لتلك الأنشطة التى تعتبر أساسية للاقتصاد القومى ولكنها تعتبر مشروعات غير مربحة وقد تحقق خسائر كما هو الحال فى مشروعات النقل والكهرباء ..

٢- العمل على تحقيق استقرار الأسعار أى علاج التضخم ، ويتم ذلك من خلال تقديم الإعانة إلى منتجى السلع الأساسية حتى يتمكن المستهلك صاحب الدخل المحدود من الحصول على السلعة بتكلفة منخفضة ، حيث تؤدي هذه الإعانات إلى زيادة الحافز على الإنتاج ويظهر أثر ذلك كالآتي :

إذا فرضنا أن هناك منتج للسلعة الأساسية (١) ويتحمل تكلفة ١٠٠٠ جنيه مقابل إنتاج ١٠٠ جنيه وحدة من هذه السلعة ، فإذا كانت احتياجات السوق من هذه السلعة ١٥٠ وحدة ، ومنها تتدخل الدولة وتقدم الإعانة للمنتج تقدر ب ٥٠٠ جنيه مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج من وحدة إلى ١٥٠ وحدة وبالتالي تتزايد الكمية المعروضة من السلعة وينتقل منحنى العرض إلى اليمين من ع : ع : ع وبالتالي تتزايد الكمية ويمكن توضيح ذلك من خلال الرسم البياني التالي :



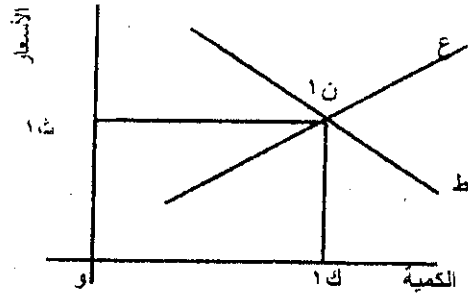
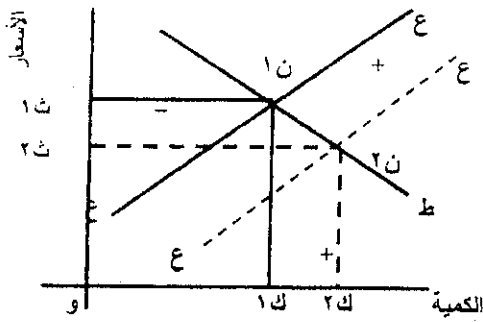
فيوضح من الرسم السابقة أن أثر الإعانة إيجابي على الإنتاج حيث زاد من وك ١ : وك ٢ مما يترتب عليه حدوث انخفاض في السعر .

٣- العمل على تشجيع الاستثمار في أنشطة اقتصادية معينة وبالتالي تقدم الإعانة إلى المشروع الذى يستثمر أمواله في أنشطة اقتصادية ترغب الدولة في تنميتها مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج من الأنشطة المطلوبة .

فإذا فرضنا أن هناك نوعين من النشاط الاقتصادي س، ص وترغب الدولة في تشجيع النشاط س فيترتب على ذلك انتقال منحنى عرض النشاط (س) إلى اليمين محققا نتيجتين الأولى زيادة الكمية المنتجة من النشاط (س) وانخفاض أسعاره ، بينما النشاط (ص) ظل كما هو دون زيادة الكمية أو انخفاض الأسعار مما يخلق مزيدا من الحافز لدى المستثمرين على استثمار أموالهم فى النشاط (س) وهو النشاط الذى تسعى الدولة إلى تنميته كما يتبين من الرسم البيانى التالى :

المشروع ص (بعد الإعانة)

المشروع س (قبل الإعانة)



يتضح من الرسم ان الإعانة ترتب عليها .

— انتقال منحنى العرض إلى اليمين .

— زيادة الكمية من وك ١ : وك ٢ .

— انخفاض السعر من وث ١ : وث ٢ .

وهذه النتائج لا تتحقق لمشروع (ص) لأنه لم يحصل على الإعانة .

٤— العمل على تحقيق التوازن الإقليمى للنمو الاقتصادى ، نفس هذه

الحالة تقوم الدولة بمنح الإعانة للمشروعات التى تقام فى المناطق الأقل تقدما

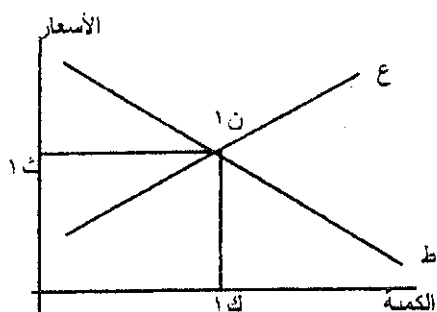
حتى يمكن النهوض بها و بالتالى زيادة الإنتاج .

فإذا فرضنا أن هناك منطقتين فى الدولة هما ١ ، ب وتعتبر المنطقة (١)

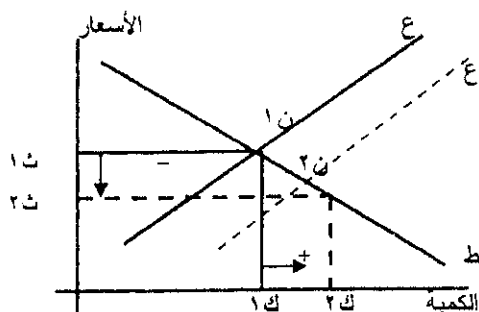
أقل عددا من المنطقة (ب) مما يعنى أن هناك اختلالا إقليميا ، فتسعى الدولة

إلى علاج هذا الاختلال من خلال زيادة الحافز على الاستثمار في المنطقة (١)
ويتم ذلك بتقديم الإعانات لكل من يستثمر أمواله في المنطقة (١) مما يزيد من
الإنتاج و تنهض المنطقة (١) .

المنطقة ب (أكثر نمواً)

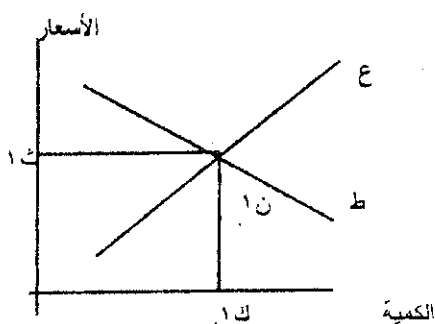


المنطقة أ (أقل نمواً) .

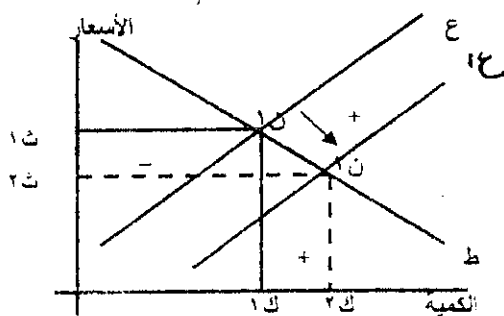


٥- العمل على تشجيع التصدير وذلك بهدف علاج عجز ميزان
المدفوعات وتؤدي الإعانة إلى زيادة الإنتاج مما يعنى إمكانية زيادة التصدير .

المشروع ب



المشروع أ (تشجيع التصدير)



الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة

١

$$\text{مضاعف الإنفاق العام} = \frac{1}{1 - \text{م. ح. للاستهلاك}}$$

أثر زيادة الإنفاق العام على الدخل

الزيادة في الدخل = مضاعف الإنفاق العام × مقدار الزيادة في الإنفاق العام

فإذا رمزنا للدخل بالرمز ل

ولمضاعف الإنفاق بالرمز م

وللإنفاق العام بالرمز ع

$$\Delta ل = \Delta م \times \Delta ع$$

وإذا فرضنا أن هناك زيادة في الإنفاق الحكومي تقدر ب ١٠٠ مليون جنيه وكان الميل الحدى للاستهلاك ٠.٧٥ ، فما مقدار الزيادة في الدخل الناتجة عن زيادة الإنفاق العام .

$$\Delta ل = \Delta م \times \Delta ع$$

$$\therefore (\text{مقدار الزيادة في الدخل}) = 100 \times \left(\frac{1}{1 - 0.75} \right)$$

$$= \frac{400}{0.25} = 1600 \text{ مليون جنيه}$$

العنصر الثانى : أثر الضرائب على الدخل

التغير فى الدخل = مضاعف الضريبة × مقدار الزيادة فى الضريبة

م . ح . س

$$\Delta \text{ ل} = \left(\frac{\text{م . ح . س}}{\text{م . ح . س} - 1} \right) \times \Delta \text{ ض}$$

١ - م . ح . س

فإذا فرضنا أن الميل الحدى للادخار ٠.٢٥ وزادت الضرائب بمقدار

١٠٠ مليون جنيه ، فما أثر ذلك على مستوى الدخل ؟ .

الحل : الميل الحدى للاستهلاك = ١ - الميل الحدى للادخار

$$= 1 - 0.25$$

$$= 0.75$$

وبالتطبيق فى المعادلة

م . ح . س

$$\Delta \text{ ل} = \left(\frac{\text{م . ح . س}}{\text{م . ح . س} - 1} \right) \times \Delta \text{ ض}$$

١ - م . ح . س

٠.٧٥

$$\therefore \Delta \text{ ل} = \left(\frac{100}{0.75 - 1} \right) \times 0.75$$

٠.٧٥ - ١

٠.٧٥

$$= \left(\frac{100}{0.25} \right) \times 0.75$$

٠.٢٥

$$= 300 \text{ مليون جنيه} = 100 \times 3 = 300$$

التعليق :

من الأمثلة السابقة يتبين لنا أن زيادة الإنفاق العام بمقدار ١٠٠ مليون جنيه أدى إلى زيادة الدخل ب ٤٠٠ مليون جنيه ، فى حين أن زيادة الضرائب بمقدار ١٠٠ مليون جنيه أدت إلى نقص الدخل بمقدار ٣٠٠ مليون جنيه أى أن صافى التغير (الأثر) على الدخل = $400 - 300 = 100$ مليون جنيه .
وبذلك نجد أن الحكومة إذا أرادت أن تحدث توازناً فى موازنتها أى أن النفقات الحكومية تساوى الضرائب - ففى هذه الحالة سيزداد الناتج بنفس مقدار تغير النفقات (١٠٠ مليون جنيه) مما يعنى أن مضاعف توازن الموازنة = واحد صحيح .

و هناك قاعدة هامة أنه إذا تم زيادة الإنفاق الحكومى و الضرائب أو تخصيصها معا و بنفس القيمة و نفس الوقت فإن مستوى التوازن فى الناتج القومى الصافى سوف يزيد أو يقل بنفس المقدار . و يترتب على تطبيق مبدأ مضاعف الميزانية المتوازنة نتيجة هامتين هما .

النتيجة الأولى : فى حالة أن يكون الاقتصاد القومى فى حالة تشغيل كامل ، فإن زيادة الإنفاق الحكومى سوف تؤدى إلى تضخمه إلا إذا تم زيادة الضرائب بمقدار أكبر من الزيادة فى الإنفاق الحكومى بما يكفل تعديل أثر الزيادة فى الإنفاق العام .

النتيجة الثانية : فى حالة أن يكون الاقتصاد القومى فى مستوى أقل من التشغيل الكامل فإن تخفيض الضرائب سيؤدى إلى زيادة الاستهلاك و ارتفاع مستوى التوازن فى الدخل تماماً بمقدار يعادل الزيادة فى الإنفاق الحكومى .

السياسة النقدية : (المفهوم والأدوات)

مفهوم السياسة النقدية : هى عبارة عن مجموعة من الأدوات التى يتحكم بها البنك المركزى فى النشاط الاقتصادى من خلال الاعتماد على بعض المتغيرات النقدية مثل كمية المعروض النقدى و سعر الفائدة و بالتالى يتسع

مضمون السياسة النقدية لجميع الإجراءات و التدابير المتعلقة بتنظيم عمليات الإصدار النقدى و الرقابة على الائتمان .

أهداف السياسة النقدية : تتمثل أهداف السياسة النقدية فى الآتى :

١- **المحافظة على استقرار الأسعار :** خفض معدل التضخم .

وهذا الهدف يعد من الأهداف التقليدية والتي يسعى البنك المركزى إلى تحقيقه بكافة الوسائل المتاحة له .

٢- **تحقيق العمالة الكاملة :**

من الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية أيضا تحقيق العمالة الكاملة ويتحقق ذلك من خلال تخفيضات معدلات البطالة ، ويستطيع البنك المركزى باستخدام مجموعة من أدوات السياسة النقدية أن يخفض معدلات البطالة فى المجتمع ثم بعد ذلك يقوم البنك المركزى بتنفيذ بعض أدوات السياسة النقدية كزيادة الائتمان لبعض أوجه النشاط الاقتصادى التى تعاني من معدل بطالة مرتفع و ذلك لتخفيض معدل البطالة فى هذا النشاط الاقتصادى وهكذا بالنسبة لباقى الأنشطة الاقتصادية التى تعاني من معدلات بطالة مختلفة لأن زيادة الائتمان لهذه الأنشطة سيؤدى إلى قيام هذه الأنشطة بتوسيع مجال عملها وبالتالي الحصول على المزيد من الأيدى العاملة ، كما أنه يمكن للمستهلكين من زيادة الطلب على هذه الأنشطة الأمر الذى يؤدى إلى زيادة المبيعات وبالتالي زيادة الإنتاج ومن ثم زيادة معدلات العمالة فى هذا النشاط وهكذا لباقى الأنشطة .

٣- **زيادة معدلات النمو الاقتصادى :**

أن زيادة معدلات النمو الاقتصادى (نمو الناتج المحلى الإجمالى) يؤدى إلى زيادة الدخل القومى وبالتالي زيادة الدخل الفردى الأمر الذى يساهم فى

تحقيق الرفاهية الاقتصادية في المجتمع ويستطيع البنك المركزي أن يحقق هذا أيضا باستخدام أدوات السياسة النقدية المختلفة .

٤- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات :

يلعب البنك المركزي دور أساسي في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وذلك من خلال التحكم في المعروض النقدي وسعر الفائدة وحجم الائتمان فمن خلال استخدام مجموعة من الأدوات يستطيع البنك المركزي أن يزيد من المتحصلات ويقلل من المدفوعات من خلال زيادة الصادرات وتقليل الواردات وتشجيع الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد المحلي الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وهو من ضمن أهداف السياسة النقدية .

هذا ويلاحظ أن تحقيق هذه الأهداف قد لا يتم في وقت واحد و قد لا يتم بذات الدرجة وقد لا يتم بصورة كاملة ولذلك فإن تحقيق أهداف السياسة النقدية المختلفة يحتاج إلى تضافر الجهود كما يحتاج إلى التنسيق بين المؤسسات النقدية والمؤسسات الإنتاجية في المجتمع ، كما يحتاج أيضا إلى التنسيق بين السياسات النقدية وغيرها من السياسات الاقتصادية الأخرى حيث أن فعالية السياسة النقدية والائتمانية في تحقيقها لأهدافها قد تصطدم بالتضارب بين الأهداف :كالتضارب فيما بين العمالة الكاملة ومكافحة التضخم (أي تثبيت الأسعار) فتحقيق العمالة الكاملة بالتوسيع في الإنفاق الكلي والدخول تتعارض مع سياسة تثبيت مستويات الأسعار أيضا التضارب بين الحجم الأمثل للتوظيف والاستثمار وكذلك التضارب بين تحقيق النمو الاقتصادي الداخلي من خلال رفع معدلات الإنتاج وسياسات المحافظة على قيمة العملة الوطنية .

التحكم فى عرض النقد :

يتم التحكم فى عرض النقد من خلال سياسات البنك المركزى المتفقة مع السياسة الاقتصادية العاملة للدولة . وفى هذه الحالة على البنك المركزى أن يحدد كمية وحجم النقود المتداولة فى أرجاء البلد الواحد ، وذلك بأحدث توسع أو انكماش نقدى ويتحكم البنك المركزى فى عرض النقود باعتباره البنك الذى يخلق النقود القانونية ، ويؤثر فى قدرة البنوك التجارية على خلق نقود ودائع هذا التحكم يؤثر على وظائف النقود (وسيط للمبادلة ، مقياس للقيمة ومخزن لها) وقد يؤثر التغير فى كمية النقود فى الدخل القومى والأسعار والتوزيع ، أى فى النشاط الاقتصادى ككل .

أن التحكم فى كمية النقود من قبل البنك المركزى إنما هو تنفيذ للسياسة النقدية التى تضعها السلطات التنفيذية و يوجد أمامنا ثلاثة اتجاهات :

١- عندما تلاحظ السلطة التنفيذية أنه يوجد معدل تضخمى مرتفع وزيادة فى الأسعار تقابلها المطالبة بزيادة الأجور . فتسعى للتقييد الإلتفاق ، ويعمل البنك المركزى على الإقلال من حجم وسائل الدفع و تقييد الإلتئمان و الإقراض فى محاولة لتثبيت الأسعار والأجور . وتقوم أيضا برفع سعر الفائدة لتشجيع الأفراد على الادخار والإقلال من حجم الاستهلاك .

٢- التغير فى قيمة النقود يجب أن يتجه نحو تحقيق زيادة النشاط الاقتصادى ، حتى لو كان ذلك من نتيجة معدل تضخمى ، يؤدى بالطبع إلى زيادة معينة فى الأسعار إلا أنه فى نفس الوقت يؤدى إلى زيادة القوة الشرائية و الطلب الاستثمارى وتحقيق التشغيل الكامل ويحدث هذا عندما يقوم البنك المركزى من زيادة حجم وسائل الدفع وتشجيع الإلتئمان وخفض سعر الفائدة .

أدوات السياسة النقدية

هناك العديد من الأدوات النقدية التي تستطيع السلطات النقدية، بمقتضاها تحقيق أهداف السياسة النقدية، ويمكننا تصنيف هذه الأدوات على النحو التالي:

١ - أدوات الرقابة التقليدية :

أ - سياسة سعر إعادة الخصم :

سعر الخصم عبارة عن سعر الفائدة أو الثمن الذى يتقاضاه البنك المركزى مقابل تقديم القروض وخصم الأوراق التجارية فى المدة القصيرة من البنوك التجارية فإذا أراد البنك المركزى أن يقلل من كمية النقود المعروضة فإنه يرفع سعر إعادة الخصم وبالتالي تزداد التكاليف التى تتكبدها البنوك التجارية مما يدفعها إلى عدم خصم ما لديها من أوراق تجارية وهكذا يستطيع البنك المركزى من خلال استخدام سياسة سعر إعادة الخصم أن يحقق أهداف السياسة النقدية المختلفة، ولكن هذه الأداة لا تكون ذات فعالية كبيرة إلا إذا لجأت البنوك التجارية إلى إعادة الخصم أو الاقتراض من البنك المركزى أما إذا لم يتحقق ذلك فإن فعالية هذه السياسة تكون محدودة جدا .

ب - سياسة السوق المفتوحة :

عبارة عن بيع و شراء للأوراق المالية فى السوق المالى من قبل البنك المركزى للتحكم فى عرض النقود .

فان كان هدف البنك المركزى هو تخفيض معدل التضخم فان هذا يقتضى تخفيض حجم المعروض النقدى وهذا يقتضى الائتمان ويتحقق ذلك من خلال قيام البنك المركزى ببيع الأوراق المالية فى سوق الأوراق المالية ويترتب على بيع هذه الأوراق حصول البنك المركزى على شيك من المشتري مسحوب على أحد البنوك التجارية فيقوم البنك المركزى بخصم قيمة هذا الشيك من قيمة الاحتياطى النقدى الذى يحتفظ به البنك التجارى لدى البنك المركزى

الأمر الذى يؤدى إلى خفض قيمة الاحتياطي النقدي لهذا البنك لدى البنك المركزى فيضطر البنك التجارى إلى إكمال قيمة الاحتياطي النقدي الخاص به لدى البنك المركزى من خلال ودائعه الأمر الذى يؤدى إلى خفض قدرة هذه البنوك على زيادة الائتمان و ذلك نظرا لانخفاض حجم ودائعها .

أما إذا كان هدف البنك المركزى هو بسط الائتمان لتحقيق بعض أهداف السياسة النقدية كزيادة معدل الاستثمار والعمالة ... الخ فانه يقوم بشراء بعض الأوراق المالية من سوق الأوراق المالية ويدفع الثمن للمشتري فى شكل شيك مسحوب على البنك المركزى وسيقوم المشتري بوضع الشيك فى بنك تجارى وعلى ذلك يصبح البنك التجارى دائنا للبنك المركزى بقيمة الشيك والذى يوضع فى حساب الودائع الاختيارية للبنك التجارى فى البنك المركزى وبالتالي تزيد قيمة ودائع البنك التجارى الأمر الذى يؤدى إلى زيادة قدرة البنك التجارى على زيادة الائتمان وعلى زيادة المعروض النقدي هذا وعلى ذلك فان تدخل البنك المركزى من خلال عمليات السوق المفتوحة تحقق العديد من أهداف السياسة النقدية ولذلك فان هذه الأداة تعتبر من الأدوات الهامة للسياسة النقدية .

ج - تغيير نسبة الاحتياطي النقدي :

الاحتياطي النقدي عبارة عن الأرصدة السائلة التى تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنك المركزى والتى تشكل نسبة من ودائع العملاء فى البنوك التجارية .

تعتبر نسبة الاحتياطي من أدوات السياسة النقدية الهامة التى يستطيع البنك المركزى بمقتضاها أن يؤثر فى المعروض النقدي وفى حجم الائتمان فى الاقتصاد ومن أهداف هذه السياسة حماية المودعين فى حالة حدوث أى اضطراب مالى حيث يمكن للبنك التجارى أن يلجأ إلى الاقتراض من البنك

المركزي من الرصيد الدائن للبنوك التجارية ولكن يلاحظ أن هناك هدف أكثر أهمية لمتطلبات الاحتياطي ويتمثل هذا الهدف في أن البنك المركزي يستطيع من خلال استخدام هذه الأداة أو السياسة أن يتحكم في حجم الائتمان وبالتالي حجم المعروض النقدي لأي سبب من الأسباب (كتخفيض معدل البطالة) فما عليه سوى أن يخفض نسبة الاحتياطي النقدي الذي تلتزم به البنوك التجارية الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم الائتمان وبالتالي زيادة حجم المعروض النقدي الأمر الذي قد يحقق بعض أهداف السياسة النقدية .

إذا أراد البنك المركزي أن ينقص من حجم الائتمان وبالتالي من حجم المعروض النقدي لأي سبب (كتخفيض معدل التضخم) فما عليه إلا أن يزيد نسبة الاحتياطي النقدي الذي تلتزم به البنوك التجارية، فيؤدي ذلك إلى خفض قدرة البنوك على خلق النقود الأمر الذي يؤدي إلى إنقاص حجم الائتمان وبالتالي إنقاص حجم المعروض النقدي في الاقتصاد مما يحقق بعض أهداف السياسة النقدية .

ويلاحظ أن سياسة الاحتياطي النقدي تعد من أسرع أدوات السياسة النقدية في الوصول إلى أهداف هذه السياسة خاصة الهدف المتعلق بخفض معدل التضخم، وذلك من خلال زيادة نسبة الاحتياطي النقدي الأمر الذي يؤدي إلى نقص حجم الائتمان وبالتالي نقص حجم المعروض النقدي مما يؤدي إلى خفض معدل التضخم، أما تحقيق الأهداف الأخرى للسياسة النقدية كخفض معدل البطالة أو زيادة معدلات النمو الاقتصادي أو خفض العجز في ميزان المدفوعات فإن سياسة الاحتياطي النقدي قد تستغرق وقت طويل لتحقيق كل أو بعض هذه الأهداف .

- أدوات حديثة .

سياسة الاحتياطي الإجبارى :

وهى السياسة التى يتبعها البنك المركزى وذلك بإلزام كل بنك تجارى الاحتفاظ بجزء أو نسبة معينة من أصوله النقدية ووديعه فى شكل رصيد دائم لدى البنك المركزى .

كان الهدف فى البداية حماية المودعين من أخطاء تصرفات البنوك التجارية، أما الآن أصبحت وسيلة تؤثر فى قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان .

فإذا أراد البنك المركزى أن يزيد من عرض النقود، يعمل على التخفيض من نسبة الاحتياطي الإجبارى، فيزيد من الأصول السائلة لدى البنوك التجارية. أما إذا أراد البنك المركزى التقليل من كمية النقود المعروضة، فيعمل على رفع نسبة الاحتياطي الإجبارى ، فيقلل من سيولة البنوك التجارية.

رقابة الائتمان :

من الأدوات الأخرى التى يمكن للبنك المركزى أن يستخدمها لتحقيق الأهداف المختلفة للسياسة النقدية (إلى جانب سياسة الاحتياطي النقدى وسياسة سعر إعادة الخصم وسياسة السوق المفتوحة) سياسة رقابة الائتمان، وهى رقابة مباشرة من البنك المركزى أو من الجهات الحكومية على الائتمان الذى تقدمه البنوك، وهذه الرقابة قد تكون كمية وقد تكون كيفية وقد تكون بوسائل أخرى، وتوضح ذلك على النحو التالى :

(١) الرقابة الكمية للائتمان "سياسة السقوف الائتمانية" :

تعتبر سياسة السقوف الائتمانية من أكثر أدوات السياسة النقدية استخداما فى برامج المؤسسات النقدية والمالية الدولية كصندوق النقد الدولى للإشياء والتعمير لتحقيق أهداف السياسة النقدية. والسبب فى ذلك أن هذه

المؤسسات الدولية ترى أن معدلات التضخم المرتفعة التى تعاني منها العديد من البلدان والعجز الداخلى والخارجى إنما يرجع إلى زيادة المعروض النقدى فى هذه الاقتصاديات. بمعنى أن يكون هناك حد أقصى للائتمان المحلى، وقد يكون حد أقصى للائتمان المقدم للحكومة وحد أقصى للائتمان المقدم للقطاع العام والقطاع الخاص، وذلك لتحقيق بعض الأهداف الخاصة بالسياسة النقدية .

(٢) الرقابة الكيفية للائتمان :

الرقابة الكيفية للائتمان كأداة من أدوات السياسة النقدية إنما تهتم بنوعية الائتمان المقدم، حيث يستطيع البنك المركزى باستخدام هذه الأداة أن يزيد الائتمان بالنسبة لبعض الاستخدامات وذلك لتحقيق بعض الأهداف، ومن أهم أنواع الرقابة الكيفية للائتمان، رقابة الائتمان الاستهلاكى، يقوم بوضع العديد من القيود على هذا الائتمان كرفع سعر الفائدة أو تقصير مدة القرض أو رفع قيمة الأقساط أو غير ذلك ويكون من شأن هذه الإجراءات أن تؤدى إلى قبض الائتمان الاستهلاكى، وما ينطبق على الائتمان الاستهلاكى ينطبق على الائتمان العقارى والائتمان الزراعى والصناعى...الخ، حيث يستطيع البنك المركزى أن يزيد الائتمان أو يخفضه فى كل نشاط من الأنشطة الاقتصادية حسب المصلحة القومية، وإذا كان يحدد لهذه الأداة من أدوات السياسة النقدية أنها تربط الائتمان بسطاً وقبضاً بنوع النشاط المطلوب له الائتمان إلا أنه يؤخذ عليها أن طالب الائتمان قد لا يستخدمه فى الوجه المخصص له ، وبالتالي فقد لاتؤدى هذه الأداة الأهداف المرجوة منها .

ومن الوسائل الأخرى المستخدمة نجد :

الإقناع المعنوى : ويستخدم هذه الأداة البنك المركزى، حيث يقوم البنك المركزى بتوجيه الاقتراحات والتحذيرات إلى البنوك التجارية لزيادة الائتمان أو

خفضه فى بعض الأوقات ولبعض الأنشطة وذلك لتحقيق الأهداف المختلفة للسياسة النقدية ، ويلاحظ أن فعالية هذه الأداة تتوقف على حالة من الظروف أهمها السلطات القانونية المتاحة للبنك المركزى فى حالة مخالفة احد البنوك التجارية لمقترحاته وتحذيراته .

وأىضا الإعلام من الأدوات الأخرى التى يمكن للبنك المركزى أن يستخدمها لتحقيق أهداف السياسة النقدية الإعلان عن سياسته فيما يتعلق بمصلحة الاقتصاد القومى وما ينبغى أن تقوم به البنوك التجارية فى سبيل تحقيق مصلحة الاقتصاد القومى فى هذه الحالة يكون هناك واجبا أدبيا على البنوك التجارية أن تلتزم بالسياسة التى يراها البنك المركزى ملائمة فيما يتعلق بزيادة أو بانخفاض الائتمان .

السياسة النقدية ودورها فى الاقتصاد :

١- المحافظة على القوة الشرائية وبالتالى على الاستقرار الاقتصادى. حيث ان الاستقرار لقيمة النقود أى قوتها الشرائية من عوامل استقرار الدخل الحقيقية مما يساعد ذلك ذوى الدخل المحدودة ويشجع المدخرين على الاستثمار .

٢- معالجة الأزمات الاقتصادية خاصة فترة الكساد والتضخم وذلك من خلال التحكم فى عرض النقود .

٣- المساهمة فى عملية التنمية الاقتصادية فى الدول النامية .

اتجاهات السياسة النقدية :

هناك اتجاهان للسياسة النقدية وهما : السياسة النقدية التوسعية والانكماشية .

أولاً : السياسة النقدية التوسعية :

يقال أن السياسة النقدية توسعية عندما تهدف هذه السياسة بأدواتها المختلفة إلى زيادة عرض النقود (السيولة النقدية) المتداولة في الاقتصاد . ويحدث ذلك عادة عندما تسود حالة ركود اقتصادي ، أي عندما تتباطأ قوى الطلب على السلع والخدمات المختلفة وتقل مقدرتها عن اللحاق بقوى العرض فيحدث ما يسمى بالفجوة الانكماشية ، ولتضييق هذه الفجوة بين الطلب والعرض قد يقع الاختيار على السياسة النقدية للقيام بهذا الدور . ويتم ذلك عادة بإحداث التغيير المناسب في أداة أو أكثر من أدوات السياسة النقدية وذلك على النحو التالي :

١ - خفض سعر الخصم :

عندما يقوم البنك المركزي بخفض سعر الخصم فإن ذلك يكون مؤشرا على رغبة البنك المركزي في تشجيع عملية الائتمان المصرفي مما يحدث بالبنوك التجارية إلى طلب قروض من البنك المركزي وإعادة خصم بعض ما بحوزتها من موجودات (أوراق تجارية أو مالية كالكمبيالات والسندات وحوالات الخزينة) . ويقصد بذلك إعطاء هذه الموجودات للبنك المركزي والحصول على نظير ذلك على قيمتها النقدية مخصوما منها الخصم الذي يتقاضاه البنك المركزي .

ويؤدي توفر هذه السيولة النقدية إلى زيادة مقدرة البنوك التجارية على التوسع في عملية الائتمان عن طريق إقراض الأفراد والمؤسسات والمنشآت الاقتصادية . ويتحقق التوسع بإحداث التغيير المناسب في سعر الفائدة الذي يعتبر الأداة النقدية الثانية .

٢- خفض سعر الفائدة :

عندما يقوم البنك المركزى بخفض سعر الخصم فإنه يتلو ذلك عادة تخفيض البنوك التجارية لسعر الفائدة ، فكما رأينا سابقا تخفيض سعر الخصم إلى زيادة حجم السيولة النقدية المتوفرة لدى البنوك التجارية ، وبالتالي فإن البنوك التجارية تقوم بخفض سعر الفائدة ، بقدر يتناسب مع الانخفاض الذى طرأ على سعر الخصم ، وذلك كحافز للأفراد والمؤسسات على اقتراض السيولة النقدية التى توفرت لدى البنوك التجارية واستخدام هذه القروض فى النشاطات الاقتصادية المختلفة الاستثمارية منها والاستهلاكية ، مما يؤدى إلى زيادة تدريجية فى الطلب الكلى على السلع والخدمات وبالتالي تضيق الفجوة الاتكماشية .

٣- خفض نسبة الاحتياطى القانونى :

قد يلجأ البنك المركزى إلى تخفيض نسبة الاحتياطى القانونى التى تلتزم البنوك التجارية الاحتفاظ بها من كل وديعة لديها ، مما يؤدى إلى زيادة النسبة المتبقية من كل وديعة والتى تستطيع البنوك التجارية إقراضها وبالتالي تزداد البنوك التجارية على خلق الودائع عن طريق الزيادة فى حجم القروض .

٤- عمليات السوق المفتوحة

يدخل البنك المركزى مشترى فى عمليات السوق المفتوحة ، ويعنى ذلك شراء البنك المركزى السندات والأوراق المالية الحكومية من البنوك التجارية ، مما يؤدى إلى زيادة السيولة النقدية لدى البنوك التجارية وبالتالي زيادة مقدرة هذه البنوك على الإقراض والاستثمار ومن ثم زيادة عرض النقود.

وباستطاعة البنك المركزى تنفيذ الإجراءات السابقة بعضها أو كلها حسب ما تقتضيه المصلحة الاقتصادية العامة للخروج التدريجى من حالة

الركود الاقتصادى وتضييق الفجوة الانكماشية فقد لا يرغب البنك المركزى بالمساس بالمستويات الحالية لسعر الخصم وسعر الفائدة لسبب أو لآخر ، فيلجأ إلى تخفيض نسبة الاحتياط القانونى أو شراء السندات الحكومية ، وقد يلجأ إلى ربط الإجراءين معا.

ثانيا : السياسة النقدية الانكماشية :

ليس من الصعب الآن تصور ان هذه السياسة هى عكس السياسة التوسعية السابقة تماما أى أنها تهدف إلى تخفيض عرض النقود فى الاقتصاد أو الحد من معدلات نمو هذا العرض كما أن سبل تنفيذ هذه السياسة فى اتخاذ واحد أو أكثر من الإجراءات التالية :

- ١- زيادة سعر الخصم .
- ٢- زيادة سعر الفائدة على الودائع .
- ٣- زيادة نسبة الاحتياط القانونى .
- ٤- تحويل البنك المركزى بائعا فى عمليات السوق المفتوحة .

مزايا وصعوبات السياسة النقدية :

لا شك أن لكل سياسة اقتصادية معينة مزاياها وعيوبها وقد تتمثل العيوب فى بعض الآثار الضارة أو السلبية التى يمكن أن تنجم عن إتباع هذه السياسة أو فى صعوبة تنفيذ إجراءات هذه السياسة فى الوقت المناسب وصعوبة اختيار الإجراءات الأكثر فاعلية وتأثير وتحديد الحجم الكمى لكل إجراء فمن مزايا السياسة النقدية وضوح أدواتها وسرعة تحديدها ووضعها موضع التنفيذ بالإضافة إلى سرعة حدوث ردود أفعالها .

فلو قورنت السياسة النقدية بالسياسات البديلة لها مثلا كالسياسة المالية نجد أن الأولى تفوق الثانية من حيث قلة الإجراءات الروتينية والقيود

الزمنية ، فيكفى الإيعاز للبنك المركزى باتخاذ الإجراءات النقدية المناسبة لعلاج وضع أى مشكلة اقتصادية قائمة ، ومن ثم تبدأ المراحل المختلفة لتحجيم المشكلة وتحديد الإجراءات الكثير تأثيرا ومتابعة هذه الإجراءات ، صحيح أن هذه العملية تتطلب جهدا ووقت لا يستهان بهما ، إلا أن هذا الجهد وهذا الوقت سيكونان أقل بكثير مما يتطلبه تعديل السياسة المالية المقيدة بإجراءات تشريعية بالإضافة إلى القيد الزمنى الذى يحدد من سرعة إنجاز أى تعديل فى السياسة المالية القائمة التى أعدت لسياسة مالية كاملة ، لذا فأنه غالبا ما تفضل السياسة النقدية إذا كان عنصر الوقت يلعب الدور الرئيسى فى حل المشكلة ، وإلا زادت المشكلة حدة ليصبح من العسير حلها وهذا يمنع البدء بسياسة الإسراع تأثيرا ثم تعضيدها أو استبدالها لاحقا بالسياسة أو السياسات الأخرى المكملة أو البديلة .

ولا يمكن الإقرار بصحة الرأى السابق بصورة مطلقة . ففى العديد من الدول النامية يقل تأثير وفاعلية وأهمية السياسة النقدية إلى حد كبير ، أما لتخلف الجهاز المصرفى والعادات المصرفية فى هذه الدول أو لمحدودية أو انعدام وجود أسواق مالية فيها ، لذا فأنه فى هذه الحالة تفوق السياسة المالية السياسة النقدية فى أهميتها وفعاليتها وقدرتها على التأثير . ويختلف مدى التفوق حسب النظام الاقتصادى السائد ، وبمدى الأهمية النسبية لدور الدولة والقطاع العام فى النشاطات الاقتصادية المختلفة ، وبمدى تطور الجهاز والفن المصرفى والعادات المصرفية .

ولا يعنى ذلك أن السياسة النقدية لا تواجهها صعوبات فى الدول المتقدمة ، حيث أنه يوجد العديد من الهفوات والمخازير التى لابد من التنبؤ بها وأخذها بعين الاعتبار قبل تنفيذ سياسة نقدية معينة . فمثلا عند اتباع سياسة نقدية توسعية فى مرحلة الركود الاقتصادى لا بد وبالضرورة أن انخفض

معدلات الفائدة إلا أن ذلك قد يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال التي كانت موجودة بسبب الارتفاع السابق لمعدلات الفائدة.

أثر السياسة النقدية على التنمية الاقتصادية :

تظهر السياسة النقدية من خلال نوعين من الأدوات :

- حجم الإصدار النقدي .

- سعر الفائدة .

حجم الإصدار النقدي : إذا زاد حجم الإصدار النقدي فينبغي ذلك مزيد من الطلب داخل المجتمع وبالتالي مزيد من الحافز على الاستثمار من جانب رجال الأعمال .

سعر الفائدة : هناك علاقة عكسية بين سعر الفائدة والاستثمار حيث أن انخفاض سعر الفائدة سوف يزيد من الحافز على الاستثمار لدى رجال الأعمال ومزيد من فرص العمل والإنتاج والدخل .

تطبيقات للباب الرابع

- ١- أشرح مفهوم الدخل القومي وأهم طرق قياسه .
- ٢- أشرح أهم السياسات الاقتصادية وكيف يمكن علاج التضخم والكساد من خلال أدوات السياسة المالية والسياسة النقدية .

الباب الخامس

يتضمن هذا الباب النقاط التالية

- أولاً : التوازن الكلى
- ثانياً : فعالية السياسة المالية والنقدية فى ظل النموذج المغلق والنموذج المفتوح .
- ثالثاً : النموذج الكينزى الكامل . (بصورة مبسطة)

الأهداف التعليمية للباب الخامس

- يهدف هذا الباب إلى :
- ١- التعرف على مفهوم التوازن الكلى وكيفية استنتاجه .
 - ٢- التعرف على مفهوم السياسة المالية والنقدية وفعاليه كلاً منهما فى الاقتصاد المغلق والاقتصاد المفتوح .
 - ٣- التعرف على مكونات النموذج الكينزى الكامل بصوره مبسطة .

المخرجات التعليمية للباب الخامس

بنهاية هذا الباب يكون الطالب قد ألم بكل ما يتعلق بالقطاعين الحقيقى والنقدى المكونات للتوازن الكلى وأيضاً الإلمام بمتى تتحقق فعاليه السياسه الماليه والنقدية بصوره عاليه فى كلا من اقتصاديات الدول التى لاتتعامل مع الخارج والدول التى تتعامل مع الخارج . وأخيراً الإلمام بكيفية اشتقاق منحنى الطلب الكلى والعرض الكلى للوصول إلى الصوره المبسطة للنموذج الكينزى الكامل .

الفصل الأول

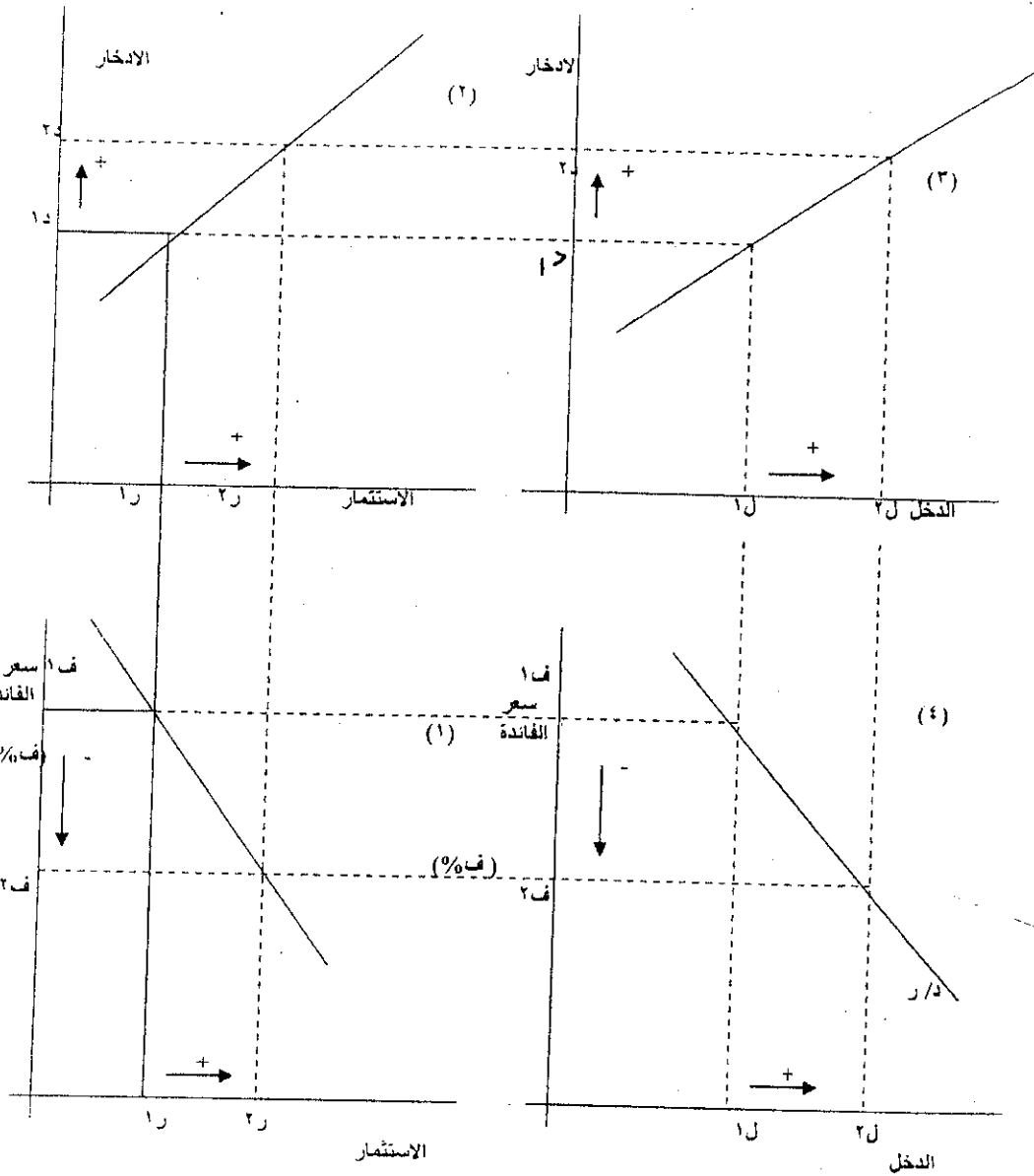
التوازن الكلى

هناك نوعين من الاقتصاديات أولها لا يتعامل مع العالم الخارجى وهو ما يطلق عليه الاقتصاد المغلق وبالتالي لا تتضمن معادلة دخله كلاً من الصادرات والواردات ، أما الثانى فهو الاقتصاد المفتوح وهو الذى يتعامل مع العالم الخارجى وبالتالي تتضمن معادلة دخله كلاً من الصادرات والواردات ، ونعرض الآن لكيفية اشتقاق وضع التوازن الكلى فى الاقتصاد المغلق وذلك من خلال النقاط التالية :

- أولاً : اشتقاق المنحنى د / ر (I/S) (القطاع الحقيقى) .
ثانياً : اشتقاق المنحنى س / ن (L/M) (القطاع النقدى)
ثالثاً : وضع التوازن الكلى

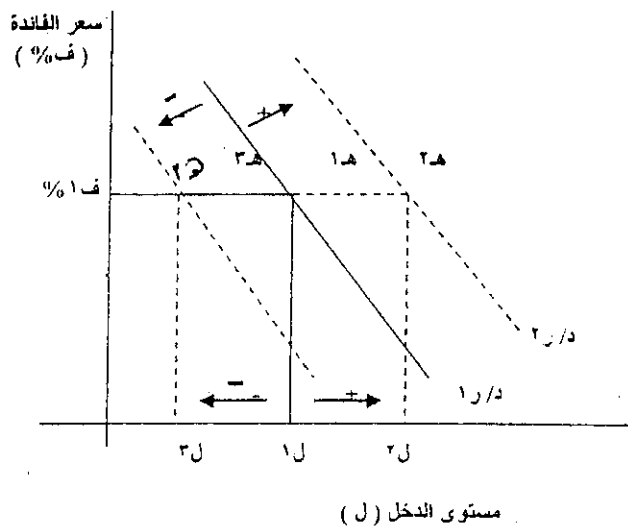
أولاً : اشتقاق المنحنى د / ر (I/S) (القطاع الحقيقى) :

يمكن اشتقاق المنحنى الممثل للقطاع الحقيقى (د / ر) اعتماداً على التفسير الكلاسيكى لعوامل تحديد سعر الفائدة ، حيث أننا نعلم أن سعر الفائدة وفقاً لهذه النظرية يتحدد بناءً على قوتين أولهما الإدخار والأخرى الاستثمار ، حيث يكون الإدخار دالة فى سعر الفائدة بعلاقة طردية فمع زيادة الأخيرة يتزايد الأول والعكس صحيح ، بينما تكون العلاقة العكسية بين الاستثمار وسعر الفائدة حيث بانخفاض سعر الفائدة يتزايد الطلب على الاستثمار . وبالتالي ففى ظل هذه العلاقات يمكن اشتقاق المنحنى الممثل للقطاع الحقيقى (د / ر) (I/S) كالآتى :



ويتضح لنا من الشكل السابق أنه عند مستوى فائدة (ف ١) يتحقق استثمار (١/١) والذي يتعادل مع مستوى الإدخار (د ١) والذي بدوره يتوقف على مستوى الدخل (ل ١) ونستنتج أول نقطة في المنحنى [د / ر] من

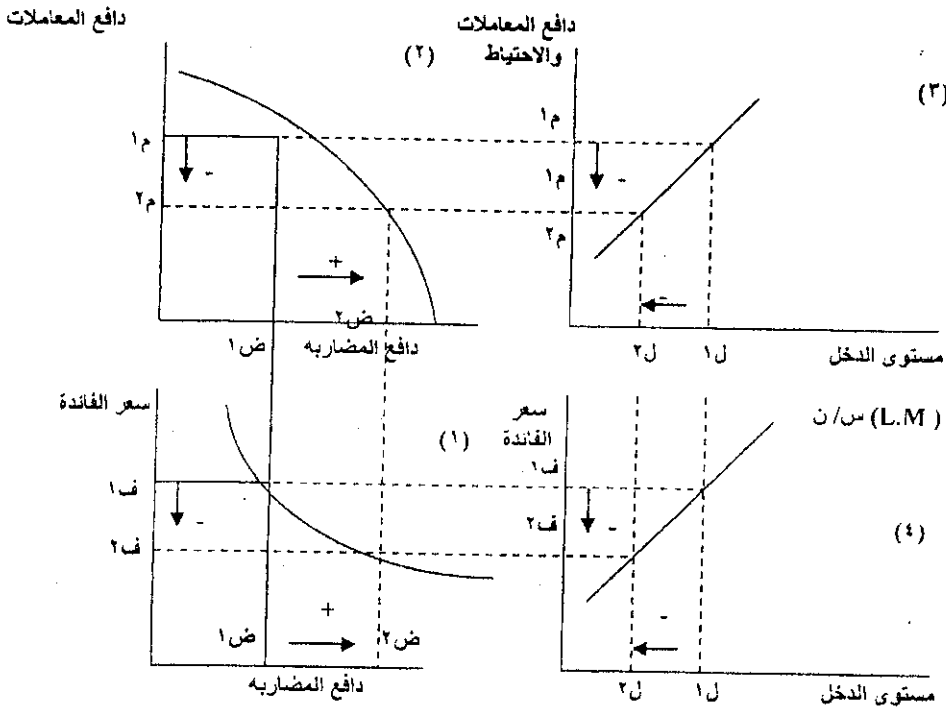
خلال تقابل كلاً من (ف ١ ، ل ١) وعند انخفاض سعر الفائدة من (ف ١ : ف ٢) يتزايد حجم الاستثمار من (ر ١ : ر ٢) والذي يؤدي إلى زيادة مستوى الإدخار من (د ١ : د ٢) حيث يقابل المستوى الإدخاري (د ٢) مستوى الدخل (ل ٢) ونستنتج النقطة الثانية في المنحنى د/ر من خلال تقابل كلاً من (ف ٢ ، ل ٢) . ويتوصل النقط ف ١ ل ١ ، ف ٢ ل ٢ نستنتج المنحنى د/ر (I/S) الذي يظهر علاقة عكسية بين سعر الفائدة مستوى الدخل ونجد أن التحرك على المنحنى (د/ر) يتم من خلال تغير سعر الفائدة بينما تغير موقع المنحنى (د/ر) يتم من خلال حدوث تغير في العوامل المؤثرة في الإدخار والاستثمار بخلاف سعر الفائدة وهي الإنفاق الحكومي والاستثمار والاستهلاك . يمكن بزيادة الإنفاق الحكومي انتقال المنحنى د/ر (I/S) إلى اليمين ومع كل انخفاض في الإنفاق الحكومي ينتقل المنحنى د/ر إلى اليسار كما يتضح من خلال الشكل البياني التالي :



ثانياً : اشتقاق المنحنى س/ن (L/M) (القطاع النقدي)

يمكن اشتقاق المنحنى الممثل للقطاع النقدي (س/ن) اعتماداً على التفسير الكينزي لعوامل تحديد سعر الفائدة ، حيث أننا نعلم أن سعر الفائدة وفقاً لهذه النظرية يتحدد بناءً على قوتين أولهما دوافع الطلب على النقود والأخرى عرض النقود ، حيث يوجد ثلاثة دوافع لطلب النقود وهى المعاملات والاحتياط وكلاهما يتوقف على مستوى الدخل والدافع الثالث لطلب النقود هو دافع المضاربة وهو يتوقف على سعر الفائدة ، بينما ترى النظرية أن عرض النقود يكون ثابت (عديم المرونة) . وبالتالي وفى ضوء شرط أن طلب النقود = عرض النقود عند تحديد سعر الفائدة وهو شرط التوازن فى سوق النقود وفى ضوء أن عرض النقود ثابت فإن كل تغير فى طلب النقود للمعاملات والاحتياط يقابله تغير عكسى فى طلب النقود للمضاربة .

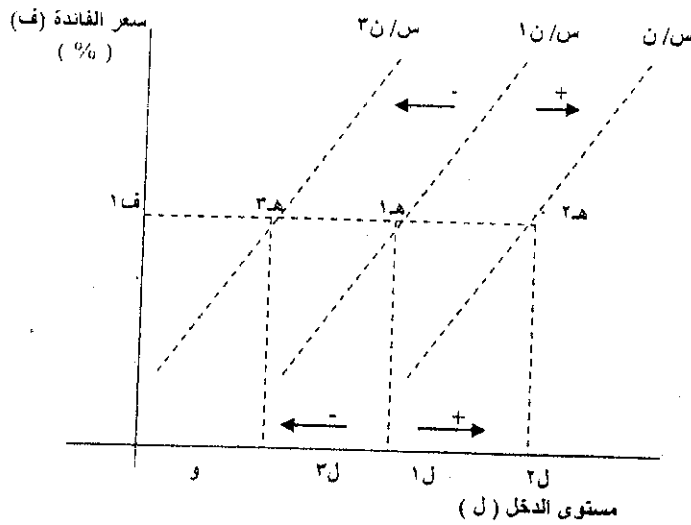
والشكل البيانى التالى يوضح لنا كيفية اشتقاق المنحنى س/ن (L/M)



ويتضح لنا من الشكل السابق أن :

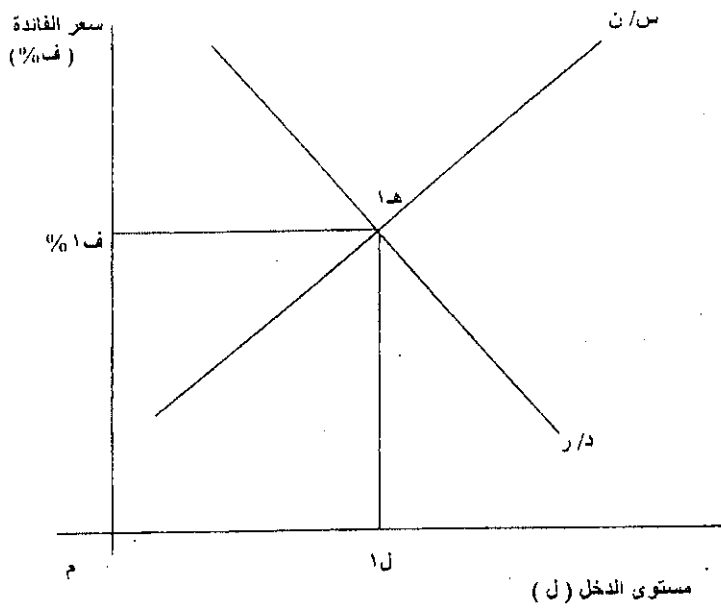
الشكل الأول يوضح لنا العلاقة العكسية بين التغير في سعر الفائدة والتغير في كمية النقود المخصصة لدافع المضاربة حيث نجد أن (ف_١) يقابلها (ض_١) بينما يقابل (ض_١) كمية نقود بدافع المعاملات والاحتياط (م_١) حيث تكون كمية النقود المعروضة = $\frac{1}{2} + 1$ في الشكل الثاني بينما يوضح الشكل الثالث العلاقة بين كمية النقود بدافع المعاملات والاحتياط (م_١) ومستوى الدخل (ل_١) ويفهم هذا الشكل على أن الدافع للمعاملات والاحتياط نسبة مئوية من الدخل . أما الشكل الرابع فيبين العلاقة بين سعر الفائدة (ف_١) ومستوى الدخل (ل_١) . وبافتراض أن هناك انخفاض في سعر الفائدة من (ف_١ : ف_٢) ومع العلاقة العكسية مع دافع المضاربة فإن كمية النقود المخصصة للمضاربة تتزايد من (ض_١ : ض_٢) وفي ضوء ثبات عرض النقود فإن هناك انخفاضاً في كمية النقود المخصصة بدافع المعاملات والاحتياط من (م_١ : م_٢) ومع علمنا بأن هذه الكمية نسبة مئوية من الدخل فإن مستوى الدخل يقل من (ل_١ : ل_٢) وأخيراً تظهر لنا نقطة تقاطع جديد بين (ل_٢ ، ف_٢) . وبتوصيل النقاط ف_١ ، ل_١ ، ف_٢ ، ل_٢ نستنتج المنحنى س/ن (L/M) الممثل للقطاع النقدي .

ونجد أن التحرك على المنحنى (س/ن) يتم من خلال تغير سعر الفائدة بينما تغير موقع المنحنى (س/ن) يتم من خلال حدوث تغير في كمية النقود المعروضة حيث ينتقل المنحنى إلى اليمين في حالة زيادة كمية النقود وينتقل إلى اليسار في حالة نقص كمية النقود وبالتالي يحدث ذلك عند نفس مستوى أسعار الفائدة كما يتبين من الشكل التالي :



ثالثاً : التوازن الكلى :

يمكن الوصول إلى وضع التوازن الكلى من خلال تقابل كلا من المنحنى د/ر (I/S) والمنحنى س/ن (L/M) للوصول إلى سعر الفائدة التوازنى والمستوى التوازنى للدخل ويمكن بيان ذلك فى الشكل التالى :



يُحدد عند النقطة (هـ) سعر الفائدة التوازني (ف ١ %)
والمستوى التوازني للدخل (م ل ١) حيث يتعادل كلاً من قيم الادخار
والاستثمار والطلب على النقود وعرض النقود .

الفصل الثانى

فعالية السياسة المالية والنقدية فى ظل

النموذج المغلق والنموذج المفتوح

أولاً : فى ظل النموذج المغلق :

يقصد بفاعليه السياسة الماليه والسياسه النقديه بيان أثر حدوث تغير فى كلاً من أدوات السياسة الماليه (الإنفاق العام) والسياسه النقديه (كمية النقود) على مستوى الدخل . وسوف نتناول فعاليه السياسة الماليه والسياسه النقديه فى كلاً من الاقتصاد المغلق الذى لايتعامل مع الخارج وبالتالي لا يظهر فى معادله الدخل أى بيانات خاصه بالصادرات والواردات ، والاقتصاد المفتوح الذى يتعامل مع الخارج وسوف يدرس هذا الاقتصاد من خلال فعاليه السياسة الماليه والنقديه فى ظل أسعار صرف ثابته ثم فى ظل أسعار صرف مرنة .

وتتوقف فعالية كلاً من السياسة المالية والسياسة النقدية على ميل كلاً من المنحنى الممثل للقطاع الحقيقى (د/ر) والمنحنى الممثل للقطاع النقدى (س/ر ن)

فعاليه السياسة المالية :

السياسة المالية هى عبارته عن مجموعة من الأدوات يمكن للحكومة من خلالها أن تؤثر فى النشاط الاقتصادى .

تضم هذه السياسة نوعين من الأدرات :

الإدارة الأولى : النفقات العامه (الإنفاق الحكومى).

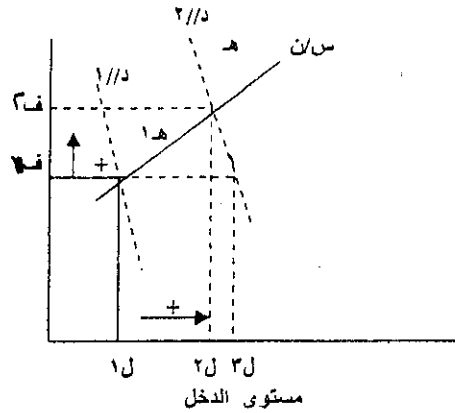
الإدارة الثانية : الإيرادات العامه (الضرائب) .

ويقصد بفاعليه السياسة المالية التعرف على أثر زيادة الإنفاق الحكومى والضرائب على الدخل وأن كنا هنا نقوم فقط بدراسة أثر زيادة الإنفاق الحكومى على مستوى الدخل . وتتوقف هذه الفعاليه على ميل كلاً من المنحنى د/ر الممثل للقطاع الحقيقى ، س/ن الممثل للقطاع النقدى وتتحقق الفعاليه الأكبر للسياسة المالية عندما يكون التغير فى مستوى الدخل = مضاعف الإنفاق الحكومى × مقدار الزيادة فى الإنفاق الحكومى (التغير المالى) .

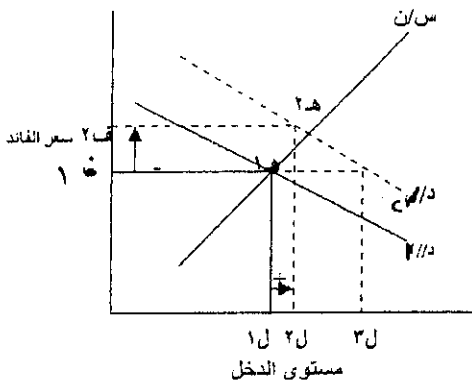
وتظهر هذه الفعالية بيانيا كلما كان ميل المنحنى د/ر ميل كبير أو ميل المنحنى س/ن ميل صغير أو تحقق درجة الميل لكلاهما في نفس الوقت أى كلما كان ميل د/ر كبير وميل س/ن صغير وميل كلا من المنحنى د/ر ، المنحنى س/ن ينتج من العلاقة بين التغير في سعر الفائدة والتغير في الدخل .

ويقترب التغير في الدخل من حاصل ضرب المضاعف في التغير المالى (زيادة الإنفاق الحكومى) كلما اقترب المنحنى س/ن من الوضع الأفقى .

شكل (١)



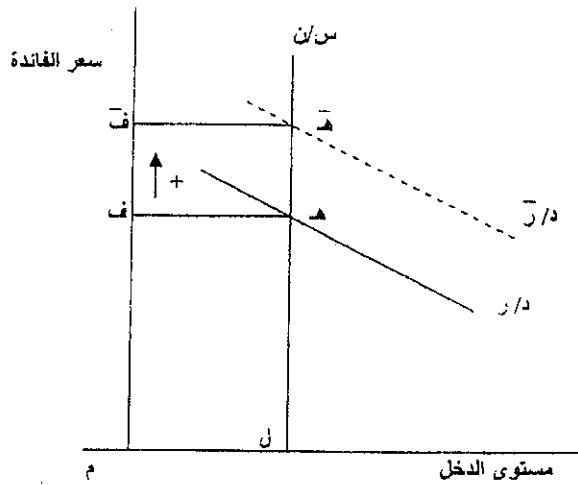
شكل (٢)



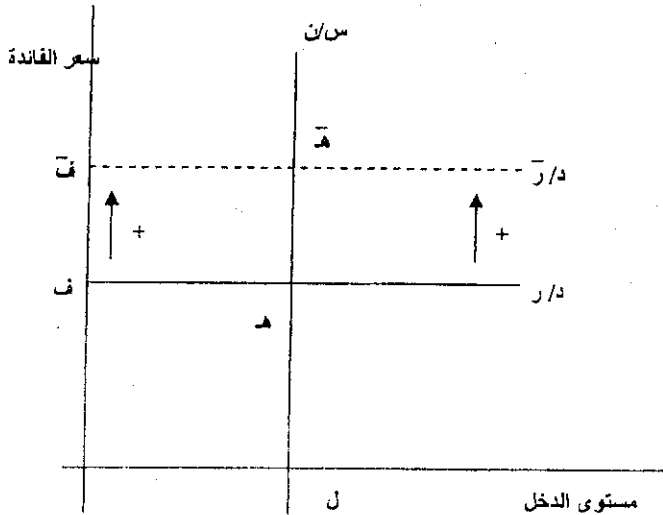
يتبين من الشكل رقم (٢) أن مقدار التغير في الدخل (١ ل ٢) أكبر من مقدار التغير في الدخل (٢ ل ٣) وبالتالي يقترب التغير في الدخل في الشكل رقم (٢) من أن يكون مساوياً لحاصل ضرب مقدار الزيادة في الإنفاق العام $\times$ المضاعف (التغير المالي).

- أما إذا كان ميل المنحنى س/ن أكبر من الصفر والمنحنى د/ر ميله محدود ، فإن زيادة الإنفاق الحكومي سوف تحقق زيادة في الدخل ولكن بمقدار أقل من حاصل ضرب مقدار الزيادة في الإنفاق $\times$ المضاعف .

- ولا يوجد أي أثر لزيادة الإنفاق الحكومي على مستوى الدخل إذا كان المنحنى س/ن رأسياً أو إذا كان المنحنى د/ر أفقياً ويمكن توضيح ما سبق من خلال خلال الرسم البياني التالي :



يلاحظ من الرسم أن زيادة الإتفاق من الاستثمارى من د/ر إلى د/ر لم يترتب عليه أى تغير فى الدخل وبالتالي لا تتحقق الفعاليه للسياسه الماليه فى حاله أن يكون المنحنى س/ن عمودياً .
أما الشكل التالى يبين حاله أن يكون المنحنى د/ر أفقياً

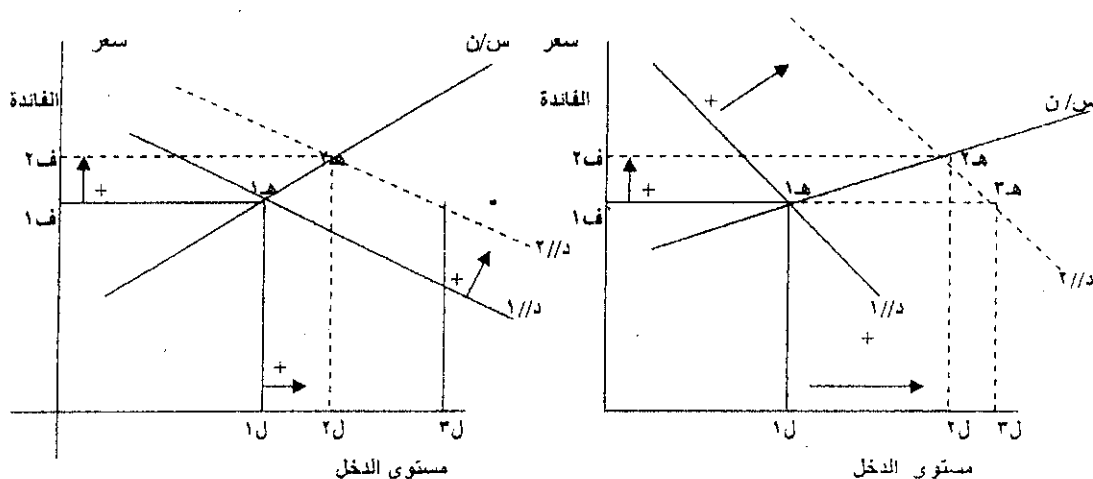


يتبين من الرسم أن زيادة الإنفاق الحكومي من D/R إلى D/R^- لم يترتب عليها أى تغير فى الدخل وبالتالي لا أثر للفاعلية هنا ونعرض الآن لفاعلية السياسة المالية من خلال نموذجين :

النموذج الأول : ثبات ميل المنحنى S/N مع درجة ميل متغيرة للمنحنى D/R :

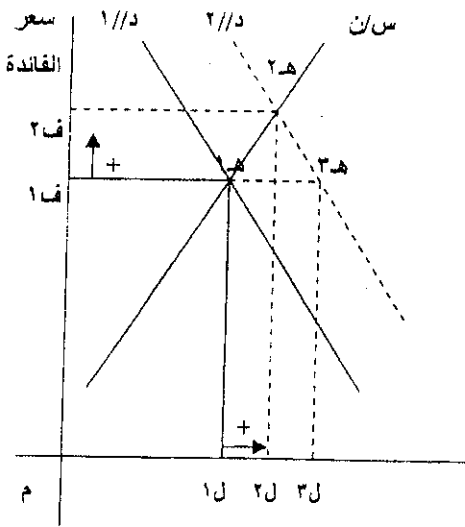
النموذج الثانى : تغير ميل كلاً من المنحنى D/R والمنحنى S/N .

النموذج الأول : ثبات ميل المنحنى S/N مع درجة ميل متغيرة للمنحنى D/R :



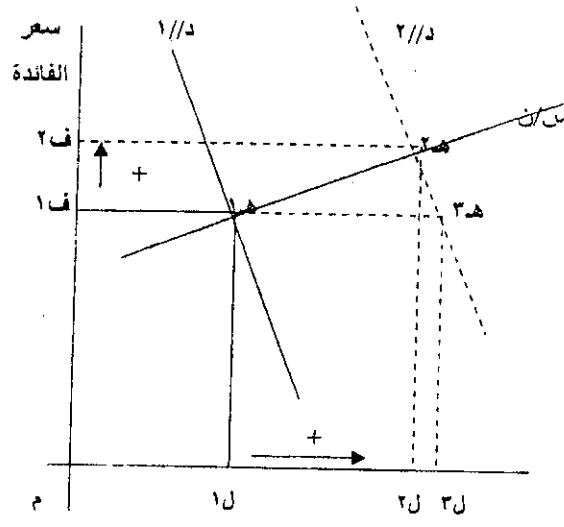
يتبين من الشكل (١) أن مقدار التغير فى الدخل (1 ل 2) أكبر من مقدار التغير فى الشكل (٢) وأيضاً يميل الجزء الذى لم يتحقق من الدخل وذلك بافتراض أن هناك ثبات فى سعر الفائدة وعدم ارتفاعها (2 ل 3) فى الشكل الأول أقل من الجزء الذى لم يتحقق من الدخل (2 ل 3) فى الشكل الثانى مما يعنى أن فاعلية السياسة المالية تكون أكبر فى حالة أن يكون ميل المنحنى D/R ميل كبير وميل المنحنى S/N ميل صغير .

النموذج الثانى : تغير ميل كلاً من المنحنى د//د والمنحنى س/ن :



الدخل

(شكل ٢)



الدخل

(شكل ١)

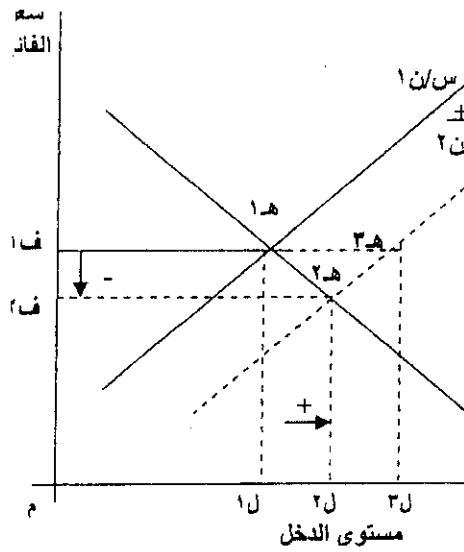
يتبين من الشكل (١) أن مقدار التغير فى مستوى الدخل الفعلى (١ ل ٢) يكون أكبر من نفس المقدار فى الشكل (٢) وايضا مقدار الجزء الذى لم يتحقق من الزيادة فى الدخل أقل (٢ ل ٣) فى الشكل (١) عن شكل (٢) أى أن فعاليه السياسة المالية تتزايد فى حاله أن يكون ميل المنحنى د/ر ميل كبير وميل المنحنى س/ن ميل صغير .

فعاليه السياسه النقديه :

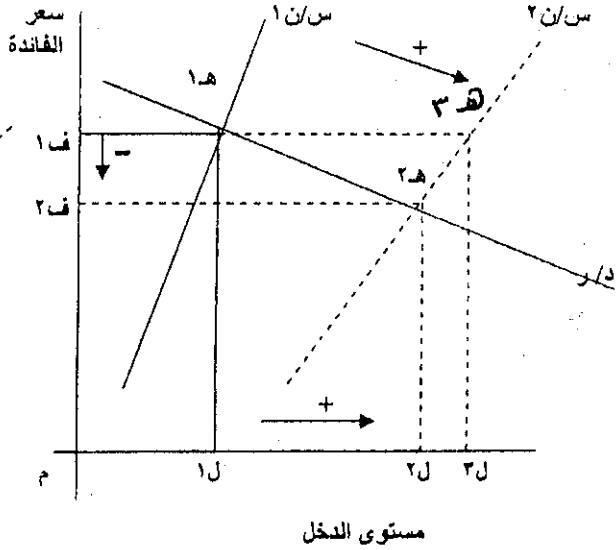
السياسه النقديه هى عباره عن مجموعه الإدارات التى يمكن للبنك المركزى من خلالها التأثير فى النشاط الاقتصادى وتضم هذه الإدارات طلاً من كميته النقود المصدرة وسعر الفائدة ونعرض الآن لفعاليه السياسه النقديه : ثبات ميل المنحنى د/ر مع درجه ميل متغيره للمنحنى س/ن .

النموذج الأول : ثبات ميل المنحنى د/ر مع درجه ميل متغيره للمنحنى س/ن .

(شكل ٢)



(شكل ١)



يتبين من الشكل رقم (١) أن مقدار الزيادة الفعلية فى الدخل (٢ل, ١ل) فى الشكل (١) أكبر من الشكل (٢) وأيضاً مقدار الجزء الذى لم يتحقق من الدخل بافتراض ثبات الفائدة فى (٢ل, ١ل) فى الشكل (١) أقل من الشكل (٢) أى أن فعاليه السياسه النقديه تكون أكبر كلما كان ميل انمنحنى س/ن ميل كبير وميل المنحنى د/ر ميل صغير .

أثر تغيرات سعر الصرف على مستوى الدخل

من المعلوم أن سعر الصرف هو عبارة عن قيمة عمله دوله معينه مقومه بعمله أخرى أو هو نسبه التبادل بين عمليتين ، فمثلاً إذا مكنا أن كل دولار = ١٠ جنيه مصرى

بهذا يعنى أن القيمة التبادليه لكل دولار ١٠ جنيه مصرى وهو سعر الصرف . وهناك عدة طرق لتحديد سعر الصرف

يمكن تحديد سعر الصرف بناء على تدخل الدوله إداريا من خلال قيام البنك المركزى بتحديد هذا السعر والذي يتم التعامل به داخل حدود الدوله .

ومن الممكن أن يتم تحديد سعر الصرف اعتماداً على آليات السوق بمعنى أن العنصر الحاكم لسعر الصرف هو علاقه بين الطلب على العملة والمعرض من هذه العملة حيث يرتفع سعر الصرف إذا زاد الطلب على العملة عن المعرض من العملة والعكس وهو ما يطلق عليه (تعويم العملة) وقد يكون تعويم نظيف أو غير نظيف أو تعويم مختلط .

حالات تغيرات سعر الصرف : هناك حالتان لتغير سعر الصرف :
الحاله الأولى : حاله رفع قيمة العملة الوطنيه .
الحاله الثانيه : حاله خفض قيمه العملة الوطنيه .

الحاله الأولى : حاله رفع قيمة العملة الوطنيه .

عندما تقوم السلطات النقدية برفع قيمة العملة المحليه عند مبادلتها مع العملات الأجنبية الأخرى فلذلك العديد من النتائج لعل من أهمها :
النتيجه الأولى : التأثير على صادرات الدوله للخارج .
النتيجه الثانيه : التأثير على واردات الدوله من الخارج .

النتيجة الأولى : التأثير على صادرات الدولة للخارج .

نحن نعلم أن صادرات الدولة للخارج تمثل طلب العالم الخارجى على إنتاج الدولة ويتأثر هذا الطلب بطبيعته الحال بنسبه التبادل بين العملة الوطنيه للدولة المصدرة وعمله الدولة المستورده ولذلك إذا فرضنا أن عمله الدولة المصدرة هي (أ) وعمله الدولة المستورده هي (ب) وكانت النسبه (سعر الصرف) ٢ : ١

عمله الدولة أ عمله الدولة ب

١ : ٢

أى أن شراء وحده من سلعه قيمتها وحده واحد من عمله الدولة (أ) من هذه الدولة يستلزم من الدولة (ب) أن تقدم عدد وحديثه من عملتها للحصول على هذه الوحده من السلعه . فإذا كانت الدولة المصدرة (أ) يرفع قيمه العملة الوطنيه بحيث أصبحت النسبه بين عملتها وعمله الدولة ب ٤ : ١ بدلا من ٢ : ١

مما يعنى أن تكلفه شراء الوحده من هذه السلعه من (الدولة أ) قد زادت بمقدار وحدتين مما يؤثر بطبيعته الحال على طلب الدولة (ب) على منتجات الدولة (أ) أى أن واردات الدولة (ب) من الدولة (أ) سوف تقل وبالتالي سوف تقل الصادرات الدولة (أ)

النتيجة الثانيه : عندما تم رفع قيمه عمله الدولة (أ) بالنسبه لعمله الدولة (ب) ، أصبحت السلع داخل الدولة (أ) مرتفعه الثمن مما قد ينتج عنه زياده الطلب على الواردات لأنها ستصبح أقل تكلفه على المستهلك الوطنى من الإنتاج المحلى مما يعنى زياده واردات الدولة (أ) من الخارج .

الحالة الثانية : حالة خفض قيمة العملة الوطنية .

عندما تقوم السلطات النقدية بخفض قيمة العملة المحلية عند مبادلتها مع العملات الأجنبية الأخرى فلذلك العديد من النتائج لعل من أهمها :

النتيجة الأولى : التأثير على صادرات الدولة للخارج

النتيجة الثانية : التأثير على واردات الدولة من الخارج

النتيجة الأولى : التأثير على صادرات الدولة للخارج :

إذا قامت السلطات النقدية بخفض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية فسوف يؤدي ذلك إلى انخفاض تكلفه شراء إنتاج هذه الدولة بالنسبة للعالم الخارجي وبالتالي يتزايد طلب العالم الخارجي على إنتاج هذه الدولة بما يعنى حدوث زياده فى صادرات الدولة للخارج وبالتالي تحسن فى ميزان المدفوعات .

النتيجة الثانية : التأثير على واردات الدولة من الخارج :

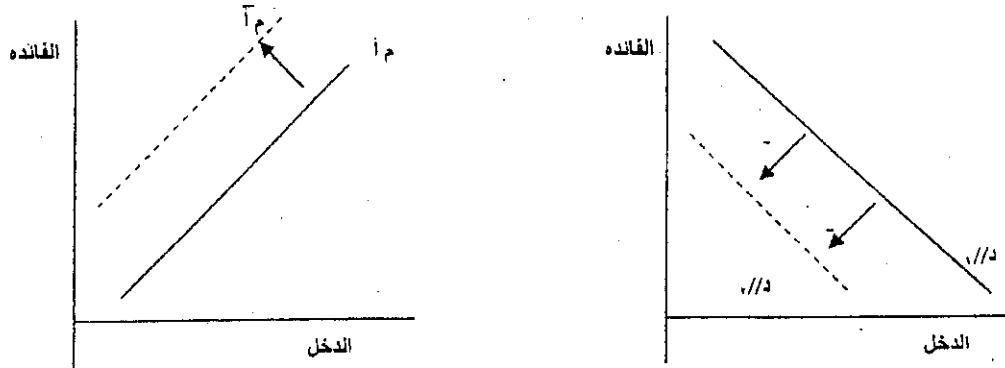
مع قيام السلطات النقدية بخفض قيمة عمله الدولة المحلية مقابل العملات الأجنبية الأخرى فسوف يعنى ذلك أن أسعار السلع المثلثة للإنتاج الوطنى المنتجة فى الخارج تكون أعلى تكلفه من السلع المنتجة محلياً وبالتالي تقل واردات هذه الدولة من الخارج وبالتالي حدوث تحسن فى ميزان المدفوعات .

التعبير البيانى عن نتائج تغير سعر الصرف :

من العرض السابق تبين لنا أن تغيرات سعر الصرف إما أن تكون بالتخفيض أو بالزياده ويظهر ذلك بيانياً كالاتى على كلا من المنحنى الممثل للقطاع الحقيقى (د / ر) وميزان المدفوعات (م / ا)

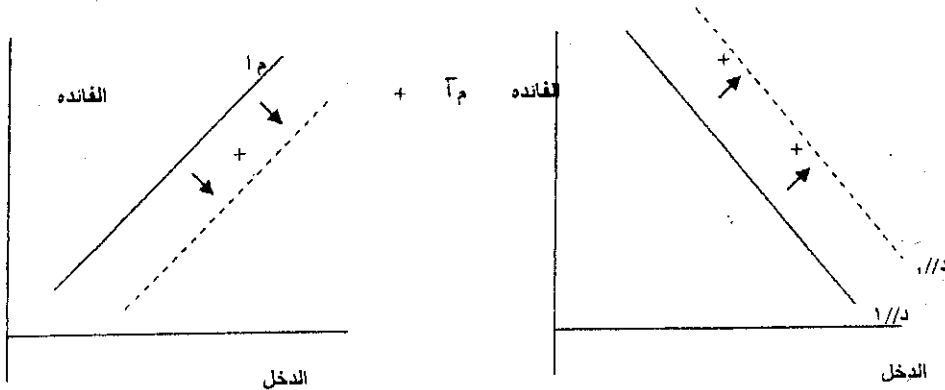
في حالة رفع قيمة العملة الوطنية :

سبق أن بينا أنه في هذه الحالة سوف تقل صادرات الدولة للخارج وبالتالي لابد من تخفيض حجم الاستثمار مما يعني انتقال المنحنى إلى اليسار وسوف تزداد قيمه واردات الدولة من الخارج مما يعني انتقال (م أ) إلى اليسار، لأن ذلك في غير صالح ميزان المدفوعات .



في حالة خفض قيمة العملة الوطنية :

سبق أن بينا أنه في هذه الحالة سوف تزداد صادرات الدولة للخارج وبالتالي لابد من زيادة حجم الاستثمار مما يعني انتقال المنحنى إلى اليمين ، وسوف تقل قيمه الواردات من الخارج مما يعني انتقال م ث إلى اليمين لأن ذلك في صالح ميزان المدفوعات.



فعالية السياسة المالية فى ظل أسعار صرف ثابتة

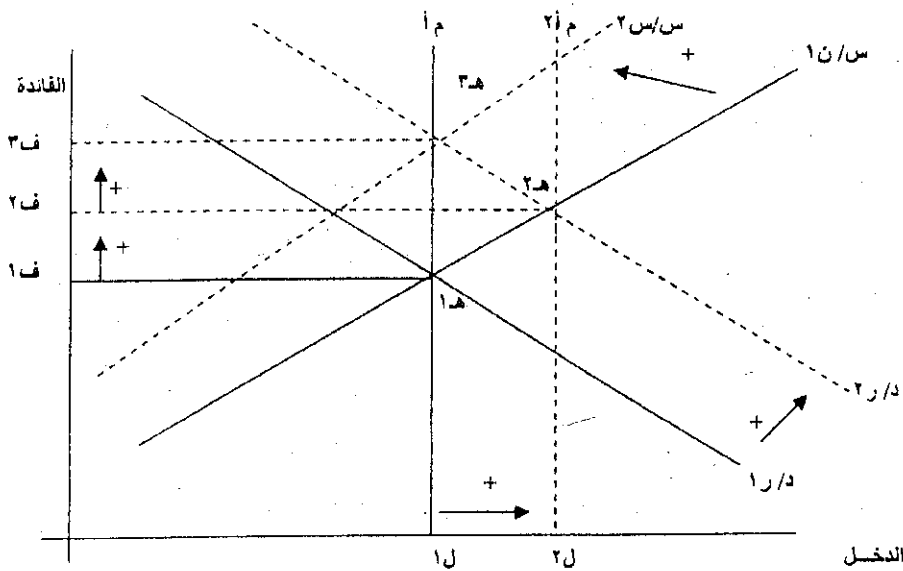
فى ظل النموذج المفتوح :

نتناول فى هذا الجزء أثر السياسة التوسعية (زيادة الإنفاق الحكومى أو تخفيض الضرائب مما يؤدى إلى زيادة الاستثمار وبالتالي انتقال المنحنى د/ر إلى اليمين ايعبر عن اتباع سياسة مالية توسعية) على مستوى الدخل من خلال أربعة حالات لميزان المدفوعات .

- الحالة الأولى : حاله أن تكون مرونة ميزان المدفوعات مساويه للصفر .
- الحالة الثانية : حاله أن تكون مرونة ميزان المدفوعات أقل من واحد .
- الحالة الثالثة : حاله أن تكون مرونة ميزان المدفوعات أكبر من واحد .
- الحالة الرابعة : حاله أن تكون مرونة ميزان المدفوعات لا نهاية .

الحالة الأولى : حاله أن تكون مرونة ميزان المدفوعات مساويه للصفر .

فعاليه السياسه الماليه التوسعية فى ظل أسعار صرف ثابتة فى ظل النموذج المفتوح (مرونة ميزان المدفوعات = للصفر)
يقصد بمرونة ميزان المدفوعات = صفر أن هناك صعوبة فى انتقال رؤوس الأموال العالمية بين الدول . ويمكن أن توضح هذه الحالة من خلال الرسم البيانى التالى :



يتبين من الرسم أن النقطة هـ، تحقق عندها وضع التوازن الكلى للاقتصاد القومى ويكون عندها سعر الفائدة F_1 ومستوى الدخل L_1 . وعندما تقوم الحكومة باتخاذ إجراءات من شأنها اتوسع فى النشاط من خلال أدوات السياسة المالية والتى تتمثل فى أما زيادة الإئفاق الحكومى وتخفيض الضرائب ، فسوف يؤدى ذلك إلى انتقال المنحنى د/ر إلى اليمين مما يؤدى إلى الانتقال إلى نقطة جديدة هـ،. وحيث أن هذه النقطة على يمين م أ (ميزان المدفوعات) فهذا يعنى أن هناك عجز فى الميزان وقد حدث هذا العجز نتيجة لزيادة الدخل من L_1 : L_2 مما أدى إلى زيادة الواردات من الخارج وبالتالي هناك عجز فى العملة الأجنبية ويجب على الحكومة أن تدبر العملة الأجنبية المطلوبه وذلك من خلال عرض مزيد من العملة المحليه وبالتالي يقل عرض النقود المحليه

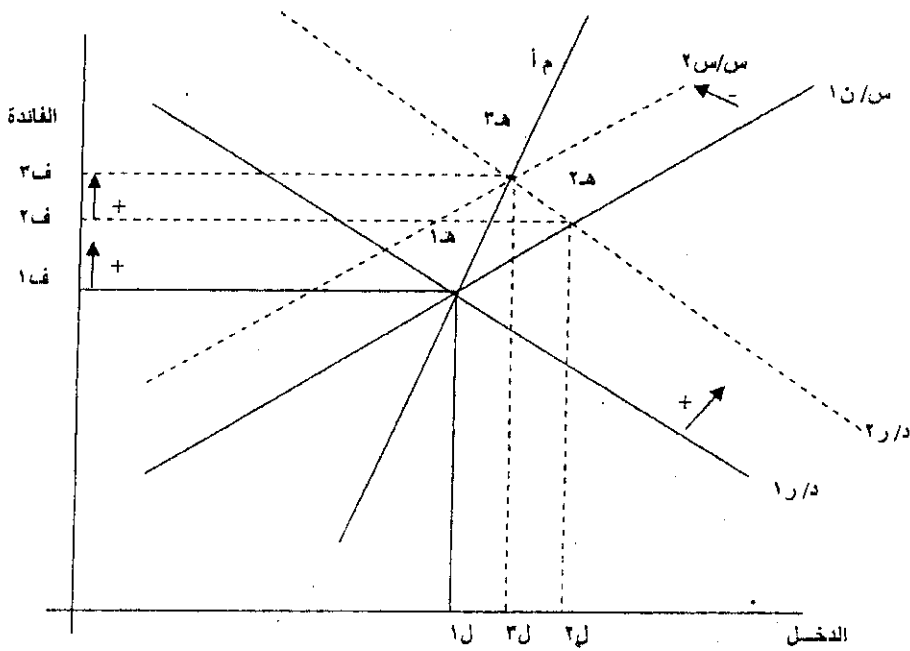
ومن هنا فينتقل المنحنى س/ن_١ إلى اليسار س/ن_٢ ونصل إلى تقاطع جديد مابين (د/ر_٢، س/س_٢ م أ_٢) فى نقطة هـ_٣ والتي يقابلها نفس مستوى الدخل الأول (ل_١) ولكن مع حدوث ارتفاع فى سعر الفائدة من ف_١ : ف_٢ .

أى أن السياسة المالية التوسعية غير فعالة (ليس لها تأثير إيجابى على الدخل) إذا كانت مرونة المنحنى الممثل لميزان المدفوعات مساوية للصفر .

الحالة الثانية : حاله أن تكون مرونة ميزان المدفوعات أقل من واحد .

(ميل كبير)

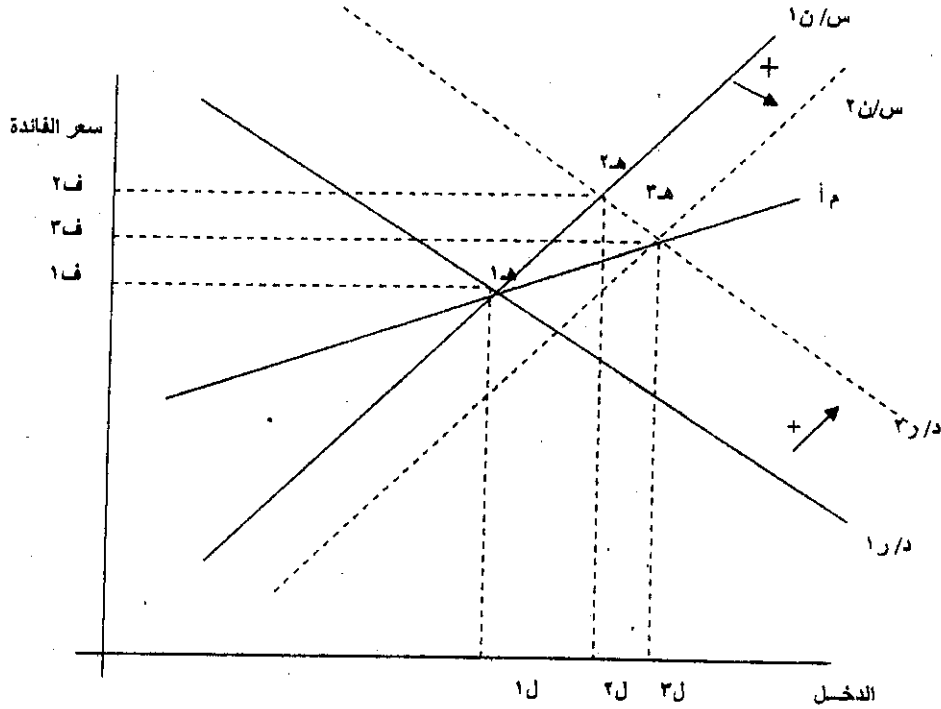
فى هذه الحالة تكون البدايه كما هى فى زيادة الإنفاق الحكومى أو تخفيض الضرائب وانتقال المنحنى د/ر إلى اليمين ويمكن أن نتتبع الحالة الثانية من خلال الرسم البيانى التالى :



يتبين من الرسم أن السياسة المالية التوسعية ظهرت من خلال انتقال المنحنى د/ ر_١ : إلى اليمين د/ ر_٢ مما أدى إلى الانتقال من نقطة هـ_١ : هـ_٢ ويلاحظ أن نقطة هـ_٢ على يمين (م أ) مما يعنى أن هناك عجز فى ميزان المدفوعات وقد حدث هذا العجز نتيجة لزيادة الواردات الناتجة عن زيادة الدخل من (ل_١ : ل_٢) ، أيضا لابد للحكومة أن تدبر النقد الأجنبى لتغطية هذا العجز ولا يتحقق ذلك إلا من خلال عرض مزيد من العملة المحلية وبالتالي تقل كمية النقود الوطنية المعروضة وينتقل المنحنى (س/ ن) ليسار (س/ ن_٢) وبالتالي يقل مستوى الدخل من (ل_١ : ل_٢) وترتفع الفائدة من (ف_١ : ف_٢) مما يكون لها أثر سلبي على الاستثمار وبالتالي فإن فعالية السياسة المالية التوسعية هنا طفيفة لأنها تمكنت من زيادة طفيفة فى الدخل من (ل_١ : ل_٢) فى حاله أن يكون ميل (م أ) ميل كبير .

الحالة الثالثة : حاله أن تكون مرونة ميزان المدفوعات أكبر من واحد صحيح (ميل صغير).

يمكن أن نبين هذه الحالة من خلال الرسم البياني التالي :



يتبين من الرسم أن اتباع الحكومة لسياسة المالية توسعية أدت إلى انتقال المنحنى (د/ر) : اليمين (د/ر) مما نتج عنه الانتقال من (هـ₁ : هـ₂) وزيادة مستوى الدخل من (ل₁ : ل₂) وارتفاع الفائدة من (ف₁ : ف₂)، وبالنظر إلى موقع النقطة (هـ₂) نجد أنها على يسار م أ مما يعنى أن هناك فائض في ميزان المدفوعات (فائض من النقد الأجنبي) وبالتالي زيادة في عرض النقود المحلية وانتقال المنحنى س/ن، لليمين س/ن وزيادة الدخل من (ل₁ : ل₂) وانخفاض الفائدة من (ف₂ : ف₃) .
أي أن للسياسة المالية التوسعية تكون فعاله في حالة أن يكون ميل م أ صغير .

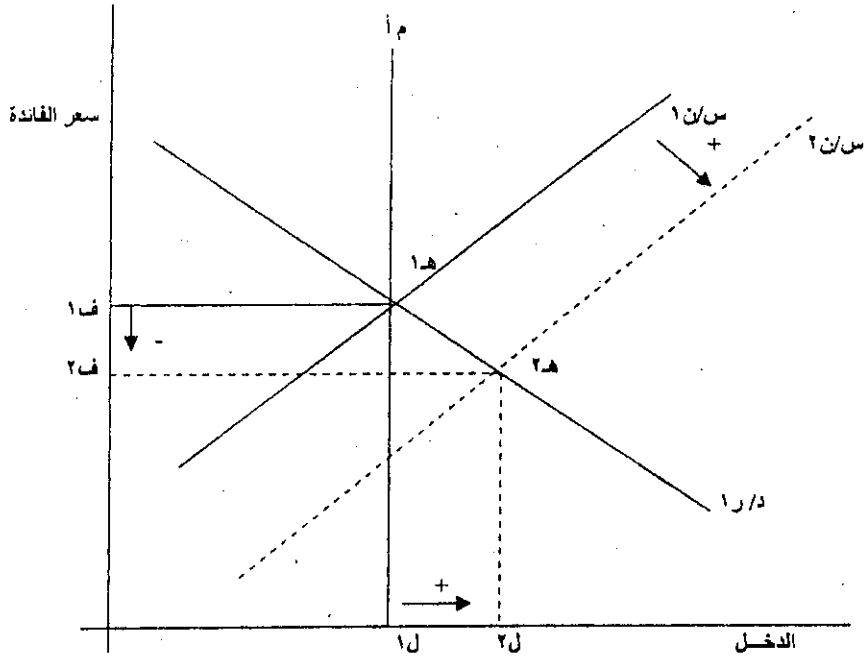
فعالية السياسة النقدية فى ظل أسعار صرف ثابتة فى ظل النموذج المفتوح

نتناول فى هذا الجزء أثر السياسة النقدية من خلال زيادة عرض النقود (سياسة نقدية توسعية) على مستوى الدخل من خلال أربعة حالات لمرونة ميزان المدفوعات .

- الحالة الأولى : حاله أن تكون مرونة ميزان المدفوعات مساوية للصفر .
- الحالة الثانية : حاله أن تكون مرونة ميزان المدفوعات قليلة .
- الحالة الثالثة : حاله أن تكون مرونة ميزان المدفوعات كبيرة .
- الحالة الرابعة : حاله أن تكون مرونة ميزان المدفوعات لا نهائية .

الحالة الأولى : حاله أن تكون مرونة ميزان المدفوعات مساوية للصفر .

فعالية السياسة النقدية فى ظل أسعار صرف ثابتة فى ظل النموذج المفتوح (مرونة ميزان المدفوعات مساوية للصفر)
يقصد بمرونة ميزان المدفوعات = صفر كما سبق أن بينا أن هناك صعوبة فى انتقال رؤوس الأموال العالمية بين الدول ويمكن أن توضح هذه الحالة من خلال الرسم البيانى التالى :



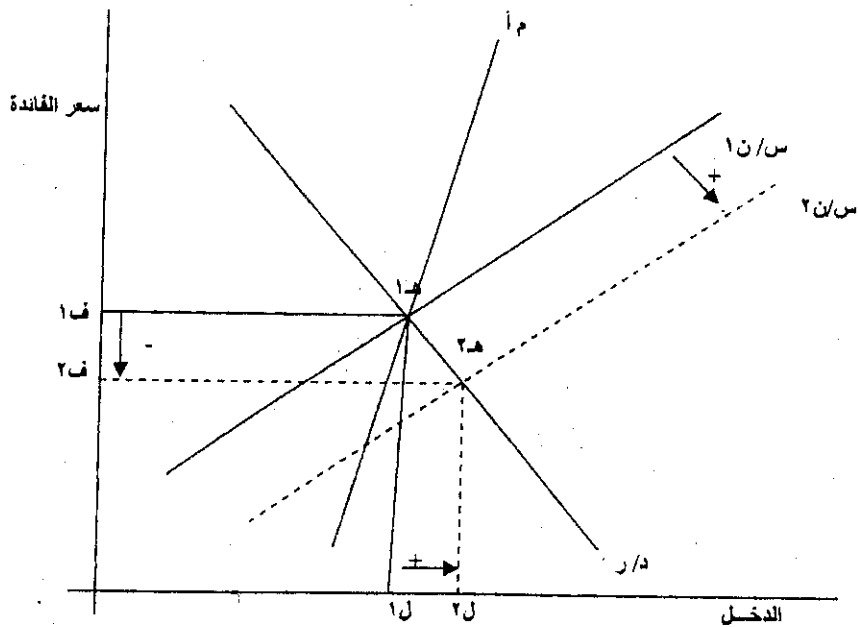
يتحقق وضع التوازن الكلى عندما يلتقى كلا من المنحنى الممثل للقطاع الحقيقي (د/ر) والمنحنى الممثل للقطاع النقدي (س/ن). والخط الممثل لميزان المدفوعات (م أ) ويتحقق ذلك عند النقطة (هـ ١) والتي يقابلها سعر فائده (١ %) ومستوى دخل (١ ل).

وعند اتباع سياسة نقدية توسعية من جانب البنك المركزى وذلك من خلال زيادة كمية النقود المعروضه من (س/ن : ١/س/ن) ، تنتقل إلى النقطة (هـ ٢) الممثلة لتقاطع المنحنى (د/ر و س/ن) ويترتب على ذلك انخفاض سعر الفائده من (١ : ٢) ، وحدوث زيادة فى الدخل من (١ ل : ٢ ل). وبالنظر إلى الرسم نجد أن النقطة (هـ ٢) تقع على يمين الخط الممثل لميزان المدفوعات (م أ) مما يعنى أن هناك عجز فى ميزان المدفوعات وبالتالي يتزايد الطلب على العملة الأجنبية وبالتالي يتزايد عرض العملة المحلية مما يؤدي إلى انخفاض فى عرض النقود المحلية ويترتب على ذلك انتقال المنحنى الممثل للقطاع النقدي إلى اليسار من (س/ن : ٢/س/ن) و نعود لوضع التوازن الأول من جديد أى أن السياسة النقدية ليس لها أى تأثير على الدخل فى ظل سعر الصرف الثابت فى حاله أن تكون مرونة الخط الممثل لميزان المدفوعات = صفر .

الحالة الثانية : حاله أن تكون مرونة ميزان المدفوعات أقل من واحد

صحيح (ميل كبير) :

يمكن توضيح هذه الحالة من خلال الرسم البياني التالي :

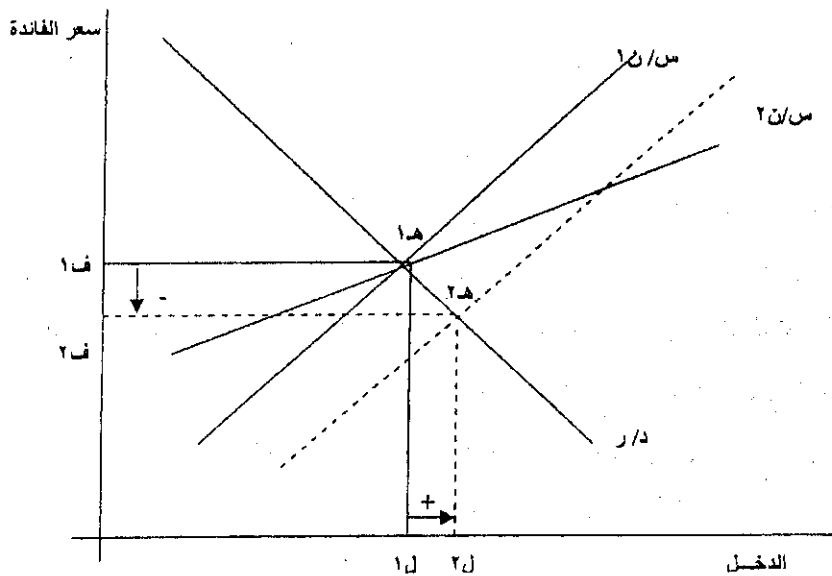


يتبين من الرسم أن زيادة عرض النقود من جانب البنك المركزي ظهرت من خلال انتقال المنحنى الممثل للقطاع النقدي من (س/ن 1 : س/ن 2) والانتقال إلى نقطة تقاطع جديد بين القطاع النقدي بعد التغير (س/ن 2) والقطاع الحقيقي (د/ر) وهي النقطة (هـ 2) والتي قابلها انخفاض سعر الفائدة من (ف 1 : ف 2) وحدوث زيادة في الدخل من (ل 1 : ل 2) ، ونجد أن هـ 2 على يمين (م أ) مما يعني أن هناك عجز في ميزان المدفوعات وبالتالي ضرورة تدبير مزيد من النقد الأجنبي وبالتالي

بيع العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية مما يؤدي إلى انخفاض عرض النقود المحلية مما يعنى انتقال المنحنى س/ن إلى اليسار من س/ن₁ إلى س/ن₂، ونعود من جديد إلى وضع التوازن الأول هـ-، ل، فـ، أى أن السياسة النقدية ليس لها أى تأثير على الدخل فى حالة أن يكون ميل ميزان المدفوعات ميل كبير .

الحالة الثالثة : حالة أن تكون مرونة ميزان المدفوعات أكبر واحد صحيح (ميل صغير) :

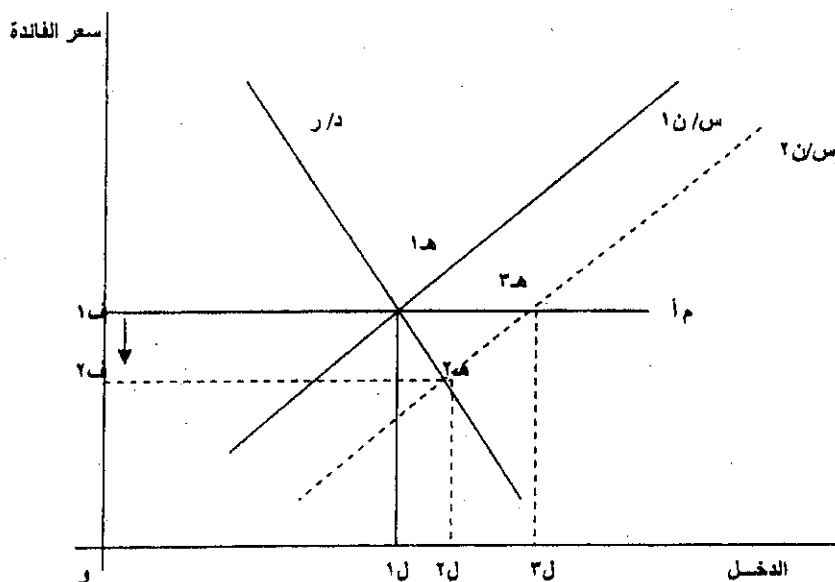
فى هذه الحالة يستمر البنك المركزى فى اتباع سياسة نقدية توسعية عن طريق زياده المعروض النقدى باحثاً عن اثر ذلك على مستوى الدخل ولكن بافتراض أن ميل الخط الممثل لميزان المدفوعات ميل صغير ، ويمكن توضيح ذلك من خلال الرسم البيانى التالى :



يتبين لنا من الرسم السابق أن زيادة المعروض النقدي من
(س/ن₁: س/ن₂) أدى إلى الانتقال إلى وضع توازنى جديد من
(هـ₁): (هـ₂) حيث تكون (هـ₂) على يمين (م أ) مما يعنى أن
هناك عجز فى ميزان المدفوعات وبالتالي تزداد الواردات نتيجة لزياده
الدخل ومن هنا يزداد الطلب على العملة المحليه مما يعنى ضروره قيام
الحكومة ببيع العملة المحليه لتوفير العملة الأجنبيه المطلوبه وبالتالي يقل
المعروض من العملة المحليه وينتقل المنحنى الممثل للقطاع النقدي من
(س/ن₂): (س/ن₁) (لليسار) وبالتالي يعود الوضع إلى نقطة (هـ₁، ل₁)
(ف₁).

أى أن لا يوجد أى تأثير للسياسه النقديه التوسعيه على مستوى
الدخل فى ظل سعر الصرف الثابت فى حاله أن يكون ميل م أ ميل صغير.

الحالة الرابعة : حاله أن تكون مرونة ميزان المدفوعات مالا نهائيه :
 فى هذه الحالة يأخذ الخط الممثل لميزان المدفوعات خط أفقى موازياً
 للمحور الممثل للدخل ، كما يتبين من الرسم البياني التالي :



يتبين من الرسم السابق أن زياده عرض النقود من
 (س/ن ١) : (س/ن ٢) أدى إلى حدوث انخفاض فى سعر الفائدة من
 (١هـ) : (٢هـ) وحدثت زياده فى الدخل من (١ل) : (٢ل) والتي تؤدي
 بالضرورة إلى زياده الطلب على الواردات وبالتالي زياده الطلب على
 العملة الأجنبية مما يعنى ضرورة أن تقوم الحكومة ببيع العملة المحليه
 مقابل الحصول على العملة الأجنبية مما يعنى عوده (س/ن ٢) : (س/ن ١).
 والعوده إلى (١هـ ، ١ل ، ١ن).

مما يعنى أنه لا يوجد تأثير للسياسه النقدية التوسعية على مستوى
 الدخل فى ظل سعر الصرف الثابت فى حاله أن يكون درجه مرونة م أ لانهائيه.

الفصل الثالث

النموذج الكينزى الكامل

(بصوره مبسطه)

للاوصول للنموذج الكينزى الكامل يجب علينا أن نستنتج كلاً من منحنى الطلب الكلى (ط. ك) ، ومنحنى العرض الكلى (ع ك) وبالجمع بينهما نكون قد وصلنا لهذا النموذج مع الأخذ فى الاعتبار أن استنتاج النموذج الكينزى الكامل بالجمع بين كلاً من الطلب الكلى والعرض الكلى هنا تم بصوره مبسطه .

أولاً : اشتقاق منحنى الطلب الكلى (ط. ك) :

من المعلوم أن المستوى العام للأسعار يمثل إحدى العناصر المكونه والمؤثره فى عرض النقود الحقيقى وبالتالي فإن حدوث أى تغير فى هذا المستوى سوف ينتج عنه بالضروره حدوث تغير فى عرض النقود الحقيقى وذلك بافتراض ثبات عرض النقود الاسمى . وبالتالي فإن لدينا حالتان .

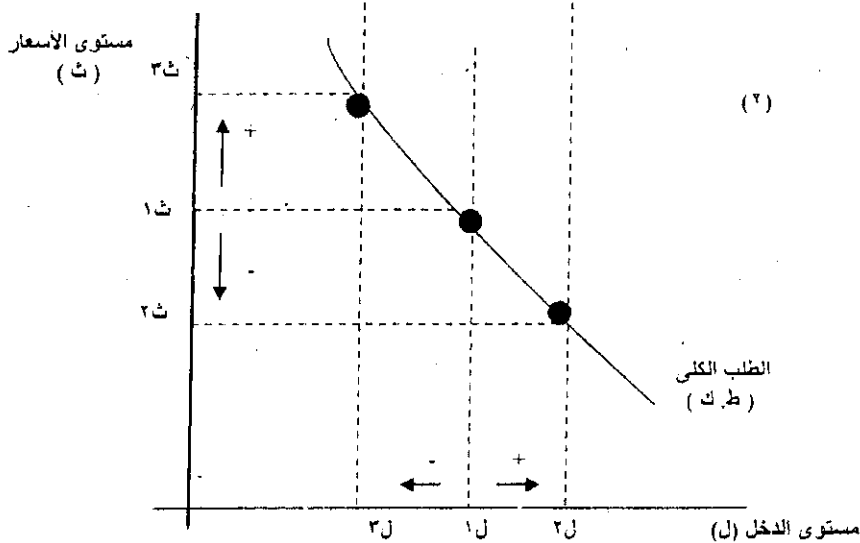
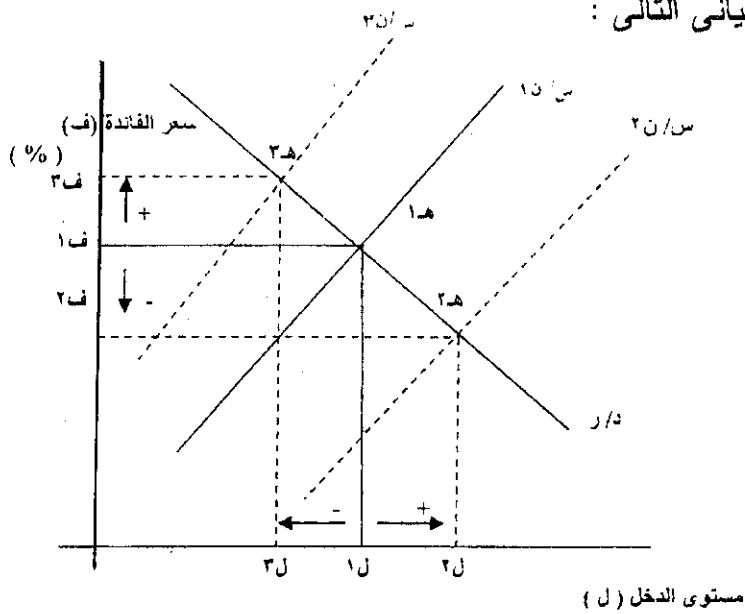
الحالة الأولى : عند ارتفاع المستوى العام للأسعار .

الحالة الثانية : عند انخفاض المستوى العام للأسعار .

الحالة الأولى : عند ارتفاع المستوى العام للأسعار : فى هذه الحالة فإن

العرض الحقيقى للنقود يقل وبالتالي يتجه المنحنى س/ ن (L/M) إلى اليسار لأن القيمة الحقيقيه لنفس العرض الاسمى للنقود قد انخفضت مع زيادة المستوى العام للأسعار .

الحالة الثانية : عند انخفاض المستوى العام للأسعار : في هذه الحالة فإن العرض الحقيقي للنقود يتزايد وبالتالي يتجه المنحنى س/ن (L/M) إلى اليمين لأن قيمه الحقيقية لنفس العرض الأسمى للنقود قد زادت مع انخفاض المستوى العام للأسعار. ويمكننا أن نوضح أثر ذلك في الرسم البياني التالي :



يتبين من الرسم أنه عند النقطة (هـ ١) يكون سعر الفائدة (ف ١ %) ومستوى الدخل (ل ١) والذي يقابله مستوى الأسعار (ث ١) وهو المستوى المقابل لكمية النقود قبل أن تتغير قيمتها الحقيقية نتيجة للتغير في مستوى الأسعار فإذا فرضنا أن هناك انخفاض في مستوى الاسعار من (ث ١ : ث ٢) فينتج عن ذلك زيادة القيمة الحقيقية للنقود المعروضه وبالتالي ينتقل المنحنى (س / ن ١ : إلى اليمين س / ن ٢) وبذلك يقابل مستوى الاسعار ث ٢ مستوى الدخل ل ٢ ، بينما عند ارتفاع مستوى الاسعار من (ث ١ : ث ٣) تنخفض القيمة الحقيقية للنقود المعروضه فينتقل المنحنى (س / ن ١ : اليسار س / ن ٣) وبذلك يقابل مستوى الاسعار (ث ٣) مستوى الدخل (ل ٣) .

وبتوصيل التقاطعات [ث ١ ل ١ ، ث ٢ ل ٢ ، ث ٣ ل ٣] نستنتج منحنى الطلب الكلى والذي يظهر أن هناك علاقة عكسية بين كلا من مستوى الدخل ومستوى الاسعار .

ثانياً : خصائص منحنى الطلب الكلى :

هناك عدة خصائص لمنحنى الطلب الكلى من أهمها :

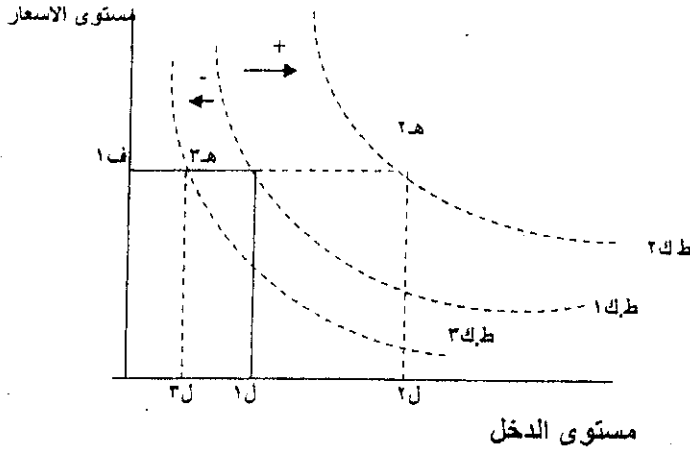
- أ- أن العلاقة العكسيه بين كلا من مستوى الدخل ومستوى الاسعار هى علاقة غير خطية وبالتالي فإن نسبة التغير فى المستوى العام للاسعار تؤدى إلى نسبة تغير مختلفه فى مستوى الدخل ويمكن توضيح ذلك خلال الجدول التالى :

الاسعار	Δ الاسعار	الدخل	Δ الدخل
١٠٠	-	١٠٠	-
١٥٠	%٥٠	٧٥	%٢٥
٢١٠	%٤٠	٦٣,٧٥	%١٥
٢٥٢	%٢٠	٥٩,٥٧	%٥

يتبين من الجدول أن نسبة التغير في مستوى الاسعار على الترتيب بلغت %٥٠ ، %٤٠ ، %٢٠ بينما بلغت نسبة التغير في مستوى الدخل %٢٥ ، %١٥ ، %٥ وهو ما يؤكد لنا أن العلاقة بين كلا من مستوى الدخل ومستوى الاسعار علاقته عكسيه غير خطيه .

ب- يتأثر منحنى الطلب الكلى بكل ما يتعلق بحجم الإنفاق داخل المجتمع سواء كان إنفاق استهلاكى أو استثمارى وأيضاً بحجم الإنفاق الحكومى إضافة إلى ذلك أن هناك تأثير هام لكمية النقود المعروضه فى منحنى الطلب الكلى ، وهناك اتجاهين لهذا الأثر .
الاتجاه الأول : اتجاه التزايد : وينتج عنه انتقال منحنى الطلب الكلى إلى اليمين ويحدث ذلك عندما يتزايد الإنفاق الحكومى والإنفاق الاستهلاكى والإنفاق الاستثمارى وتتزايد كمية النقود المعروضه .

الاتجاه الثانى : اتجاه التناقص : وينتج عنه انتقال منحنى الطلب الكلى إلى اليسار ويحدث ذلك عندما يحدث انخفاض فى كلاً من الإنفاق الحكومى والإنفاق الاستهلاكى وتقل كمية النقود المعروضه فى المجتمع.



جـ- تعتمد العلاقة الموجودة بين كلاً من المستوى العام للأسعار ومستوى الدخل على أن التغير الذي يحدث في المستوى العام للأسعار لا يؤثر في القطاع الحقيقي في ظل ظروف الفترة القصيرة ومن هنا فإن موقع المنحنى د/ ر لا يتغير ويظل كما هو .

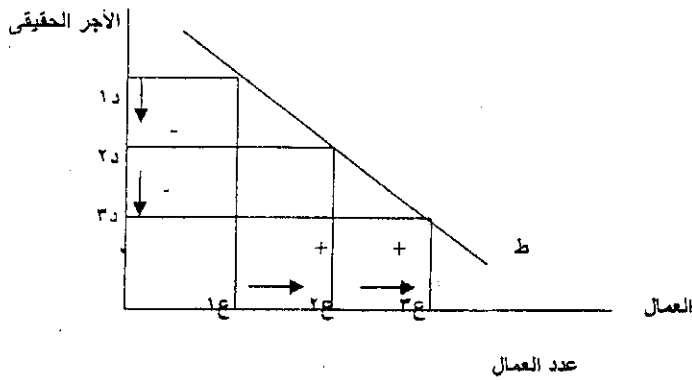
ثالثاً : معادله العرض الكلى (ع . ك)

يمكن استنتاج منحنى العرض الكلى من خلال مجموعة من العلاقات كالآتى :

- ١- العلاقة بين العمال والأجر الحقيقي (الطلب على عنصر العمل)
- ٢- العلاقة بين العمال والإنتاج .
- ٣- العلاقة بين الإنتاج والدخل .
- ٤- العلاقة بين الدخل والأسعار .

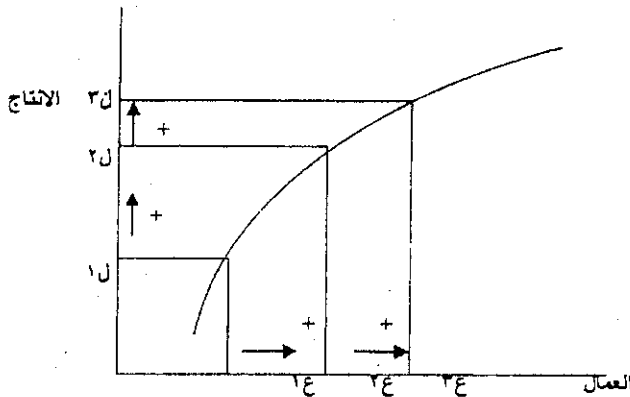
١- العلاقة بين العمال والأجر الحقيقي (الطلب على عنصر العمل)

نعلم أن الأجر الحقيقي هو عدد الوحدات التي يمكن الحصول عليها من السلع والخدمات من خلال قيمة الأجر النقدي على مستوى أسعار هذه السلع والخدمات .



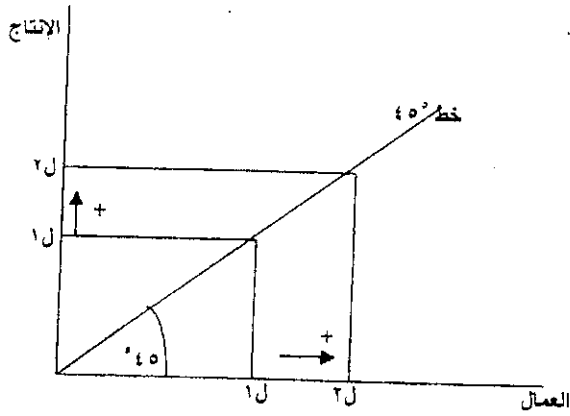
٢- العلاقة بين العمال والإنتاج (دالة الإنتاج)

تبين هذه العلاقة أن كل زيادة في العمال يقابلها زيادة في حجم الإنتاج ولكن بنسبة أقل طبقاً لقانون تناقص الغلة ويمكن توضيح هذه الدالة كالآت :



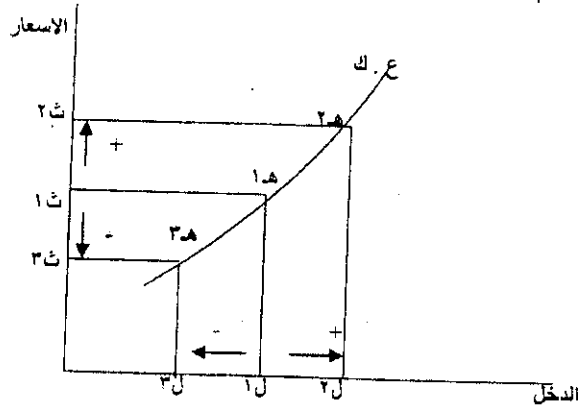
٣- العلاقة بين الإنتاج والدخل .

من المعلوم أن الإنتاج يسبق تحقيق الدخل وبالتالي فإن تغير الإنتاج يليه تغير فى الدخل بنفس النسبة أى أن التمثيل البياني للعلاقة بين الإنتاج والدخل تظهر فى شكل خط 45° كما يتبين من الرسم التالى .



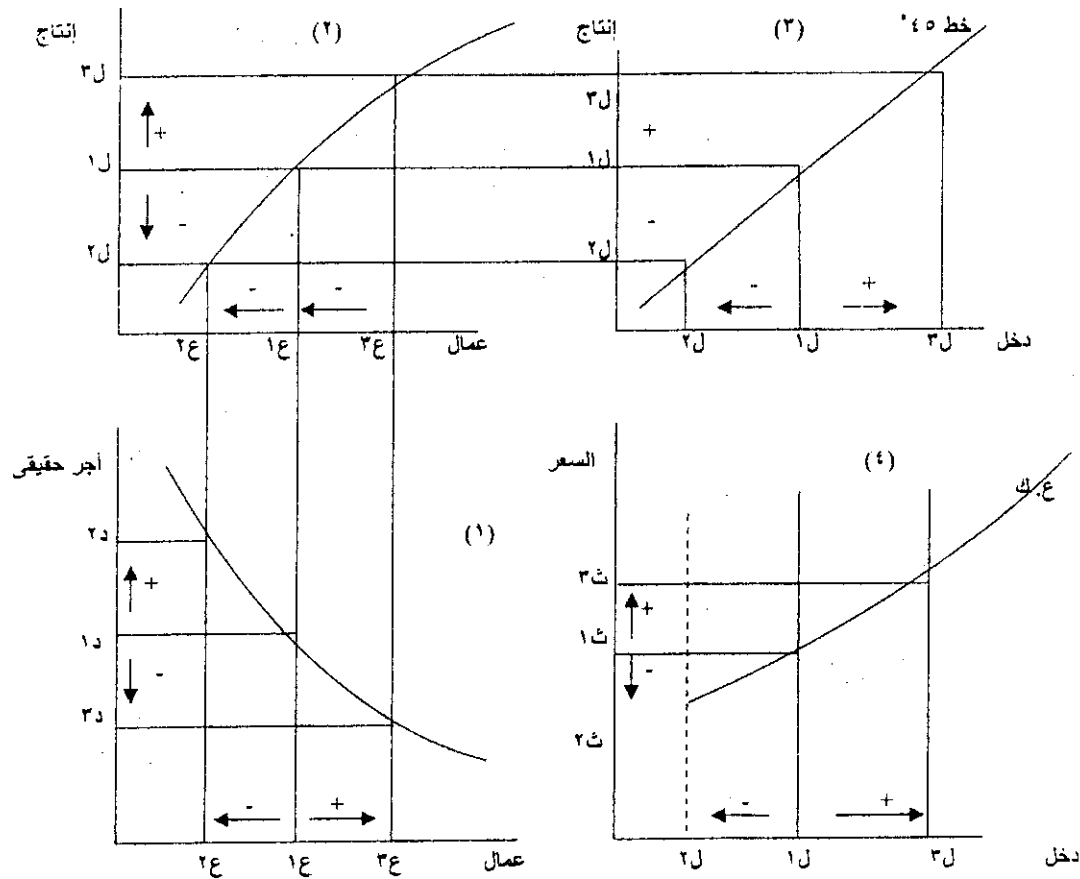
٤- العلاقة بين الدخل والاسعار .

يتبين من الرسم أن هناك علاقة طردية بين كلا من الاسعار والدخل



ويمكن استنتاج منحنى العرض الكلى من خلال تجميع العلاقات السابقة

كما يتبين من الشكل البياني التالى :



تفسير العلاقة في اشتقاق العرض الكلي كالآتي :

شكل (١) مع كل زيادة في مستوى الأجر الحقيقي من [١د : ٢د] يقل حجم الإنتاج من ١ل : ٢ل (الشكل ٢) وينخفض الدخل من [١ل : ٢ل] (الشكل ٣) ومع انخفاض مستوى الاسعار من (١ث : ٢ث) ينخفض الدخل من (١ل : ٢ل) (شكل ٤) . ومع افتراض حدوث انخفاض في الأجر الحقيقي من (١د : ٢د) تحدث نتائج عكسية للنتائج السابقة حيث يتزايد الطلب على العمال من (١ع : ٢ع) ويتزايد الإنتاج من

(ل ١ : ٣) وبالتالي الدخل من (ل ١ : ٣) والذي يقابله تغير الاسعار من (ث ١ : ٣) أى أن العلاقة بين مستوى الاسعار ومستوى الدخل فى العلاقة الممثلة للعرض الكلى علاقته طرديه ومن الممكن أن تكون خطيه أو غير خطيه .

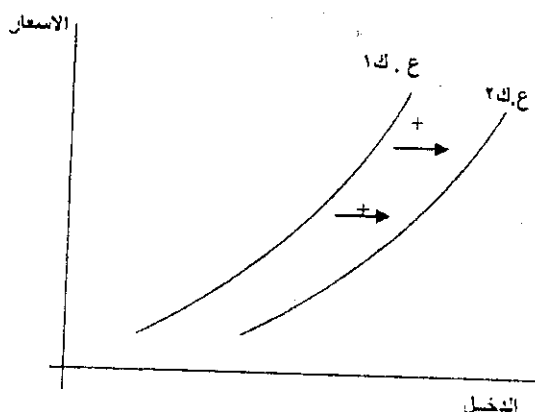
رابعاً : تغير العرض الكلى :

يمكن أن يتغير موقع منحنى العرض الكلى نتيجة لتغير عوامل عديدة من أهمها :

١- التقدم الفنى (الفن الإنتاجى) حيث يؤدي كل تقدم فنى فى أساليب الإنتاج التأثير فى الطلب على العمال والإنتاج والدخل مما يتعكس على ضرورة تغير موقع منحنى العرض الكلى .

٢- التغير فى مستوى الأجر النقدي حيث أن الأجر الحقيقى يتوقف على الأجر النقدي وعلاقته بالأسعار مما ينعكس على ضروره تغير الطلب على العمال والإنتاج والدخل وبالتالي ضروره تغير موقع منحنى العرض الكلى .

حدث تقدم فنى



ولكن ماهو أثر كلاً من أدوات السياسة الماليه وأدوات السياسة النقدية على تغير موقع كلاً من منحنى الطلب الكلى ومنحنى العرض الكلى ، نتحدث هنا عن إيداء الإنفاق الحكومى وعرض النقود وأيضاً عنصر من العناصر الهامه فى التأثير على الإنتاج وبالتالي على العرض وهو عنصر الأجر النقدى .

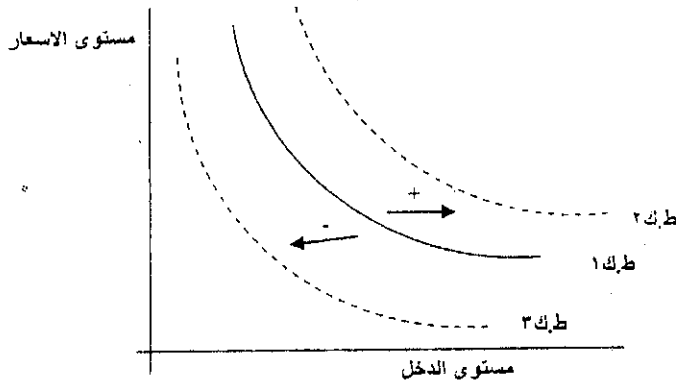
ونتناول هنا صورتين :

الصورة الأولى : تغير موقع منحنى الطلب الكلى .

الصورة الثانية : تغير موقع منحنى العرض الكلى .

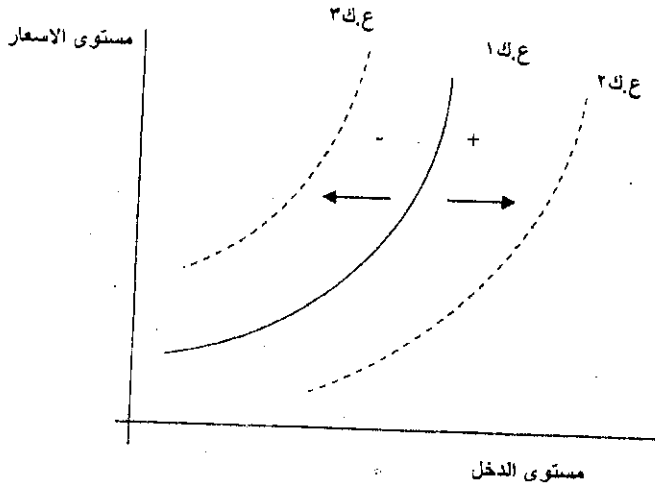
خامساً : تغير موقع منحنى الطلب الكلى :

من الممكن أن يتغير موقع منحنى الطلب الكلى أما تغير بالزياده - إلى اليمين أو بالنقص إلى اليسار ففى حالة زياده كلاً من الإنفاق الحكومى وكمية النقود المعروضه وزياده الأجر النقدى تتحقق حالة زياده الساب، الكلى والعكس تتحقق بالتالى حالة نقص الطلب الكلى .



تغير موقع منحنى العرض الكلى :

من الممكن أن يتغير موقع منحنى العرض الكلى أما تغير بالزيادة إلى اليمين أو بالنقص إلى اليسار ففى حالة حدوث نقص فى كلا من الإنفاق الحكومى وكمية النقود والأجر النقدى يتزايد العرض الكلى وينتقل المنحنى لليمين أما عند زياده الإنفاق الحكومى وزيادة النقود وأرتفاع مستوى الأجر النقدى فإن منحنى العرض الكلى يتجه إلى اليسار .



سادساً : أثر تغيرات الطلب الكلى والعرض الكلى على مستوى

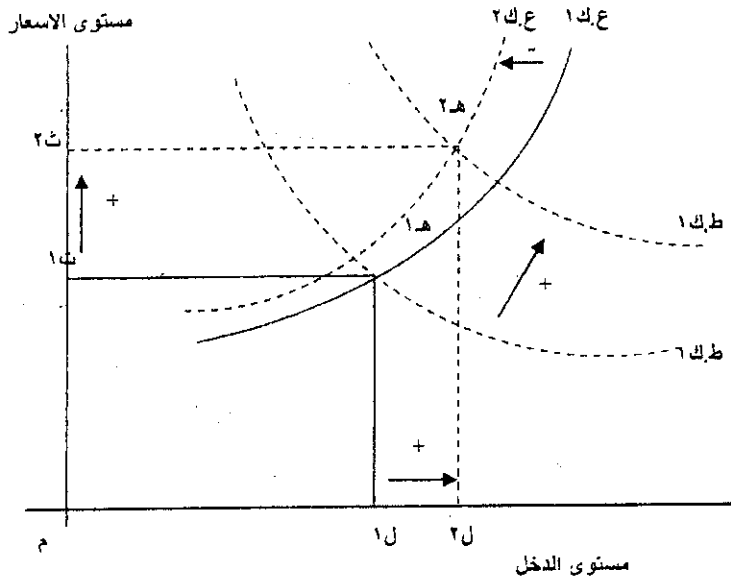
الاسعار ومستوى الدخل :

تعرض هنا لنوعين من التغيرات :

- ١- زيادة الطلب الكلى بنسبه أكبر من نسبه نقص العرض الكلى .
- ٢- زياده الطلب الكلى بنسبه أقل من نسبه نقص العرض الكلى .

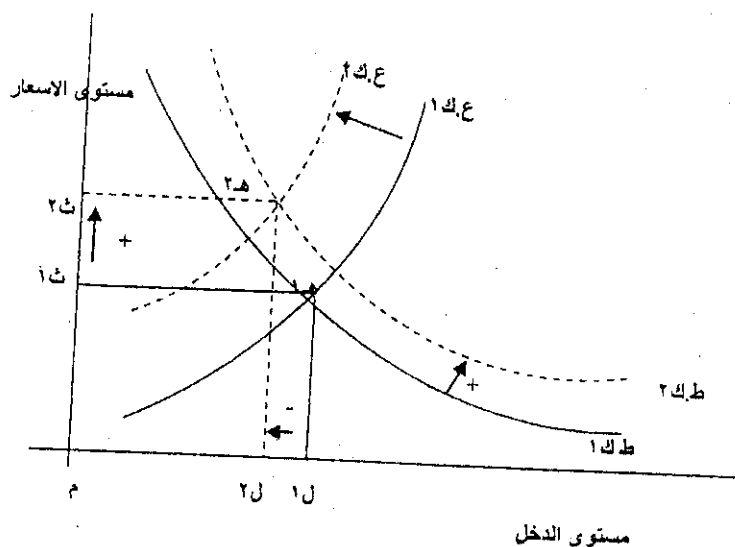
زيادة الطلب الكلى بنسبه أكبر من نسبه نقص العرض الكلى :

نفرض هنا أن الطلب الكلى قد تزايد مثلاً بنسبه ٥٠% ، بينما حدث نقص فى الكميه المعروضه بنسبه ٢٥% ويمكن توضيح ذلك فى الرسم البيانى التالى .



يتبين من الرسم أن زياده الطلب الكلى بنسبه أكبر من نسبه انخفاض العرض الكلى أدت إلى ارتفاع الاسعار من (١.ث : ٢.ث) وزياده مستوى الدخل من (١.ل : ٢.ل) ويتضح أيضاً أن نسبه الزياده فى الاسعار تتعدى نسبه الزياده فى الدخل .

زيادة الطلب الكلى بنسبة أقل من نسبه نقص العرض الكلى :
 نفرض هنا أن الطلب الكلى قد تزايد بنسبة ٢٥ % ، بينما حدث
 نقص فى الكمية المعروضه بنسبه ٥٠ % .



يتبين من الرسم أن هناك زياده فى مستوى الاسعار من
 ١ : ٢ بينما حدث انخفاض فى الدخل من ١ : ٢ .

تطبيقات الباب الخامس

- ١- اشرح مفهوم وأشتقاق وضع التوازن الكلى .
- ٢- اشرح مفهوم وفعاليه السياسة المالية فى الاقتصاد المغلق .
- ٣- اشرح مفهوم وفعالية السياسة النقدية فى الاقتصاد المغلق .
- ٤- اشرح مفهوم وفعالية السياسة المالية فى الاقتصاد المفتوح .
- ٥- اشرح مفهوم وفعالية السياسة النقدية فى الاقتصاد المفتوح .
- ٦- اشرح كيفية استنتاج النموذج الكينزى الكامل .

المراجع

- ١- دكتور/ عبد المنعم راضى " أصول الاقتصاد " مكتبة عين شمس سنوات مختلفة .
- ٢- دكتور/ رضا العدل " التحليل الاقتصادى الكلى " مكتبة عين شمس ، سنوات مختلفة .
- ٣- دكتور/ محمد يحيى عويس " مبادئ الاقتصاد " مكتبة عين شمس " ١٩٧٦ .
- ٤- دكتور/ محمد يحيى عويس " التحليل الاقتصادى الكلى " مكتبة عين شمس ، ١٩٧٦ .
- ٥- مدخل إلى الحساب الاقتصادى " هرفيه ترينز " ترجمة د/ محمد الحجار ، المؤسسه الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٩٠ .
- ٦- د. احمد فريد مصطفى " التحليل الاقتصادى الكلى " مؤسسه شباب الجامعة ، الاسكندرية ، ٢٠٠٠ .
- ٧- د. صبحى تادرس قريصه ، د. محمود يونس " مقدمة فى الاقتصاد " دار النهضة العربية ، ١٩٨٤ .
- ٨- د. نعمه الله نجيب ابراهيم ، د. احمد مندور ، د. احمد رمشان " مقدمة فى علم الاقتصاد " الدار الجامعية ، ١٩٩٠ .
- ٩- د. فاروق حسين " مبادئ الاقتصاد " كلية التجارة جامعة الأزهر ، ١٩٩٥ .
- ١٠- د. محمد رضا العدل " محاضرات فى اقتصاد السوق والتوجيه الحكومى : مكتبة عين شمس .
- ١١- د. احمد مندور " التحليل الاقتصادى الكلى " اقتصاد (٢) ٢٠٠٩ .
- ١٢- د. محمد رضا العدل " التحليل الاقتصادى المتقدم (الكلى) ، مكتبة عين شمس .
- ١٣- د. احمد عبد الرحيم زردق " مبادئ الاقتصاد (الاستهلاك) " ٢٠٠٣ ، كلىو التجارة ، بنها .
- ١٤- د. احمد عبد الرحيم زردق " التحليل الكلى وقياس الأداء الاقتصادى وتقليباته الطبعة الثانية ، ١٩٩٨ .
- ١٥- د. محمد غرس الدين " النظرية الاقتصادية الكلية ، جامعة حلوان ٢٠٠٦ .

- ١٦- د. فؤاد أبو ستيت " النقود والبنوك " جامعة حلوان ، ٢٠٠٧ .
- ١٧- د. طلعت الدمرداش ، خيريه عبد الفتاح " التحليل الاقتصادي الكلى " جامعة الزقازيق ، كلية التجارة ، الدفعة الثانية ، ٢٠٠١/٢٠٠٢ .
- ١٨- د. عبد القادر محمد عبد القادر " التحليل الاقتصادي الجزئى بين النظرية والتطبيق " جامعة الإسكندرية ، ١٩٩٧ .
- ١٩- د. فرج هزت " التحليل الاقتصادي الكلى " جامعة عين شمس - كلية التجارة
- ٢٠- النظرية الاقتصادية الكلية " ملخصان شوم " ترجمة د. محمد رضا العدل ، د. حمدى رضوان " نوفمبر ١٩٧٤ ، مؤسسة الاهرام .
- ٢١- د. عبد الرحمن يسرى " التحليل الاقتصادي " مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ١٩٨٧ .
- ٢٢- د. محمد توفيق ماضى " البرمجة الخطية " المكتب العربى الحديث ، الاسكندرية ، ١٩٨٦ .
- ٢٣- محمد حامد الزهار " مبادئ علم الاقتصاد : التحليل الكلى " ١٩٩٨/١٩٩٩ ، جامعة المنصورة .
- ٢٤- د. عبد الفتاح عبد الرحمن " أصول علم الاقتصاد : التحليل الاقتصادي الجزئى ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٨ ، جامعة المنصورة .
- ٢٥- د. أبو القاسم عمر " مقدمه فى الاقتصاد التحليلى الجزئى " الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، ليبيا ، ١٩٩٣ .
- ٢٦- د. نجوى على خشبة " أصول الاقتصاد : التحليل الاقتصادي الجزئى " جامعة قناة السويس - كلية التجارة ، ١٩٩٨ .
- ٢٧- د. منى الطحاوى " المبادئ الأولية : لعلم الاقتصاد " مكتبة نهضة الشرق ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٦ .
- ٢٨- د. اسماعيل هاشم " التحليل الاقتصادي الكلى : دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٨٥ .
- ٢٩- د. ضياء مجيد " النظرية الاقتصادية " مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، ١٩٩٩ .
- ٣٠- فرج عزت " مبادئ علم الاقتصاد " مكتبة التجارة والتعاون ، القاهرة ١٩٨٤ .
- ٣١- د. كامل بكرى " مبادئ الاقتصاد : الدار الجامعية ، الاسكندرية ١٩٨٦ .